



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

واقعات المفتين

المؤلف

عبدالقادر بن يوسف بن سنان نقيب زاده

بسم من قال اذا شرحت الى قوله

جاء البيهقي رحمه الله في شرحه

من نظر علم العلم بالحفاوة او اياه فقد كفر مطلقا ووقع الطلاق الثالث ومن شتم العلم او العلم في حالة الغضب بلفظ الجار نقل من عني وكتابه
او التحيز او البغض او استهزاء او غير ذلك يكفر ويقع الطلاق ثلثا لا يجوز النكاح حتى تنكح زوجا آخر
لان العلم صفة اولية فمن شتم الصفة كان شتم بالذات يعني ذات الله تعالى ومن شتم على الله فهو
كافر نقل من فتاوى الظهير الدين من ذم علما او عالما بشيء من الصفات الدائمة او شتم شيئا
من الاشياء فقد كفر بقوله وقالوا من شتم عالما بما يتألم به العالم و ذم بما يتأذى او شتم شيئا
او قال او قال فقال لفظ او شتم محذاه او عياله او تلميذه تخبره فقد كفر بقوله فان لم يتب
من ذلك قتل وان تاب عتق منه وامن فيصير توبة واثمانه اتفاقا ولكنه حجة وبغيره القرب
الشديد وللسلطان ان يأخذ ما لا يشتر اذ جرحه نقل من المحيط بالبرهاني

٢١٦١
٢٨٥٤٧

مؤلف هذا الكتاب هو عبد القادر
ابن يوسف رحمهم الله تعالى امين
وسماه فتاوي واقعات المفتين
دخل في ملك الفتوح نابع ابراهيم
خضري مستحقان وذلك في سنة

هذا الكتاب هو الذي نزلت في
قوله قد اقر الله وارضاه قاده او امر
بذلك في الامور المطلوبة
المراد بالمراد

فانك
ثلثة من الكفارات يجوز عنها
اعتاق الرقبة الكافرة كفارة النفس
وكفارة القتل اهم نواز
من كفارة القتل اعمى
اربعة من النساء اعددة عليهن المطلقة قبل الدخول
والخبرية دخلت دارا بايمان وثبتت روحها في عند واحدة
دار الحرب والاختان تزوجها في الحج بين الكثر
بنفسه بينهما قبل الدخول ونفسه قبل
ما اربعة نسوة بنفسه قبل
الدخول بنفسه
نواز



في الجارات ٦٣	في خبايا العيب ٦٥	بنفذه من الفقرات في البيع الفاسد في التجارة ٦٠	٦١
في البيع بالوفاء ٧١	في الاقالة ٧١	في بيع الدالين كتاب الصرف ٧٣	٧٢
في الشفعة ٧٣	كتاب المبيته ٧٤	في المبيته من الاحارة ٨٠	٧٩
في احارة النظر ٨٦	في العارية ٨٨	في الودعية كتاب الرهن ٩١	٨٩
كتاب الغصب ٩٢	كتاب الاكراه ٩٩	كتاب الماذون كتاب الوكالة ١٠١	١٠٠
في الوكالة ١٠٣	في الوكالة الجارية ١٠٣	كتاب الاحالة ١١٢	١١١
في الشركة ١١٥	كتاب المزارعة ١١١	في الدعوى في التناقص ١١٩	١١٨
في الاختصاص ١٢٧	فيمن صلح حصصا ١٣٢	في اقرار المريض في المداينات ١٤١	١٣٩
كتاب الشهادة ١٤٢	فيمن صلح بيمين ١٤٩	في البيع ١٥٤	١٥٣
في الصلح عن في التجار ١٥٩	في الشركة ١٥٩	في القضاء ١٦٠	١٥٨
في الفرق بين ١٥٩	في القاضى ١٦٣	في الفسخ ١٦٧	١٦٦

كتاب الطهارة ١٠	كتاب الصوم ١٠	كتاب الزكوة ١٠	كتاب الحج ١٠
كتاب السير ١١	كتاب الكراهة ١١	كتاب النكاح ١١	كتاب النكاح ١١
في المحرمات ١٣	كتاب النكاح ١٤	في نكاح الكافر من النكاح ١٤	في الاولية ١٤
في الجواز ١٩	كتاب الرضاع ١٩	كتاب الطلاق ٢١	في طلاق ٢٤
في الخلع ٢٤	في طلاق ٢٤	في التعلق ٢٤	في القويض ٢٤
في النفقة ٢٩	في نفقة ٣٣	في خطبة ٣٣	في الغنيين ٣٤
في عتق المريض ٣٤	في الاستلاد ٣٤	في المكاتب ٣٦	في المدبر ٣٦
كتاب الايمان ٣٩	في خلف النكاح في خلف ٣٩	كتاب الحدود ٣٩	كتاب السرقه ٣٩
كتاب الجنائيات ٤٤	في ضامة البياض ٤٤	في ضامة الرقبة ٤٤	كتاب الدنان ٤٤
في الفاتة ٤٩	في المعاقلة ٥٠	كتاب الابن ٥٠	كتاب المفقود ٥٠
في النكاح ٥١	في الوقف ٥١	في وقف المريض ٥٩	في الوقف ٥٩

شهوة من النساء لا نفقة لهن الصغيرة التي لا تحتمل الجماع والنشاشة إذا لم تكن
لها مهر عليه وإذا غلبها كرها والمحبوسة في دينها والسافرة بالحل إذا لم
تكن معها زوجها والامة إذا لم يبتئها مولاها بيتا والمنكوحه بكاحا
فاسدا او المرتدة والمتوفى عنها زوجها والمرأة إذا قبلت ابن زوجها
او اباه للشهوة نوازل

هذا الكتاب واقعات المفتين لمولانا الشيخ
عبد القادر ابن الشيخ يوسف رحمهم الله تعالى
ورفي عنهم امين ١١٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم ونسبنا
 الحمد لله الذي بين شواهد بأرسال نبينا محمد بن عبد الله
 عليه وآله صلى الله عليه وعلى آله الأئمة وصحابة المهاجرين والأنصار **وقد** يقول
 القيد الضيق إلى حمزة بن القدير عبد القادر بن يوسف المعترف بالتقصير في استخدامي بوجهة
 من التوكل في كل هذا الأوان في تسويد سؤلة الناس وتصويرها في مقابلته الفقاوى و
 امانتها بعد تبينها وتجربتها اجلة من العلماء الاعلام وأخيرة من شيوخ مشايخ الكلام
 الذين هم سلكوا سلك الذهب والنقوى واجابوا للبايئين من وقايعهم بما عليه الفتوى
 جمعت لنا الخدمة المسائل الواقعة من الكتب المعتمدة والفقاوى المدونة وجعلتها مرتبة على
 الكتب كالمردفات والكتب وسميتها بجمع والتدوين بواقعات المقربين ثم بعد
 حين ومضى سنين قابلت كل مسئلة باصلها وكررت ببارها وفصلها تسجيلا للترجيعة
 لطالبى المقابل وطرحتها منها المكررات والقيمت ما هو المنقول من المتداولات وحلفت مسائل
 مهمات من المعشرات طابا من الله تعالى الاجور والحسان وبعد تلك المقابل قابلت مرة
 اخرى واجريت منها ايضا مسائل وحلفت اخرى والمستول من الاخوان الذين عندهم من
 النسخ الاولى والثانية ان يحجوا نسخهم ويقابلوها بهذه النسخ الثانية رحمهم الله تعالى
 من ان اجابنى الى ذلك السؤل وبذل وسعه في التطبيق كما هو السؤل **كتاب الشهاة** الماء الذى
 يتوضأ به ثلثة الماء الحارى وألوكه وماء البئر وقواها الماء الحارى ان كان قويا كجوى كجوى الخصال
 فيه والوضوء منه ولا يشترط بوقوعه في السنة قبله بل يظهر اثره في السنة فيه بلون او طعم او ريح وماء السيل
 والقناة اذا اختلفت عدة فاعترف انسان بغيرها بغيره جاز والماء ظاهر ما لم يتغير طعمه ولونه
 او ريحه بالحيطة ما لا يقطع من اعلاه لا يتغير حكمه جاز بانقطاع الاعلى يجوز التوضي
 بما يجري فيه خفي فان تجزأ ماء من اخبرها ويدخل في الاخرى فتوضي انسان فيها بينهما جاز
 وماء الحفرة التي اجتمع فيه الماء فكماء اذا جرى على الجيفة او غيرها ان كان الماء كثر الا شربا

في الجيفة فاما طاهر وان كانت تسبيل لقله الماء فاما نجس فليس في اول الطهارة
 والماء المستعمل هو ما ازيل به حدث او تسبيل في الميزان على وجه القوة وهذا عند يوسف وقيل
 هو قول به جيفة ايضا وقال محمد لا يقصر سجلا الا باقاة القوة لان الاستعمال بانسحال الجاسة
 الاثلم البه وانها تنزل بالقوة **وابو يوسف** راج يقول اسقاط الفرض مؤثرا ايضا ويثبت
 النفاذ بالامر من ومنى بغير سجلا النسخ انه كما ازيل العضو صار سجلا لان سقوط
 حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده عدا في الطهارة وقيل الاجتماع
 في مكان شرط لان صور الشايعه متغير فتتحقق الضرورة كما في الطهارة ولو كان على
 عضو من اعضاء وضوء فخره نحو الدمل وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وامر الماء على ظاهر
 الجلدة ثم نزع الجلدة ولم يغسل ما تحته وصلى جازن صلوة فنهج ان في باب الوضوء والوضوء
 في صلوة لها ركوع وسجود تنقض الطهارة والصلوة فرضا كان او نفلا ولا تنقض الطهارة
 خارج الصلوة ولو قهقهة في سجدة السلاوة او في صلوة الجنازة تبطل ما كان فيها ولا تبطل
 الطهارة **والضحية تبطل الصلوة ولا تبطل الطهارة والنسب لا يبطل الصلوة ولا الطهارة**
والقربة تبطل ما لم يصب صوت سمع بدت سنانة او لم تبد رواه الحسن عن ابي جعفر **والضحية**
 ما تبد وسنانة وليس له صوت والفرقة عما كان او ناسبا تنقض الوضوء ولا تنقض
 طهارة الفصل وان كان في الصلوة وتبطل التيمم كما تبطل الضوء فصل فيما ينقض الوضوء
 ولو اغتسل جنب وصلى ففرقه محل تبطل وتبطل الوضوء اختلف فيه فقيل لا بعيد لانه
 ثابت في ضمن الفصل فاذا لم يبطل المتضمن لا يبطل المتضمن **والضحية** ان بعد الوضوء لا
 اعادته واجبة محققة كذا في حيط ابن المهام في نواقض الوضوء الضحية الباطل في نواقض
 الوضوء الا القربة **تسبيل** في احكام البصيان الوضوء قبل الوقت مندوب ومصل من
 الوضوء بعد الوقت وهو فرض استحباب في القاعدة الثالثة عشر ومن انى بهيمة بقر فان لم ينزل
 لا غسل عليه وعليه غسل لانه ان كان متوضعا ولو انزل كان عليه الغسل ولا حجة ولا كفارة
 عليه ان كان حيا لما في رمضان فاجان في شعر برأى الذي يسبل من فم النائم طاهر **والضحية**

سبحه وحمده
سبحه وحمده
سبحه وحمده

لانه متولد من السلف من المورور في فصل النجاسة التي يصبها في الثوب يظهر بالفكر من المعنى الا
في مسئلتين ان يكون الثوب جديداً ومنه غيب لول لم نزل الماء وقد ذكرناه في شرح الكفر
الاول كلها بحسنه الاول الخفاف في طاهر واختلف في النجاسة في بول المرأة ومراة كل
شيء يكون وجرة البعير كسرة الدابة كلها بحسنه الا دم الشهيد ودم الباني في الحكم المورور
او قطع والباني في العروق والباني في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وعالم سبل من برك
الانسان على الخمار ودم البهي ودم البقرة ودم الفيل ودم السمك فاحسنه عشرة شاة
في كتاب الطهارة بشرط في الاستحاضة ان لا يخرج عن موضع الاستحاضة والاصح الذي استخرج الا اذا غر
والثاني عنه عاقلون شاة في كتاب الطهارة السرفين الا اذا اخرج حتى صار رداً عند أبي يوسف
لا حكم بطهارته وعند محمد حكم بطهارته قال رضي الله عنه وعليه الفتوى وعلى هذا الخلاف الخبير
اذا وقع في الماء حتى صار كقطعة على طهر على خلافه في السادس من الطهارات وقع عند الناس
ان الصابون نجس لان وعاءه لا تعطي تنفع فيه الغارة وتلف الغارة والحكمة بهذا باطل لان
الاصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتياطين وليس ستم فقد تغير بالحكمة وصار شاة اخر ففتي
بقول محمد بن الحسن ان الصابون يصلح لوضوء الطاهر بعد الفقاوي في فصل الا حاشا من الباب
السادس من كتاب الطهارة واذا انتقضت مدة المسح وهو في الصلوة ولم يجد ماء يغسل
على صلوة خلاصة في المسح واذا انتقضت مدة المسح الا انه يخاف ذهاب رجله من البرد
لوزنه الخاف جازله المسح وان طال من المورور في المسح ذكر الحلال في كتاب الصلوة
ان مر به وجع في رأسه لا يستطيع معه سح يسقط فرض المسح في حقه وبها مئة
وقد اختلفت في بيت لفرانها وعدم وجودها في غايه المكنت فقلت ويسقط مسح
الموس عن برأسه من الداء ما ان يتركه بغير شرح المنظومة لابن الشامة وقد جردت
الجابر مطلقا الى وقت ان الفرائض اخرج بحج وقد كتمت بهذا البيت على مسئلة البديع
وغیره من به جواهر او قروح بغير احتمال الماد قد وضع عليها جيرة بوزله المسح عليها
دائما الى وقت الصلوة بخلاف الخلف واختلف في المسح هل هو فرض او واجب او مستحب ففي

البديع

البديع انه مستحب غير واجب عندنا واجب عند بعض مشايخنا انه واجب عند عدم
النظر اتفاقا من المورور عليه الاستحاضة بالاعاء اذا لم يجد موضعا خاليا بتركه لان كشف العورة
منه والاستحاضة ما مورور والمني راجع على الامر بجمع الفقاوي في اول الاستحاضة
الصلوة صلى ركعة من الغم تطلق الشمس من خلافها للشافعية كنه في اصل الصلوة عند أبي
حنيفة وبني بوسه حتى لو لم يبق ينقض وضوءه ولكن لا يسميها حتى يتبين الشمس عند محمد بن سطل اصل
حتى لو لم يبق لا ينقض وضوءه شمس وليس اي بوسه لا يفسد الظهر اصل بطلوعها ولكن لا يسميها
حتى يتبين الشمس فنه في مواقيت الصلوة المقدر في السنة يخرج الى بيته او غيره شاة ان يسوي
الصلوة ولعين الصلوة ويسوي الاقداء وبنو القبلة وهذا قول بعض الضعيفين ان ليس
بشرط طاهر ولا افضل ان يسوي الاقداء عند افتتاح الامام فان نوى الاقداء وجب وقف الامام
جاز عند اكثر المشايخ والمقدور يحتاج الى السنة شاة الى بيته الصلوة لله تعالى ويعين انه الصلوة هي
ويسوي القبلة حتى يكون جازا عند العمل والامام كالمنفرد ولا يشترط بيته الامامة فان نوى الصلوة
ولم يسوي الصلوة لله تعالى كان شادافا في الفضل الحلال الاصل خلاصة في الافضل ما من كتاب الصلوة
فان نوى قبلته مسجد لا يجوز صلوة لان شراب ليس قبلته بل هو علامة وقوله وجبت وحمل الصلوة
لا يوجب من بيته القبلة وصح في باب الاذان رجل سبى القنوت ولم يذكر حتى دفع ذلك
من الكون فانه لا يفتن لانه القومة التي بين الركوع والسجود ليس بها حكم القيام وسجد
لشبهه في اخر الصلوة من المورور في فصل عين بفتح الاقداء اذا قام الامام الى الثالثة قبل ان
يفزع المقدي من التشهد فان اختلفت بين التشهد ثم يقوم وكذا لو سلم الامام قبل ان يفرغ
المقدي من الدعاء اذا لم يكن بعد التشهد او قبل ان يصلي على النبي ثم قال سلم مع الامام
من محل المورور ولو رفع الامام رأسه من الركوع او السجود قبل ان يسبح المقدي تلك الحكومات
والصحيح ان يتابع الامام لان متاعه الامام فرض فلا يتركها السنة وقال بعضهم يتم تسبيح
كلانا ولو ركع الامام في الكون قبل ان يفرغ المقدي من القنوت فانه يتابع لاح القنوت
ليس بموقت ولا مفذور من محل المورور من المقدي سبى التشهد في القنوت الا في ذكر

هذا هو العلم من غير الصلوة ما لم يجر

بعد ما قام فعليه بعد ويشهد بخلاف الامام والمفرد بويده جواب طم قمين ادرك في القعدة
 الاولى فقام الامام قبل شروق المسوق في التشهد فانه يشهد بتبعه تشهد امامه كذا هذا
 فيه باب القعدة والذكر فيها واذا فاته ركعتي النحر لا يقضيها قبل طلوع الشمس ولا بعد زوالها
 هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن ابي ان يقضيها اذا ارتفعت الشمس الى وقت الزوال
 ويقضي بها للعرض الى وقت الزوال وفيما بعد اختلف المشايخ واما ما سألنا سواها
 يقضي بعد الوقت بعدها واختلف المشايخ في قضائها بتبعه للعرض من كبر مشتمل الاحكام
 في باب ادراك الفريضة ومقتضى السنة التي قبل الظهور في وقتها قبل شفقها بيان الشينين
 احدهما القضاء والآخر في حله ورجح في فتح القدر بتقديم الركعتين لان الاربع فأتت عن
 الموضع المستحسن فلا يفتن الركعتين عن موضعها فصد بالافسورة انتهى وحكم الاربع قبل
 الجمعة كالاربع قبل الظهور كما لا يخفى من البحر الزاقي في باب ادراك الفريضة مكها بكرة الاربع
 الموعى الى وجهه غورا او شيئا يسجد عليه فان كان لا يخفى راسه اصله لا يجوز وان خفض
 راسه لا يخفض للسمع دارين من الركوع جاز عن الابعاء في الاتح وقيل جاز عن الاصل وان
 كانت الوسادة على الارض جاز عن السجود قالوا اذا سجدوا على البنية او اجبرتين يجوز ولو
 على البنية لا لان الارتفاع كبر برأيه في صلوة المريض ولو صلى رافعا كعبه الى المرفقين
 كونه قائما في الفضل فيما يقيد الصلوة للحول اذا قصد بركة والى مقصده طرعا اصبحت
 مسيرة ثلثة ايام وليا لهما والاخرونها فلكل الطريق الا بعد كان ما فرغنا المسافر
 اذا جاوز مائة مائة فلتا سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فقوم الرجوع الى الوطن لاجل
 ذلك وانما اسبغاله بان كان مولدا مسكيا فيه ولم يكن مولدا ولكن تاهل به وحمل دارا
 بصير مقبلا يجرى العزم الى الوطن لانه رخص سفره قبل الاحتكام حيث لم يسير ثلثة ايام
 وليا بها فيقوم ويقبض الصلوة الى الوطن وبها واذا رجع منها الى السفر بعد ذلك
 يقصر الصلوة فانما لا في فضل المسافر وتعتبر في نية عمال المسافر الجاني الذي جرح ولا تعتبر
 محله اوى كجانب من الجانب الا لا فان كان في جانب الذي جرح حله منفصلة عن المسافر
 وفي القيد

وفي القيد كانت منفصلة بالمسافر لا يقصر الصلوة حتى يجاوز تلك الحلة وهل تعتبر في نية القضاء
 ان كان بين المسافر وقبالة اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مائة مائة تعتبر في نية القضاء ايضا
 وان كان بينهما مائة مائة او كانت بين المسافر وقبالة قدر غلوة تعتبر في نية القضاء عن المسافر
 ولا تعتبر في نية القضاء من محل المولود وبعد ما دفن الميت لا يسمع اذ جاء بعد مدة طويلة
 او قصيرة الا بعدد والعذر ما قلنا يعني اذا كانت الارض مغلوبة او احدثت بالشفقة
 بجميع الفتاوى في آخر الجبابرة السفينة سالت بالفضل الكوماني وعلي بن احمد عن الفضل
 الصفور في حق الرجال ما هو فقال في صلوة الجارية احوها وفي سائر الصلوة اولها قال
 وكانا يشيران الى معنى وهو ان هذا استغارة للميت فينبغي للشفقة ان يجازيها فسر الموضع
 الى التواضع لتكون شفاعته ادعى الى القول ما ارجاه في اوائل السبع من كتاب الصلوة
 اذا صلى على جارية عند طلوع الشمس وعند زوالها او عند الزوال لا تغار بعد ذلك فاضحى له
 في فصل غسل الميت ولا بائس بالركوب في الجفارة والمشي افضل وبكرة ان تقدم جفارة
 راكبا وبكرة النوح واليصال وسبق الجفارة ولا بائس بالسجاد بالاربع فان كان مع
 الجفارة نايحة او حيا ذبحت فان لم تدر تذبح فلا بائس بالمشي معها وبكرة دفع الصوت
 بالذكر فان ادا ان يذكره تذكره في نفسه وعن ابي بصير كاتوا بكرة هون ان يقول الرجل
 وهو يمشي معها استغفر والخطبة لكم ولا يرجع عن الجفارة قبل الدفن بعد ان حملها
 من محل المولود ويستحب في القبر غسل الميت دفنه في المكان الذي مات في مقام اوليك
 القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين فلا بائس وكذا الوحات في غير ذلك من شخب
 تركه فان نقل الى مصر اخر فلا بائس به ما روى ان يعقوب عليه السلام مات بمصر فنقل الى الشام
 بعد رطل وسعد بن ابي وقاسم رضي الله عنه مات في صنعاء على اربعة فراسخ من المدينة ونقل
 على اعناق الرجال الى المدينة من محل المولود في الجفارة قال محمد بن شهاب الذين الذين اذا ماتت
 المرأة ولدها فان كان سقطا لا بائس بان يدفن مع امه وان لم يسقط لم يصح حملها على ظهره
 ودفن وحده وان دفن مع امه جاز واذا صار الميت ثوبا في القبر كره وعن غيره لا لا كره

العشرة عشرة لان الواجب من الخارج وانما يفارق العشر في المصروف هذا اذا جعل كل الخارج
 فان هناك اكثر من بعض البعض ينظر الى ما يقع ان يقع مقدرا يبلغ فقيرين ودرهمين يجب فقيرين ودرهمين
 ولا يسقط الخراج وان يقع اقل من ذلك يجب نصف الخراج وان يسقط الخراج بهلك الخراج اذا لم يسبق
 من السنة مقدار ما يمكن فيه من الزكاة فان يقع لا يسقط الخراج ويجعل كان الاول لم يكن وكذا الكرم
 اذا ذهب ثمانية ان ذهب البعض وبعض البعض اذا يقع ما يبلغ عشرة درهما او اكثر في عليه
 عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرة درهما يجب مقدار ما يقع وكذا الرباط فيضمان في فصل العشر
 والخراج في كتاب الزكاة ولا تجل الاكل من الغلة قبل ادائها والخراج وكذا قبل ادائها العشر الا اذا كان
 المالك غارضا على ادائها العشر بزيادة في العشر والخراج من كتاب الزكاة وفي الامسار والطحاوي يجب
 العشر والخراج في ارض الوقف والنصي والمجنون لعدم اشتراط المالك وضفته وفي بعض الفتاوى
 لا يجب عليهم العشر لانه قد كادوا ويحب الخراج لانه مؤنة فاشبه صدقة الفطر والعشر الطهرة
 ان كانت في الدار العشر فيها بخلاف الكفاية في الاراضي لان المالك مع بيعها عقولا الاراضي
 من الخلق المذموم وتكون اسلطان الخراج والعشر لوجوبه في الخراج دون العشر عند ابي يوسف وقال
 محمد لا يجوز فيها الا في الجماعة المسلمين ولابيه يوسف ان له حقا في الخراج فيخرج تركه وهو صلة
 منه والعشر حق الفقراء على الخلق فلا يجوز تركه وعليه الفتوى اعتبار قبيل فصل الميراث من كتاب
 البسر وان ارجا الارض غير احيية او اعار كالاخراج على ارض كما لو دفعها زراعة الا اذا كان
 كرم او طابا وشجر ملتقا فان اجارة ذلك لا اجارة باطلة ولو اجر ارضه عشرة لها العشر على
 على ارضه ارضي عند ابي حنيفة وعند محمد على المستاجر وان اعار ارضه عشرة فزعموا يستعير
 فعن ابي حنيفة في هذا وان كان حله في الفصل العاشر من كتاب الزكاة كذا في حاشية والكتاب
 واستعجار ارض يصلح للزراعة فعلى المستاجر او المستعير فيها كرم او جعل فيها باطلا كان الخراج
 على المستاجر والمستعير قول ابي حنيفة ومحمد لانها صارت كرم فالحان الخراج الكرم على من جعلها
 كرم فالحان في فصل العشر والخراج من كتاب الزكاة وحل له ارض عشرة اجرا من غيره كان
 العشر على صاحب الارض في قول ابي حنيفة قل الاجل وكثر وفي قول صاحب يكون العشر على الخراج

فانما

فابيضان في مصداق الخراج الارض من البسر والعشر على المستعير ان سحوا وان كان كافرا فعند مالارض عند الامام
 وعند محمد هو كالاجارة بزيادة في العشر والخراج من كتاب الزكاة مال بيت المال على اربعة انواع الصدقات
 وما في مصداق العشر والخراج فيصرف الى المصروف التي ذكرت في قوله تعالى ان الصدقات للفقراء والمثلة
 والثاني ما اخذ من بني تغلب تجار اصل الذمة فحله الرباطات والجسور والقناطر والاعية والقضاة
 القابضون بالحق والثالث حسن الغنائم والمعادن فيصرف في ما ذكر في قوله تعالى واعلموا اني غفيم من
 شئني الآية والرابع ما اخذ من تركه لا وارثا ليعا فيصرف الى كفس الاموات ونفقة المرنى والمقبط
 وادوية المرنى وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب من الخلق المذموم من العباد مانع من وجوبها الى
 الزكاة الا المهر الموصى اذا كان المزوج لا يوجد اذاه يكون اعطاه نصاب فقير منها الا اذا كان
 مديونا وصاحب عيال لو فرقه عليهم لم يخص كل نصاب بكرة نقلها الا في قرابة او احوال او من
 دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم او الى الدهاد او كانت ذكوة محله مشبهة في كتاب الزكاة
 انفق على اقامته بنية الزكاة جازا الا اذا حكم عليه بفقيرتهم من الخلق المذموم العبد المسيء المصروف للصدقة
 الواجبة الا اذا كان مولاه فقيرا او كان من كتاب من على المروءة احكام العبد
 اذا شهد التهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم داو وحلال رمضان قبل
 صومهم يوم ان كانوا في هذه المصير ينبغي ان لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسنة وما كان
 حقا عليهم وان جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم لانهم لا تشهدوا التهمة فالحجاء في الفصل الاول
 من كتاب الصوم وعند دوية الميراث تركوا الاشارة اليه كما يفعل اهل الجاهلية من الخلق المذموم اذا شهد
 شهودان عند قاضي لم يراى اهل بلدة على ان قاضي بلد كذا اشهد عند شهودان بموثة الميراث في بلدة
 كذا وقضي القاضي بشهادتهما جاز لهذا القاضي ان يقضي بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة من الخلق
 المذموم ويشترط لوجوب الاداى او الصوم رمضان الصبر والاقامة والطهارة عن الخبث والنفاث
 الى انقطاع درهما الا لا تشهدا لهما فان كانت عائشة رضي الله عنها كان تحضى فتومر بقضاء الصوم
 دون الصلوة لا الجنبه باجره يعني لا يشترط لوجوب اداية الطهارة على من الجنبه لقوله تعالى فالان
 باسروا هين واستفوا ما كتبتم لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من

الفجر فاذا صار الخبر الثاني غايه الحظرات الثلث يحصل جزء من الصوم مع الجذابة بالضرورة
 فاذا خرج جزء منه صح ما رواه ابنه لان الصوم لا يتجزئ حتى يخرج من المخرج المخرج المخرج المخرج
 بالحاجة للصائم وجبر في باب ما يكره للصائم السحر ومذو باليه ويستحب تعجيل الافطار وتأخير
 السحور ومن شك في طلوع الفجر لم يستح وان اكل فصوله تام وان شرب واشترائه ان يفر
 طاح قضى سحوره على ظن ان الفجر لم يطلع وهو طالع او افطر على ظن ان الشمس قد غربت ولم
 تغرب قضى ولا كفارة عليه ولو كان أكثر رآه انه اكل قبل الغروب قضى الشمس قد غربت لا يفطر
 ولو افطر لا قضاء عليه ولو كان أكثر رآه انه اكل قبل الغروب قضى ولا كفارة عليه ويكره الزوق
 للصائم ولا بأس له بدوق العسل والطعام ليستريحه ولا بأس للمرأة ان تخضع الطعام لصبيها
 اذا لم تجد منه براس على الممرور من جامع او اكل ناسيا او دخل الثياب والودحان او الغبار
 خلفه او بقي على بعد المصمصة فانتقله مع النزاق او دخل الماء في اذنه وان كان يفعل او طعن
 بومع فوصل الى جوفه وبقي المزج فيه او دخل الخياط في الفم من راسه استسحب فدخل خلفه لم يفطر
 وجبر في اول باب يفطر وما لا يفطره الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفيقه
 اشتركوا معه في الزاد واختاروا الفطر الصوم يوم الشك مكروه الله اذا لم يقطعا او جبا
 آخر على الصبي والافضل فطره الا اذا وافق صوما كان يصومه او كان مفتيا لا يصوم العبد
 والامة والمدبر وام الولد يقطعا الا باذن المولى ولا يصوم المرأة يقطعا الا باذن الزوج او المالك
 مسافر لا يصوم الماجرة الا باذن المستاجر اذا تضر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة
 وليس بواجب وكان من جهة واجب على العتق فلا يلزم النذر بالمعاصي ولا بالواجبات فلو نذر
 حجة اكمل لا تكفه الا حجة واحدة ولو نذر صلوة سنة وعنى الفواضل لا يثني عليه وان عنى مثلها
 لزومه ويكمل المغرب ولو نذر عبادة المرفيق تكفه في الشهور ولو نذر زكاة الشبهات ويزاد
 الصلوة لم تكفه شئ شهاه في كمال الصوم ولو صام اهل بلدة ثلثين يوما للزوجة واهل بلدة اخرى
 تسعا والعشرين يوما للزوجة فعلم من صام تسعا وعشرين فعليه قضاء يوم ولا عبادة
 لا خلاف في المطالع في ظاهر الرواية واهل بلدة دوا اهل بلدة رمضان فصاموا تسعا وعشرين

بوما

بوما فشهد جماعة في اليوم التاسع والعشرين ان اهل بلدة كذا دوا اهل بلدة رمضان في ليلة
 كذا قبلكم بجوم فصاموا وهذا اليوم يوم الثلثين من رمضان فلم يروا اهل بلدة في تلك
 الليلة ولا سموا صبيحة لا صباح لهم لفظ غدا ولا يترك التواضع في هذه الليلة لان هذه الجماعة
 لم يشهدوا بالزوجة ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا روية غيرهم فلا يلتفت الى قولهم حرمانه
 المتقين في اكل ثياب الصوم **باب** رجل خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى
 بان يخرج عنه ان يفسر شيئا فلم يفسر عليه ما فسر وان لم يفسر فعندك حنيفة يخرج عنه من بلدة اذا كان
 ثلث ما سبق لذلك وان كان له وطنا في موضعين يخرج عنه من اقربهما الى مكة وقال ابو يوسف
 ويخرج عنه من حيث مات وان جازا المأمور وهو الموصي المكان الذي مات فيه ثم امر رجلا
 ليخرج عنه ودفع اليه المال لا يجوز قولهم جميعا ولو قال الموصي ادفع المال الى من يخرج عنه لم يكن
 للموصي ان يخرج بنفسه ولو اوصى الميت ان يخرج عنه ولم يود كان للموصي ان يخرج بنفسه فان كان الموصي
 وارث الميت او دفع المال الى وارث الميت ليخرج عنه الميت فان اضاف الورثة وهم كذا رجاوان
 لم يجزوا لا يجوز لان هذا غلبة البيع بالمال المأمور بالخروج قبل ايام الحج كان له ان
 ينفق من مال الميت الى بغداد والى الكوفة والى المدينة والى مكة واذا قام ببلدة ينفق من
 مال نفسه حتى ياتي او ان الحج ثم يرحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور منفقا من مال
 الامر في الطريق ويكون ضامنا كما انفق من مال الميت في اقامته هذا اذا اقام ببلدة حمسة
 عشر يوما لانه مقيم وروى ابن سماعه عن محمد اذا اقام المأمور ببلدة ثلثة ايام او اقل
 وانفق من مال الميت لا ينقض وان اقام اكثر من ذلك ينفق من مال نفسه قالوا في زفان
 وان اقام اكثر من خمسة عشر يوما تكون نفقته من مال الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة
 وان اقام بعد خروج القافلة لا تكون نفقته من مال الميت فمستحب ان يوصل الحج عن الميت
 المرأة اذا لم يجد غيرها لا يخرج الحج الى ان تبلغ الوقت الذي يخرج عن الحج فيبعث الى من
 يخرج عنها اما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود الحرم فان بعث رجلا ان دام عدم الحرم الى
 ان ماتت فظهر ان جازا لم يضر ما خرج عنه رجلا ودوام الحرف الى ان مات هذا اذا كان الامر

فذلك

عاجزاً عما يبرهنه ذواله كالمريض الجسد فيكون كالمريض ذواله كالمريضة والعلمى جازان بامر
غيره بان يخرج من المحل الموقوف بالبيع او استأجره جازاً ما لم يجد له قايلاً ينظر ان كان الموقوف
يكونه نفسه بنفسه كعدمه لا يكون في مال الأم وان كان لا يخدم نفسه بنفسه كعدمه كعدمه في حال
الأم لانه موقوف بذاته لانه في المحل الموقوف واختلف عبارة من استأجره في الموقوف بالبيع قال الامام
خواجه دام عزه عندنا بان يقع اصل البيع في الموقوف ولا يملك الموقوف في الموقوف بالبيع اصل
البيع يقع على الأم والابن عليه ان لا يسقط البيع عن الموقوف فيحتاج الى استأجره لا يملك الأم
وهو في البيع الفرض وفي السقوط اذا امر غيره ببيع الموقوف جازاً وبغيره لا يملك الموقوف في طريق
البيع صلته في الثالث من كتاب البيع والذي يقتضيه النظر ان في الضرورة عن غيره ان كان بعد تحقق
الوجوب عليه فيكون له والواحدة والعشرون في قوله كذا في الموقوف بالبيع في آخر باب
البيع على الغير **باب البيع** اذا باع المبيع في ملكه من ماله في دار الحرب من الامام اية يجوز ولا
يجوز على المرفوع وعلى أبي يوسف انه يجزى اذا باع المبيع في دار الحرب من الامام اية يجوز ولا
الولد لا يجوز في الروايات كلها من مسلم دخل دار الحرب فاشترى من احدكم ابنة او اخاه فاباعها
انه لا يجوز بيع كنفهم اذا كانوا جوارح البيع ملكه بالبيع لا بالشرع فان لم يدينوه ان يبيعوا
للاملك وان اخبرهم بملكهم وان جازهم بالبيع من ماله في دار الحرب من الامام اية يجوز ولا
كراهة ملكه وان جازهم وهو طابع لا يملكه سواء كان البائع يورث جوارح البيع او لا يورثها
في فصل مقابلة السلم المستأجر من اهل دار الحرب من كتاب البيع واذا دخلت خبيثة باعها
فتزوجت فيها صارت ذمية وهذه مسائل في جامع الصغير علم انها اذا تزوجت ذمية بغير ذمية
تجوز عليها احكام اهل الذمة بعد ذلك من كل بيع من المبيع الى دارهم واخذ المخرج من رخصتها
وما شابه ذلك واذا تزوجت خبيثة ذمية لا ذمية وذلك لان المرأة تفسر بكونها زوجة
في المقام والنوع بسبب اتباع لها فيه فيكون المرأة ذمية لا اشراف المقام في دارنا دون النوع
واوضح الفقيه ابو الليث في شرحه للجامع الصغير بقوله الا يورث اهل الزوج والمرأة اذا كانا
مسافرين فتوى الزوج الاقامة صارت للمرأة حقيقة ولو لم تكن المرأة الاقامة لا يورث الزوج

مقننا

مقننا غاية البين في المستأجر لا يخرج الى الفرض ولا اذن والمرد وان اذن احدھا لا يخرج و
له جدران وقدرته واذن اسباب وام الم ولم ياذن الاخوان لا يخرج وفي سفره لا يخرج
يخرج بلا اذنها لان جهاد يتعلق بالزوج لا بما دلت القلة على التحاق خروج الى العلم بالبيع
والجارة ولان خروج الى التجارة جاز فلان يجوز للعلم والى الا اذا كان الطريق مخوفاً فيستمر
اذنها بهذا اذا كان غير مخافاً جازاً في الخدمة فان كان محتاجين لا يخرج وان عليه دين لا يخرج
الى الفرض ولا اذنه وان لم يكن له مال لا يخرج الا باذن الدارين وان كفل بالمال لا يخرج الا
بإذنها وان كفل بالاذن لا يخرج الا باذن الطالبة خاصة بزارية في الخطر والاباحة من السير
الوالي اذا وجب لرجل حراج ارضه قال انطلق لا يسعه ان يقبل لانه حتى يملكه المولى
فلا يجوز له ان يكتسبه ومساكنة حوزة وادتك لمصرفه في الحراج والظنة ان يجعل حراج ارضه
وهو النظر الذي يفعله السلاطين للامانة وعن أبي يوسف في النواذر اذا ترك لرجل حراج
ارضه جاز تركه ويكون ذلك صلة من السلطان ولا سلطان حق الحراج فيفضل اهل
الذمة من كتاب السير ولوحات الجند في اثناء السنة قبل خروج العطاء بالمسحوق ورثتها منها
وكذا ملك العطاء قبل خروجه لا يجوز تركه في حراج الخط من باب الصلح العكس ميبين المفتي في
الموقف اذا كانت ارضه في اثناء السنة قبل حجي العلة وقبل ان يورث الارض وقد
باشرة او غفل ينبغي ان ينظر وقت حصة العلة الى موه مباشرة والى مباشرة من جاز
بعد وبسط المعلوم على المتقين وينظر كم يكون منه للمدبرين المفضل والمفضل فيعطى
بحسب عدته ولا يغير حصة ما قدناه من اعتبار زمن حجي العلة وادراكها كما اختلف
في حق الاولاد في الموقف عليهم بل يفسر في الحكم بينهم وبين المدبرين والفقهاء صاحب طينة
وهذا هو الوجه بالصفة والاعدل النفع الوسائل في اواخر مسئلة وقت الاحتفاظ للعلة ميبين
سبي وسببهم لولاه واحدها فوات لا يصلي عليه الا اذا كان اقر بهما وهو يعقل بهما واذا
لم يورثها فوات يصلي عليه اعلم ان الولد الصغير يترسح بالابوين واحدهما في الدين فان
القدم ما ليس ترسحاً لصاحب الميراث فان عدت اليد بغير ترسحاً لانه بعد رعايته اصله في الدين

فلا بد من اعتباره سبحانه نظر الى غيران التسعة للابوين قوتى هذا لعدم ما فعلته التسعة في حق
صاحب اليد قوتى اذا ثبت هذا فان كان معا حدا بوية غير تعاملها لا للدار فيكون كافرا
تعالما وان لم يكن موافقا لصلي عليه اذا مات لانه صار مسلما سبحانه للدار عند عدم الابوين
ولو وقع في يد المسلمين الجند في دار الحرب جرحه ومات صلي عليه لانه مسلم سبحانه لصاحب اليد
عند انعدام الابوين ويسوي فيما قلنا ان الحال الصبي عاقلا او غير عاقل لانه قبل البلوغ ينسج
للابوين في الدين ما لم يصف الاسلام وقوله في الكتاب هو فضل الاسلام يدل على ان الصبي عاقل
اذا سلم يصح وهذا من هذا وقوله هو فضل الاسلام يعني صفة الاسلام وهذا يدل على ان من قال لاله
الا انه لا يكون مسلما حتى يعلم صفة الايمان وكذا اذا اشترى جارية وملكها فسلمها لاسلام فلم يعلم
لا تكون مؤمنة وصفة الايمان ما ذكره حديث جبريل ام ان تؤمن بالله وملكه وكلمته ورسوله
واليوم الاحقر والبعض بعد الموت والعقد خيره وشهره من الله به هكذا ذكره الكشاف في هذه
الحكمة في باب حمل الجنائز من الجامع الصغير في احكام الصغار للاسرة وشي في السير في وقع
في الغنيمه في سهم رجل في دار الحرب اربع منة فان منحه صلي عليه لانه يصير مسلما حالما
لمولاه وان سبي الصبي للصبي فما في دار الحرب فهو على دين البوية وان دخل دار الاسلام
فان كان معا بواه او احدهما فهو على دينها وان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كانا
وان لم يكن معه واحد منهما حين وصل دار الاسلام يصير مسلما سبحانه للدار والمولود ولو سلم
احد الابوين في دار الحرب يصير الصبي مسلما بسلامه وكذا الوسلم احد الابوين في دار الاسلام ثم
سبي الصبي بعد ذلك في دار الحرب فصار في دار الاسلام كان مسلما وان كان في دار الاسلام
اسلاما من الكافرين من كتاب السير نراه مائة وفي بطلانها ولد مسلم قبل تدفن في مقابر
المسلمين وقيل في مقابرهم وقيل في مقبرة على حدة منية لمقتضى في احكام الصلوة نظرانية
تحت مسلم فسلت منه ثم ماتت اختافت الصلوة في دفعها فخرج بعضهم جانب الولد وقال تدفن
في مقابر المسلمين وخرج بعضهم جانبها وقال تدفن في مقابر الكافرين لان الولد في هذا
الحكم حرة منها مادام في بطنها وقال عقبه بن عامر سجد لها بمقبرة على حدة ليكون بيني وبينه

المسلمين

المسلمين وبين حرة الكفار ثم عبط البر باني في المنفقات في الفصل الثاني والثلاثين من كتاب الصلوة
اربع مسائل لا يقتل فيها بالمرء احدا الذي كان اسلامه سبحانه للبوية اذا بلغ مرتدا او ثانيا اذا
اسلم في صغره ثم بلغ مرتدا الثالثة لو ارتد في صغره الوابرة المكره على الاسلام لو ارتد في هذين
الوجهين لا يقتل ويجوز على الاسلام ابن الكفار ملخصا في باب المرتد ولها خمسة وهو الكف في دار
الاسلام حكمه بسلامة فلو بلغ كافرا اجبر على الاسلام ولا يقتل من التحل المورث بل عن ذي نصيب ميمر
اسلم وهو كونه اهل بصر اسلامه حاص بغير حال بالغ السكان لكن اذا زال سكناها فعاد الى
دينها كغيره ان على العود الى الاسلام بالحبس والعقوبة لم يقتل قاريا الردية ولو شهد رجل وامرأتان
من اهل الاسلام انه اسلم هو بخبره الامام على الاسلام ويجزئ بقتله لان نفسا لا يقتل بشهادة
النساء ولو شهد علمه فبان انه اسلم فشهدا بطلان لانه مرتد في دينها وشهادته الذي على
المرتد باطل وكذا العبدان والمخدودان في القذف فمجان في فضل الشهادة الباطلة من كتاب
الشهادة ولو قال الامام من قتل قتيلا فله بسلامة فقتل المسلم كافرا كان له سلبه والسلب دابة للمقتول
وسرجهما وما عليها من اللات وثياب القتل وصلاته وما هو من مال في حقيقته او غلب وسط او
واحدة وما عدا ذلك فيسبى لملكه فان كان مع غلام على دابة اخرى فليس سلب فمجان قبيل
فصل في قسمة الغنائم بتجليل الكافر كفر فلو سلم على الذي بتجليل كفر ولو قال المجوسي يا هذا
بتجليل كفر كذا في صلوة الظهيرة وفي الصلوة الكفر شئ عظيم فلا تجعل المومن كافر حتى وجدت
دواية انه لا يكفر الا بحدود السكون لان الردة بسبب اني يوم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في
البرازية كل كافر طاب فتوته مقبولة في الدنيا والاخرة الا جماعة الكافر سبب النبي وموالاته
واحدتها وبالسفر ولوامرة وبالذندقة اذا اخذ قتل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل اذا لم يتب
الا امرأة ومن كان اسلامه سبحانه والصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل
وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كما في شهادته القسمة حكم الردة وجوب يقتل ان
لم يرجع وحطه الحال حلقا لكن اذا اسلم لا يقتلها الا بالبحر كالكافر الا على الاسلام ويطلق ما
رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يقره عنه بعد رده كما في شهادته ان القول اجنية بنبوته

كان الكافر والاشقي

اخره مطلقا وبطلان وقف مطلقا واذا مات او قتل على رذيلة لم يدفن في مقابر اهل الجنة
وانما يلقى في حفرة كالحلقة المرتد اجمع كفر من الامم الايمان تصديق محمد بن مريم
ما جاء به من الدين ضرورة الكفر تكذيب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في شئ مما جاء به من الدين
ضرورة ولا يكفر احد من اهل القبلة الا بخروج ما ادخله فيه ومنع ذكره اجمالا في الفتاوى من
الفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يقتضي بقاء خلاف مستلبي بين وعندها
كفر وان فضل عليها فممنوع كذا في خلاصته وفي مناقب الكفر يرى بكفر اذا انكر خلافتها او
انقضها بحجة النبي ثم لها واذا اختلفت على الكفر منها لا يؤخذ به انتهى وفي التهذيب ثم انما
يصير مرتدا بالكارها وجبالا قاربه او ذكراته تعالى او كماله او واحد من الانبياء بالاشهاد
الشهي يقبل المرتد ولو كان سلافا بالفضل كالصلوة بجماعة وشهودنا سكت في جمع التلبية
الحارة الردة توبة فاذا استشهدوا على مسلم بالردة وهو متكر لا ينعرض له لا لتكذيب الشهود
العدول بل لان الشك توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان قلت قد قال قبلة وتقبل الشهاد
بالردة من غير دليل فما فائدة قلت بثبوت ردته بالاشهاد والحدود توبة فثبت الاحكام
التي للمرتد ولو طاب من ضبط الاعمال وبطلان الوقف وبيوتة الروحنة وقوله لا ينعرض له
انما هو من تقبل توبته في الدنيا اما من لا تقبل توبته فانه يقبل كالردة مستلبي ثم
وسبب شقي من كما قدمناه كبناه من كتاب السير **فكره ولا يخفى** واذا قال الكافر
اسلم على القرآن فلا باس بان يحمله ويفقيه في الدين لكن لا يمس المصحف وان غسل ثم لم يمسحه
لا باس به حرمانه المصليين في اوابل التكاليف وتعلم علم الفحوة القبلة واوقات الطلوة
لا باس به والموادة حرام وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلنا من دونهما للثاقلين اي
جعلنا النجوم سببا لتعذيب الجن جميع اطلق اسم الشيطان على المجمع وسمى هذه بانه رجعا
من رحم بالغب بوارده قيل في فتح القدير في العالم من كتاب الكواكب اربعة رجال او هي بان يدفن كنه
قال ابن معاذ لا يجوز ان يدفن كنه الا ان يكون شاة لا يفهم منه احد شيئا وفيه مساد
فيمنع ان يدفن فان كان كنه الوسايل وفيها اسم الله تعالى وسبب غيرها صحتها وجب

ان لا يقرأ

وقف الله تعالى بالجامع الاورب

ان لا يقرأ الا صاحبها ان يحكي ما كان فيها من اسم الله تعالى ثم يحرقها او يلقيها في النار
العلم وان دفنها في ارض طاهرة لا يباها احد كان ذلك حسا ولا اخسا ولا يخرق بالنار عالم
من يحرقها فيها من اسم الله تعالى والانبياء والملائكة عليهم السلام وعن بعض العلماء واصل اولى
ان يباع كنه ما كان خارجا عن العلم ويوقف كنه العلم ففتش كنهه وكان فيها كنه الكلام
فكنوا الى ابي القاسم الصفار ان كنه الكلام هل يكون من العلم حتى يوقف كنه العلم فاجاب
ان كنه الكلام يباع لانه خارج من العلم ففتش في مسائل مختلفة من كتاب الوسايل باخبره محتاج
معه درهم فاراد ان يوثق الصفار على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فالملأه وافضل
والا فاللافق على نفسه فضل مائة فيما يبيع من كتاب لهبة قال علماؤنا لا يكون سببا في الردة
والامة للحديث لانه يودي الى الخلوة بالاجبية وانتهى عنه وتأويله ما ذكره السواذ انما
اذا اقرت نفسها من ذي خيال لا يكون وانما يكون اذا اخلها وبديهي بوارده في الخطر والالامة
وفي الفتوى قراءة القرآن في القبور عند ابي حنيفة يكره وعند محمد لا يكره قال الصدوق
ومشايخنا اخذوا بقول محمد وحكي عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل البخاري
ان قراءة القرآن على المقابر اذا اخطى ولم يجز لا يكره ولا لا شئ بها وانما يكره قراءة القرآن
في المقبرة جردا فالماحي فتنه فلا باس بها وان ختم وكان الفضة بوسحق كما ذكره في
الشيخ الامام ابي بكر محمد بن ابراهيم انه قال لا باس بان يقرأ على المقابر سورة الملك سواء
اخطى وجهه او اما غير ما فانه لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الحجر والخفية لان الاثر فيه
ورد وحكي عن ابي بكر ابي سعيد انه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة الاخلاص
قل هو الله احد سبع مرات فانه يلغى ان من قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير معفورة
يعفوره وان كان معفورا لا يعفونه الفاري وذهب ذوود من السبب من الخطير الهكافي
في الوجع من انكره هبة والاحسان مجلوس الحبيبة ثلثة ايام وخضه والترك اخص ويكره
اتخاذ الضيافة ثلثة ايام واكلها لانها مسروقة للسرور حات فاجلس وارده من فقره
القرآن لا باس به وبه اخبر بعض المشايخ ولا باس بزيارتها بشرط ان لا يجادها ويكون الصالح

التلويح بها والكتابة عليها ولا يبنى عليها بيتا ولا يحصى ولا يطبق بالالوم وبكر اتخاذ
 الطعام في اليوم الاول والثاني والثالث وبعد لا سبوع والاعاد ونقل الطعام الى القصر في
 المذبح واخذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقراء للضم والقراءة سورة الانعام
 او لا خلاص فالحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل بكونه فزاد في الفصل
 الحاس والعشر من كتاب الفصول فلم لا يجوز مفاطمة سوق النخاسين وغيره ولا كسبه
 الوشقة بها ولا كسبه الشهادة فيه وفي استحلال ذلك خاطرة الكفرية في المنايل المنفردة من كتاب
 الكراهية والاختار الفسح حرام فلا يجوز اعطاء الذبوف لدارين ولا بيع العروض الممنوعة
 بل بيان الا في شراء الكبر من دار اطرب والثانية في اعطاء الجمل يجوز لاعطاء الذبوف
 والتسوق وهما في واقعات شحا من شراء الاسر الفتوى في حق الجمل بمنزلة الاخبة تاد
 في حق العجزة كذا في قضاء الحائنة شها في الخطر والاباحة من قبل يد غيره فسق الا
 اذا كان ذا علم وشرف كذا في مكفران الظهيرة وبدل السلطان العادل والامير كس
 ذي الشرف بكون معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجة الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره
 للمرأة معاشرته كذا في نفقات الظهيرة خلفه في الوعد حرام كذا في الصلحة البرجيرة وفي القيمة
 وعنده ان ثابته فلم يابا ثم فلا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا على ما في كفالة البرارية
 وفي بيع الوفاء كما ذكره الرنلي استخدام اليتيم بلا احوه حرام ولو لا فيه ومعهمة الا لاقية
 وفيما اذا ارسل المعتم لاحضار شريكه كما في القيمة بنسب طرية لا لرفع قتل او حكمة كما في
 اخذ او علم غايته البيان ولا يجوز اخذ الصلحة الحرب عنده ما حرم على البالغ فعله حرم عليه
 بولن الصغر ولا يجوز ان يسقيه عمرا ولا ان يلبسه خيرا ولا ان يخطب يده بخاء او حلية ولا
 اجلا من الصغر كالمطاول لول مستقللا وسد بوا الحولة بالاجنية حرام الا لملأه مذنبون
 هربت ودخلت حرمة وفيما اذا كانت محورا اسوها وفيما اذا كان بينهما خاتل في
 بيت الحولة باطرم مباخنة الا لاخت من الترضاع والهرارة الثانية من مات على الكفر
 الشيخ لعنه الله والذى رسول صلى الله عليه وسلم لبثت ان الله تعالى اجباها له حتى اخابه

كذا في مناقشة

مناقشة الكورى استماع القرآن الوتر من قبرانه كذا في منظومة ابن وهب السبا في كتاب الخط
 والاباحة والكسوة بقدر ما يستر عورته ونواى مائة ويدفع عنه كثر والرد فرض سنن
 العورة واخذ الذبقة مستحب وبسبب ان الجبل للتزيين والتجمل مباح وللتكبر والاشهر
 والبظر مكروه وسحب لبس الثياب البيض وبكر لبس الثوب الماخر والعصفر والسنة في لبس
 السماعة اخذ ذنب السماعة بين المكشعين الى وسط الظهر وقبل مقدار بشير وقبل
 الى موضع الجوس وحين قبل بايعرفة الكلام من كتاب الكسب **كتاب النكاح** رجل تزوج
 امرأة على ان طالق او على ان امرها في الطلاق بعد ذكر محمد في الجامع الصغيرة كذا النكاح
 والطلاق باطل ولا يكون الا امر سيدا وذكر في الفتاوى عن الحسن ابن زياد واذا تزوج
 امرأة على ان طالق الى عشرة ايام او على ان يكون الا امر سيدا بعد عشرة ايام ان النكاح
 جائز والطلاق باطل ولا يمكن امرها وقال الفقيه ابو الليث هذا اذا بدأ الزوج فقال
 تزوجت على انك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت زوجت منك على انك طالق
 او على ان يكون الا امر سيدا اطلق نفسه كما شئت فقال الرجل قبلت جاز النكاح وبقي
 الطلاق ويكون الا امر سيدا لان البداية اذا كانت من الزوج كان الطلاق والنقض
 قبل النكاح فلا يصح اما اذا كانت البداية من قبل المرأة بطل النكاح لان
 الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت وجوب بضم اعاده ما في السؤال فصار كما قال
 قبلت على انك طالق او على ان يكون الا امر سيدا فيصير مقوضا بعد النكاح فبنيان في فصل
 النكاح على الشرط وفي السراجية اذا ادعى على منكوحة الخبر كاحاقاه بشرط حضرة الزوج
 وكذا عند اقامة البينة ما كان فيه في العاشر من الدعوى واذا ادعت امرأة على رجل النكاح
 فاقامت البينة يقضي لها ولا يفسد النكاح بخبرة فاشيى في فصل دعوى النكاح من كتاب
 الدعوى المطلقة الثلث اذا انت الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج اخر ودخل بي وطلقتني
 وانقضت عدتي ان كانت شقة او وقع عند الاول انها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقضي فيها
 العدتان وذلك لبقاء اثر فصا عند حمل للزوج الاول ان تزوجها وان كان بعد مدة لا تنقضي

دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وان كان قد دخل بها فلها اقل مما سمي لها ومن مهرها ان كان
 ثمة سمي وان لم يكن ثمة سمي فلها مهر المسئل بالما بلغ وتجب له عدة من حين التصرف
 بينهما عند علمائنا السنة ولكل واحد من الزوجين في هذا النكاح بغير محض من صاحبه عند بعض
 المشايخ وعند بعضهم ان لم يدخل بها فلذلك الحراس لا يدخل بها فليس لواحد منهما حق الفسخ
 بغير محض من صاحبه قبل القبض وليس له ذلك بعد القبض رخصة في الفصل العشر من كتاب
 النكاح وهو جلاءه فقال هو ينفق او بارك الله لنا فيها قبل هو ليس باجارة وقيل
 وهو اجارة وقيل وبه يأخذ في الرابع والعشرين من الفصول وفي الفتاوى والحكام
 ولو خرج لعدة فولدت لاهل من مكنة اشهر فادعاه ضد النكاح ودعوه المالك ولو جارية اولى
 من دعوه الاب وان كانت مشتركة وادعياه معا فالاب اولى بآثارها في الثامن والعشرين من كتاب
 الدعوى رجل غاب عن امرأته وهي بكر او شبقته وجب تزوج آخر وولدت لكل سنة ولد اقال
 ابو حنيفة الاولاد الاول وعندنا رجوع عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول وانما هو الثاني وفيه
 الفتوى في النكاح في فصل مسائل النسب كتاب النكاح ملخصا امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت
 وتزوجت بزوج آخر وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول حينما كان ابو حنيفة يقول الاولاد
 الاول ثم رجوع وقال الولد الثاني رجل طلق امرأته بآثنا او حضا فتزوجت في عدة ثم
 ولدت لستين من طلاق الاول ولسته اشهر وكثير من نكاح الثاني قال ابو يوسف الولد
 الاول بخلاف ما تقدم قال لانما لو جعلناه الثاني لحكمنا بقضاء العدة عن الزوج الاول
 فلا حكم غير ذلك ام ولد اعتقها مولاه او مات ولم يترها السنة فماذا لو ولد لستين من حين
 ما ان الموتى او اعتق ولسته اشهر منذ تزوجت فادعياه جميعا فان الولد للموتى في قولهم كان
 العدة التي كانت بخلاف ام ولد تزوجت بغيره من الموتى فولدت لسته اشهر ونساء عد من وقت
 النكاح فادعاه الموتى والزوج فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا ولو طلقها طلاقا رجعيا
 فتزوجت رجلا في عدة ثم طلقها الزوج الثاني فماذا لو ولد لستين من طلاق الاول ولسته
 اشهر فادعاه من طلاق الثاني قال الولد يكون الثاني لانما لو جعلناه الاول لحكمنا بالرجعة والصحي

في الفصل الرابع

في الفصل الرابع مهرات اذ امك اختين كان له ان يستمتع بهما ما شاء فاذا استمتع
 باحدهما ليس له ان يستمتع بالآخرى بعد ذلك ولو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى اخرها كما قال
 ان يطهرها الاول وليس له ان يطهر الاخرى بعد ذلك عالم يحرم فروع الاول على نفسه
 ويحرم بها اباها وتزوج وبالاخراج عن ملكه اباها عتاق او بهيمة او بصدقة او مكتوبة
 وروى عن ابي يوسف انه قال بالكتابة لا تحل له فروع الاخرى مضمرة في طهرات في المعنى
 الشهوة من احد الخابئين تكفي في فصل المسلمات حصة المصاهرة بجميع الفتاوى قبل فصل
 النكاح الزوج الثالث اكرهنا على الدائم وانزلها وبشرها ثوب تحجب لانتها حرمة وطهر الشهوة
 الا يشترط ان يواقعها ويحل قبلها لغيرها واما حرمانه والاشترار ليس بشرط في الاصح والدوام
 على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على الاقرار بالقبلة والمس على نفسه بشهوة اخت الامام
 البزدي ان يعقل واخت الامام الفاضل عدم القبول براءته في حصة المصاهرة وتشت حرمة المصاهرة
 بالوطئ على الشهوة وبالزنا حتى لو وطئ امرأة مجنونة بغير محرم عليها وباشترائها وتحريم الموطوءة
 على اصول الواطئ وفروعه ولا تحرم اصولها وفروعها على ابن الواطئ وابنه ثم خط السرحى في
 المكرهات وفي نجس خواهر زاده ولا تحرم على ولد الواطئ ولا على ابنة ولد الموطوءة ولا امهاتها
 وتحرم خليله الابن نسبيا او سببا وذكر في الذخيرة اصلا مضبوطا وتحرم الموطوءة على
 اصول الواطئ وفروعه وتحرم على الواطئ اصولها وفروعها وكذلك النظر الى داخل الفرج
 بشهوة والمس بشهوة آثا رجا في الفصل السابع من كتاب النكاح وحرم زوجة اصله
 من امرأة الاب واجد وان علا وزوجته من امرأة الابن وابن الولد وان سقط
 وفي طلاقه دهر الى ان كليهما محرمان بنفس العقد وذا بخلاف كافي النظم تهستان
 في النكاح والنكاح الفاسد لا يوجب حصة المصاهرة بلا مس بخلاف الصحيح حيث ثبت حرمة
 حجر العقد ثوابه قبل الفصل الرابع من كتاب النكاح وفي نجسها امرى اذا اشترى جارية
 من غير ان يسهل له وطئها حتى يعلم انه اباة قد وطئها وان كان ابوه قد ابواها بيتا لا يطهرها
 آثا رجا في الفصل السابع من كتاب النكاح وفي اقرار الاصل في بالافرا بالنكاح بطريق

الاشارة اذا ماتت امرأة الرجل وتزوج باخترها بعد يوم جاز وكذا لو كان له اربع نسوة مات
 احدهن فتزوج بالحرة بعد يوم جاز وفي فتاوى الامام نسفي رجل ولحقه اختاه للاحرم عليه
 امراته ولو تزوج امرأة في عدة اختها من طلاق يمين او ثلث لا يجوز له ان يدخل بها عند الحيض
 خلاصه الفصل الثاني من كتاب النكاح خلاصته انما هو ان تزوج باخترها حتى تنقضي
 عدتها عند الحيض وقال لا يجوز زيل في الحرام مطلقا الثلث لا تحل لزوجها الاول لا النكاح
 ولا يملك يمين حتى تزوج بالآخر ويدخل بها الثاني سواء كان الزوج الثاني باغا او غير باغ تجوزا او غير
 تجوزا اذا كان كجامع مثله وفي فتاوى نسفي لا سلام له بعد من سنين واذا التقي اختا كان وفوارث
 الحصة حلت للاول اذا ماتت من زوجها الثاني والفرض عندتها ولو خلاها او مات عنها زوجها
 لا تحل على الاول ولو وطئها الثاني وهي حايض او نساء او هو صائم او هي حايض فانها تحل للاول
 والثاني في فعله عاصي ولو تزوجها الثاني نكاحا فاسدا ودخل بها او لم يدخل فانها تحل للزوج
 الاول في التحل شرح الطحاوي وفيه ايضا لو كان المزوج الثاني خصباً فانها تحل للاول اذا كان كجامع
 مثله خلاصه من حاشية المحلل في الفصل التاسع من كتاب الطلاق قبل لرجل ما فعلت بام امرته وقال
 جامعها شئت الحرة ولا يصدق ان قال له كرت وان كافوا اها زليين والاحرار يسير طرط الاقرار
 بحرمه المصاهرة خلاصه فيما شئت به المصاهرة وبالعقد ختم زوجة لاب لانه وكذا العكس بالاجماع قالوا مقرر
 وجهه استعملت بيت علي سلتين الاول ان المرأة بعد عقد الرجل عليها قبل الدخول تحرم على اولاده
 او من سخلو ويدخل فيه الولد نسباً ورضاعاً الثانية عكس هذه وهي انه لا يجرى العقد حرم على ابائه وان علوا
 ويدخل منها فرع لطيف وتقع مغلطة صورة طلق زوجة طلقين ولها منه لبن فاعتدت
 ثم تزوجت بصغير فارقت حرمته عليه ثم تزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم طلقها قبل نفوذ
 الاول بواحدة ام ثلث فماذا الاجاب بما ذكرنا خطأ والصواب ان لا نفوذ له ليدل لانها حارت
 خلت ابنته من الرضاع ان الشبهة في النكاح نظر الى فرع حبيته كجامع مثله او على العكس ثبت حرمه
 المصاهرة صبي مثله امرأة بشهوة فان كان ابن عيسى بنين لم يكن مشترى للنساء فلا يثبت حرمه
 المصاهرة وقال ابن سبويه شئت او سبغت حرمه المصاهرة صبي قبلته امرأة ابية او على العكس بشهوة

قال رابن

قال رابن دواته منصوصه عن الفقهاء جعفر ان كان الصبي فعل الجماع شئت حرمه المرأة
 والا فلا وكذا ثبت للمرأة الصغيرة قبلت زوجا منها بشهوة او على العكس ان كانت بنت حرم
 سنين لا يثبت حرمه المصاهرة وفي بنت التسع ثبت المصاهرة وكذا في بنت السبع اذا كانت
 مشتهاة والا فلا ادخلت ذكر صبي في فرجها والصبي ليس من اهل الجماع شئت قبل المجنون ام
 امراً أو البشوة او السكران بنته حرم وبكره المصاهرة لا يرفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج
 بزوجه اخرى عند الحائض والوطئ فيها لا يكون زناً فيه فباب حرمه المصاهرة ذكر محمد في نكاح الاصل
 ان النكاح لا يرتفع بحرمه المصاهرة والوطئ على نفسه حتى لو وطئها الزوج قبل التفرق يثبت
 عليه الحد الشبه عليه او لم يثبت عليه ذبيرة البرهانية في التاسع عشر من كتاب النكاح المحار في حد
 المشتهاة ان يكون بنت سبع وقال صاحب المحط ولا نفق في بنت سبع او ثمان بالحرمة الا اذا بلغ اربعا
 وكل انها عيلة ويحتمل في معنى بالحرمة بترابيه قبل الفصل الرابع من كتاب النكاح **كتاب النكاح**
 ام ولد تزوجت بخبر اذن مولاي ثم اغتفها مولاي او مات عنها ان لم يدخل بها الزوج قبل العقد
 لم يجرى حينئذ النكاح وان دخل بها جاز خلاصه في فصل نكاح العبد والامه ولو رأت في عدة تزوج
 فسكت ولم ينه لا يصح ذناله في النكاح كنها في عدة الثانية عشر كعبد بلا اذن فسكت نفذ
 النكاح وكذا لو باعها وازا المشتري كذا في السهاية وكذا الامه اذا زوجت نفسها بلا اذن مولايها
 ثم عتقت نفذ نكاحها لانها من اهل العادة واستماع النفوذ حتى الموت وقد زال بلا خيار لها لان
 النكاح نفذ بعد العتق وبعد النفاذ لم يرد عليها ملك ولم يوجد سبب الجوار فلا يثبت كمالا تزوجت
 بعد العتق در غرضه نكاح الرقيق والكاظم المفور وانما يكون ولده هو اذا تزوجها على انما حرة
 اما اذا اخبرت حراً وغيرها ما بينهما خيرة فزوجها فولدت منه فولي ولدها هو لاها لان ولد الامه
 رقيق الا ان يشاء العفو في العقد من دعوى القانده وفي المحيط زوج احد الشريكتين باجارة مشتركة
 بدون رضا صاحبه ودخل بها الزوج ثم رد الآخر النكاح بغيره الاقل من نصفه من المثل
 من نصف المستحقة لانه راضى بالجمعي ورضاه معتبر في حقه والاخر نصف من المثل بالغ ما بلغ لانه
 لم يرض بطلان شيء من حقه وان لم يدخل بها الزوج حتى رد الآخر النكاح فلما هو لواحد

منها خلاها الزوج اولم يخل بها وهذا الآن الحلو انما تعبر في النكاح الصحيح وهذا النكاح
لم يصح مهران في النكاح وما يجب للاحقة والمقدرة وام لو لم يكن المهر نكاح او بدخول عن شبهة
يكون للمهر ومن الحاشية ومعرفة البعض يكون بها لا للمهر اذا وجد المهر على العبد نكاح بادن
الولي بباغ فيه وما يجب على المكاتب والمدبرين في ذلك وما يجب على العبد غير ذلك لولي من
ذلك يواظبه بعد العتق فليست في النكاح انما ليكدها قال تروحت هن وهي انه لا معرفة قال محمد
لا يكون ذلك اقرارا بالعقود والنكاح **باب في نكاح المهر** ولا يصح تزوج الصاهر
مطلقا مسلمة ولو وقع عوقبه فهو قبيح ايضا ان كانت عاتمة كانه والساعي بها بينها ايضا امرأة
او جلا ولا يصح باقضا لعقد ان كان ذميا فلا يقتل خلافا لما لك ابن الهمام في نكاح اهل
الكفر وكبره لم يمتد ان تزوج كتابية في دار الحرب ولا ما بين له **باب في نكاح اهل الكتاب**
منهم وذلك مقول عن علي رضي الله عنه ثم كراهة هذا النكاح بمعنى كراهة التوطع فيهم او كراهة
ان يجعله مثل في دار الحرب او حافيه من غير رضاه لولد لوق اذا سببت الولد في بطنه وذلك لا يوجد
في الزنا من المبسوط للشرعي في باب نكاح اهل الحرب من كتاب السير للمنفعة اذا زوجت نفسها
وجلا لم يكن لوليها حق الفسخ الا ان يكون امرا ظاهرا بان تزوجت بنت ملكهم او قهرهم نفسها
كتابا او ذميا منهم او نفقت مهرها نقصانا فاحشا كان لا وليا لها ان يطالبوه
بالتبليغ الى اتمام مهر المثل وبالفسخ فليست في الكفاءة **باب في نكاح رجل وكل جلا بان يزوج**
فلانة باللف قد زوجها بالغين ولم يعلم حتى دخل بها ان اجاز يجلي المستمي وان رده يجب الاقل
من المستمي ومن مهر المثل حله في الوكالة بالنكاح من كتاب النكاح وان اختلفا في حال الكوة في
قدرا مهر بعد الدخول قبل الطلاق او بعده حكم مهر المثل من كان من جهته كان المهر لغيره
وان لم يكن من جهته واحدا كان من المهر بين كذا وكذا ويحيط مهر المثل هذا قول ابي حنيفة
ومحمد علي تحرير الرازي وعليه تحرير الكوفي في النكاح في الفصول كلها وحكم مهر المثل ان الهام
في المهر اذا اراد الرقل ان يذهب بامرأة الى بلدة اخرى بان كان تزوجها في تلك البلدة فله ذلك
لانها مواضعا على الافتتاح وان امتناع في تلك البلدة مودرا في قبيلها من الطلاق فلا عتق لها عاتية

انما لانه

زوج لانه البالغ بغير اذن وتضمن المهر فاجاز النكاح لا يكون اجازة للنكاح وبه اجازة للنكاح
قبته في باب نكاح الفسوخ في غير عقد وري واد اعلى المولى المهر فمأنة والمهرأة تجوز في مطالبة
المهر من زوجها او وليها وفي باب العتق من النكاح مخرج الطحاوي الا ان اذا زوج الصغير امرأة
ان تطالب المهر من الزوج فمؤدى الاب من مال ابنه الصغير وان لم يصح له المطالبة باللفظ صحى الجلا
الوكيل اذا زوج فانه ليس له ان تطالب المهر من مال ابنه الصغير وان ادعى الاب من مال نفسه
ان يشهد وقت الادعاء دفع المهر من مال ابنه الصغير كان له ان يرجع ولو لم يشهد القاضى يرجع
لانه ادعى ما لم يثبت له حال فصار كسائر الديون وفي كذا في لا يرجع لقادى الناس
رايت في بعض المواضع التي اذا زوج امرأة اليتم فالولي يطالب المهر من مال المهرأة او لم يصح
وان ادعى من مال نفسه يرجع من مال اليتم والاب لو زوج امرأة لابنه الكبير وتضمن المهر فان
كان بامر رجوع عليه يعني اذا كان النكاح بامر لا يرجع والامر بالنكاح لا يكون امرا بالنكاح
والامر بالخلع يكون امرا بالنكاح احكام الصغار للاسرة وشيخ في مسائل النكاح وفي نكاح الوفا
المهر لانه من اصل الالتزام وقد اضاف الى ما يقبله من المهر وانه في منى الموت
فلانة بشرع او لولده في منى حوته وكذلك كل دين يمتد عن وارثه في الذبحة واما اذا
لم يكن وارثا له فالنكاح في منى الموت من الثلث كما تراه جوابه في ضمان الاجنبى واستيف المهر
يعني المهر ان لم يزوج المهر لابنه الصغير لا يطالب به ولو كان عاقدا لانه لو تزوجت النكاح
لم تكن النكاح عاقدة وتكفي في المهر ولو زوج لابنه الصغير لا يثبت المهر في ذمة الاب بل يثبت
في ذمة الابن عندنا سواء كان الابن موسرا او معسرا وذكره في المخطوبة ومهرها مفعلا بان
النكاح لا ينفك عن تزوج المال انما ينفك عن ابقاء المهر في حال فله من ضرورة الاقدام على
تزوج النكاح المهر عنه وهذا هو المخطول عليه كما في فتح القدير وم المدفع ما في شرح الطحاوي
من ان المرأة مطالبة بالباقي من مهرها حتى اولم يصح المهر في باب المهر موعود الفسخ في
التي حجة والعقد يجب كلا المهرين وذكر القاضى انه لا يجب المهر الا اذا قصد الزيادة على الاول
والزيادة جارية عندنا حال قيام العقد فهو ان جدد النكاح للاختصاص لا يبرم الزيادة بلا نزع

لان الغرض من الاول والآخر عقد الثاني لم يثبت فلهذا ثبت ما في ضمنه كذا في مذهب الصاوي
 في المهر في جدد للخلال نحاجها بمهر بلوم ان جدد لا لاجل الزيادة لا اجتنابا لقيسه في باب الزيادة
 في المهر من مرفوعة زوجت نفسها باقل من مهر مشدتها ثم طلقها لولا ان سبغوا المهر
 مسئلتها في مهرها بالمرحوم قال الخلف الصحيح بانك لا تطلق حتى لا ينفق في بعض المهر احاط
 لقام السبب هو البكارة ويكمل المهر ويوجب البكارة بها عرف ايضا لا ترى انها لم تقم مقام الدخول في حق
 العيسين وفي حق وقوع الطلاق بعد ما جعلا حتى لو طلقها بعد طلاقها لا يملكها اجبرها في العدة وذكر
 هذا في دليل القاضى في باب الطلاق بالمرحوم فاعده في النكاح زوجتها ثم باعها وقبض مهرها من الزوج
 فبطلت وطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصية لم تكن المبت ذكرا لبراءة الزوج بدفعها الى الام
 ولو لم تكن وصية فبطلت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام او ليس لها التصرف في مالها ودفعه
 اليها لا دفعه الى اجنبى وكذا الخواص في ما سوى ذلك والاب والقاضى لانهم لا يملك التصرف في مال
 الصغيرة فلا يملك بيع مهرها ولو كان عاقدا حكمه لولايته او الوكالة في الفصل العشر من المذهب
 رجل قبض صداق ابنته ثم ادعى رد على الزوج وصدة الزوج وكذبت البنت قالوا ان كانت بكر لا تصدق
 الابن الا بمبنة لانه يملك قبض صداق البكر فاذا بوى الزوج بقبضه لا يملك المهر عدله وان كانت شيبا فالقول
 قول الاب زوج ابنته الصغيرة فاذا ردك ودخل بها الزوج وطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج
 دفعت الخا بلك حال مفك وصدة الاب لا يصح اقرار الاب عليها ولها ان تاخذ المهر من زوجها ولا يرجع
 الزوج نهك على الاب لان الزوج اقر قبض الاب في وقت كان للاب ولانه القضى فلا يرجع
 عليه كما لو قبض الابن اذا اقر قبض الابن وصدة المهر وكذا الطالب حوائثه المقتبسين في
 حسب المهر ونفسها بالمهر وذكر حسن ابن زياد عن ابي حنيفة في كتاب الاختلاف بالمهر اذا تزوج
 امرأة على عبد وهي لا تعلم حاله ما اذا هو حر فلها قيمته وان كانت تعلم انه حر فلها مهرها وان كان
 متبرعا او مكاتب او ام ولد وهي تعلم ذلك ولم تعلم او كان سكنا وقت العقد فلها قيمته تارة رعايته
 في الفصل السابع عشر من كتاب النكاح في تزوج في البلد ثم اخرجها الى الرستاق فاب ذكرا فلها
 ذلك اذا اجسنت نفسها بالصداق والا فلا في تزوج ببلدة في بلد فولدت منه ثم اراد ان يخرجها

الى الرستاق

الموصاف فلها الاباء وهو اخرجها ثم ابنت فلها ذلك ان يخرجها الى الرستاق ان كانت الرستاق
 قريبا قيل لما القريب قال ما دون الحرم هو الصواب لقول الفتاوى من كتاب النكاح وفي الفتاوى الصغرى
 اذا اراد الدخول بالصغيرة ان كانت بنت خمس سنين لا يدخل وان كانت تسع سنين يدخل بها
 في الست والسبع والثمان ان كانت بنته سبعة سنين لا يدخل بها وان كانت مراهقة لا ولائها
 المصلحة على انه لا عبدة للنس واما العبرة للطاقة وكذلك في ختنان البنت حتى لا يحد في كتاب النكاح
 لا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ان يقبلها فان دغم الزوج انها تقبل الزوجان وانكر
 الاب فالقاضي يبرها النساء ولا يجبر السن نوابه في المهر طلب الزوج الصغيرة من المولى تسليمها اليه ليلجأ اليه
 مهرا لا يتحل الخلع ورضي الاب لتسلم وابنت الام فالعبرة رضا الاب لا اباء الام لان الولايته وان ابى الاب
 لا يجبر وفي تجسيم كبر تزوج بنت سبع وحاف لام انها ان سلمها اليه فصدقا ونصرت لها صحتها الى انفسها
 وتبرئها الى ان تتحل الخلع دفعها للفرع عن الصغيرة من المهر في المهر ذهب الصغيرة الى بنت الزوج قبل قبض
 الصداق فليخبرها حتى باس كما المنع من الزوج حتى تاخذ كل المهر غير الاب واخذ استلم الصغيرة قبل قبض
 كل المهر فاستلم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لانه يكون موقفا عرفا والاب اذا سلمها قبل قبض المهر
 يملك المهر واذا خلافا اذا سلم المهر قبل قبض المهر حيث لا يملك المهر واد والاب اذا سلمها كالمطالبة صدق
 الصغيرة وان لم يكن للزوج الاستمتاع بها لانه يجب الخلق والنفقة لا يجب قبل ان يصير خلافا لاختصاص بوابه
 في نكاح الصغار وفي الفتاوى الصغرى رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها في العدة
 ثم طلقها قبل ان يدخل بها يجب عليه المهر الكامل وعليها عدة مستقلة وعند محمد نصف مهر وعليها بقية العدة
 وهي سلة القدوري وعند زفر عليه نصف المهر ولا تنفق عليها من العدة بناء على ان الدخول في النكاح الاول
 دخول في النكاح الثاني عند خلعها فاحد صلاحة في الفصل الثامن من الطلاق وفي الزيادة اشترت زوجها
 لم يبق النكاح وسقط المهر كونه واثن عدها ثم اشترته او المولى لا يستوجب عليه مهره وبنها ابتداء وبقائه
 لفتاوى في مهر الزوج الدار في شرح قوله ولا يتزوج المولى امته ولا المرأة عبدا في فصل الطرقات من كتاب النكاح
 تزوجها على انها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر خلا لا مهر على القلاق باقى زانك بوثنة وان تزوجها
 بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي غير بكر لا يجزى الزيادة والتومتق وانفقت لها على بوابه في النكاح عشر من

النكاح تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فوجد غير بكر فالمرء واجب عليه بكائها لأن النكاح لا ينصرف
 بالنكاح جميع الفتاوى اختلاف على الواقعان المصدر المسمى بالمرء وهو مثل المأنة على قدر الرغبة فيها وعن
 الأوزاعي عن ثعلبة بن جهم بن جهم أنها من أهل الموصل نقل عن الملقط المسمى بالمرء وهو مثل المأنة على قدر الرغبة فيها وعن
 الزوج أقر بين بدعي الشهود أن لها عليه كذا وكذا من المهر تكلموا فيه ذلك قال الفقهاء بالبدعي لا يصح القول
 إذا قبلت وتقبل على أنه زاد في مهرها والزيادة في المهر بعد حجة المهر جائزة لكن لا تدر من القول لأن
 الزيادة في المهر لا يصح من غير قول المرأة فتحتاج في المهر على الزوج أمثلة على عشرة داهم وثوب لم يصف
 المهر بكان لها عشرة داهم وتوطئها قبل الدخول بها كان لها خمسة داهم إلا أن يكون مقبلاً أكثر فيكون
 لها ذلك فتحتاج في المهر على الزوج ابنته من رجل على أن يبرأ الزوج الأصغر وأبنته الذي عليه أو زوجت الابنة
 نفسها على أن يبرأ الزوج أبياها من دينه وهو مهرها فإمارة جائزة ولها مهر مثلها وكذا لو قال على أن يبرأ
 وذلك مهرى مما لم يورث في المهر ومهر مثلها من قوم أبيها وقت العقد سناً وحالاً وعقلاً
 وديناً وهدوا وعصاً وبخارة وشيئة فإن لم يوجد منهم شيء إلا ما جليل من مهراتها وحالها إلا إذا كانت
 من قوم أبيها وقاية المهر وفي المنقح يشترط أن يكون ثمة من المثل رجلين أو رجل وامرأتين ويشترط الخط
 الشهادة فإن لم يوجد على ذلك فهو عدول فالقول قول الزوج مع عينة كذا في عناية الألباء ببيان الرواية
 شرح الوقاية ولو تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فوجد غير بكر فله مهرها المثل وحسب ما يبرأها
 أو لم يبرأ فإن وجب كالأب لا يبرأ من المهر ولو تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فوجد غير بكر فله مهرها
 فالأب يبرأها فإن طلقها قبل الدخول بها وقد دفع الأب المهر على ما يبرأها بنصف الأب
 وهي الواجب فتحتاج في المهر ما من عن زوجة فتدفع المهر على ما يبرأها بنصف الأب
 بذلك وكفى النكاح شهداً ولا حاجة إلى الأثبات وإن كان في الورثة أو لا وصار ولها أن تأخذ قدر
 مهر مثلها من الزكوة وإن ادعت الورثة إيراداً أو كفاً فلا بد من ابنته مهرهم وعليها الدين أو ما يستبان
 النساء أو غيرها من المهر في حق الدين وقال الفقهاء إن كان الزوج يبيع قدر ما جرت العادة فيجب
 والقول المورثة قبلان النكاح وإن كان لا شاهد على المهر لكن العرف شاهد على قبضه فيعمل بها
 أو اصرحت بعد قبض شيء فالقول لها لأن النكاح حكم الوجوب والموت والدخول حكماً لا في التقر والبناء

بها غير حكم

بها غير حكم في القبض لأن القبض قد يختلف عند فسخ الحكم باعتقاد الناس وفيه نظر فقهاء وغيره في
 تزوجها عند شهادتين على مقدار وقت سنون ولدت أو لا وأنتم من الزوج وطقت من الشهر أو دار
 الشهادة على ذلك المقدار المستباح عدم إذا كانت لها لاحتقال سقوطه كذا ونقصه بالابراء أو الخط
 ودانق بها لا لأنه ثم دمج واقعي جواب الكتاب كما هو الحكم في سائر الدروع وعليه الفتوى فمن هذا يعلم
 الحكم في المسئلة الأولى لأن قبض العوض جعل كذا الإبراء فلا تعارض في تلك المواضع في الكتاب
 من كتاب النكاح تزوجها بغير مهر سراني وعليه ما كثر أن نواضضا بينه في السر وتناقض في العلانية بأكثر
 فالعلانية الآن يكون المهر سراني وعليه أن المهر السر والعلانية سبعة مزارية في المهر ولو
 تزوج امرأة على الدراهم الخمسة فإن كانت قيمتها عشرة داهم لم يكن لها ذلك وإن كانت
 قيمتها دون العشرة كمثلها العشرة كما لو تزوج امرأة على ثوب قيمته خمسة عشرة كمالها الزوج خمسة
 أخرى وإن تزوجها على الدراهم المائة فكسدت قال بعضهم عليها مهر مثلها وقال الفقهاء لو خضع
 لها قبلت الدراهم من الذهب والفضة قبيل الكسب وهو الصحيح لأن النكاح إذا وجب يسمى وقت العقد
 لا ينقلب موجباً من المثل كما لو تزوج امرأة على عبد وثوب فهلك ذلك قبل القبض كان ثمة الثوب
 أو العبد ولا يبرأ له مهر المثل فتحتاج في باب صرف من يسوع وفي الفتاوى امرأة ابن تسكن مع
 أخوات الزوج كاهن وغيره فإن كان في الدار بيوت وفتح لها بيتاً منها وجعل لبيتها علقاً لم يكن لها أن تطالب
 ببيتها أخرى وإن لم يكن في الدار إلا بيت واحد لها أن تطالبه ولو ابتت أن تسكن مع جارية زوجها فهو جارية
 ذكرنا سواء ولو كان في الدار بيتان أو أكثر إلا أن بيت الخلاه واحد ليس لها أن تطالبه بالعكس الآخر فيصير
 في نوع في الخصومة مع المرأة من كتاب النكاح رجل امرأة واحدة ففالت المرأة لا تسكن مع أمك وأرادت
 بيتاً آخر ليس لها ذلك بآلة الأمانة بتمتع متاع البيت وكذلك لو قالت لا أسكن مع أم ولكن هذا ذكر في فتوى
 صدر القاضى برهان الأبي المولى في الفصل الخامس من كتاب النكاح ولو كان في الدار بيوت وابتت أن تسكن
 مع ضربها ومع أحد فدخل لها بيتاً منها وجعل له مرافق وعلق على حدة ليس لها أن تطالب ببيتا
 آخر وإن لم يكن فيها إلا بيت واحد فلها ذلك جيتار شرح المختار في الخفة **في البناء والاكفاء**
 إذا زوجت المرأة نفسها غير كفوكاه للأولاد والعصبة حتى لا يورث الكفاة إلا عند القامى لا بد من حجبته فيه

وان اوصى بالاب بذلك لان الموت تنقطع ولان الاب علم الصغار والوصية تثبت بعد الموت
 فلا يفيد ايضا به اليه ثم قال وروى هشام عن الامام انه لو اوصى بالاب له حاز النكاح وفي
 النخبة البرهانية ولو كان الوصي وثيا فزوج الصغير والصغيرة فلها الخيار اذا بلغا قلت وتحتل
 في النكاح النفس اليسيرة المهر فانه ذكر في النخبة ان الزيادة والنقصان بحيث يتغابن فيه الناس
 جانزيه جميع الاولياء بالاتفاق اما لو كان بحيث لا يتغابن فيه الناس لا يجوز نكاحهم حتى لو اجاز
 بعد البلوغ لا تحتل اجازته وهذا في غير الاربعة اما فيهما فانه يصح منهما الخط والزواج عند الامام
 وقال لا يجوز ادب الاوصياء في فصل النكاح صغيرة زوجها غير الاب في الجدة فخصمت مع زوجها
 بعد البلوغ وهي بكر فقالنا اخبرتنا الفرقه حين بلغت وكذا في الزوج لا يقبل قولها الا بنية
 وان اختلفا في الحال فخالست بلغت الآن واخبرتنا فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكنت
 كان القول لها وان كانت شيبا وقت البلوغ لا يبطل اضرارها الا بالرضى صريحا او دلالة نحو
 التكميل وغير ذلك فيصح ان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر ولو لم يرد وغير ذلك من كتاب الدعوى
 واذا وقعت الفرقه بخيار البلوغ فان لم يدخل بها فلامر لها وقعت الفرقه باختيار الزوج او
 باختيار المرأة فانها المهر كمالا وقعت الفرقه باختيار الزوج او باختيار المرأة احكام الصغار
 في مسائل النكاح اذا مات احد الزوجين قبل البلوغ يورثه الآخر وكذا اذا مات احدهما
 بعد البلوغ قبل قضاء القاضي بالتفريق يورثه الآخر كما ان اصل العقد صحيح ولهذا جعل الزوج
 ان يطأها ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما بخلاف النكاح الفاسد حيث لا يثبت دخل
 الوطى والتواضع لان اصل العقد ليس بشايت وبخلاف ما اذا زوج الفضولي فان احد
 الزوجين قبل الاجارة حيث لا يثبت التوارث لان اصل العقد موقوف فبطل الموت
 وفيما نحن فيه يصح فقتل بالموت لان الشئ بانتهائه يتقرر بيان التولية في باب الوطى
 والكفو الاب زوج للبعي امرأة كبره فاذا هو محبوب فرائعة الى القاضي لا بطل النكاح
 لم ينظر سلوطة ولو لم يكن له اب وجد او وصي نجاه نص القاضي من نجاه عنه ولو كانت
 المرأة صبيته لم يفرق بل يتأخر الى بلوغ المرأة فرائعة الاكمل في النكاح من نجاه بغير الزوج

الرجل ابنة الصغيرة من رجل وهي ثنت عشر سنين فاذا التزمت في حرم لم يفرق القاضي فيوقف حتى
 بلغت فان بلغت معقودة لا يرجع ذواله يحكم عليها الاب فيفرق القاضي من الخزانة المردودة
 الحبل المذكور ولو بلغت واختارت نفسها والزوج غايلا يفرق بينهما ما لم يحضر الغايلا ولو كان
 الزوج صبيلا لا ينظر كبره ويفرق بينهما بحضرة والده او صبيته ان لم يتأبيا بما يدعيها كذا في
 احكام الصغار من البحر الرائق باب الاولاد والكفاءة وفي جامع القاضي ابي جعفر المشروعي
 زوجت صبيته من صبي فادركت قبل بلوغه واختارت الفرقه فلها حكم لا يفرق بينهما الا بحضرة
 الخصم من جابله من اب وصبيته فان لم يكونا فالجدا وصبيته خصم فان لم يوجد احدهما ينقض القاضي
 وصيايهم عنه فيحضره ويطلب عنه حجة للتصغير تبطل دعوى الفرقه من بنيه على رضاها بالنكاح
 بعد البلوغ او تأخرها طلق الفرقه فان لم يظهرها الخصم وادخلها كلفها فان خلفت يفرق
 بينهما حكاهم بحضرة الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصبي ادب الاوصياء في فصل النكاح الصبي الصبيته
 لو تزوجا بلا اذن ثم اجازا لمولى جاز ولهما خيار البلوغ لو اجاز غير المولى الجدة فصول في احكام
 البصيان في الفصل الرابع والسكتين الفرقه ثلثة عشر فرقة سبعة منها تحتاج الى القضاء وثلاثة
 لا الفرقه باختيار الغنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاءة وبنقصان المهر وباباء الزوج عن الاسلام
 وباللعان وانما في الفرقه خيار الحق وبالايلاء وبالردة وببائين الدارين وبذلك احد
 الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد كسواء في النكاح ان اذا زوجت غير كفوف فلتولى ان
 يفرق بينهما دفعا للمعارضة والتفريق الى القاضي كما تقدم في البلوغ وما لم يفرق فاحكام النكاح
 ثابتة ولا يكون الفسخ طلاق لانه الطلاق تصرف في النكاح وهذا في اصل النكاح
 ولا الفسخ انما يكون طلاقا اذا فعله القاضي بينا بنية عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا لا يجب
 لها شئ من المهر اذ كان قبل الدخول لما تبنا وان دخل بها فلها المستحى وعليها العدة
 ولها نفقة العدة للدخول في عقد صحيح نقدتها في ابا لياسدس من كتاب النكاح
 جهر بنية وزوجها ثم ادعى ان ما دفع لها عارية وقالت عليها او قال الزوج ذلك بعد
 موتها ليرث منه وقال الاب عارية قبل القول قول الزوج ولا لانه الظاهر انها هدية او العاد

رفع ذلك اليها هبة واختاره السعيد واختار الاطالع سخصي كقول الملب لان ذلك استفاد
 من جهة واختار للفقهاء القول الاول ان كان العرف بذلك كما في ديارهم كما ذكر في الواقعات وفتاوى
 الخاص وغيرها وان كان العرف مشتركاً فالقول للملب وقيل ان كان الرجل عن مثله يجزئ النبات
 فليكنها القول للمزوج والا فله ابن الهام في اواخر الامر قال مولانا ويصح ان يكون الحواشي على
 التفصيل ان كان الاب من الكرام والامثراف لا يقبل قول الاب لان مثله ينافي على العادة
 وان كان من اولاد الناس يكون القول قول الاب لانه هو الدافع وليس يكتفب فيما قال من
 حيث الطار فالحاج في فصل من جهة الوالد لولده اذا جوفت من مات وبقيت الورثة يظنون النسبة
 منها فان كان الاب يشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في صحة خلا سبيل
 للورثة عليه ويكون للابنة حصة من الواقعات كما في كتاب المولد يبي بعلامة المولود فخصم
 غيره فقال اذ وحك بشي جهازا عظيم فتزوجها ودفع اليها ستمائة الى ابيها ثم الوها لم
 بجهرها لا ودية فيه وافقوا بان المزوج يطالب المرأة بالتجيز فان جهره لا يسترد والا
 يسترد جهازا وعلى ستمائة مثلها وقد يعظم الجهازا بالستمان لكل دينار من الستمان
 ثلثة دنانير من الجهازا واربعة دنانير من المزوج بطله هذا القدر والا يسترد ماداد على ستمائة
 ملكها فقط البقي ان لا يرجع بشي على اب المرأة اذا اختلف في باب النكاح ليس بغرض اصلي
 في الفصل العشرين من مجامع الفضولين **باب النكاح** رجل تزوج امرأة فشهدت بامرأة
 انها ارضعها لاتبث كرامة بقولها والا كانت عذرة وان شتره كان افضل وقال مالك
 شئت طرفة بشهادة امرأة واحق لانها من باب التوبة فثبت بقول الواحد كما لو اشترى
 حيا فافتره عدل انه ذبيحة الجو سمي يحرم عليه وانا نقول حق شهادة قامت على ذوال ملك
 النكاح فلا تثبت طرفة كما لو قامت على الطلاق فان شهد بذلك امرتان او رجل عدل فذلك
 وكذا لو شهد اربع نسوة وقال ان في يفرق بينهما بشهادة الاربعة وكما يفرق بينهما بعد
 النكاح ولا تثبت طرفة بشهادة اثنين فكذا قبل النكاح واذا اراد الرجل ان يخطب امرأة
 فشهدت امرأة قبل النكاح انها ارضعها كان في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد النكاح

ولو شهد

وقفت بالجامع الاوربي

ولو شهد رجلان عدلا او رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسمها المتامع المزوج لا هذه
 شهادة لو قامت على القامى ثبت الوضاع فكذا اذا قامت عندها واذا اقر الرجل بامره انها
 من الوضاع ولم يتصر على اقراره كانه لا يبرحها وان اصر لا يحل له ان يزوجها ولو اصر
 بعد النكاح بذلك ولم يتصر على اقراره لا يفرق بينهما وان اصر ففرق بينهما وكذا لو اقرت المرأة قبل
 النكاح ولم تتصر على اقرارها كما لا يبرحها ان يزوج نفسه بامره وان اقرت بذلك ولم تتصر ولم تطلب
 نفسها لكن دوفت نفسها بامره جاز نكاحها لان النكاح قبل اقراره وقبل التزوج بمنزلة التزوج
 عن اقرارها وقد مر من النكاح في فصل الخيمات ولو قالت المرأة بعد النكاح كنت اقرت قبل
 النكاح انه اخي من الوضاع وقد قلنا لا ما اقرت به حين اقرت بذلك فلم يصح النكاح لا يفرق
 بينهما ويحتمل لو اقر المزوج بعد النكاح وقال كنت اقرت قبل النكاح انها اخي من الوضاع وقلت
 اذ حق فان القامى يفرق بينهما لان المرأة لو اقرت بعد النكاح الا المزوج اخوها من الوضاع واقرت
 على ذلك لا يقبل قولها على المزوج ولا يفرق بينهما فكذا ذلك فلهذا ثبت ذلك ما قبل النكاح
 اما المزوج لو اقر بعد النكاح واقر على اقراره فرق بينهما وكذا لو شهد اقراره اما قبل النكاح وانه
 اعلم فالحاج في احوال الرضاع وبينه ابنتي شخص ونسبه فلا يجمع فالدر لا يغفل بغير صورة
 اشكته لو كان المرأة او لرجل نشان احدهما من الرضاع والآخر من النسب لا يجوز للرجل الا
 يجمع بينهما في عقد نكاح لانه الدر كما يشتر كرامة من جهة المرأة بشرها من جهة الرجل ايضا عندنا
 وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب الفقيه في احوال الرضاع ولا حله بظنهما ولو من رضاع من نكاح
 بشهرته ولو من زنا ما حكم لا يغير ما تقدم في البين السابق ان لبن الفحل بشر كرامة كما يشتر لبن
 المرأة وكالا ذلك شامل لما هو نكاح صحيح وولم يسميته وولم يزوجنا والحكم لا يفرق في كل
 الاحوال عليه على هذا المذهب والموجب لنظام الفرع الاخر كونه منصوصا على بناء ذكره
 صاحب الفقيه قال ما صورته زني بامرأة تحرم عليه بشرها من الرضاع وهي منصوصة القول في
 النهاية وفتاوى قاضي خان والفتاوى الطهرانية والذخيرة رجل زني بامرأة الغيا بانه فولدت
 منه فارضعت لهذا اللبن صغرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد من ابيه او اولاده نكاح هذه

عندها

الصغرة على ما عرفت من اصل الصحيح يعني ان لبن النخل يخلق به التحريم وذلك لوجوه البغضة بين الزاني
 وبين هو لا يشرع الوهبانية المقتضية الوضاع صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك
 حقيقة لانما يسمى بالتحريم بينهما اذا لم يتجرده احد فان اخبر به واحد عدل انتفى بوجوه التحريم ولا يجوز
 التحريم بينهما وان اخبر به التحريم فالأخطار ان يفارقه لانه الشك في الاول في الجواز وفي الثاني
 في السطوة والدفع كسبل من الرقع قد قيل ذلك ان حقا وان كذا بنوازيه في الفصل الرابع من كتاب
 التحريم واذا ثبت الرضاع بالشهود عدول اذا كانت الشهادة على الوجهين ففرق بينهما وان كان
 قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد الدخول فلها الاقل من المستحى ومن مهر المثل وليس له النفقة
 والسكنى ولو لم يسهل عليه احد ولكن قال الزوج بانها اختى او أمي من الرضاع فان قال بعد ذلك
 كذب او وهمت او غلطت فمها على نكاحهما وان قال اوصى كما قالت ففرق بينهما وان كانت
 المرأة صدقة فلا مهر لها وان كذبته فلها نصف المهر وان كان قد دخل بها فلها جميع المهر
 والنفقة والسكنى ان كذبته وان صدقة فلها الاقل من المستحى ومن مهر مثلها ولا شيء من النفقة
 والسكنى مضمرة في الرضاع وذكر الاستحباب ان الاقل له ان يعطى بها اذا اخبرته امرأة بمعنى
 بالرضاع فان كان قبل الدخول بها يعطى بها نصف المهر والاقل لها ان لا تأخذ منه شيئا
 وان كان بعد الدخول فالأفضل للزوج ان يعطى بها كمال المهر والنفقة والسكنى والاقل لها
 ان تأخذ الاقل من مهر مثلها ومن المستحى ولا تأخذ النفقة ولا السكنى انتهى على ما في الروايات
 الرضاع في مخرج قوله ويثبت بما ثبت به المال وفي الحق تزوج امرأة ربيعة فجاءت بأم الزوج
 او جدته واخوته فارتفعت هذه الصغرة حرمت على الزوج لانها صارت اخوة ونسابة تامة رابطة
 في كتاب الرضاع لو ادخلت امرأة خلع فغيرها في ثم ربيعة وقع النكاح في موالاة اللبن الى جوفها
 لم تحرم لانه في المانع شيئا كما في اللوجي كسواء في القاعدة الاصل في الرضاع التحريم في القاعدة
 الثالثة وهذه الحرة بمعنى حرمة الرضاع كما ثبتت في ما قبله لا تثبت في جانب الاب وهو المخل
 الذي ينزل لبنها بوطئه وقال القاضي الحية لا تثبت في جانب الام والنفقة يستعمل هذه
 لبن النخل فخرنا النخل بالربيع والام النخل جدته واخوته عامة واولاد النخل اخوته ولا يحل

للمرضع

للمرضع ان يتزوج واحدة منهن ولا نكاح موطوءة النخل ومنكوحه ولا لغير نكاح موطوءة المرضع
 ولا منكوحه ولو كان النخل امرأتان جلت منه وارفعت كل واحدة منها ربيعا كان الرضيعان اخوين
 لاب والاب كانت احدهما انثى لا يجوز النكاح بينهما ولو كانت انثىين لا يجوز الجمع بينهما في نكاح رجل
 كما لا يجوز بين الاختين من النسب فجماله في اول الرضاع وفي نكاح حمل بن زباد ولدت من
 الزوج وجفت لبنها ثم دثت وارفعت ولدا لهذا الولد ان ينكح ابنته هذا الوجه من خبر المرونة
 وليس هذا بلين النخل لانقطاع النسبة عن الاول ولو تزوج امرأة ولم يلد له منها ولدا قط
 وتول لها اللبن وارفعت ولدا لا يكون الزوج ابنا للولد وليس هذا بلين النخل السقوط والوجود
 محرم لا الاقطار في الاذن والا حليل وكجافة وكذا الحقيقة في ظاهر الرواية بنوازيه الرضاع
 يجوز ان يتزوج اخت ابنته من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه اخت ابنته من النسب
 ان كانت منه بان كانا من اب أم أو من اب فممنه وان لم تكن منه بان كانا من ام فممنه ربيعة
 والوحيية محرم بالدخول ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع لانه بنت المرضعة اخت ابنته لأم فلا
 تكون بنتا له لانه المرضعة ما كان منه ولم يدخل بالمرضعة حتى يصير مزوجا بنسب امرأة
 دخل بها حتى لو لم يوجد احد هذه بن النسب بالان كانت ابنة بغير شريكين فجادت
 بولد فادعياء حتى تثبت النسب بينهما وكل واحد منهما بنت امرأة اخرى جاز لكل واحد من
 من المولييين ان يتزوج بنت شريكه وان كان كل واحد من المولييين متزوجا باخت ابنته من
 النسب لانه لم يوجد بنتا شريكه احد هذه بن العيين اذ ثبتت شريكه ليست بنتا له ولا بنت امرأة
 دخل بها كما في مخرج الوفاي في كتاب الرضاع **كتاب الطلاق** فقط قال المتكلم انك طلاق
 امرأتي تطلق كتبها ولم يكتب قط مروي بادن خلع كره وكره كان صكك بنو سبي مدندن كفت
 كره سه طلاق بنو سبي صكك سوى اذ كفت كره اجنيبهم همت سوى كفت هر سه بنو سبي
 يقع الثلث حكم الاقرار جامع الفضول في الفصل الرابع عشر ولو ادعى الزوج نكاحا او شرط
 فخلته فالتقوى قول الزوج فلو شهد الجميع بالطلاق بلا شئنا بان قالوا شهد انه خلع
 او طلق بك شئنا لا يقبل قول الزوج وانه قال لم سمع منه الا كلمة الخلع والطلاق قال قول

قول الزوج ان ان يظهر منه دليل صحة الجماع كقبض الرجل او غيره في قبض قولها فهذا ما يقبل فيه الشبهة
على النفي فتح فيما قال لا يسمع من الاكله الخلق الصحيح ان الزوج لا يصدق الا تبينه لانه خلاف الظاهر
وقد فسد احوال الناس وعن طه طلق وقال استنبت لا يصدق قضاء ولو قال طلقا واستنبت صدق
وبقي بان دعوى استنشاء يصح ان ان ظهر منه ما يبين جامع الفصولين في و آخر الفصل الثاني والعشرين
فقد طلق ثم استثنى بان شاء الله عز وجل تكلم في نفسه بحيث سمع هو لا غيره لا يصدق قضاء ويجب
ان يحرم لينت بنبته من محل المهر طلق او خلع ثم ادعى استنشاء او الشرط ولا منازع الا في الحال في
ان التحول قوله وكذا اذا كذبته المرأة فيذكره في كتابي للامام محمد بن الحارثي ولو شهد عليه بالطلاق
او حالها بغير استنشاء او قال لا يسمع قبلت وهذه من المسائل التي تقبل فيها الشهادة على النفي
فان لم يشهد على النفي بل قال لا يسمع منه غير لفظ الطلاق والخلع والزوج يدعي استنشاء مع
الخطبة القول قوله في ثوابه عسى السلام الا ورضي لا يسمع دعوى استنشاء اذا انصرف الطلاق بالنبته
بل اذا انصرف بقرره ومثله اذا قال العبد اغتفك امس ومثنا نشاء الله لا يصدق ربي قضا وى
النفي لو ادعى استنشاء وقال بل طلقني فالقول لها ولا يصدق الزوج الا تبينه خلاف ما لو قال لها
فلن لك انت طالق ان دخلت الدار فقلت طلقني مني فالقول قوله وفي النكاح والصحري اذا ذكر المحل
لا يسمع دعوى استنشاء او الطلاق على ما كان عليه ونقل محمد بن الحسن عن الشيخ محمد بن عيسى عن ابي الحسن
مشايخنا اجابوا في دعوى استنشاء وفي الطلاق ان لا يصدق الزوج الا تبينه لانه خلاف الظاهر وقد
فسد حال الناس والذي عذري ان ينظر فان كان الوقيل معروف بالصلح والشرع ولا يشهد
على النفي ينعى ان يؤخذ بما في الخط من عدم الوقوع تصديقه وان عرقها بالنفي او حرم حاله ينبغي
ان لا يؤخذ بقول الخانع لعنة الفاق في هذا الزمان ولو طلق فشهد استنشاء انك استنبت
وهو غير ذكر ان كان حيث اذا غلب ما يدري ما يقول وسوء الاخذ بتهمة وادها والآ لا ياخذ بها
ابن الرهام في فصل استنشاء ومن كتاب الطلاق وفي المبسوط لو قال لامرأتين انما طلقا فلان ثلثا
ينوي ان الثلث بينهما فهو متدين فيما بينه وبين الله تعالى فيه فطلق كل منهما فثبت ان لا يسمع من ثلث
لفظه لكنه خلاف الظاهر فلا بد من في القضاء فطلق كل ثلثا وكذا لو قال لاربعة استنشاء طلقوا

ثلاث بنوي

ثلاث بنوي ان الثلث بينهما فهو متدين فيما بينه وبين الله تعالى فطلق كل واحدة واحدة وفي القضاء
فطلق كل ثلثا ابن الرهام في باب يقع الطلاق وعن الامام في قوله لا حاجة اليك لادراكك ولا
استنهابك ولا رغبة فيك بالنبته لا يقع وان نوى وقال ابن ابي عمير لا يقع في قوله لا حاجة اليك بالنبته
نواذيه في و آخر الكتاب قال لا حاجة اليك فيك وما اردك وما راجا رئيسه لا يقع وان نوى نواذيه في
و آخر الكتاب وقوله لها اختارني لم يزل امرك بيدك في جميع الاحكام الا في حصوله وحجته بنبته الثلث
في الامر باليد وفي التخيير لا يقع الا الواحد جعل امها بيدها ثم اقامها على المحل وجا معها طوعا او كرها
حجج من يدها بترابته في النوع الكس من الفصل الرابع من كتاب الطلاق وفي ثوابه عسى السلام نظام الدين لو
قالت طلاق ده مر طلاق ده ومر طلاق ده فقال رادم يقع ثلث ولو قال لها اختارني اختارني اختارني
فقال اختارني يقع ثلث وانده معروف وذكر في الذخيرة لو قالت طلقني طلقني فقال طلقك طلقك
ثلاثا ولو قالت مر طلاق كن مر طلاق كن فقال كرم كرم كرم طلقك ثلثا ولو لا يقع
وكذا في اعيان الحاج في النكاح وانها تطلق ثلثا وكذلك اجاب السيد الامام الاسترغبي عن الشيخ الامام
عمر بن ابي بكر الغزالي يقع واحدة لانه اجاب عن السؤال الاخير من الاسترغبي في الفصل الثاني والعشرين
رجل قال لامرأة المدخول بها انت طالق انت طالق يقع عليها طلاقان فلا يصدق قضاء وان قال نوتيه
بثلاثية فخر وكذا لو قال قد طلقك قد طلقك وقال انت طالق قد طلقك يقع طلاقان في كتاب
الطلاق رجل قال لامرأة انت طالق انت طالق انت طالق وقال عيب بالاولى الطلاق وبالثانية
وانت كنة اقها ما يصدق وبثلاثة وفي القضاء وتطلق ثلثا من محل المهر قال طلق امرأته الامة شنتين
ثم اشترها من المولى لا تحل له ولا نفقت عدها فوطئها المولى ثم نكحها الزوج واشترها لا تحل له ايضا
قاعدة في كتاب الطلاق قال اذا وقع السك في وقوع الطلاق فلم لا يقع احتياطي اجاب هذا احتياط
عن شبهة حرم طلاقه الوقوع في حقيقته حرمه اخرى ببيان الا حكم بالنبته مع الشهرة قول على الله تعالى
بالاعلم وان حرام بقوله تعالى ولا تقولوا على امره سالا نقول له قاعدة في كتاب الطلاق ولو وكل رجلا
بطلاق امرأته ثم طلق الموكل امرأته بانها او حبسها ثم طلق الموكل جميع ما دامت في العدة ولو قال وثلثك
في جميع امورى فطلق الموكل امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يقع خاتمة النكاح وى في التوكيد

ولم ينفذ اليه ماله لا يجوز ولا يقع الطلاق الا ان تزوجها اذا باعها فان اجازت وقع الطلاق وتزوي
 الزوج من الصداق وان لم تجز لا يقع وينبغي الصداق في هذه الزوج في فصل الفصول من الفصل الرابع
 والعشرين من الفصول المتبادلة اذا خلع من الزوج بغير إذن المرأة اذ اضاف الفصول الخلع الى ماله
 او ضمن بدله فنفذ الخلع على الفصول وان لم يصفى ولم يصفى بوقف الخلع على اجازة المرأة الا ان
 يوزي الفصول البديل من مال نفسه قبل ان يتصل المرأة الخلع من الفصل المتزور ولو اختلفت
 نفسها بالهرم ونفقة الولد سنة ثم مات الولد بعد سنة ايام مثلاً وتزوجها بوضع بنفقة
 بقية العدة ونفقة ولده سنة ذرية الفاء في مسائل الخلع واقعة امرها ثمانية ورويت
 الثانية وخالف قبل دخوله على المهر الحسم وهو ثمانية وما مضت المهر حل بوضع ثمانية عليها
 قيل لو لم يعلم الزوج بالهبة يرجع عليها لا لو علم فابع الفصول في الفصل الثاني والعشرين
 ذكر في الفاء في الصغرى لو قال لا امرأة خالعتك فبطلت المرأة يقع الطلاق وتقع البراءة
 عن المهر ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر بان كان قد خالعتا جميعاً عليها رد ما ساق اليها
 من المهر لان المال المذكور عرفاً بذكر الخلع ثم في لفظ الخلع هل يقع البراءة عن بين سوى المهر في ظاهر
 الرواية لا يقع وعن ابي حنيفة انه يقع وكذا البارات في الفصل الثاني والعشرين من الفصل المتزور
 اذا خلع الاب عن ابنة الصغرى لا يقع لان تعليق الطلاق بالقول فلا يصح كما لا يقع من الصغرى ولا يوقف
 خلع الصغرى على اجازة الاب في اجازة الخلع اذا تزوج امرأة على مهر سمي ثم طلقها بانها
 ثم تزوجها ثانياً على مهر سمي آخر ثم اختلفت من زوجها على مهرها بغيره عن المهر ان كان الاول
 لان الخلع يقع في هذا النكاح فيصرف الى تسوية هذا النكاح مضراً في الخلع ولو خالعتا جميعاً
 لها عليها نفقة العدة فوارب في الخلع امرأة اختلفت من زوجها بكل حتى اياها عليه كانت لها
 النفقة ما دامت في العدة لان النفقة لم تكن حقاً لها عند الخلع فاحتج بها في باب الخلع وانما يصح
 الخلع على مساك الولد اذا بقاء المدة وان لم يأتين لا تصح سواء كان الولد صغيراً رضيعاً او قبطياً
 وفي سنن اذ كان الولد رضيعاً صح وان لم يبين المدة وتوضع خولن حلا في آخر الخلع
 من كتاب الطلاق امرأة اختلفت على انها بريرة من النفقة والسكنى ثم خلع وببر على النفقة

في المهر ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر بان كان قد خالعتا جميعاً عليها رد ما ساق اليها

ولا يبطل السكنى

ولا يبطل السكنى وان اختلفت على ان مؤنت السكنى عليها ان كان عليها ان تكثرى سبياً من
 من زوجها او من غيره فتعقد فيه النكاح قبل فصل الخلع باقظ السبع وذكر صدر الاسلام
 اذا خالع ابنة البكر على صداقها وضمي فان كان ما دون المرأة او لم يكن باذنها لم يكن لها جبر
 واجازت فاخلع جائز وببر الزوج عن مهر سواء كان قبل الاطول او بعده وان لم تأذن
 بذلك ولا اجازت بعدها بغيرها فاخلع جائز والطلاق واقع لانه معلق بقبوله وتوقيع المرأة
 على الزوج بنصف المهر اذ كان قبل الاطول بالجل اذ كان بعده والزوج يرجع بذلك على الا
 حكم النكاح وكذا الخراب لو كان مكان الا لاجنبى لانه ليس للاب ولاية الخلع فكان كالاجنبى
 وكذلك لو خالع الاب او الاجنبى مع الزوج على نفقتها وهي صغيرة او كبيرة ولكن لم تأذن
 لذلك ولا اجازت بعد الخلع فاخلع جائز والطلاق واقع وبطلت النفقة على الزوج ثم يرجع
 هو على الاب وعلى الاجنبى لو كان الخلع هو سبب النكاح في الفصل الثاني والعشرين من المتبادر
 ولو قال انت طالق على ان تعطيني الف او على الف ان قبلت في مجلسي يقع والالف دين في
 دهرها وان لم تقبل في المجلس يقع لان كنهه على تذكر للايجاب والاحتجاب فاقضت وجوب
 الالف كما لو قال بعثتك على ان تعطيني الف فقد علق الطلاق بوجوب الالف عليها فصارت كانه
 قال انت طالق بالالف اجبتني او اعطيني بالالف فاقضى القول في المجلس لانه جواب خطاب
 المفاوضة ولو قال انت طالق ان جئتني واعطيني بالالف ان استر في مجلسي يقع والا فلا لان
 كلمة سكر لا تقع الا في الاوقات فيكون عليك ومعاوضة معنى لا الطلاق لا يقع الا على وهذا هو
 قد اعفا وضه فيقتصر جوابها على المجلس في الخط السري في باب الطلاق على الوكيل بالطلاق
 لو خالعتا على مهرها او طلقها على مال فاصحح لانه ان كان مدخولاً لهما لا يجوز ولان لم يكن
 جاز فعلى هذا الوكيل بالخلع لو طلق مطلقاً يجوز وذكر القدوري ان الوكيل بالخلع لو خالعتا
 بغير عوض لا يجوز الاصح انه يجوز لان الخلع بعوض كما هو متعارف وبغير عوض ايضا متعارف
 فيصير وكلاهما وان باع مهرها طلقها فاصحح ان هذا والخلع سواء وصير في باب الخلع
 من كتاب الطلاق فبطلت بطلانها عنك على هذا ولو لم يكن غير سبب بنفقة وكسوتها

فنه وحيث قد روي في اخرى فانفق ابوهما عليها برجع عليها بقية ما انفق في ذلك المدة لا با
 انفق مثله في باب الخلع بخ ولو اختلفت نية من زوجها مهرها ونفقة ولدها على
 سنيين وهي مصرية لا تغدر على نفقة ولدها عليها ان تطلق الزوج بنفقة الولد لا بد الخلع
 دين عليها فلا تسقط نفقة الولد عنه بدون علمها كما اذا كان له عليها دين آخر وهي لا تغدر
 على متفانية لا تسقط نفقة الولد عنه قال رضي الله عنه وعليه الماعنا ولا علم ما احاب به
 سائر المتفانية انه تسقط نفقة في باب الخلع من الطلاق ان خالع امرأته ثم ادعى الكفاءة في الخلع
 في حال الوفاة هذا والطلاق سواد وان ذكر البطل في الخلع فقال خالعك على كذا فقبلت
 ثم ادعى الكفاءة وذكر عصام وغيره انه لا يصدق قضاء اذا اخذ على الخلع جعلا واراد ما خذ
 الخلع ذكر البطل في الخلع لا حقيقة الاخذ كما لا يصدق القاضي فيما ذكرنا لا تصدق المرأة
 في اصرارها بالطلاق من كتاب الطلاق وفي النكاح في الصفرة اذا ذكر الخلع لا يسمع دعوى
 الكفاءة خلاصة في السادس من كتاب الطلاق رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت الابنة
 كبيرة وضمن الاب بدل الخلع ثم اخلع لان الاجنبى لو فعل ذلك يمت الخلع فلا باول فان خالع
 الاب على صداقها وضمن ثم خلع ايضا ثم ينظر ان اجازته المرأة تنجح اجازتها ويسقط المهر
 وان لم يخر كان صداقها على الزوج ورجع الزوج على الاب بذلك بحكم النكاح كانه الاب
 قال له خالع على صداقها اذا جازت وان لم يخر فعلى مقدار ذلك وان كانت الابنة صغيرة
 فان ضمن الاب تم الخلع بقوله ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب وان لم يضمن
 الاب لا يملك المال على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت كبيرة فقبل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة
 يقع كما لو كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب عقد الخلع اختلف المتباح في وقوع الطلاق
 لا اختلاف الرواية والصحيح انه يقع لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج
 وام الصغيرة ان اضافت الام البذل الى مال نفسها او ضمنتم يتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبى
 وان لم تصنف ولم تظهر هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لاروايته فيه الصحيح انه لا يقع
 والا كان العاقد جنسيا ولم يضمن البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل

العقد ونقطة

العقد ونقطة ونقطة على قولها وقال بعضهم لا يتوقف الخلع في باب الخلع وفي النكاح في الصفرة
 لغیر مطلقا امرأته في مهرها على مال او طلقها على مال ما يخلع ان كان مدخولا بها لا يجوز لانه
 بطلاق لا يرفع النكاح وقد اتى بطلاق يرفع النكاح وان لم يكن مدخولا بها حارقال فخل هذا الوكيل
 بالخلع اذا طلق مطلقا ينبغي ان لا يجوز لانه خالف في الصفرة وذكر القدرى ان الوكيل بالخلع اذا خالها
 بغير عوض لا يجوز وقيل الاصح انه يجوز لان الخلع عوض وبغير عوض يجوز ومتعارف فيصير وكيلها
 جميعا وذكر ظاهر الدين الحارثي في انه لا يصح الخلع سواد كان مدخولا بها او لم يكن لان الخلع تصرف في
 غير الطلاق في الثاني والعشرين من المعاديه هم من محمد اذا وكل الوكيل ان يخلع امرأته ان
 ترك مهرها فقال الوكيل طلقك ثم لا يقع شيء في قباي قول ابي حنيفة وعنه يروى انه يقع اربعة
 بجميع المهر تارة واحدة في اوجه الفصل السادس عشر من كتاب الطلاق ولو اختلفت الصغيرة ان
 تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق باين ولا يسقط الطلاق القصد ولو وكلت
 الصغيرة وكسلا بالخلع ففعل الوكيل فيه روايتان في رواية يبيع الوكيل ويتم الخلع بقول الوكيل
 كما يتم بقول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل البذل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع مع الاجنبى
 فانما في الخلع ضمن ابائها في مهرها على مهرها لم يسقط المهر لانه لم يستلم لها بهذا الخلع شيئا وكذا
 لو ارتدت خالها فحطت نكاحها فاسدا فوطئها فاضلعت بالمهر قبل يسقط اذا خلع يجعل كسائه
 عن الاولاد لان الخلع وضع لهذا وقيل لا يسقط اذا خلع لاني لانه انما يقع في النكاح القائم وكذا
 لو اباها فاضلعت في العقد فهو على هذا الخلاف في الفصل الثاني والعشرين من الفصولين
 قسيتين اردت في مهرها لم يخر فله بعد هذا الخلع ان يجبرها على النكاح من الخلع المبرور فص
 سكت فقال هذا كفر وختمت على قسيتين ان ذلك اللفظ ليس بكفر فخل النكاح انما لا يحرّم
 رخلها فاسدا فلكه رجل باذنه جديا في كوديت فقال نعم فهذا اقرار باكره وهو حجة عليه
 فقط سئل النكاح متى يخرها ثم تزوجها ثم قال يخر من جازى بدلا خلع قال حرم لانه اضرانها
 الا ان خرم عليه بذلك الخلع واذا حرمت عليه باقراره يجب المستحى في هذا النكاح بالغ ما بلغ لانه لا يصدق
 في خمرها في الفصل الثاني والعشرين من الفصولين في خلاصة الرئيس اذا طلق الرجل امرأته في مرض

مودة طلاقا بنا فمات في العدة ورثت عنه وكذا اذا طلقها ثلثا وان مات بعد انقضاء عدتها
 فلا ميراث لها وقال الشافعي لا تراث في الزوج مريض واجمعوا على انه اذا مات بعد انقضاء العدة انما
 لا تراث الا في قول ابو ابي ليلى وما كلف فانها تراث عند ما لم تنزع والمراوم اذا طلقها مريض
 سؤل منها ولا رضاء ومات في مرضه ذلك وهي في العدة اما اذا سألته الطلاق مطلقا باينا
 او ثلثا او خالها او قال اختاري فاخترت نفسها ثم مات وهي في العدة لم تراث لانها رضاء
 باطل فماتت وانما ذكر البايوع لان الزوج لا يحرم الميراث في العدة سواء طلقها بسؤل منها او غير سؤل
 منها لان الزوج لا ينزل النكاح حدادي في كمال الطلاق وفيه تفصيل فليراجع رجل طلق امرأته رجعا
 ثم مات وهي في العدة ورثت سواء كان الطلاق في الصحة او في المرض وكذا لو ماتت المرأة في
 العدة ورثها زوجها وتجهان في اول فصل في المهر في العدة التي تراث مرضية اختلعت من زوجها
 بمهرها ثم ماتت ينظر الى ثلثة اشياء الميراث منها والى بدل الخلع والى ثلثة ما لها فيجب اقلها لا
 الزيادة كذا السج وفي هذه الصورة لو لم يدخل بها سقط نصف المهر بطلاء والنصف الاخر
 وصية وهو غير الوارث فصاع من الثلث فلو دخل بها وماتت بعد منى العدة حكم المهر وصية فتصح
 من الثلث اذا اختلعت ببيع ولو ماتت في العدة فكذا عند ابي يوسف ومحمد اذا الزوج لم يبق
 وارثا لوفاء بالفرقة وعند ابي حنيفة يعطى الاقل من ميراثه وفي بدل الخلع ومن الثلث اذا ماتا
 في حق سائر الورثة ولم يبق لهما في الاقل وهو ينظر فقلنا جميعا في طلاقها بسؤلها في مرض الموت
 وحاصل التفريق بين معنى العدة وعدم مضيتها انه بعد مضيتها لا ينظر الى قدر الزوج في الميراث
 وانما ينظر الى الثلث فيقسم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع ولو اكثر من ميراثه وقبل مضيتها لا ينظر الى
 الثلث وانما ينظر الى ميراثه فيقسم له قدر ارثه من بدل الخلع دون ثلث المال ثم ثلثة اضعافه
 في احكام كمن في الفصل الرابع والثلثين وفيه تفصيل فليراجع فلو اختلعت بيمينه والزوج
 مريض فخلع عاين باسمي قل او كسر ولا ارث بينهما مات في العدة او لوها من المهر المهر
 الطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند اولهما والمعلق بالفضله ينزل عند آخرهما
 والمضاف الى احد الوقتين كقولك عند او بعد عند طلق بعد عند ولو علق باحد الفعلين ينزل عند اولهما

والمعلق

والمعلق بفعل وقت يقع بآتيها سبق وفي الزيادة ان وجب الفعل ولا يقع ولا ينظر وجود الوقت
 وان وجب الوقت او لا لا يقع ما لم يوجد الفعل وعمد للعام الثاني اذا وجد الفعل او لا لا يقع حتى
 يوجد الوقت ايضا بمرارة في الفصل الثالث من كتاب الايمان وذكره او آخره بان يعلق الطلاق
 من قضا وبى القاضى الامام محمد بن ابي بصير قال ان شربت فكل امرأة اتزوجها وهي طالق فشرب
 وهو حبي ففترج وهو بائع فطلق فماتت في الطلاق واقع فقال هذا البايع ارى خيرا مست
 بمرس قالوا هذا امر مذهبنا فماتت امرأته ابتداء وقال بعضهم لا طهر امرأته وهو بائع لانه باع
 باكره ابتداء وانما اقرب السبب الذي تصادقا عليه وذلك السبب باطل من احكام القهار لا شروعي
 في ما بال الطلاق قال شوي كفت الكرم من ذن خواصم خلال بومن خرام ذن دكر خواصم ذن
 طلاق شهود ذن دوم في قاعده في الطلاق كل امرأة اتزوجها وهي طالق فطلعت فطلعت في الحال
 ولا ينظر التزوج انت طالق وقلنا ان اتزوجها لا تطلق امرأته حتى تنزع فقلنا ان امرأته اتزوجها
 وهي طالق وعمره وعمره امرأته فترج امرأته فطلعت هي وعمره فان تنزع اخوي طلق هي وعمره ولا يكر
 الخش في عمة وكذا امرأته اتزوجها وهي طالق وعمره ان دخلت هذه الدار فكل امرأة اتزوجها وهي طالق
 وانت طالق كذا قال ولا يقع على امرأته قبل الدخول فاذا دخل وضع عليها ولا ينظر مروج بمرارة
 في نوع في عطف الحائض على العام من مدام الطلاق رجل طلق امرأته واحدة ثم قال ان راضيتها فهي
 طالق ثلثا فانقضت عدتها فترجها لا تطلق ولو كان الطلاق باينا تطلق لان في الوجه الاول
 المحل قبل حقيقة الرجعة فانصرف اليه ولم يوجد وفي الوجه الثاني لا يقبل فانصرف الى الرجعة
 مجازا وهو النكاح واقعات في الطلاق بعلمه النون من كتاب الطلاق لو قال لامرأة اني طلق
 الدار فانت طالق وطال وطال ان كلفت فلانا فالطلاق الاول والثاني يعلق بالدخول والطلاق
 الثالث يعلق بالسرط الثاني لو دخلت الدار طلقك ثنتين ولو كلفت فلانا طلقك واحدة ولو
 قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلفت فلانا كان الطلاق المعلق بالحكم حبرا للدخول حتى
 لو كلفت قبل الدخول لا يقع شيء فاحمل في واحدا بال تعليق من كمال الطلاق رجل قال لامرأة انت
 طالق انت طالق انت طالق ان شاء زيد فقال زيد شئت تطليقة واحدة قال ابو بكر السج لا يقع

شيء ولو قال شئت اربعاً فذلك قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف ومحمد يقع ثلث اذا قال شئت اربعاً
 من اولى ما بالمرور ولو قال انطلقت واحدة ان دخلت الدار شئت ان يقع ثلثان ساعة واحدة
 اذا دخلت الدار ولو لم يقع واحدة ولكن قال انطلقت ان دخلت الدار شئت ان يقع ثلثان اذا دخلت
 الدار مرة واحدة فحينئذ في اولى ما بالمرور ان قال بها انطلقت طالق طالق ان كانت فلان فان
 كان دخل بها تطلق شيئاً في الحال والثالثة تعلقت بالحكم وان لم يكن دخل بها طلقت واحدة في الحال
 ويلقونها سواها لانهما عطفان متعلقان ببعضها على بعض ولو قال ان كانت فلان فانت طالق طالق
 طالق فان كان دخل بها تعلقت الاولى بالحكم ووقعت الثانية والثالثة في الحال وان كان لم يدخل
 بها تعلقت الاولى بالحكم والقع الثانية في الحال واثالثه لغو من المسمى بالمرور في الواجب بالطلاق
 من كتاب الطلاق ولو قال انطلقت الدار ثلثاً بغير ان تطلق في الطلاق الا ان يقول الدار
 ولو قال انطلقت ان دخلت الدار عشر ايام على الدخول عشر مرات الى الطلاق فيجب ان في اولى ما
 بالمرور من كتاب الطلاق امرأة قد فرها رجل بالذنا فقال لزوجها ان لم تنبت ذناها اليوم فم طالق
 ثلثاً فهي كما قال ان لم تنبت ذناها اليوم تطلق ثلثاً والاشارة ذلك يكون باقر المرأة او باربعه في الشهر
 فحينئذ في باب تعليق رجل قال لامرأته ان لم تحبني فذا خضع كذا فانت طالق فبعت ببيع انسان
 قال ان كان مراد وصول عيني المتاع اليه لا يثبت وان كان عطفه ان يحل نفسها كحنت في نوع في خروج
 من ايمانها للضرورة والقاعدة في اليقين والمكره والثالث سواد حتى تجب الكفارة ومن فعل الخلو ف عليه
 مكوها او ناسيا سواد وكذا اذا فعله وهو يفي عليه او جئنا لتحقيق الشرط حقيقة حاله الفاء وفي
 في فصل اليقين في الدخول حرزى كفت ان غبت عنك فمرك ببيدك فاسير الكفا وهل يصير الامر
 بيدها اجاب في واثقي بعفهم ان اجبر وعلى الذهاب فذهب نفسه ينبغي ان يتحقق شرط اذا لا يتا
 بالشرط مكوها وناسيا وعامدا في اخنث سواد قول لوصف لا يخرج فهدرجه بنفس حنت قبل لا
 وفي ان امكنه الاختراع حنت والا فلا ينبغي ان يكون مستثنا على هذا الخلاف في الفصل الثالث والعشرين
 من الفصلين جعل امرها بيدها الا سرب المكر او غاب عنها فوجد احد الشرطين منطلق نفسها ثم وجد
 الشرط الآخر لا يتك من الانواع مرة اخرى بزيادة في التوابع من كتاب الطلاق في التفرع في احوال

اذا جعل

اذا جعل امرأته بيدها ان تولى الطلاق او كانا كال حال مذكرة الطلاق او العصبه تولى الطلاق
 او لم ينو صحت لو كانت غائبة فعلت معان في المجلس قبل ان يتبدل المجلس وان تطاول يوما او اكثر
 اخبرت نفسي ببيع الطلاق ويكون واحدة اذا تولى واحدة او شئت ان لم يكن له نيته وان اردت ثلثاً فثلثت
 وليس للزوج ان يرجع ولا ان يبرئ المعوض المرها عن الابقاع وفي المتي لوجعل امرها بيدها ابرها فقال
 ابوها قبلتها طلقت وكذا لو جعل امرها بيدها فقال قبلت نفسي طلقت وفي الخبر لا يصرف المزوج
 معناه ولم يرد به الطلاق اذا كان في حالة العصبه ومذكرة الطلاق واما في غير مذكرة الطلاق وغير
 حالة العصبه اذا لم يصرف المزوج بالامر لبيد طلاق فليس شيء فلو ادعى المرأة نيته الطلاق وان كان في عصب
 او مذكرة الطلاق وانكر المزوج فالقول قوله مع عينة ونقص نيته المرأة في اشارة حاله العصبه ومذكرة
 الطلاق ولا تنقص نيته في نيته الطلاق الا ان تقوم البينة على اقرار المزوج بذلك ففيه في الفصل الرابع
 من الطلاق ولو قال لها اختاري فموتة الامر في جميع الاحكام الا في حصة واحدة وهي ان اذا تولى
 بالامر لبيد ثلثاً وفي الخبر لا يقع ولا يقع الا واحدة وان تولى الاثنين فموتة لا يقع في الثالث
 والعشرين من التوابع ولو قال لها اختاري ثم اختارت بيدي الطلاق فاختارت نفسها عيني في المجلس
 وهي ثلث تطلق ما لو اختارت نفسها بالاولى قبل ان تسلم بالثانية بابت بالاولى بواحدة ولم يقع
 الثاني والثالث ولو قال لها اختاري فاختارت نفسها فقال المزوج تولى الطلاق
 بالاولى وبالاخرى وبالاخرى استكر لم يصرف في القضاء وبانت ثلث حرانته الاكل في اختيار
 من كتاب الطلاق قال امرك بيدك اذا جاء راسي الشهر ثم طلوعها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاء
 راسي الشهر كذا بيدها وكذا لو قال امرك بيدك في هذه السنة فطلعتها عيني واحدة قبل الدخول ثم
 تزوجها فيها كذا بيدها عند الامام جعل امرها بيدها او اجنبي ثم جث مطلقا لا يزول الامر بخلاف
 الوكيل بعد جث من الموكل بزيادة في النوع الثاني من الفصل الرابع من كتاب الطلاق في العدة
 خلوه الوقت لم يفتح ووجبت العدة لوطول نيته المعنى في اوجه كتاب الطلاق واثالثه الذي تصدق
 العدة في انقضاء العدة فيها شهران عند أبي حنيفة وعندنا تسعة وثلاثون يوما وفي الامة عندنا في
 احد وعشرين نقود وعلى قول أبي حنيفة على الاصل الذي خرمه حسن بن زياد خمسة وثلاثون يوما

ترویج آمو

قار جعيا ۳۴ امر اثنان ستن طالق واحد
او كان له احد يجب عليه واحد
اربع قبل البيان يجب عليه واحد
واما منهن اربعة اشهر
فهي ثلثة حيف

وذلك لما
ان يبلغ منها
تقطع بنات
اما بعد
الحض
فخذ
التي
لا
لست
الحا
للها
فما
يوما
فان
حيض
عد

وقفه الجامع الاورنبر

فان كان في النفقة الولد الزوج وذو الارحام في استعانة له وحبس الام موسر ان نفقة على ان لا يتم
وان كان الميراث المقيم في ولو كان له ام واب لام موسر ان نفقة على الام وفيه اشكال فولى لانه ذكر
في الكتاب اذا كان له ام وعم موسر ان نفقة عليها ان كانا فلم يجعل الام اقرب من العم وجعل
في المسئلة المقدمه اب الام اقرب من العم ولو لم يمتد ان يكون النفقة على اب الام مع الام ومع هذا
اوجبرها على الام ويخرج من هذه الجملة اشكال بجواب فيه وهو ما اذا كان له ام وعم وارب الام
موسرون فيتم ان يجب على الام لا غير لان اب الام كما كان اولى من العم والام اولى من الام
كانت الام اولى من العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل ان يكون على الام والعلم اننا فيه في
باب النفقة الاقارب ولو انفقت من مالها بعد الفرض او الفرائض لكانت توضع على الزوج
لان النفقة صارت ديناً عليه وكذا اذا استدان على الزوج سواء كانت استدانته باذن العاقل
او بغير اذنه غير ان كان بغير اذن العاقل كانت المطالبة عليها حاصه ولم يكن للغير ان
يسأل الزوج بما استدان وان كانت باذن العاقل لانه ان يحبل الغير على الزوج فيطالبه بالدين
هو فاقبلة اذن العاقل بما استدان به بواحد في فصل بيان كيفية وجوب النفقة من كتاب النفقات
وعند التسوية في الحرة يبرح من كالا وارثا حقيقة في هذه الحالة حتى لو كان له عم وخال
فالنفقة على العم خلاصه في النفقات متزوج عبدا ومدرسا وسكنا امرأة باذن المولى قولت
اولاد الا يجبر على نفقة الاولاد سواء كانت امهم حرة او امه او مدبرة او ام ولد ومكانته
لان نفقة الولد صلة محضة ولا تستحق الصلة على الولد بخلاف نفقة المرأة لانها عوض
من وجه صرع على هذا فقال اذ لم يجب على الاب نفقة الاولاد دخل من يجب فيجبها اذ كانت
لها مسكنة فنفقة الاولاد عليها لان الولد تابع للام في كتابتها فكان كما على مولى لها الا يرى
ان كسبه لها وارثا بحياة عليها وميراثها لها فتكون نفقة عليها كسب عبيدا وفيها اذ كانت
لها مدبرة او ام ولد او ولد ادها بغير ثمنها فتكون نفقة على مولاها وهو مولى ام ولد المدبرة
فيما اذا كانت المرأة امه دخل نفقة الاولاد على مولى لانه وجه اذا كانت المرأة حرة فنفقة

الثالث من كتاب الطلاق قالت الامام للفقهي افترض نفقة هذا الصغير على ابيه وامرني حتى يسدد علي ففعلت
فادامته انت عليه واسير رجعت عليه فان لم يرجع عليه حتى مات لا تأخذ من تركته في الصبي نزاره
في النفقات خبر بيان خلافاً للإسلام باعان ولها وللمسلم لا يجب نفقتها على ولها ويجب
على ابيها نفقة ابويها الذميين وكذا نفقة الوالد المسلم على الاب الكافر والصبي على ابي الوالد
وروي الارحام اصل حان وتوكل ولا صغير او ابا كانت نفقة الصغير على جده فان كان المصغر ام
موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والام اثلاثا في ظاهر الرواية اعتبارا بالسيرات وفي رواية
الحسن عن ابي حنيفة كانت نفقة الصغير على الجد كالموكل كان مكانه الاب وجد اب فان كان الام صغيرة
كانت نفقة الصغير على الجد ويجعل المجد مودة من المحل المرفوع حاصل صالح احراراً المطلقة من نفقتها
على ولها على ان لا يزيد عليها حتى تنقضي غداها وعندها بالاشهر حاد وكذا ان
كانت غداها بالاشهر لم يجز الا الحضي غير معلوم قد خفي ذلك خفي في شهرين وقد لا يخفى غير
اشهر نفقة لها وفي رواية ابا ثمال من الصلح صاغت على ابيها من النفقة والكسوة ان كان قد استغنى فيه
انما هي الصلح والادب فالزيادة مرفوعة وتلزم نفقة المشى والفقهي اذا فرض النفقة ثم رخصت نقط
الزيادة ولا يبطل القضاء وكذا لو فرض لها النفقة لو خفي بالاقل من الدراهم فعلا لها ان يطلب
الزيادة وفي الاصل صاغت على قدر لا يكفيها لها الا يرجع ولو على الزيادة لا المص نزاره
فيه تفصيل فيلزم رجوع ولو صاغت المرأة زوجها على نفقة كل شهر على درهم ثم قال الزوج لا أطيق
ذلك فهو لازم ولا ينفق الا اذا انفقر سعر الطعام ولو علم انه ما دون ذلك كفيها وان صاغت
اعلانه زوجها من سكنها على درهم لا يجوز لالا السكنى حتى الشراء وهي لا تقدر على سقاط
حق الشراء بعون كان او غير عوف فقد اتهاوى وقال بالثالث من كتاب الصلح المرأة اذا لم تعمل
الكسوة التي اعطاها زوجها انه اذا مضى من الوقت مقدار ما لو استعملها مهتداً فخرق
الكسوة لها المطالبة بكسوة اخرى من الزوج جميعاً اتهاوى قبل فصل سائل العذر من الاطالة
صغيرة ام موسرة وله اخوان موسر لا اب لاب وام والاب كانت نفقة الصغير على الام
والاخ لاب وام اسد اسد على الام وحنه الاسد اس على الاخ لاب وام اعتبارا بالسيرات

کتابخانه

اشهد في الحياة الدنيا
والآخرة

الاولاد على الام ان كان ملام حال وان لم يكن لها مال فنقتصرهم على من يرزقهم الاقرب فالأقرب كذا
 صرح ترمذ في الام والحياتة اوام ولدا ومدة فاجواب في جواب في العبد والمدر والمحابب جميع
 الفتاوى في مسائل الاقارب ولا نفقة في السكاح الفاسد وفي السكاح بلا مهر وبنام منه
 بنو الزمان في النفقات وفي الاصل امرأة لها زوج ولها ابن من غيره وهو مهرس والزوجان مهرس
 قال ابو يوسف لا فرض على الابن نفقة الام وقال محمد اقرض وتكون دنيا على الزوج ولو بنت
 اذا تزوجت سقطت نفقتها عن الاب فان طلفت وانقضت عدها فان نفقة على الاب
 صفة الفتاوى في النفقات ونفقة البنت بالنفقة والابن زمتا على الاب خاصة به يفتى وقيل
 على الاب ثلثها وعلى الام ثلثها هل تنفي الابن ولو قال الام بالنفقة لفرض النفقة لهذا الصبي على
 ابيه وحرني ان يمتد على الاب فان العاقبة جعل ذلك فاذا البسر رجعت عليه بغيره ان كان لم
 يرص حتى مات ليس لها ان تأخذ من تركته هو الصحيح وانما نفقت من حالها او من المسئلة
 من انما سوا ما ترجع على الاب وكذا في نفقة ساير المحارم هكذا ذكر في الاصل وفي الفتاوى بناء
 على ان نفقة ذوى الارحام على تصديقنا بالقرن فيه روايتان في رواية لا كما ذكرنا وفي رواية
 في جامع الصغير تصديقنا وفي الاب مع الابن اذا اختلفا في السائر قال الابن هو عني وليس على نفقة
 وقال الاب انما يصح ذكر في الفتاوى ان القول قول الابن والبنت بنته الاب صلاصة الفتاوى في النفقات
 لا نفقة للصغير التي لا تجامع سواء كانت في بيت الزوج او في بيت الاب فان كانت لا تصلح للجماع
 وتصلح للزينة اختلفا في نفقة فيه وهذا بخلاف المملوك في مخرج الطلعي وفي الفتاوى في الصغير لو
 كانت بنت سبع سنين تجب ولو كانت بنت خمس سنين لا تجب وفي الست والسبع والثمان اختلف
 المتأخر في صلاصة في محل المهرورق في الصغير دين على ابيه فان نفقة عليه لا يبرأ قضاء الا اذا شهد
 فقال سترية لولدي لا نفقة منه من ربه له على اذ المهرورق لم يصدق في الاداء وكذا لو البسر ثوبه
 او اطعم من خبره واجتبه من دينه عليه في الفصل الثوب والعين من الفضولين فهو ولو ترك
 طعاما او ثوبا فاطعم البكر الصغير والبسة الثوب وليس يوجب لم يصغر البكر بخلاف

انفاق النفقة

انفاق النفقة جامع الفضولين من محل المهرورق ولو كان للفتى ام مطلقة وقد خرجت من العدة فاجتبه
 الى ان تنفق عليها من كسبه ولها على ذلك لان الابن في الخلع اليه فله ان يأخذ منه قدر حاجته
 كذا الام في باب نفقة الصبيان من شرح ادب الملقا في ترمذ في سورة على طلاق بابه ودخل
 بها الثاني وفرق القاضي بينهما سقطت نفقتها من الزوج الاول لانها ناشئة بهذا الزوج
 فاقدم في كتاب الطلاق قال القاضي اذ لم يكن للمصبي اولاب مالى اجبرت الام على الارضاع
 وهو الصحيح لانها ذات سائر في اللبن فصار هذا قياسا ما ذكرنا ان الاب اذا غاب وليس
 له مالى وتوكل امرأة وصغيرة او لها مال فانها تجبر على الانفاق على الصغير ثم ترجع عليه بذلك
 فكذا هيها قال فان طلفت من القاضي ان يفرض لها نفقة الرضاع حتى اذا البسر رجعت عليه
 فعل ذلك لانها انصفت كما في النفقة في باب نفقة الصبيان من مختصر شرح ادب الملقا
 قال وان ابنة المرأة ان تتحول مع زوجها الى منزله او اراد الزوج ان يحضرها الى بلد من
 البلدان فانصفت من ذلك فلا نفقة لها ان كان قد اعطاها مهرها لانها مبطنة في هذا
 المخرج وان كان لم يعطها مهرها فانت ان تجيبه اليه ما اراد فلها عليه النفقة لانها محقة
 في هذا المخرج هذا اذا لم يدخل بها الزوج فان دخل بها فكذلك يجب في قول ابي حنيفة وفي
 قولها لا نفقة لها في الزوجين جميعا ويدخل على هذه المسئلة قول ابي القاسم الصغار
 وقد مرنا المسئلة من قبل في باب نفقة المرأة من مختصر شرح ادب الملقا في الخفاف وقال ابو
 القاسم الصغار هذا كان في زمانهم اما في زماننا لا عليك الزوج ان يسافر بها وان افي
 صداقها لان في زمانهم كانت الغايب من خالهم الصغار وفي زماننا ليس كذلك فاذا كانت بيها
 غيرها لا يمكن ظنهما ومتى نظرها الى بلدة اخرى ظنهما وهي لا تقدر على الاستعانة باحد في باب
 مطالبة بالمهر من مختصر شرح ادب الملقا ولو كان الزوج ساكنا معها في منزله فمغت زوجها
 عنه الدخول عليها كانت ناشئة الا اذا منعت لجوارها الى منزله او كثرى لها منزلا في
 لا تكون ناشئة ولو كانت مقيمة في منزله ولم تكن من الوطى لا تكون ناشئة وفيها في باب
 النفقة من كتاب السكاح واذا مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهره وسقطت

النفقة وكذا الامانة الزوج لان النفقة صلة والعلا تسقط بالموت كالنكاح تسقط بالموت قبل القبض
 وقال الشافعي يصير ذمها قبل القضاء ولا يسقط بالموت لانها عوض عنه وما يسقط بالموت هل يسقط
 بالطلاق قال بعضهم نعم وهو الاظهر كذا في القاموس ولو ابرأت زوجها من نفقة ما في الاوقات المستقلة
 لم تنسخ المرأة لانها برأة عما استجب فيل يجوز ولو فرض انها نفقة فلم تعضها حتى انقضت عدتها
 هل تسقط في اختلاف المشايخ ولو فرض ان نفقة على الزوج وانفقت من حالها فلها الرجوع
 في حال الزوج ما دام خيبر ويسقط بموت احدھا الا ان يكون ما نفقة ديناً بامر القاضي فانه لا يسقط
 حداً في النفقة بطريق الاربع نفقة امرأة ابنه الغائب وعلى نفقة ولها نفقة ولا تجبر الاضواء والامام
 على ذلك ضمن غائب وانقطع خبره راهدي في كتاب النفقات رجل غاب فادعى امرأته التي بوي البيرة
 وطالبة بالنفقة فهذا على وجهين اما ان كان الابن مكر او مكر افا ان كان مكر افا حصة بينهما اصلاً
 وان كان مكر افا هذا على وجهين اما ان كانت الودعة غير لزمهم والذم لا يبرأ الا في نفقة الارواح
 من طعام وكسوة او كانت دراهم او دنانير او ما ينفق في نفقة الارواح حتى القسم الاول لاحتصم فيها
 وفي القسم الثاني ان يحاكم كل برفع الامر الى الحاكم حتى يأمره بحاكم بالرفع اليها لان من جسد حقها وليس عليه
 ان يدفع اليها بخلاف الحاكم واقعات حاصلة في باب الودعة بطلانها ورجل مصر رضى وله عيال هل
 يجبر على نفقة على نفقة عياله ان كان من عليه نفقة ابناً يجبر على زوجة ابنة وان كان اباً لا يجبر على نفقة
 زوجة الابن لان زوجة الاب تحرم الاب وحده الاب على الابن واجبة ونفقة من تحرم الاب على الابن
 واجبة حتى يصير ذمها كذمة فيجوز ان يكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن امرأه معسرة ولو باعته لم يسقط
 ولها ان موته هل يجبر الا على نفقة ما ذكره هذا الكتاب لا يجبر وذكر الخصاف في كتاب النفقات انه يجبر
 الا اذا كان في الترتل فضل لا يحتاج اليه للسكنى شرح السقاية في فصل النفقة قال شمس الا في مخطوطة
 قول الخصاف والقول الاول تركب قاضياً في نفقة ذوي الارحام شرط ويجبر الاب على نفقة ابنته الغائب
 ولهها وكذا الام على نفقة الولد ليرجع بها على الاب وكذا الابن على نفقة الام ليرجع بها على الزوج
 امه وكذا الزوج على نفقة اولاده ليرجع بها على الاب وكذا الاب بعد اذا غاب لا يقرب فيسأل اول
 باب نفقة الاقارب وفي كتاب اللقيط للامام السرخسي اذا قال لغيره الفوق على خالتيك رجع على الامر

وان لم يشترط

وان لم يشترط ضمان والرجوع كذا اختار الصدوق في فتاواه الصغرى في كتاب الكفالة وقال بشرط
 الامر بالاتفاق بوجوب الرجوع خلاصه في الفصل الثاني من كتاب النفقة وقوله النفقة على ولدي وعلى
 اهلي وفي بناء دارى وقوله النفقة على سواد بزار في الثالث من اب القاضى وفي غاية البيان اذا زوج
 مدبرة اوام ولد ووجدت البتة تدوم النفقة على الزوج والا فلا لان النفقة جزاء الاحتباس
 ولم يوجد لكون هذا في غير المكاتبه لان المكاتبه لها النفقة والسكنى وان لم يوجد البتة ولم يشرع
 في مخرج كان النفقات للخصاف والفرق بينهما وبين المأنة والمدبرة وام الولد ان المولى لا يملك
 سجنه وام المكاتبه فلا يحتاج الى بتوته المولى خلاصه من فان المولى سجنه امه بيان الرواية شرح اوقافه
 في باب سلاح الرقيق ان كان له الفاس عند الولدين او الولد والزوجة حال من جسد حقهم فانفقوا
 على انفسهم جاز ولم ينفقوا الا انهم ظفروا بحسن حقهم وكانت لهم ولاية الاخذ بمقدار حقهم وان كان
 عند غيرهم منعطاهم بامر القاضي حتى انفقوا على انفسهم ثم يضر صاحب اليد او اعطاهم بغير اذن القاضي كان
 ضامناً لولا صاحب اليد ما مور بالحق ودفعه الى غير ينفق على نفسه ليس من اخذ في شئ
 فيصير بمخالفة ضامناً له وهو في الفصل الثالث من كتاب النفقات ذكر من ابراهيم بن الرجل يطلق
 امرأته وهو غائب فلا يعطى بها نفقة استوى على ما له قال سعدى عليه ينفق عليها فان لم تطلب نفقة
 حتى انقضت عدتها فلا نفقة لها كما في حال قيام السكاح واما اذا فرض القاضي لها نفقة فلم ينفق
 حتى انقضت عدتها لم يذكر في الكتاب انه هل نفاس على الموت حتى تسقط ام لا قال الشيخ الامام
 شمس المائمه ابو محمد عبد العزيز بن احمد في كتابه في شرح هذا الكتاب فيه كلام وهو ما ياتي في الاصرة
 يذكره في هذا الموضع في باب نفقة المطلقة من خصص شرح ادب القاضى المعتمد اذ لم يحتاج في نفقة ما
 ولم يفرض لها القاضي سواء حتى انقضت العدة فلا نفقة لها لان النفقة في حال العدة
 وان كان الزوج غائباً فما سددت عليه ثم قدم بعد انقضاء العدة يقضى عليه بنفقة مثلها
 وهو قول ابي حنيفة الاول ثم رجع لا يقضى عليه في نفقة السكاح واما لو فرض القاضي لها
 النفقة في حالة العدة وقد سددت على الزوج او لم تسدد ثم انقضت عدتها قبل ان يقضى
 شياء من الزوج فان سددت بامر القاضي كان لها ان ترجع على الزوج بذلك لان سددت لمرة

هذا اذا كان ما ذكره صاحب
 راجع الى ما في
 من غير
 من غير

نفقة المطلقة

بامر القاضي وللغرض ولاية كاملة بمنزلة استدانت الزوج بنفسه واما اذا استدانت بغير امر القاضي او لم تستد
 حل يبرح بذكره على الزوج ام لا قال تسمى لينة تخلو بينه وبينه او بالعقار فيه كلام قال الشيخ الاصل
 الامام الشريفي والظاهر عندي انه لا يسقط وانما تسمى لينة السرى لانه سقطت صفة على فقال
 والسبب في استحقاق هذه النفقة العدة المسحوق لانه السبب في حكم الرضوخ فلا بد من قيام السبب
 لاستحقاق المطالبة الا يبرى ان الذي اذا سلم وعليه حوائج راسه لم يطالب بشيء منه فكذا هنا وهو المصالح
 زينة العتاق في الفصل الثاني من كتاب النفقات ثم المرأة كما استحق النفقة حال قيام النكاح تستحق
 ذلك حال قيام العدة اما اذا كانت العدة عن طلاق رجعي فانه تستحق بالانفاق لان النكاح قائم
 وان كانت العدة عن طلاق بائن فعندها تستحق وعندنا في النكاح في ذلك الوقت كما في حديثنا
 وهو يدل على مذهبنا فانه قال في الرجل يطلق امراته وهو غائب ولم يفصل بين طلاق رجعي وبين طلاق
 بائن وادخلت نفقة ثم عذرا لا تستحق هذه النفقة ابتداء بل تبقى ما كان واجبا حال قيام النكاح حتى
 ان كل امرأة لا تستحق النفقة حال قيام النكاح لا تستحق في حاله العدة عن النكاح الفاسد بالاشارة
 والافقه اذا لم يتبين بالموثق بينا فان لم يطلب المرأة نفقة في العدة حتى انقضت عدها او كانت سقطت
 نفقة لانها من باب الكفاية وما كان من باب الكفاية فهو من لينة سقط الحق كونه العطايا اذا كانت
 قبل ان يات في باب الرجل يغيب عن امراته من غير شرح او بالعقار في ذلك الوقت كما في حديثنا
 المطلقة في عدها فلا سكنى لها ولا نفقة لان العدة ما دامها باقية كالنكاح باقيا من وجه ولو نشز
 في حال قيام النكاح من كل وجه لم تكن لها النفقة والسكنى فكذا اذا نشزت حال قيام النكاح من وجه
 من غير ثبوتها بالنفقة لانه رجل تزوج بامرأة وادخلها من امرها الا ان الزوج سكنى في ارض الغيب
 او في دار الغيب فانفتحت المرأة منه وخرجت من منزله كان لها النفقة لانها حقة وليست بنافعة
 فاحتمل ان في باب النفقة وان كانت العدة باقيا فاحتمل ان لها النفقة الى ان تنصر ايسر وتنفق
 عدها بالاشارة وان انكرت المرأة القضاء بالنفقة بالخصم كان القول قولها مع البين وان اقام
 الزوج البينة على قرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت
 انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فانه مضى سنتاه ولم تلد وقالت كنت

من طلبة
 وان كانت العدة
 بالاشارة

الظن

الظن اني حامل ولم احض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتقدر في ذلك لان هذا ما يشبه
 نكاح لها النفقة الى ان تنقض عدها بالخصم وتنفق ايسر وتنفق عدها بالاشارة فاحتمل ان في فصل
 في نفقة المعتدة عن الطلاق من كتاب النكاح النفقة المفروضة تسقط بالموثوق ولو اعطىها نفقة مدت
 ثم ماتت احدى قبل مضي المدة لاسترد ما بقي عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد ستر بعدد نفقة
 الحرام لاسترد بالاجماع وخبر في كتاب النفقات لا تسترد بمجلة مدة ماتت احدى قبلها عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وقال محمد يجب لها نفقة ما مضى وما بقي للزوج فردة وكذا هو قوله في المسئلة لا تورد
 قيمة المهر لانها لا تقاى قال في الحنفية وشرح البيهقي الصحيح قولها شرح الغاية لعطو بسا في باب
 النفقة **في الحنفية** في الامام حق الصغيرة وان كانت سنية الستة مخرقة بالغير او كانت
 مطربة ما لم تفعل ذلك واذا افرقا وتزوج كل واحد منهما الصغيرة للاب ان لم يكن لها من يكون
 لها الحضانة ولو تزوجت الام بزوج آخر وعسك الصغيرة معها ام في بيت الرأب فلا بد ياخذها منها
 قبضة في الحضانة الام والجدة الحق بالغلام حتى ياكل ويتررب ويصير ويشتري ويصير وقد اختلف في بيع سني
 ومما اختلف في الجارية حتى يخلص ومن سواها الحق بها حتى تبلغ حد المشقة ولا خلاف للعالم والحارمة عندنا وقال
 ان في لها الحضانة اذا كانا عاقلين لانه من خبر بينهما قلنا فدعا البني ثم انهم هذه فوق الانظر بهر
 دعائه واذا اراد الزوج ان يخرج بولده الصغير المهر لبيته ذلك حتى يبلغ حد ما ذكرنا واذا ارادت
 المرأة ان يخرج بولدها من لبيته لها ذلك ايضا بما فيه من الاضرار بالاب الا لا يحرم الى وطئها وقد كان
 الزوج تزوجها فيه لانه التزم الحقام فيه عرفا واذا ارادت المرأة الخروج الى غير مخرجها وقد كان الزوج
 فيه وقد اختلفت الرواية فيه لانه التزم الحقام فيه عرفا وقد اختلفت الرواية فيه والاصح انها
 لا يحرم هذا اذا كان بين المصربين تعاوان واما اذا اتفقا بما يحسن لكان ان يطالع ولده
 ويبسب في بيته فلا بأس به وكذلك يجوز بين المصربين ولو انشقت من فرة المهر الى المهر فلا بأس
 به لان فيه نظرا للصغير حيث يتخلق باخلاق المصروف في عسك لا يجوز لانه فيه ضرر للصغير لما رأت
 في الحضانة فاذا ماتت الام فصار الولد الى جده من الام وبعض من يحبه اذ من النساء فاذا رأت
 ان يخرج الولد من المهر الذي فيه الاب الى مصر فخرج لم يكن لها ذلك وان كان ذلك المهر المهر الذي كانت
 وفعت فيه عقد نكاح ام صبي انما هذا الحق للام خاصة لان الام انما كان لها ان يخرج بالمولد الى

في ذلك المهر حكم العقد الذي جرى بينهما في ذلك المهر وعقد السكاح يجري بين الزوج وبين الام خاصة
 قال ابن لام لو كان هذا العقد مولاها ان يخرج بالولد من المهر الذي فيه لوه الى غيره لان ولاية المهر
 حكم العقد ولم يكن بينهما عقد قال الشيخ الامام شمس الدين الخوافي ينبغي ان يحفظها من المهر لان
 ام الولد مسئلة واحدة لانها تستفاد من صاحب الكتاب بالاب والجدان في المهر وطرحا من صاحب الكتاب
 والله اعلم بالصواب فانما بالامارة يطلقها زوجها ولها منه ولد من غير مهر او لا ينعى ثم الام انما تكون اولى
 بالولد قبل ان يتزوج ما لم يترد فان اردت العيا وبقا كان الاب اولى لانها تحبس فلو حبس الولد لم يحضر
 الولد فان سلمت ود الولد عليها لان ما كان قد زال من المهر وباب الولد اولى به فان قالت انه ابن تسب
 وقال الزوج ابن تسب لا يخلو فانما كان الولد مستغنى في حق الاب والام فبعد الام بزيادة
 في الحضانة قال في كلامه وبغيرها صغيرة لها المهر وعلمه حصرية ارادت القصة ان تربى الولد لها فحان
 ولا يمنع الولد عن الام والام باقى ذلك تطالب بالامارة ونفقة الولد اختلفوا فيه والضمي في الام
 يقال للام انما ان تسبكية بغيرها ما ان تدفعه الى المهر انتهى ان تسبكية لا من المهر اذ تزوجت
 ام الصغير لم توفى لوه بزوج اخر وارادت ان تربى الصغير من غير نفقة له من ماله الموروث من ابيه
 واراد وصية ان تربى بالنفقة المقدرة يدفع هو المهر الى المهر انتهى وله وجه وصية من المهر شرح
 تنوير البصائر في الحضانة للام بلا جبري بلا اكراه للام على اخذها اذا استلهم مطلقا وذكره القائل
 وفي التكملة انما لا يجرى للام الا اذا لم يكن له زوج حرم فاجبرت حينئذ وفي اشارة الى انها اولى من
 الحرم وان طلعت جوا وحرم لم يطلقه والام ان تعال لها اسكية او دفعه الى الحرم كما في الام والحال يدفع
 اليها بلا طلبة في الاضمار خلافا وكذا استحقاق الحضانة فمسألة في اول الحضانة وذكر
 الحضانة في النفقات فلو كان الصغير حرة الام من قبل ابيها وهي ام ابائه فلهذه ليست بمنزلة من كانت
 من قرابة الام من قبل ابيها وكذلك كل من كان من قبل الاب فليس بمنزلة قرابة الام من قبل ابيها
 انتهى وفي الولد الجيد حرة الام من قبل الاب وهي ام الام لانها لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الام لان
 هذا الحي قرابة الام انتهى قال مولانا في بحر بعد نفقة ما قد مضى وطاهر تاخير ام الام عن ام الام
 بل على حاله انها قد صارت خادئة القوي في زماننا والله اعلم في هذا المهر شرح تنوير البصائر
 الحضانة الام حتى بحضانه ولها قبل التفرق وبعد ثم اتمها وان علت ثم لم الاب ثم اخت المولود لا يورث

في ذلك المهر حكم العقد الذي جرى بينهما في ذلك المهر وعقد السكاح يجري بين الزوج وبين الام خاصة
 قال ابن لام لو كان هذا العقد مولاها ان يخرج بالولد من المهر الذي فيه لوه الى غيره لان ولاية المهر
 حكم العقد ولم يكن بينهما عقد قال الشيخ الامام شمس الدين الخوافي ينبغي ان يحفظها من المهر لان

ثم لام ثم لاب

ثم لام ثم لاب ثم خالة كذلك ثم حصة كذلك منات الاخت اولى من منات الاخ ومن اولى من
 العمان ومن نكحت غير حرم سقط حقها لامن نكحت حرم كام نكحت عدة نكحت جد وعود
 الحق بوال النكاح سقط به والقول قولها في نفي الزوج ملتقى لا يجرى لخاصة منات الام ليست
 من النساء ذات دهر حرم منه فالحق للعصبة من الرجال فان لم يكن عصبة فالى ذوى الارحام على
 الترتيب بينة الحق في الحضانة من كتاب المطلق السكاح لا تدفع حصته الى غير حرم كولى العتاقة ومن
 الم فدفعت اليهم الغلام ولا ناسى ما جنى اى لا تدفع البنت الى حرم فاسق ما جنى اى لا يابى الى ما صنع
 وكذا القسوى واذا اجتمع مستحق الحضانة في درجة واحدة فاصحهم اولى وان تساوا فاصحهم
 واذا لم يكن للصغير عصبة تدفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى الام ثم الى اخ الام ثم الى اب الام ثم الى اب
 لان هو اولى ولاية السكاح عليها حتى في حقها وفي العتاقة والصغير فان لم يكن عصبة فالى ذوى الارحام
 تشبث على الترتيب شرح النقاية لفظوا بها في الحضانة وكذا اخرج القدر اجاب اذا سقطت حضانه
 الام واخذ الولد الاب لا يجبر على ان يرسله اليها بل هي اذا ارادت ان تولاه لا تمنع عن ذلك
 ويجوزها الاب من رويته قاضي المدائني وفي المجموع لا يخرج الاب بولده قبل الاستبراء انتهى في حقه
 في التكملة بانها في حق الام بالاطفال حقها في الحضانة وهو يدل على ان حضانتها اذا سقطت جاز له
 الصغير وفي العتاقة والشرعية سئل اذا اخذ المطلق ولده من حضنة نكحها هل له ان يسافر به
 فاجاب له ان يسافر به الى ان يعود كحق امة انتهى وهو يصح فيها قلنا وهي خادئة القوي
 في زماننا من بحر الواقع في ام الحضانة واذا اجتمع النساء وامن افواج يصنع القوي حيث
 شاء لانه لا يقر لمنه من لا قرابة له حرانته المقيمين في الحضانة وهذا الذي ذكرنا من
 حق الحضانة لذوات الارحام ثم اذ لم يكن لهم ذوات فاما ان كان لها زوج فلا حق لها الا اذا كان
 زوجها ذاهبا فم حرم من الصغير لانه ينفقه والحضانة من زوج الام اذا كان حيا ويصنع القوي
 حيث شاء متفرقات في النفقات طلعت وها لم ولدا واه او مكاتبه ولدت قبل الكفاية للحضانة
 لها وبولاهن بالولد الرقيق اولى بالام ولو ولدت بعد الكفاية فهي اولى بينة المطلق في الحضانة ثم
 يذكر المصلح بعد العتاق المذكور في غاي البيان وفيه العذر ويخرج ان بعد العتاق فالة للام

القول قول مع غيره ويجعل على علمه لأن الولادة ليست فعله واليه منتهى المدبرة لأن فيها انبات التدبير
 ولو كان مكان التدبير عن حق فقال المولى لموتته ولدت به قبل العتق وهو رقيق وقال بل ولدت بعد العتق
 وهو حر حكم في الحال ان كان الولد في بدها فالقول قولها وان كان في بدها المولى فالقول قولها لانها اذا كانت
 في بدها كان الظاهر هذا لها واذا كان في بدها كان الظاهر هذا له خلاف المدبرة لانها في بدها المولى
 فكذا ولدها فكان الظاهر هذا على كل حال فكان القول قولها بما في فضل حكم التدبير من كتاب التدبير
 وتوهم من لا يبطل التدبير خلاف ما اذا اوصى به انسان ثم جن حين تبطل الوصية لان التدبير فيه
 معنى التعلق حتى لم يبطل بالكره وجاز خلاف الوصية والمجنون لا يبطل العتق بزاد من كتاب العتاق و
 اذا زوج الرجل امه رجل فولدت له ثم اشتراها وعلمها بسبيلها ما رقام ولولته لانه ملك خارج وله
 منها ولد ثابت بالنسب فيصير له ولده قياسا على ما اذا استولاه في ملكه لولو الجارية الفصل السادس
 كتاب المدعى بطل في جارية فولدت ثم اشتراها لا تبطل ولولته استأنا وان اشترى المولى لكان
 الجارية والعقبة ظهرت في اواخر الفصل الثالث من العتاق ولو اعتق شريك خطه اعتق الآخر اذ في فروع
 العتق من التدبير والكتابة فيه فانه الشريك ساكنان يتصرف فيهما من القران واستسماه او ضمن العتق
 موثر الى حال كونه العتق موثر بجهة خطه لا بمصر والولاء لهما ان اشترى او استسماه العتق ان يضمنه
 ويرجع به على العبد وقال لا ضمان غيبا والسعاية فيقصر فقط والولاء للعق من الاصطلاح والاضاع ولو
 مات احدهم قبل ان يختار الشريك شيئا فلا يخلوا اما مات العبد والعق او اب كذا فان مات العبد
 ضمن العتق في ظاهر الرواية لانه ضمان انكاف شرع بغير الغاية فلا يسلط على التملك كما لو هلك
 المقتضوب وفي رواية لا يضمن العتق لانه ضمان وجب لاصل نقل الملك لذلك لا يتم الا بالتراضي والقبض
 عند عدمه وقد عذر لنقل الضامن فلم يجبه ضمان وعندنا الضمان واجب ضمانا لانه يملكه بالقبض
 الاعناق سابقا عليه فان كان للعبد كسبا صح باعته المقتض به لانه يملكه بكتاب او بالامضاء
 من وقت العتق فصارت كتابا له من وقت العتق فكان اخذ السعاية بعد موت العبد مستغفرا لمد الكتابة
 لا انشاء لعقد الكتابة فجاز له وصار كما لو كان العبد كله فاعتق نصفه ومات وهل لك ان لا يأنز
 من تركه بعد قبضه نصيبه اذ لم يضمن المقتض قبله ذلك لانه يضمن البعض نصيبه مكانا واخذ السعاية

بخبرة

بخبرة مستغفرا بدل الكتابة ومقتضا بدل الكتابة من تركه بالمحابه جازي وقال في كتابنا من تركه
 وظاهره لطلاق محمد رحمه الله على هذا فاما قال المقتض ضامن نصف قيمته ولا سعاية له على العبد ولم يفتل
 بينا اذا ترك كسبا ولم يترك واما اذا مات المقتض فاعتق في حقه فوجد الضمان من حاله وان كان العتق
 في حقه فاعتق لا يجب شي على ورثته في ماله وعند محمد يستوفى من ماله اليهودية عن ابي يوسف واما اذا
 مات ان كان فلو ورثته ان يختار الاعناق او الضمان والسعاية لانهم قائلون مقام مورثهم فان اختار
 بعضهم العتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك وروى الحسن عن ابي يوسف ليس لهم الا الاجتماع على احد
 لان المستعفى بخبرته المحابه عنده ولو كانت عتقا لمات ليل لورثته الا الاجتماع على الاعناق او الضمان
 وكما لو كان المورث حيا ليس له الا اختيار احدى اورثته وجه ظاهر الرواية ان ملك كل واحد من
 الورثة مختار عن ملك الآخر فحينئذ لا يلزم الباقيين لانه اذا اشترى الملك صار كعبد بين جماعة
 اعتق احدهم نصيبه وصار كما لو اشترى واحد نصيب كل واحد منهم وكل واحد نصيبه ولو مات
 كاله ورثته ذلك فكذا هذا من الخط الرصدي في ما يعتق المملوك بين الشركاء فله نصيبه في القيمة في
 الضمان والسعاية يوم الاعناق لانه السبب كما في الفصل كذا حال العتق في السار والاعا رضى لو كان
 موصرا فاعتق بعضهم ولم يسقط بالغير الطارى وان كان موصرا فاعتق ليس سببا لضمان فلا يجب
 من بعد كذا في ما يعتق بعض العبد ثم المعتبر بالسار واليتم وان ملك من المال قدر قيمة نصيب الآخر لا يسار
 العتق لانه لا يعتد بالنظر من كتابين تحقيق ما قصد العتق من العتق وان كان يملك من كتابين
 عتق ما بالبعد حتى يضمنه وذكر في العيون وهو المختار من الموصر في ضمان العتق من ملكه ما سوي نصف
 العبد المقتض سوى المثل والحادم ومثل البيت ومثل الجسد قال عتق ام لولته شريك في الملك كعتق الحام
 شريك في ملكه بغيره ام لولته اذا اردت وحقت بدرا لولته ما اعتقها المولى ثم سبها واعتقها
 المولى فانها تعود ام لولته وكذلك لو ملك دار ثم عتق عليها ثم اردت وحقت بدرا لولته ثم سبها
 فاشترها عتقت عليها من العتق في كتاب العتاق ولو اشترى جارية قد ولدت منه بنتا معها من غيره فاشترى
 ام ولولته ليس لان يسيرها وله ان يسير البنت وان زوج جارية رجل فولدت بنتا من الزوج ليس له ان
 يسير هذه البنت لانها ولدت البنت بعد ما صارت ام ولولته بعد الشراء فاحتج ان في الاستلاد عتق العتق

قال ان من مرض فانت حر معمل لا يعتق ولو قال ان من مرض يعتق كذا نص في فصوله
 عتق المرض مرض حرقة ورعي بالورثة قبل موته فالعق لا يسقط في شي كات في مرضه ولا مال فافر
 بقبضه لان الكتابة جارية على ما يبيع في ثمنه كذا في ما يبيع من اجنبي ثم اقر بقبضه ببيع
 من كل ما كذا في وفي مثل الالة قال في البيع لو اقر بقبضه فحق لولاءه عليه وباني حبس في بيع
 المرض واقراره من اجل المهور جلات وتكون عبدا وعليه دين محبط بوفه فاعتق الوارث لا ينفذ فان
 بيع في الدين يبطل بعتقه وان ابراء العمداء المتبقي من الدين او بصرح اجنبي بفساد دينه بعتقه
 حراته الطقة لا في الشيف في العتاق **في الاستيلاء** واذا اقر في صحة الالة قد ولدت منه فانها
 تصير ام ولد ويكون عتقها من جميع المال سواء كان معها ام ولد او لم يكن وان اقر بذلك في مرضه ان كان
 معها ولو قلنا كالحجاب وتصير كما ربه ام ولده وتعتق من جميع المال وان لم يكن معها ولم يصح الاقرار
 بالاستيلاء على غيره وصحت حتى يعتق من ثمن المال من الاجرة البرهانية في مسائل ام الولد من كتاب العتاق
 ولو اقر ان امه ضايع ثم جازت بولده سنة اشهر ثبت نسبته منه لان الدعوة صادقة ولو اوجودا في
 البطن وان جازت به اكثر من سنة شهر لم يولد له نسب لانها لم تنق بوجوده وقت الدعوة لا فقال عدوله
 بعدها فلا يصح الدعوة بالثبوت عليه وطى ام ولده بان وطئها ابوه وابنه او وطئ هو ابوها او
 ابنتها جازت سنة اشهر لا يثبت نسبها بالدعوة لان الفرائض قد انقطع بالحرم المؤبد ولم يوجب
 الدعوة فصار كفرا في المكسوة لا يسقط مع اقره المؤبد فصار اشبه اولى والنسب بدون الفرائض لا يثبت
 الا بالدعوة ولو مات سبدا واعتقها ثبت نسب ولها الماستياني من يوم الفراق لانها محرمة
 والفرائض يسقط ما بقيت الدعوة ولا يكتفي بغيره لانه لا يملك نفسه الما غيره
 بالتزوج فالعق بغير المكسوة في الوكادة والقوة ولا كذلك قبل الفسخ والنسب متفرع من الفرائض
 منتزح عنه فيا كذا ما كره ويضعف بضعفه فلا يملك نفسه بعد تالكه كما لا يملك قطع فرائسه ولو
 حرم عليه بالقبض والنفس اذ لا اضرار او الصوم يثبت النسب المولى لانه لم يكره المحل وانما حرم
 الفعل فيه فلا ينشئ بالفرائض كما في النكاح من الخطب الرخصي فيا يولد له الولد باع حامل فولدت عند المشتري
 لا قبل من نصف عام وكانت عند البائع عام عاين من دعوى البائع ويبطل البيع وبطل عتاق الولد

لا تنق الدعوة

لا تنق الدعوى وتصح بعد ثبات الام لان الولد هو الاصل وكان ابنه وبر دحضه الولد من المولى المشتري وانما
 فرضا ولادتها عند المشتري لا قبل من نصف عام ولو كانت عند المشتري البائع اكثر من عامين لم يطل
 يكون المولى عند البائع وان اشكل بان جازت عند المشتري اكثر من نصف عام واقل من عامين من ولس
 لا يثبت الا بتقديري المشتري وان اكثر من عامين لا تنق ان كذبة المشتري وان صدق صح له دعوة ولا يبطل
 البيع خلافا لكتيلا وبالنكاح بزارية في دعوى النسب من كذا يدعى كل حاكم ثبت نسب ولدها من ثبوتها
 او علك بعضها كانت ام ولد من ثبت نسب ولدها منه وكذا جارية اذا ولدت ولدا من المولى نكاح او
 وطى ابنته ثم ملكها من ثبت نسب ولدها منه تصير ام ولدها وان ملك ولده منها عتق عليه وان
 ملك ولدها من غيره يكون ملكا ولها ما يبيع مطلقا في فضل الاستيلاء وفي الضمة وطى جارية ابنته
 منه لا يجوز بيع هذا الولد او على المولى ابنته او لانه ولد ولده فيعتق على جاريه ملكه وان لم يثبت
 النسب كن ذنبا جارية غير فولدت منه ثم ملكها الولد يعتق عليه وان لم يثبت النسب منه من انحر المرافعة
 في كتاب النكاح المرفوع ذنبا جارية ابنة او اقره او جازت منه ولدا فهو ضمة المقتضى في العتاق
 ولو ربي جارية فجازت بولده ثم اشترها لا تصير ام ولده لان امه الولد باعتبار النسب المسمى بغيره
 ما اذا وطئها ثم ملكها ثم جازت بولده عتاقا في الاستيلاء رضى زوج امه من عبده في ذنبا بولده اذ
 احواله لا يثبت النسب منه ولكن يعتق باقراره بالنسب الولد ولد الزوج لان له فرائض عتاقا في الاستيلاء
 ذنبا جارية غيره فولدت منه ثم ملكها الولد يعتق عليه وان لم يثبت النسب بزارية في العتاق الا اذا وطئ جارية
 في ذنبا بولده فادعاه ثبت النسب منه لان الاب يملك ابنته عند كاحته وعليه قيمة جارية لانه ليس بجارية صليته
 هذا اذا كان لا يقر اسما وان كان الاجنبي يثبت من كذا نصا وكذا الاب ورثه بغيره موه عتاقا في الاستيلاء
 في الاستيلاء اقر قبل موته بغيره جارية حلال منه فاستطاعت بعد موته بغيره اشهر سقطت بغيره خلق
 كما اصرار ام ولده ضمة في باب الاستيلاء في العتاق رجل قال ان كان في بطن جاريه غلام فهو مولى وان كانت
 جارية فليست مني فولدت ولدا لاني من اشهر وكذا عتاق امه ثبت نسبته غلاما كان او جارية لانه لا نسب
 لا يعلم ما في بطنه اصله من كذا في فضل ما يتعلق بالنكاح من المهر والولد من كذا يدعى ومن قال لانه
 ان كان في بطنه ولد فهو مني فشهد على الولد وامه امه وولده وقامه في ثبوت النسب كذا في النكاح

وان كان جارية وطئها في بطنها
 سببه البائع فان كانت لانه ولد
 عند جاريه ام ولده فليست له دعوى
 النسب قبل عتاق المولى
 المدة قبل عتاق المولى
 فان كان جارية وطئها في بطنها
 سببه البائع فان كانت لانه ولد
 عند جاريه ام ولده فليست له دعوى
 النسب قبل عتاق المولى
 المدة قبل عتاق المولى

فانت حر او ان غرت فانت حر وادامات من غير ذلك الوجه لا يفتق واذا مات من غرت فانت حر
اجزاء خيانه غايه البياض في اصيل التبرط طبعه ولو قال انت حر قبل موتك بشر فليس بغير وان كان
يعتق بعد موته ويجوز بيعه اما عند ابي حنيفة فظاهر لانه اضاف العتق الى وقت موته قبل موته
وانه لا يمنع البيع وعندهما ليس بغير مطلق فجاز بيعه ثم اذا مضى شهر قبل الجوز لانه صار مديونا
مطلقا واكثر الاشياء على انه يجوز بيعه وهو الاصح سقط ثم اذا مات المولى بعد شهر فغدت الى حنيفة
ومن تابعه يستند عتقه الى ذلك الوقت فيعبر حاله فيه فان كان صحيحا في ذلك الوقت يعتق من جميع احوال
والا فمضى الثلث وعندهما يعتق من ثلث حاله غير مستند وعندهما في احوال مضى شهر بعد الجاهن عتق في الحال
ولو مات المولى قبل مضي الشهر لا يعتق بالاجماع زاهد في التبرط المديون اقل خطاء واخذ المولى بعتقه
يوم ان يشتري عبدا اخر فيدبره وينقل حكم العبد الاول الى الولد فيسأل في مسائل شرط الوقت ذكره على
طريق التفسير **كتاب الولاء** النظرية واولاد العتاقه ولا يكون لعصبة للمعتق وعصبة ولا يكون
لعصبة عصبه بيانه امره اعتقت عبدا ولها ابن وزوج ثم ماتت المعتقة فاولاد العبد لابن لانه عصبها
فان مات الابن لا يتحول ولاد العبد الى ابيه لانه عصبه لا عصبها تاما وجانته في حر الفصل الثالث
من كتاب الولاء لو مات رجل واخته رجلان في ميراثه واقام كل واحد بنيه انه اعتق امة وهو عليه
واته وادركه لاداره غيره ولم يوفت ابنتان وقتا قضى بالميراث بينهما لانهما متوفايتان في الطوى والحيه ولم
يستحق القاضى بكذب احدى البنتين يجوز ان كل واحد من الفرقتين عاين شيئا ويطلق له ادائها
وهو تصرف في العبد واعتاق العبد بعد ذلك والمشهور دعاهما فحلف الا يشرك ففرض بينهما نصفان كما في
الاملاك هذا اذا لم يوفتا ابنتان فان وقتا وقتا وقتا احداهما سبق ففرض لاسبقهما وقتا اعتبارا
للنائب بالنيه بالثابت عيانا ولو كان جادا واحدا لم يعين اولا واقام البنيه انه اعتق امة وهو عليه
وقضى القاضي بنيه ثم جاء المدعى الاخر ادعى واقام البنيه انه اعتق امة فالحق في الحقيقة للثاني ولو
جاء مدعى وادعى واقام البنيه على دعوى ما قضى بالولاد بينهما ثم لم يخط البرهان في الولاد المعتقة اذا
دعوت نفسها من معتق قوم ففي هذا الوجه الولاد ملوك الى الاب لانه انتهى الى الجاهل ان في الولاد في كل جانب
ولاد عتاقه والاب هم الاصل في الولاد فكان لا يشك من جانب الابا وفي سراج المظلوم لابن الشبه

لو اعتق

لو اعتق مسلم ذميا او ذمى مسلما مولدا لمعتق منها لمعتق لما قلنا الآله لا يورثه لان عدم شرط الارش
وهو انما قلناه قال عليه السلام لا يتوارث اهل الحلين شيئا وقال عليه السلام لا يورث المؤمن المحافر ولا
المحافر المؤمن ويجوز ان يكون الولاد ثابتا لاشان ولا يورث به لان عدم شرط الارش به على ما يذكر
حتى لو سلم الذي منها قبل موت المعتق ثم مات المعتق يورث به لمعتق الشرط وكذا لو كان للمدعى
الذي هو معتق العبد مسلم عصبه من المسلمين بان كان له علم مسلم وابن علم فانه يورث بالولاد لان الذي
يجعل بغيره الميت وان لم يكن له عصبه من المسلمين يورث الى بيت المال ولو كان عليه علم حتى يدين سلم
وذمى فاعتقاه ثم مات العبد فنصف ولله الحكم لان المسلم يورث المسلم والنصف الاخر لغير عصبه
الذي من المسلمين ان كان له عصبه سلم وان لم يكن يورث الى بيت المال بالبيع في احوال كتاب الولاد
كتاب الاطلاق قال من حلف رجلا بالطلاق والعتاق فالنيه نيته كالحالف سواء كان غلاما او مملوكا
وان حلفه بالله فالنيه نيته كالحلف قال في الاصل روى بشير عن ابي يوسف قال كل عاين حلف به رجل
رجلا فالحالف مظلوم فالنيه نيته كالحالف وان كان غلاما فالنيه نيته الذي يستلزمه اذا كانت البنية ثابتة
فاعد به في الايمان قال لو قال بانه وسكنها لها ونصها او رخصها يكون عينا والخطا في الاطلاق لا يمنع صحته
اليمين من الحلف المذموم وفي الفتاوى لو قال ان فعلت كذا فانا بريء من الفلانة او الفلانة او الفلانة او الصوم
شهر رمضان فالحالف يمين هو الحنفا رفض كركم في نوع الفاظ اليمين من كتاب الامانة ولو قال هو يهودي
او نصراني ان فعلت كذا او حلفت لوفية الكفارة وفي كسره اختلاف المتأخر وقال سمس الائمة السرخسي ان
اعتقده عينا يكون عينا وان اعتقده كفرا يكون كفرا ولو قال انا شر كرم من الخوصي ان فعلت كذا فهو
يمين وكذا لو قال انا شر كرم اليهود او شر كرم الكفار ان فعلت كذا رفض كركم في الحلف المذموم ان فعلت كذا
فاخره طلق وليس له امره فخرج ثم فعل لا يطلق توارثه في المتفرقات من الفصل الثالث من كتاب الامانة
ولو قال كل امرأة امكها فهي طالق ان دخلت كذا او فو قدم الدخول يتناول من في ملكه لاسم سمس لامة نصفه
على ان يامر فاذا وجد شرط طلق من كانت في ملكه لا غير وكذا العتق فان عتق امة فعتق صدق في التفسير فطلق
من كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن سمسك باخره كما في في بابا يمين في العتق والطلاق من كتاب الامانة قال
الكرسي دستور في توارث شهر يرمي فانت طالق ثم استاذنها فانت دستورى وادم كده رور يادرت

فذهب لم يحج اكثر من عشرة ايام لا تطلق لان الخوف عليه هو الذهب غير اذن والذهب ههنا كان باذن
 فلما ملك هناك اكثر من عشرة ايام فلبس بدخل في البيوع قاعديه في كمال الطلاق قال اكرار شهر منوم
 جنين البر فيها ان يخرج من البلدة فاصدا الى وطنه اضره ذكره واعطاه النوازل مسئلة تدل على ان خروج
 من البلدة يعلق قال اذا انت اشر الزوجان فقال اكرار من اشره كما لو انتم زوجي بنده من اراد فخرج من
 البلدة ثم رجع لا يعنى قاعديه في الايمان رجل خلف وقال ان الذين ده شاسع خرج باجله وصاحبه ثم عاد وكن
 كالا حاشا وقد لكل فعل مبدل لا يبطل اليقين فيه بالبر فحين في فصل المسكن في الايمان رجل قال لا متقن
 فلان من دخول دارى نفسه مرة تتر في عييه وازاه مرة ثانية ولم ينفه لاشي عليه قضى ان في الايمان
في حكم احوال الطلاق قال اجنبية راكفت الاشر وجهت عنكم امة فهي طالق او قال انت طالق فتزوجها
 ثم فوج عليها امة لا تطلق لاهذه ولا تلك لان التعلق لم يصح لانه ليس بعلقا بالملك ولا بسبب الملك قبل
 فلم لا يصح التعلق قلنا لانه اذا تعلق بالمال لا يعلق التعلق لان التعلق مع الغير على التغير اصله تعلق
 التقيد بل لا يصح قبل الشرط من التزوج عليها والتزوج عليها لا يكون الا بعد تزوجها او كان تعلقا بتزوجها
 ضرورة قلنا ما ثبت بالضرورة لانه في الشرط الا ترى انه لو قال لا اجنبية ان دخلت الدار فانت طالق
 لا يصح التعلق ولا يصح عيني ان تخرجك ودخلت الدار وان كان الطلاق لا بدله من سبق النكاح
 لما قلنا كذا امة قاعديه في الايمان وكذا في طلاقها قال لا اجنبية ان طلقك فعدى حريته ويصير كانه
 قال لا تزوجك وطلقك ولو قال لها ان طلقك فانت طالق قلنا لا يصح ولو قال طلقك فانت طالق
 فاصدا ان طلقك فعدى حريته فاليقين على الطلاق بالتزويج في نوع في تعلقه بالملك من كمال الطلاق
 رجل يعلم انه كان خلف بطلا في امة تخرجها ولا يدري انه كان بالغا وقت اليقين ولم يكن فتزوج
 امة لم يثبت لانه سكت في حق اليقين فلا يثبت بالملك تاراجيه في الفصل السابع عشر من كمال الطلاق
 قال خلف او قال في خلف بالطلاق لا افعال كذا ثم فعل مطلقه ونقض وان كان كاذبا وادخلها
 ان لا يقول بعد في ديانة لانه يعلم على راد بان يقول لا يصح في تزويجها يكون عينا من كمال الايمان
 ولو قال اشهدك الله او اشهدك الله لا يثبت كمال الاصل كذا لا فعله مستفرا لانه لا تكون الكفارة بغير
 اشهد بانه او اشهدك الله في كذا فعل كذا او فعل لا يجب عليه شي الا ان النوى ان ما اقره من المعروف

خلف بالطلاق

لم يكون

وقفه لطلبت العلم بالجامع الاورنبر

لم يكن حقا كما قال ان فعل كذا فهو كافر بترابه فيكون عينا من كمال الايمان خلف لا بد فعل دار فلان يرايه
 نسبتة السكتي بدلالة العادة وهي ان التوار لا تعادى ولا تفرق لثباتها بل بعض سكتها الا ان السكتي قد يكون حقيقة وهو ان
 وقد يكون دلالة بان يكون الدار حقا لا يقين من السكتي فيها فيجب بالدخول في دار تكون مثلها فلا يكون هو سكتا
 فيها او لقيام دليل السكتي القديري وهو الملك صرح به في حاشيته وظهر به لكن ذكره في حاشيته ان غيره لو كان
 سكتا فيها لا يثبت لانقطاع النسبة بفعل غيره ودرع رزق باب خلف الفعل ان دخلت دارا في فلكه افسح
 الاخر دار اخرى ودخلت كد بنية ان كان التامل غبطا لمحق من الدار لا يثبت وان غبطا من الاخر يثبت
 وان لم يتبين واحد من عند الامام ومحمد وان دخلت الدار التي كانت للملاح عند اليقين وهي في ملك
 الملاح الا انه لا يسكن فيها فثبت لما ان خرجت عن ملكه بعد الخلف بنية او غيرها وان اقامت الاخر وتولت
 مبر ان ان بعد نسبه لا يثبت وان قبلها فذلك في الاصح وان كان على الملاح المبيت دين متوفى كبت في الخامس
 والعشرين من ايمان التوارية قال اكرار لانه ذم الدرهم جنين من حانه بدو كى فروع خلف اجازت
 كرفت والدار امد قال في الواقات ان كانت الكرامة من امة سقطت عينية بالبيع وان كان كمال العمل
 على اليقين من البيت حنت وتكون الاضافة للمراة للتوفيق قاعديه في الايمان ذكر في النوازل لو قال لاني
 ان سرفت تملك شيئا فاما كمال في شري منه آجرة ان كان كالف سجل موهمة المقدار تحبته والافلا
 وروى ان محمد اسئل عن هذا فلم يجيب وسئل ابو يوسف فاجاب بهذا الجواب فاجبه محمد بذلك
 الجواب فقال ومن جسد مثل هذا ابو يوسف قاعديه في الايمان رجل قال لامرأة اكرارنا
 وهم باب وهم فوطلاق فاحيلة في ذلك ان يعطى الذهبا بها تشتري خراواتا في البخر الى الدار و
 لا يعطى ايةها فتسجل المرأة من غير ان يعطى بها جواهر الفأوى في اويل الايمان مدونون قال يوت
 الدين ان لم ادفع اليك حقي يوم الجمعة فعدى حريته الذي له الدين قبل الجمعة لا يثبت في الفسخ قول
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان دفع الى وارثه او وصته تزوان لم يدفع حتى يوم الجمعة حيث
 ضياع في ايمان الموقنة في حاشيته خلف السلطان لا يثبت حرمه انما الذي اخذ منه قال ابن مقارن صم
 عنه غيره بغير امة وينقد هو مع انسان الحاكم فيقول لانه قد خلفه بكذا وكذا حتى يعلم الحاكم ان غيره
 عاذا في حرمه وهو لا يحكم نفسه فياقره بتره المال عليه ما تاراجيه في الفصل الثاني من كمال الايمان ان

عندك فامارة طالق ففقد عند ساعته طلقت ثلثا لان الدوام على كل ما يستدام غير ان الاستاء فزاد به
 الفصل الثالث من كتاب الايمان ولو خلف ان لا بدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار الخالف ففسد
 بالفعل حتى دخل حنت في يمينه ويكون شرط بر المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن الدار الى الف
 ففسد بالفعل بالفعل والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن الدار الى الخالف ففسد بالفعل دون الفعل حتى لو دخل لا يكون
 حاشا ولو خلف بطلان فامارة الخ لا بدع فلانا يخرج على هذه القسرة ففسد بالفعل يكون بارا لانه لا يملك المنع
 بالفعل ولو قال المنة ان تركتك فعل فلانا فامارة كذا فان كان الابن بالغ لا يقدر على منعها بالفعل ففسد بالفعل
 يكون بارا وان كان لا بدع فغيره كان شرط ثمة المنع بالقول والفعل جميعا فامارة القسرين في اليقين
 على التركيب كتاب الايمان ولو خلف ان لا يدخل تحتها والى بابها وهو يشهد في المسمى ففسد رطله او رطله رطله
 فوقع في الدار واختلفوا فيه والصحيح انه لا يثبت وان دفعه المخرج او وقعته في الدار اختلفوا فيه والصحيح
 انه لا يثبت اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان على دابة فادخلته في الدار ان كان لا يقدر على منعها او سارها
 حنت والاولا وان اذله انسان مكرها خرج منها ثم دخل بعد ذلك فمات اختلفوا فيه والصحيح انه لا يثبت
 فامانة في فصل الاول من كتاب الايمان المنته عن ابي يوسف خلف لا يمكن هذه الدار فامارة المخرج فوجد
 الباب خلفا بحيث لا يمكنه الضيق او قيده او منعه سلطان من التحول لا يثبت وان اقام على ذلك بابا بخلاف ما
 لو قال ان لم اخرج من هذه الدار فامارة طالق ففسده ومنع من الخروج يثبت ولو قال ان تب في هذه
 البهوه فامارة طالق فامانة الحمي وصار كحال لا يمكنه الخروج حتى اصبح حنت بخلاف ما اذا قيد وصغر في باب
 السكنى من كتاب الايمان وفي القضاء ولو خلف لا يسكن فلانا فدخل فلان داره غصبا لم يأخذ هو في
 النقلة حنت وفي الاصل لو دخل عليه زنا او اضيحا فاقام فيه يوما او يومين لا يثبت المسكنة بالانقار
 والدوام وذلك باجله ومضاهيه ولو سافر الخالف وسكن المخلوف عليه مع اهل الخالف يثبت بخلافه حنته بناء
 على ان السكنى تقوم بالاهل والمناجاة وعنده ابي يوسف لا يثبت وعليه الفتوى هذا في القضاء وفي المنتهى
 الخالف اقل من مدة السفر بحيث عند ابي يوسف وفي تحريم النوازل رجل خالف لا يسكن هذه الدار وهو سكن
 فيها مع زوجته فامانة خنزير ففعله لا يجزئ هذا اخر اجزاها فاذا صار غائبة لم يثبت طاهر الخ السلطنة
 او لم يجزم وكذا الوصية واو ثبوتها لانه مسكن وليس يسكن في امر الفصل السادس عشر من كتاب الايمان

بالفعل

منعوه

امارة كذا

من ايمان الخلاصة امارة كذا ان ضربت الابن او ابنته او غلبت عليها على كل مرة ولو كان اذن مرة واحدة ففسد
 عند هذا وان قال ان كنت لبا والدم او كذا اذن او شئت فمواذن لها في كل مرة وان قال اذنت لك
 عشرة ايام فخرج فمواذنك وان قال ان فعلت كذا فقد اذنت لا يكون اذنا ان ضربت من الدار
 بغير اذن في اذن مرة فخرج ثم ضرب مرة اخرى بل ان حنت ان ضربت حتى اذن تسهر اليقين بالاذن مرة
 فلما بشرط الاذن في الثاني وان لوى بكلمة الاصحى دين لا قضاء وان اذنت بكلمة حتى ان صدق ايضا لا
 تغلبط والاول تخفيف برارته في التاسع من كتاب الايمان **كتاب الحدود والتعزير** فصل في
 باب من يدعى القاضى فلم يسمها بالنهي فالقضى الى القاضي يجسمها ويغيرها وان غلبت حسن حشرنا لعلنا ونقض
 بين الفعل القاضى من كتاب الايمان ولو سقى ابنه الصغير حرا بغير رقابة القاضى في الحدود ومن موجبات التعزير
 الذم البارد وفي البواقي روى ان رجلا قد وجد قرة سلقاة في سوق المدينة في ذن من عمره والى الخطاب
 رضي الله عنه فاخذها وقال من فقد هذه القرة فهو كذا وكذا فوجدوها وبعروها وورد من هذا الكلام نظما وهذه
 وورعه وديانته على الناس فسمع عمر رضي الله عنه كلامه وعرف مراده فقال يا باردا فانه ورجع بغضه الى عمر
 بالذرة كانا راقية في التعزير من كتاب الحدود عن ابي بكر الماسك رجل له عبد اساء الا وابل لا ينفى له
 الا بغيره ولكن يوقع الامر الى القاضي حتى يقره القاضي وهذا قول كالف قول اصحابنا وعندها القاضى لا يعجز
 الحد على حلقه وله ان يعذره وكذا الخروج بغير رقابة فامانة في التعزير رجل قتل حرة اجنبية او امه
 او عاتقها او مسها بشهوة بغير ذكر الوصية بما فيها دون المخرج فانه يعزير ويختار في التعزير ذكر الطحاوي
 غير اسراف الا تعزير كالفقهاء والعلماء ان يقول له الحكم بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير الاسراف
 كالفهافية الاعلام والخبر الى القاضي وتعزير الاسراف كالفهافية الاعلام والخبر الى القاضي
 وتعزير الخس الى الاعلام والخبر والخس والضرب بحد وتعزير باخذ المال المصلحة فيه جازي وقال حوالا
 حاشية الحجة ببيع مولانا ركن الدين الواجبي في حوار في مفاه ان يأخذ ماله ويودعه فادخل عليه
 كما عرف في قبول البغاة وسلاحهم وصوتهم الامام ظهير الدين والتمناشي كوارزمي ومن جملة من لا يخفى
 جماعة حوزة حرمه باخذ المال بوارته في الحدود ولو قال لامرأة ما يوسى بحد بخلاف ما لو قال يا فتنة فانه يعزير
 بالامانة قبل فصل التعزير وفي قول شهادة النساء مع الرجال في التعزير روايتان عن ابي حنيفة حاشية

فعله لحد في كل مولى حرام على التائب وان كان لا يعلم فلا حد عليه وفيه ليس بخرام على التائب فلا حد عليه
 بغيره ولا بغيره ثم دوا قال الحكم الشهيد في الكافي تروج امرأة عن الرجل له نكاحها فدخل بها قال
 لا حد عليه وان فعله على علم لم يكذب ايضا فوجه عقوبة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا علم
 بذلك ففعله لحد في ذوات النكاح من انتهى اراد نكاح من لا يملك له نكاحها نكاح الحرام ولو اطلقه النكاح
 ومنكحة الغير ومعدة الغير ونكاح الحرة وانما المرأة في عدتها والحجيرة والافقة على النكاح ونكاح
 العبد والامنة بغير اذن المولى والنكاح بغير مهر ودفع كل هذا للرجل لحد عليه وان قال علمنا انها على
 حرام وعندهم كمال اذا علم بالتحريم والافقة ولكنهما قالوا فيما ليس حرام على التائب لا يحد عليه
 بغير مهر وعائنا بيان في باب المولى الذي يوجب لحد رجل تروج تحريمه فدخل بها فعلى قولها كمال لحد
 ولا مهر عليه وعندي ابي حنيفة عليه لحد دون الحد والفوق على قولهما في الفصل الثاني من حدود الخلافة
 ولو طلق امرأة ثلثا ثم وطئها في العدة ان كان طلقها ثلثا حمله لا حد عليه نقد القاضى في باب الاول
 من الحدود وبالبلغة العاقلة اذا ادعت حبسا فوطئها لا حد عليه عقلت بالحكمة ولم تعلم وشيها العدة ولا مال
 لها والبالغة القليلة اذا ادعت حبسا وجنونة او نائمة فعليه لحد ولو كرهت امرأة على الزنا
 لا حد عليها عند الشك والرجل اذا كره على الزنا قال ابو حنيفة آثم او هو قول صاحبيه لا حد عليه وكان
 يقول ولا هو قول زفر عليه لحد فحصى لا في الحدود رجل زنى بصغرة لا يتحمل الجماع فاقضاه لا حد عليه
 في قولهم ثم ينظر في الاقضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه لحد ولو لم يكن البول وكذا المرأة بالاقضاء
 وان كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال
 محمد عليه المهر ولا كرم عليه امرها وانتهى بهذا المولى وفي قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف كرم المهر
 الخمر وفي الخمران واذا ارادوا الزوج لا يجوز للاب والام والجد والولد وللولد وكل ذي رحم
 حرم منه ان يزوجوه فان فعلوا ذلك لم يكرهوا عن الميراث ما كان حائضا في الواسع من كمال الحدود ولا حد على
 من وطئ اجارية وولد او ولد وولد وان قال عقلت انها على خرام لان الشهادة حكيت لانه ثلثا او ثلثا
 دليل وهو قوله عليه السلام انت وما كذا بك لا ابوة فاقبض حتى الحد ويثبت النسبة وعليه قيمة كجارة
 حلاله في باب المولى الذي يوجب لحد **باب السوء** ولو شهدوا على العبد بغيره بغيره عشرة دراحم ويحد القاضى

صلى

في قوله عليه السلام انت وما كذا بك لا ابوة فاقبض حتى الحد ويثبت النسبة وعليه قيمة كجارة حلاله في باب المولى الذي يوجب لحد

صلى بغيره مولا بغيره بالقطع وروى عن الامام ثمانية ولا يقضي البغتان لان المهر لا يملك الخصومة
 في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على اقراره لا تقبل اصلا وان كان مولا له
 حاضر الا انه لا يقضي بالقطع بهذه البينة فكذلك المال والشهادة على الاقرار بالسرقة مع وجود السارق
 لا تتبع في ضمان في اوجه كمالا دون **كتاب الجنايات** وجب القصاص لانسان فمات من
 له القصاص ثورنا الصائل القصاص من سقط القصاص يدافع في فصل بيان ما يسقط القصاص من
 كتاب الجنايات رجل قتل عمرا فعلى بعض ورثته عن الغائل ثم قتل باقى الورثة ان علموا ان غنم البعض
 يسقط القصاص بل يهرم القود وان لم يعلموا اين هذا الحكم لا يحد عليهم وان علموا بالافسوس كانت
 في فصل من يقتل مقصدا ومن لا يقتل ويورث دم المقتول كسائر امواله ويستحق من يورث المالا ويكرم
 منه من يكرم ارض حاله ولا يدخل فيه الزوجان صلا فاما كمال ولا يدخل فيه المولى لان ما يستحق من ماله اياه
 بطريق الصدقة لا بالارث هذا في شرح القود وروى في اوائل كتابات اذا قتل انسانا معصوما بالشر
 العظيم والحسب الكبير الذي لا يطبق البينة افعاله لا يجب القصاص عند ابي حنيفة وهو قول زفر وعندهما وفي
 - يجب وكذا اذا لم يخرج فان خرج بالشر والحسب فان القصاص يجب بالاتفاق وفي الحد يجب القود
 صحيح او لم يخرج في ظاهره او روى الطحاوي عن ابي حنيفة اذا قتله جرحا يجب القود باي الله كانت
 والا لم يخرج للحد يجب القود باي الله كانت كسفت البردوى في باب ماله وجوه الموتوف على احكام
 النظم رجل شج رجلا موصوفا بالقصاص عند ابي حنيفة فان مات منها لاجب القصاص ولو
 هضم رجلا بالحد يجب القصاص في الماشية فان مات منها لاجب القصاص يقتل به ولو جرح رجلا
 بالحسب فان لاجب القصاص ولو شج رجلا موصوفا بالحد يجب القصاص وان مات منها يقتل به
 فقبضى ان في اخر فصل فمن يقتل مقصدا وفيه لا يقتل وان ضربه بجلد فمات منها قتل وان ضربه بربوة
 متعدا او ما يشبهه الابوة فان لاجب القصاص ذكر في الاصل ان الضربة جديدة لاحد كشيء الميزان
 والقود يجب القصاص ان لم يخرج وروى الطحاوي عن ابي حنيفة انه لا يجب القصاص اذا لم يخرج كماله
 لو بالعمى الكبير او بغيره مودوم يخرج لاجب القصاص في قول ابي حنيفة وفي ظاهره او روى في الجديد
 وما يشبهه جديد كالتجاسي وبغيره لا يشرط جرح لوجوب القصاص فحصى ان في فصل فمن يقتل مقصدا

او في يوم بارد حتى مات على عاقلة آتية حرارة الفأوى في باب الجنائز القاه من جيل او سطر لا
 عليه عند خله فاما بوزن في النوع الاول من الجنائز وفي الفصلين عن ابي الفضل الكرماني
 جميع به فترسه فاصطدم انسانا كان قال لو كان لا يقدر على منعه فليس يستمر له فلا ينضم اذ لا يضاف
 اليه سيوه وكذا غير ذلك ان لو عاجزا عن منعه من الضمانات لغايم في الفصل الخامس من الباب الثاني
 عشر انقضت فاس من قصاب كان يكسر العظم فاعلف عضو انسان يضمن وهو خطأ والدية
 في حاله لانه لا عاقلة للجم امرأة غطت قد راخرى تعلى فاصطدمت شي من شدة غليانه واضرقت
 وجل صبي يضمن المظلمة من ضمانات لغايم في الفصل الاول من باب الجنائز **ق** ولو لم يلم الولد
 والمدير ووليدهما كالمضاه القصاص كافي القن **ق** لو قتل المحابسان لم يكن وفاء فلو لاه ولا ية كالمضاه
 القصاص **ق** ومعتق بعض اذا قتل عاجزا ذكر في المستقي انه لا يجب القصاص عند ابي حنيفة واذا قتل المحاب
 وتوكل وفاء وورثته اخرى يستوفي المولى لا يجب القصاص بحاله المستوفي فان اتبع المولى والوارث
 على انتفاء القصاص لا يقبل ايضا وان قتل المحاب وتوكل وفاء وليس له وارى اخرى يستوفي المولى بحسب
 القصاص في قول ابي حنيفة وايضا يوسف وقال حميد لا يستوفي المولى وهو رواية عن ابي يوسف فقد القاه في
 في الباب الخامس الجنائز **ق** ان ضمان العيان على مراتب ثلث احدهما ان يكون في احدهما نصف بدل
 الذان وهو الاذى في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في احدهما ربع بدل
 الذان كالبهايم التي تحل عليها ويؤكد في القرض البخل والابل والبقر والثالثة ان يكونا الواجب في احدي
 العيين هذا التقضي من قيمة كالمشاة والحلب السور وغير ذلك كذا في **ق** ان قد القاه في الثالث
 من الجنائز رجل مطلق ان انسان ذكر في الفصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف لا قصاص في بعض
 اللسان حتى يقطع اكل وان قطع بعض اللسان فمض الكلام بحسب هاديه وان منع بعض الكلام وان
 البعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فبحسب الدية بقدر حافات من الحروف
 فبحسب في وائل كما بالجنائز نظم رجلا فمض بعض لسانه يقتضي من الضارب ذلك القدر يكون كالماله
 مقدرة والقصاص في السن يكون على اعتبار قدر السن الحاضر والمكسور خفي كان او كبير اعلى قدر
 ما كسرت من السن ان نصف او ثلثا او ربعا فكذا ان الكسر سنويا يستطيع ان القصاص يقتضي

بالجهد

بالجهد وان كسر مثله غير مستولا قصاص فيه وعليه المادني فوارده في الثالث من الجنائز وعلى الثاني انه
 لا يؤجل في سن البائع انما ذلك في سن البصير لكن ينظر الى ان يبرأ موضع السن وان تحرك بالبرق ينظر
 ضولا وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وانما في الجنائز انما يؤجل وذكر السرخسي يستأني ضولا
 في البكر الذي لا يبرأ في بنية في الكسر والخلع وبالأولى يقتضي بانه لا يؤجل من اجل المروءة لا يقطع كس الفاعل
 ولكن سدد الى ان يصل الى اللحم ويستقط ما سواه ولو نزع جاوز الابراء اذا احتياط ليلما يؤدي الى الفساد
 اللحم وفي الكسر ينظر الى المكسور عالم كم الواجب فيه ومنها ذلك القدر وان اضطر بقاء السن بالجزء
 ان قدر لاشي فيه وان بعدا فحكمة فان انتظر ضولا ثم هذه اجترأ ولو سوت فكمال الدية وان اضرقت
 اختلصوا فيه والخيار الوجوب كالمسوداد وان لم يتغير لكن كركت وقلمها اخرجت على كل منى يكون
 عدل فان اضرقت او اسودت او اضرقت بحسب الدية اذا كانت منقصة المضع فان لم تقص ان كانت
 من الانسان التي تولى بحسب الدية لقول الجاهل وان لم يقص المضع من الجاهل بحسب الدية في رواية والى
 في اخرى والعصم عدم الوجوب وان كان من المكسور اضرقت او اسودت فحكمة عدل قال القاضى المادني وفي
 كسر بعض شقه فاسود الباقي يجب الارش بملا القصاص لانه هذا شئ واحد من اجل المروءة قطع الاذن
 كالمهقوض وان قطع نصفها اقتضت بقدره ان يقطع وعرف القدر فالحكمة في الاطراف في مقدار
 المخطوع شرط فانه يروى عن الامام فحين قطع نصف الاذن وكان يقدر على ان يقتضي منه ذلك القدر
 يقتضيه وفي الاجناس اذا كان اذن القاطع اصغر من اذن المخطوع فله قطع وان يقتضي او يباخذ
 نصف الدية بوزنه في النوع في الشجاع من الفصل الثالث من الجنائز ولا قصاص في اللطمة ولو كوة
 والوجاهة والدفع في المستقي ضرب رجلا بغير سيف فاقطع القدر وقتله بحسب الدية لا القصاص وان باءة
 لا قصاص فيه الا اذا اضرته في القتل وكذا لو عضه حتى مات والخاص ان كل ما يتعلق به الزكوة في البهايم
 يتعلق به وجوب القصاص وما لا يتعلق به الزكوة لا يتعلق به القصاص كذا ذكره الساطعي في الاضام بوزنه
 في النوع الاول من الجنائز رجل زنى بامراة فاقضاها فان كانت تستمسك البول فعليه دية وتلف
 الدية وان كانت لا تستمسك البول فعليه الدية ونظام الدية احكامها في احكام المرأة رجل زنى بامراة
 فاقضاها كان عليه الدية في ماله في رواية الاصل وفي الجاهل مع الصغير يكون على العاقلة ولو ازال عذرة اجنبية بغير

او تحركه كان عليه مهر مثلها ولو وقع بكرا اجنبية فسقطت وزهبت عذرتها كما كان عليه المهر في حاله
 لانه يشبه العمد وعليه النفقة كما كانت اعطاة كسرة او صخرة فصح ان في الفصل في الفصل الذي هو جواب الترتيب
 من كتاب جنبايات رجل فقهاء عيين رجل عند اقال محمد كان ابو حنيفة يقول لما قصاص في العيين
 الا في صورة واحدة اذا ضرب عيين رجل فذهبه الجمر وبقيت الخفا كان فيها القصاص اذا انفرد
 بطريق الاستيفاء والقصاص ما ذكر في الكتاب بوفد النصارى على المرأة حتى تلهب ثم تعذب من العيين التي يريد
 القصاص وتوضع على وجهه وعينه الاخرى حرقه فاذا سالت ناظره ثم القصاص وتكف عنه فاحق
 من كتاب جنبايات وعن الحسن اذا فقه العيين النجني من رجل واليسري من القاني زاهية وعينه العيني
 يقتضي من عينة النجني ويترك على وعن الحسن اذا فقه عيين رجل كان عليه ضلوا الا ان ذلك لا يضر
 ببضعة فحققت كان فيها كونه عدل ولو كان عيين القاني شديد لول يضر به فقهاء عينا ليس
 بها قول كان المجني عليه بالخيار ان شاء اقتضى ورضي بالقصاص وان شاء حقت نصف الدية في قتاله
 فصح ان في الحلال المثلث اليد بالضرب بحيث لا تنقبض ولا تنسبط فدية بزاره في الثالث من
 الجنبايات وان سقاه السم ومات ان وضع اليه ومثله هو بنفسه لا يضره ويموت منه كذا في الخلاصة
 وان كان قال له فانه يلبث ولكن يجلس فيعزروا ان اوجره ومات منه فالدية على عاقلة بوزاره
 في نوع من الجنبايات والجنائيات والجنائيات اذا اخذ السعي من في الارض بالفساد
 فان ما قبل الظفر قبلت توبته وبعد لاخذ لا ويقتلان وكذا الذئبة في المعروف والدراج الى
 الحاد والاباح ولا تقبل توبته كذا افتى الامام عمر الدين الكندي وجعلها فان ابراهيم بن
 محمد فتواه وقتلهم بزاره في الفصل الاول من جنبايات واسما يقبل اذا علمه سحر ولا
 يكتفب ويقبل قوله اني اترك السحر والتوب بل اذا اقر له سحر فقد خلده وكره ان شهد
 الشهادة ولو اقره كان مدة سحر او قدر ترك منذ زمان قبل منه ولا يقبل وكذا لو شئت ذلك
 بالشهود وظاهره فيما يتعارف فيه ما جوبى المكلفين ووجه واحد يمنع من كسب السحر ولو حرق رجلا وما
 فهو شبه العمد لا قصاص فيه الا ان يكون مع وفاء بذلك فيقتل وعنده ان دام على شقة او مقدار ما يكون
 الانسان من حي مات يجب القصاص والا فلا وجيزه او ان كان كذا بالقصاص من ضيق رجلا فمات فلا

في كونه له يهتبه
 ١٠٩٥
 به حنيفة ابو حنيفة
 به حنيفة ابو حنيفة

يستتاب

مؤدبه

خللا هو دية عن ابي حنيفة لكنه اذا اعتاده يقتله الامام سياسة وان طالب قبل ان يقع في اللعاب
 لا يقبل وان تاب بعد ما وقع في يد اهل قبل توبته كالتاب وحنيفة في القود اذا حنيفة حتى مات
 وادع تركه مات فان كان حنيفة مقدرا يعوت الانسان منه غاليا فقتله القصاص والا فلا زهده
 في الجنبايات وفي الخط اذا ادخل انسانا في بيت حتى مات جوعا او عطش لا يقتل شيئا عن ابي حنيفة
 وعندهما يجب الدية وفي الكبري اذا طعن عليه البابان جوعا او عطش لا يقتل عن ابي حنيفة وقال عليه الدية
 في كائنه قال محمد بن جابر الرجل وعلى عاقلة الدية وفي الظهير ولو ان رجلا اخذ رجلا فقتله وجسه
 في بيت حتى مات جوعا قال محمد بن جابر وجعه عقوقه والدية على عاقلة والفتوى على قول ابي حنيفة في انه
 لا شيء عليه ما كان رجا به في الفصل الثاني من كتاب جنبايات وفي الظهير ولو قتل عاقلة في الشئ وحده
 وجعل على السطح الى ان مات فعلى عاقلة الدية المخطئة وكذا لو القاه في البحر فغرق حين الطرح ولم يبر
 عوجه ولا مودة لا يؤم شئ حتى يعلم انه مات وكذا الاشئ عليه لو انفس مرارا او به جيرة ولم يبر حاله
 ولم يقر عليه وفي الشئ فدية في التيم او في رجله فدرسب كما وضع ومات فعلى عاقلة الدية المخطئة وان ارفع
 ساعده ثم عرق مات فلا شئ عليه لانه عرق لحيه ذكره العقباء وفي الخط وكذا لو كان حنيفة
 فسيح لاساعده وفقره فمات لم يقتل لانه لا يضاف الفرق الى حنيفة لا يقطع فوزه سجدة ذكره الكندي وفي
 ان جناس لعلامه خواهر زاده عرقه فمات ان كان الماء قبل لا يقبل مثله قال ابو حنيفة النجاة منه
 بالسباحة وهو يحسنها وقد علقها بان لم يكن مشدودا ولا مشغولا فهو شبه عمد وفاقا ولو لم يكن
 النجاة او كان الغالب الملاك فقتل كذا عند الامام رضائه وقال ابو حنيفة مات نجالي في الغمان في اضافة
 الفصل من جنبايات وهو وقع من حفر الاجرة والاربعه على واحد منهم وقتله ضمن الدية كل واحد
 ربع الدية وهدر ربع الدم كما لو شتموا رجلا فهدم خياطه فسقط على واحد منهم وقتله وجسه فباب
 الجنبايات في جنبايات الصبيان وعليه ابو بكر صبيان يرمون نساء فاحاب سهرهم احد هم عيين امرأة وهو ان شئ
 سبهم او حنيفة فالدية في حال الصبي ولا شئ على الاب وان لم يكن له حال فخطرة الى العسيرة قال ابو حنيفة
 وانما وجب الدية في مال الصبي لانه لا يبرى بالجمع عاقلة قال اما اذا كان المصبي عاقلة وشئت بالية فعلى
 عاقلة ولو شرب الصبيان او اقره الصبي لم يجب على احد شئ فيه في باب جنبايات الصبيان حتى قتل باه فله الاجب

عليه العصاص وجب له على عاقلة وبوت البصيرة وكذا الجنون في باب الشهاد في الجنايات
 رجل ضرب ولده الصغير في ادب فان قال ابو حنيفة بنص الدية وعليه الكفارة وقال ابو يوسف الكفارة عليه ولو ضرب
 المحدث باذن والده لا ضمان على المحدث وعليه الكفارة وقال محمد الكفارة عليه وكذلك قال ابو يوسف في كل
 في القتل الذي هو جناية عليه وذكر من المسئلة مفضلا في الوضوء في القمار والتواخي من كتاب الاجارة هذا رجل
 قتل ولده محمد الابن عليه العصاص وجب عليه الدية من ماله في ثلث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العبد لا يوجب
 الكفارة وكذا الاجرة دوران علوا وان كان القتل خطأ وجب الدية على عاقلة وعليه الكفارة في كل
 في القتل في جناية **الوفى وعليه** ولو ان رجلا قدم رجلا الى الحاكم فادعى انه غلام له قد سلبك
 له مالا او ضمي عليه جناية فيما دون النفس او ادعى انه ضمي على ابنه او على عبده جناية في النفس او فيها
 دونها او ادعى انه قتل وليا له خطأ او عمدا او ارا واستخلاف المولى على ذلك فمذاهب على وجهين
 اذ ادعى جناية موجهة الى ان يخلف المولى وليس له ان يخلف العبد لان شرعية العبد ليس له ان
 السلوك الذي هو ذل او اقرار او اقرار المولى بالمال على عبده صحيح فاما اقرار العبد بالجناية الموجهة
 للمال فانه لا يصح ولهذا لا يؤخذ به في حال ولا في ثانی الحال بعد الحق بخلاف ما اذا ادعى
 الحال على العبد فان العبد يتوجه على العبد لانه اقرار العبد على نفسه بالمال صحيح في حق نفسه الا
 انه لا يستوفى في حال حق المولى بدليل انه اذا سقط حق المولى بالحق بطالب العبد بذلك
 بخلاف الجناية الموجهة للمال على ذكرا فاما اذا ادعى جناية موجهة للعصاص فان التماس
 على العبد دون المولى لانه اقرار العبد على نفسه بالعصاص صحيح واقرار المولى عليه ليس صحيحا
 الا ان في هذه الوجه يستحق العبد على التماس لانه يستحق على فعل نفسه في الوجه الاول
 يستحق المولى على العلم لانه يستحق على فعل غيره من غير شرح ادب القاضي في الخصام في باب
 العبد على العلم ولا يحد عليه اي لا يقتل المولى ولكن يغير بقتل من ومدة ومكات وام
 ولله قسمه في الجنايات **ن** غصب قنا فاعثر عنده ثم رده وضم الى الارش فباعه مولاه فاجل
 البياض عند منزله رجع العاص بالارش على البائع فمضوا في الثالث والستين فان رجع
 السيد بعد جناية او باع عبدا صحيحا فانه باع نفسه لم يصر حرا للعبد الا اذا سلم ثانی الدية

او عتقه

هذا هو الوجه الذي عليه
 في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

هذا هو الوجه الذي عليه
 في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

او عتقه او ذبحه او كاسا او قتلوها او الجانية والحال انه يعلم السيد بها الجناية عنده
 النصف من الاقل من قيمته ومن الارش وان تصرف السيد واحدة عنده من النصف من قيمته
 بها عظم وضم الى الارش لانه كلامها ولعل اخيرا الارش وفي الاكتفاء اشعار بانها لو زوجها او
 وطرها او اوجرها او هبها لم يكن مختارا للارش وعن ابي يوسف انه في كل منها سوى الاول اختيار
 كما في الذخيرة فرستاني في جناية المملوك مخلصه ان ضمي مديرا وام ولو ضمي السيد الاقل من
 قيمته الى قيمته كل منها بوجه السيد وكتبت لادب الجانية وعاقبة في الكفارة ومن الارش فيجب
 اقلها من الحلي المزبور **في جناية الدابة وعليها** ومن ضرب بطن بريد فالتقت جنتا ميتا فانه لا ضمان
 في الجنتين شيئا ونص في نقصان الولادة ان نقصها الولادة ما كان رهاية في الفصل الخامس والعشرون
 من كتاب الجنايات **ج** لا ضمان على من غصب المملوك ما شهد عليه في علم يحفظه حتى اكمل العبد بضمي الى بضمي
 اذا شهد عليه فيما يحيا في ثلث سنين ادم كالماليط المائل ونظير الثور وعقر الحمار العقور فيض
 اذا لم يحفظ ولم يهدم الا النفس الاموال بقاها قيمته في باب ما يستعمله النهر باع من الجنايات
ج وضع يده على امر فرس وعادته نفي بدينه او بوجهه ففج واتفق لم يضمن بخلاف النسي لان
 الاضطرار لازم بالنسي دون وضع اليد من على المزبور قطع احد قوائم الدابة يضمن كل قطع هذا
 اذا كانت لا تاكل فان كان مأكولا خيرا اذا كانت له قيمة بعد القطع ليس له وضمة القيمة او مسكه
 واخذ من الجاني النقصان وفي العيون مسكه كما راجع ويقتل بقطع يده او يذبحه ان شاء الله
 والله وضمة قيمته اوجب ولا وضمة شيئا من ذنبه في جناية على غير نسي ادم عن العاقبة اذا قطع
 اذن الدابة او بعضه او قطع ذنبها يضمن النقصان واذا مسكه كما راجع او يقتل بقطع يده
 او رجل او يذبحه ان شاء صاحبه وضمة وسيله وان شاء امسكه ولا وضمة وعليه الفتوى ولو ضرب
 رجل دابة حتى صارت عرجاء فهو كالقطع انتهى في جناية الكهيايم والجناية عليها من ضمانات غلغ
 البعد ادعى وقال القاضي الامام على السعدى اذا وجد في مزرعة دابة فمقدار ما يخرجها من ملكه لا يكون
 مضموها عليه فاذا سارتها وادرك العبد يصر ضامنا بنفسه السوق وهكذا قال ابو يوسف الدوسي الا انه
 قال ان ساقها في موضع يابس فيها لا يكون ضامنا وقال بعضهم اذا وجد الوصل لانه في زرعه فخرجها

شبكة

فقتلها بسبع كان ضامنا لانه لا ينبغي ان يخرجها ولكن ينبغي ان يستعد على صاحبها حتى يخرجها صاحبها والصحيح
 ما قاله القاضي الامام على السعدى انه لا يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراى ذلك فان ساقها بعد ما اخرجها
 عن ملكه بغير غصب ضامنا وان ساقها لغيرها على صاحبها فقتلته في الطريق وانكسرت رجلها
 كان ضامنا فاحتمل في باب جنابة البهايم **ادخل** لفرأ في السوق فاجتازها فمرب منه ولم يستهلك شيئا
 لا يصح **م** رجل كثر على طريق العاقبة فاستهد عليه فلم يقتله حتى يطلع حيا وكسر شفته بضم
 حاء خور في اصطبل غيره لصاحبه وطلع ثوره الاخر لا يصح قتله في باب ما يستهلك البهايم من كذا كذا
كتاب الدواب رجل ضرب من رجل فمكره اضطرب ان كان حولا لا شيء عليه وان كان غيرا فقتلته عدل
 جميع الفأوى في اوابل الجنابات وفي دعوى السن لا بد من ذكر انها بيضاء او سوداء او لا يجب غلام الدبة
 في السوداء من اجل الزور يستأجر حمارا ليقطع له شاة فقتلها فقال صاحب السن ما امرتك بقتل هذا السن
 كان القول قوله وبعض الفالح ارسل السن فاجتاز في اوانه فصل في البقار والاربع من كذا كذا الجنابات
 ولو قطع ما امره فاقطع معه ساجم متصل بهذا السن لا يصح ذكره في الخلاصة من الضمانات للغانم في شحان
 التقاد **ق** لو امر رجل ببيع سنة لوضع اصابعه وعين السن والماء ونزع سنا آخر ثم اقتله فاقول
 للامر فاذا اختلف فالدية في مال لانه عامر وسيقتل القصاص للبشره بعد الفأوى في الجنابات عبد قال
 للجحاش قتلته حتى يقتل بغير اذن المولى فمن امره لا يخرج ما اراد به من متفرقات الجنابة سئل عن قصاص جارية
 غلام فقال القصاص يقتله قصاصا معناه ان كان به قال بغيره فقتله القوم ويكون على عاقلة القاص والانه
 خطا وكونه القاصي يجب بغيره على عاقلة القاص وسئل عن قصاص الجارية وكونه صبي مات بسبلانه قال بقاد
 في الجنابة القصاص من ضمانات القصاصين اذا قتل القاصي احرا فلا قصاص عليه وكذا اذا قتل الجاني احرا فلا
 قصاص عليه في ذلك وفيها الدية على عاقلة القاص في كذا بغيره عصب ميتا ومات في يد عاقلة الجارة
 او جنى الاثمان عليه والامات بصا عتقه او لم يمسح به فقتله دية لانه مسبب التلف بالنقل الى
 مكان الصواعق والجنات والسباع وقالوا لو نقل الجاني كثر في الحي والوباء بالان كان الجاني مقتصرا بذلك بعض
 ايضا لا بسبب العدوى لانه القول به باطل بل لانه الضمانات تجلوا الله تعالى مؤثرا في سعادته وغيره كالغزو
 نزاره في الجنابات وروى ان با صبيقة كان في مجلس مع ابن ابي اسلي وسخيا لا يورى وسريكا بغيره انه فقال

فقطبت س

مطلبا من ابي

رجل ما تقولون

ما تقولون في قوم جلوس سعدت حية على رجل منهم فدفنها عن نفسه فقتلته على آخر فدفنها الثاني عن
 نفسه فقتلته على الثالث ثم دفنها الثالث عن نفسه حتى سقطت على الرابع فدفنها ومات على من يجب
 الدية فاقطعوا جميعا على حيواتهم جميعا فقال ابو حنيفة لا يصح الاول لا لانه لم يضر الكا وكذا الثاني
 لا يصح واما الثالث الا لدغة الخيل الرابع بعد سقوط من غير كذا فالكامل ضامنا وان ملك ساحة بعد
 السقوط ثم لدغة لا يصح الثالث ايضا فاستصوبوه جميعا حتى القادى في فصل في الطريق والفأوى
 الجنابات ولو رمى رجلا فاصاب خابطا ثم رجع فاصابه فهو خطا واصل في الجنابات اذا اقر
 القاتل ان نفسه خطا او ادعى ولا يقتل القاتل كذا الدية في مال القاتل لورثة المقتول ولو اقر القاتل
 بالعدو ادعى ولا يقتل الخطا ولا شيء لورثة المقتول وروى عن ابي حنيفة وجوب الدية في الجرحين
 جميعا فاحتمل في فصل في القاتل الذي يوجب الدية من كذا الجنابات وسئل عن النزع والعضا ووجام
 ضامن السراة اذا لم يقطعوا زيادة على اذن لهم فان قطع الختان الحدة وبعض الحشفة ان لم يكت
 في ذلك كان عليه في بعض الحشفة حكمة عدل وان قطع الحشفة كلها فان لم يكت كان عليه كمال الدية
 وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على حولا لا يصح دون الاستدراك المباح شرط
 ولو شرط على القصاص الهل على وجه لا يخرج حتى شرط لانا ذلك مقدر له فاحتمل في فصل في القصاص
 من كذا الجارية وان عفى على القاص او الجارحة الشبهة او الجنابة ثم مات ولا مان كان على الجارحة
 لا تخلوا اما ان يقول عفت عن القطع او الجارحة او الشبهة او القاص اما ان يقول عفت عن الجنابة
 والاول لا تخلوا اما ان يكون ذكوره وما يحدث منها واما ان لم يذكره وحال الجرح لا تخلوا اما ان توى
 وصح واما ان مات من ذلك فان يترك في ذلك في العفو في القاصول كلها وان سرق الى النفس ومات
 فان كان العفو بلفظ الجنابة او بلفظ الجارحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شيء على القاتل وان كان
 بلفظ الجارحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو في قول ابي حنيفة والقياس لا يجب القصاص في
 الاستحسان بسقط القصاص للبشره وجب الدية في مال القاتل لانه محد وعنه ابي يوسف رحمه الله
 العفو ولا شيء على القاتل هذا اذا كان القاتل عددا فاما اذا كان خطا فان توى من ذلك صح العفو بالاجماع
 فلا شيء على القاص سواء كان بلفظ الجنابة او الجارحة وذكر وما يحدث منها او لم يذكر وان سرق الى النفس

وقفه لاهل العلم وفعره الجامع الاوربي

على اهل المحلة التي جرح فيها وغدا ابن ابي بليلى لا ينفي على اهل المحلة الصريح قولنا لان القتل حقيقة وجد المحل
 الاولي دونه الاخرى لان الموت انقل بذكر الجرح لان الزهق الهروج من متوللان فعله
 هو الجرح فصار قتلا وهذا وجب القصاص لو علم قاتله واذا كان صاحب فراس اسند اليه من المحيط
 للامام السرخسي في باب القصاص ولو ادعى اهل المحلة على رجل منهم او من غيرهم تصح دعواهم فان اقاموا
 البينة على ذلك الرجل يجب القصاص في العمد والدية في الخطا وان وافقهم الاولاء في الدعوى على
 ذلك الرجل وان لم يوافقهم في الدعوى لا يجب عليه شيء لان الاولاء قد اتوه قيت الكبر والوجود
 القتل منه ولا يجب على اهل المحلة ايضا شيء لانهم امنوا القتل على غيرهم وان لم يكن لهم البينة وحلف ذلك الرجل
 يجب القصاص على اهل المحلة بداعي في فصل ما يكون ابواء على القصاص والدية وفي احوالهم قال سمعت
 محمد يقول اذا وجد قاتل في محله وادعى اولياءه عليهم واقام اهل المحلة بنبه على انه قاتل فلان من غير علمهم
 او جاء جري صني سقط في محلتهم ومات قال سئل عن من لا يدعي قاتله او لا يوافقهم قتل رجل عينة
 واقاموا بنبه على ذلك واقام الدعي عليه البينة ان فلانا قاتل لرجل او قال لا اقبل هذا البينة هذا كله اذا
 وجد القاتل ومات القاتل نحو الجرح والضرب اما اذا وجد ميتا ولم يكن به اثر القتل كالجرح وغيره لا شيء
 فيه تامة رجاية في احوال القصاص وفي نوادر سمرقند الوليد عن ابي يوسف اذا وجد قاتل في داره كان
 وارباها غيب فالدية والقصاص على ارباب الدار في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف على السكان وان كانوا
 ينقلون الى اهلهم بالليل مثل خطاط والقصاص يكونون بالنهار في موضع وينصرفون الى اهلهم بالليل
 فلا شيء عليهم تامة رجاية في القصاص الملاك هم المالكون بالوقتة والسكان هم المستأجرون والمستعرون
 والخدم والخدمون من اهل المنزل من غلام وفتاة واطفال وخدم والخدم في دار الخفيف قاتل هو على
 ربة الدار عنة ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان كان نازلا في بيت خلية فلا دية ولا فدية وان غنطها
 فعليه الدية والقصاص من اهل المنزل من غلام وفتاة واطفال وخدم والسوداء ولوان رجلين كانا في بيت لسيب من مائة
 فوجد احدهما مذبوحا قال ابو يوسف ضمن الاخر الدية وقال محمد لا الضمة لانه كفيل انه القاتل قتل نفسه
 ويحتل ان يكون قاتله الاخر فلا الضمة بالسك لا ابي يوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقبل نفسه فكان الموت
 ساقط كما لو وجد قاتل في محله لم ينفذ الى هذا التوهم كذا هذا وروى عن ابي يوسف اذا كانت

النفوس فان كان العضو بلفظ الحياية او الجراحة وما يحدث منها في البضائع ان كان العضو حال في الخروج
 بان كان يذهب ويحيى ولم يصرفه من جرحه من جرحه وان كان في حال المرض بان صار صريحا
 بعينه عصفه من ذلك حال لان العضو يتبرع منه ويتبرع المريض في مرض الموت بعينه من ذلك حال فان كان
 قد زال اليه جرح من ذلك سقط ذلك القدر من العاقلة وان كان لا يخرج كله من ذلك فسله يسقط
 على العاقلة وتلكا يؤخذ منهم وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العضو والدية
 على العاقلة عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة يصح العضو وهذا وقوله عصفه عن الحياية او عن الجراحة وما يحدث
 منها سواء وقد بينا حكمه وآله اعلم بداعي في فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه **باب القصاص**
 ولو وجد قاتل قتيلا في داره او امة او امرأة في دار زوجها فيضه القصاص والدية على العاقلة ولا يكبر
 عن الكبر ان فقد القصاص في القصاص واذا جرح الوصل في قبيلة او اصابه الجرح ولا يدري من دماء قبيلة
 ولم يزل صاحب فراس صهي فان فعلى الذين اصاب فيهم الدية والقصاص على اهل القبيلة المحلة والدية
 على عواقلهم والام لم يصرفه من جرحه ان كان يذهب ويحيى ثم مات فلا شيء في اهل المحلة التي جرح
 فيها وذكر المسئلة في المتن في زاد فيها محله الى اهل المحلة وذكر انه قول ابي حنيفة اذا لم ينل منها صاحب فراس
 صهي مات فعلى اهل المحلة الدية والقصاص وان كان يحيى ويذهب ويحيى ثم مات فلا ضمان ولا فدية وقال
 ابو يوسف لا شيء فيه اذا اهل الى اهل قاتله وهو قول ابي بليلى وفيه ضمان رجل مخرج وبه دفع قوله
 رجل الى اهل قاتله فكيف جرحا بوما ابو حنيفة ثم مات فلا ضمان على الذي كان في يده عند ابي يوسف وفي قاتل
 قول ابي حنيفة واما هو ضامن تامة رجاية في القصاص واذا وجد قاتل بين القرنيين او السكك
 غالى ايتها اقرب كان عليه القصاص والدية ثم قال لا غاي للدية والقصاص على اقرب القرنيين اذا كان
 يحال سبيع القوت منه واما اذا كان يحال لاسمع القوت منه فالدية لا تجز القصاص والدية على
 واحد من القرنيين واذا برأعي حال المكان الذي وجد فيه القاتل تامة رجاية في القصاص قال محمد في
 الجامع الصغير دار نصرها لرجل وعندها لآخر ولا تخم ما بقي فوجد فيها قاتل فهو على رؤس الرجال دولا
 شفاوت ملكه حتى ان القاتل لو وجد في دار سبيع اثنين الملائكة فالدية يجب بينهما الضم تامة رجاية
 القصاص ولو جرح في محله وقبيلة محله جرحا ومات في محله اخرى من تلك الجراحة فالقصاص والدية على
 اهل المحلة التي جرح فيها

الدار مقربة وهي حلقه فوجدها قبل الفضاة والدة على عاقلة رتب الدار وهو قول الشيخ فاقوا
 حنيفه يعتبر الملك والملكى حضار وجو السكنى وعدمها بشرطه والبوليصا يرجع هو على الملك عند الاجتماع
 فان لم يكن عند سكنى يعتبر الملك من المحيط للامام السرخسي قبل كتاب الجنائيات ولو وجد القليل في زهر عظيم
 كبرى به الماء فلا شيء فيه وان كان الزهر صغيرا القوم معروفين فهو عليهم والفرق بين الصغير والكبير معروف
 في الشفعة كل زهر يسحق في الشفعة فهو صغير ولا يسحق في الشفعة هو الضران والجنود فهو عظيم
 ولو كان القليل جسيما في زهر كانا قسما لقائه والدة على اقربا الاراضي والقرى والموضع المستحق قبل
 اذا كان يصل صوت اهل الاراضي والقرى والآلاف محال فيل فصل المكانة في الدم من كتاب الجنائيات وفي
 شرح الطحاوي وان كان السطح مسكنا فان كان ملكا حاصلا فهو كالدار وان كان ملكا فاما فهو كالحلقة
 تار جانية في الفضاة **كتاب القتل** فقتل غاصرون في عاقلة قال بعضهم لا عاقلة للبحر وهو قول
 الفقيه ابي بكر الساجي وايضا جعفر بن محمد في وقال بعضهم للبحر عاقلة عند التناثر والمقاتلة مع البعض
 لاجل البعض نحو الاساكفة والصفارين ثم وردت خشابين وكلها بادى اى وكذلك طلبه
 العلم وهو اختيار السجل لاجل كملوا في كثير من المساجد وكان الشيخ الامام الاجل ابينا يظهر الدين
 المرعيا في باخذ يقول الفقيه ابي جعفر لان العوق للتناثر والصفاء الاساكفة وطلبه العلم وطرحهم
 لا يكون للتناثر فلا يلزم تحلل من غيرهم ويصح ان يخص في اول الحافل ذكر عصام روى عن ابي جعفر
 عن ابي حنيفة ان مال عاقلة له اذا قتل رجلا خطأ وقاد دية القتل تكون في مال الجاني من احيائه من
 الحلال المملوك ومن لا عاقلة له فحقه على سب المال وقيل في مال الجاني وهو اختيار الربايات من حوائه
 المقتبوه قبل كتاب الوصايا **كتاب اللقي** وان البق منه اى العبد الذي اخذ فلا عليه اى لاشي للمولى عليه
 من التضييق لان اللقي كان في بده امانه على تقدر اخذ بالاسماء ودعى الفقة راد اللقي اذا استعمله
 في الطريق في حاجة نفسه ثم ابق منه يضمن لاله اى الاجل الاخذ على المولى لانه في معنى البايص من المولى ولهذا
 كان للاخذ ان يضمن المولى لاستيفاء الجبل فصار كالمسحط لك في يد البايص شره اى لا يملك
 من كتاب اللقي ابق من المشرى كالمسحط لبايع جاء البايص لشراء مائة من مائة ايضا ان كان
 لم يستخذه ولم يشقه عن موضع لا يضمن ابا القجر **كتاب المفقود** راجع عن ابي حنيفة ان عدة

ابو حنيفة يوجب صفتي

ان مدة الفقد موقوف على ما رأى القاضي فيحكم على ادى اليه اجتهاده فيقسم ما له من بصر الاجزاء ورثة
 وهذا يقتضى على انه انما حكم بموت المفقود بقضا ولله امر محتمل فاما لم ينضم اليه الفضا لا يكون محتمل في المقصود
 والمعتبر في موت المفقود موت آخر انه وقيل تسعون سنة وبقيت منه الفقى في المقصود ولا ياتخذ القاضي
 مالا الذي في يد مودعه ومضار به يحفظ لان يد لها بناية عنه في الحفظ فحان يحفظه معني فلا جنة
 الى حفظ القاضي ابراهيم في المقصود **كتاب النقص** سيج مال المفقود والاسبس المتنازع والرقوق والعقار اذا
 خيف عليه الفاد وليس له بيعها بالنفقة عليها متى باعها بحرف الصياح فصارت ذراهم او ذنانا يعطى
 النفقة منها بطريقة وفيه لا يسعها بالنفقة وان فعل فغدر ولو باعها نقدا ودينه جاز وكذا لو علم صوته لكنه
 لا يرجع من سبسين في الفصل احكام من المفقولين **كتاب النقص** امرأة ادعت على رجل بقبض في بده انه
 اخوها وهو يدعى النجدة فقبل بنبه المرأة وقبض به لاله لاها فلو لم يجر حق المصانة صلاحه في اوبل دقوى
 النسب من كتاب الدقوى **اذا انفق المفقود على اللقي** من مال نفسه ان انفق بغير علم القاضي فهو في ذلك
 منطوع وان انفق بغير العلم اى ان كان اعر به بالانفاق على ان يكون دينه عليه فانه ظهر له ان كان للمفقود
 حق الرجوع على المالب وان لم يظهر له ان فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان القاضي اعر بالانفاق عليه
 ولم يقل على ان يكون دينه عليه ذكر شيخ الاسلام ان في المسئلة دوايتين وذكر سبسين لانه الترسى
 انه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي عن اصحابنا انه لا حق الرجوع والراجح ما ذكر
 في ظاهر الرواية واذا بلغ المفقود صدق فيما ادعى من الانفاق عليه رجع بذلك وان كذبه كان القول
 قول المفقود وعلى المفقود البينة تار جانية الفصل الثالث من كتاب اللقي **كتاب اللقي** قال ابو حنيفة
 اذا اذ اللقي نفسه لم يرد ان تصدق بها على نفسه وان كان فقيرا لانه في حكم العاقلة لكنه تصدق بها
 على الفضا رجع الغنا وى في اللقي **كتاب الوفاء** ولو اراد قيم المسجد ان يبنى حوائث في يوم المسجدين وفنايه
 قال الفقيه السجل لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجدين مستغلا من الاسواق في باب بناء المسجدين والوايط
 ولو وقفها لغيره فاجازة المالك جاز الوقف عندنا خلافا للث في بناء على حوائث تقوى الفضا موقوف
 عندنا وبطلان عندنا اسواق فيما يطل من الوقف ولو اشترى نصف ما وقف وقضيه المستغنى يستمر الباقي وقفا
 عند ابي يوسف خلافا لجمد اسواق في وقف المساجد وان وقف المرحون فافقك بغير فلو مات من عمر على بالغير

انما في اللقي من كتاب اللقي
 انما في اللقي من كتاب اللقي
 انما في اللقي من كتاب اللقي
 انما في اللقي من كتاب اللقي

من الوهبانية دعات الواقف ثم مات الواقف فلو اوصى الواقف الى غيره فوصيه غنمه ولو لم يوص الى غيره فلو لم
 نصب الواقف الى القضي ولا يجعل الواقف من الجانب ما دام يوجد من اولاد الواقف واصل بيته من صلح له ذلك
 ولو اقام الواقف غيره مقام نفسه في صحة ثم بخر الا اذا فوض اليه على سبيل العموم وفي محل اخر والفقهاء عجل
 قسمة الواقف لو خير للوقف وذكر في القضي لا عليك نصيبه وفيه مع بغاء وفي الحب وقية الا عند
 ظهور غيابه من حق الفصل الثاني عشر من المصنفين قلت انما اذا قال وفي صدقة موقوفة على
 ولايته الى ولدي وفيهم الصغير والكبير قال يدخل القضي في كل الصغير رجلا وان شاء اقام الكسار
 كفاية السائل من النفع الوسائل في مسئلة الولاية في الوقف مسجد اهدم وقد اجمع من غلته
 ما حصله البناء قال كضاف لا ينقض الغلة في البناء لان الواقف وقف على مرتبه ولم يامر بان
 يبني هذا المسجد والقضي على انه يجوز البناء بتلك الغلة ما كان في باب الرجل يجعل داره مسجدا
 من كماله لو وقف سدا وكذا لو اوصى العبد المرحومته هل يصح هذا الوقف لا اجاب نعم اذا
 امكنه فهو وقف صحيح والا لم يفكر فيوما في على الرهنه وليس له ان يبيع من فداوى قاضي المدام
 وفي رصاها النوازل وقف عليه غلته داره لم يكن له سكنه وان وقف عليه سكنى فليس له استعمال
 من وقفه الكوماسه في باب المصنفين ولو اوصى الموقوف الى الوقف على وقفه وقفه الفقهاء باصر
 وتركها وجب عليه حساب ما لم يجوز الابري ان من له حق في بيت المال فترك عليه حرام ارضه مكان
 حقه جائزا فكذا هذا وجيز في باب تصرف الموقوف والموقوف عليهم في مسئلة المصنف وقف منزلا على ولده وار
 لا وهي ابدان اسلوا ليس لها ان يسكنها لانه حقها في الغلة وفي التجسس في الوقف واصل
 وقف منزلا على ولده وعلى اولادها ابدان اسلوا ما راوا سكنى ليس لها ان تسكنى من وقف
 الكوماسه في باب المصنفين في سبيل الواقف ان يستبد على الوقف فما صلاح الوقف بغيره القضي في غير
 الاستدانة ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى الترخي والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فالتفتي
 مع ما حال نفسه لا صلاح الوقف كان له ان يبيع بذلك في غلة الوقف ما كان في باب المصنفين وقف
 مسجدا على الوقف واصل وقف بستانا في بصرى القم والرفيع فانه يجوز فاما في الوقف في
 وقف الموقوف فيحتاج الى جواز وقف البناء في ارضه عارية او اجارة وفي فتاوى قاضي ظهر الدين

وقف الكوماسه

وقف الكوماسه ووقف الارض لا يجوز وهو غنمه وقف البناء بدون الارض ولكن دار تراب
 يكسب في الارض ثم يبرس فيها الاشجار ويبني عليها البيه في البصرة وفي الوقفات ذكر هلال النوري
 في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجوز وهو صحيح وكذا وقف الكوماسه من غير وقف الاصل لا يجوز
 لانه الكوماسه دار البناء وقوله غير متعارف من الكوماسه في امر الكوماسه الرابع رجل وقف بناء
 الارض له قال هلال لا يجوز وقبل ان كان البناء في ارضه وقف جاز وعسى ان يتراد وقف الكوماسه او
 الطعام او ما كان او ما يوزن يجوز فيحتاج في فصل في وقف الموقوف على رجل يجوز وقف البناء والارض
 دون الارض جاز القضي على صحة ذلك قاضي المدام وتوصل سكنى داره لولده ثم من بعده لو جعل بيته
 ليس لولده ولا لغيره الا يسكن غيره فيها لا يطرق العارية دولة الاجارة لان العارية لا توجب
 حق المصنف وهو غنمه صنف اضاف بخلاف الاجارة فانها توجب حق المصنف وهو غنمه لا يملكه
 وهو نظير الوصية فحده العبد في عدم حواجز اياه سعاف في فصل وقف داره على سكنى اولاده سكنى
 تقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا الشهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع ولو
 صحهاه اذا شاهد رجلان سنة عشر سنين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيصير القضي ان
 ليس بسماع فاذا اقر في بيوت سكوت وافضاح بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماع فانها
 لو صحهاها شهدا بسماع لا تقبل ولو شهد بوقف على نفسه وعلى واحد من اولاده او اطفالوا
 او على بآيه وادخلوا لا تقبل وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى اجنبى لا تقبل في حق ولا في الجاهلي
 ولو شهد احدهما وقف على زيد وشهد الاخر وقف على غيره وتقبل ويصرف غلته الى الفقراء
 لانها اتفقوا وقف ولو شهدا وقف على فقراء جيرانه وهما من جيرانه الفقراء لا تقبل اذا جاز
 ليس بامر لازم وكذا لو شهدا وقف على فقراء مسجده وهما من فقراءه تقبل وكذا لو شهدا
 مدرسته بوقف مدرسته تقبل ولو وقف رجل كراسته على مسجد لقراءة القرآن وعلى اهل المسجد
 وشهد اهل ذلك المسجد على وقف الكوماسه وهذه المسئلة تظهر شهادة اهل المدرسته على وقف
 تلك المدرسته وشهادة اهل الحلة على وقف ذلك الحلة والمباح فوصلوا فيها فقالوا اهل المدرسته

لو كانوا ينفقون الوطأ ليف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا يصدقون تقبل وكذا اهل
 المحلة وكذا الشهاده على وقف مكتوبه ولا تقبل في هذه المسائل كلها تقبل ولو كان
 لان كون الوقف في المدرسة وكون الوقف في المحلة ليس بلازم بل يستقل وشهاده اهل المسجد تقبل لانهم
 لم يجزوا لانفسهم بهذه الشهادة فنفذ في الفصل الثاني من الفصول في شهاده اهل على باقيةهم بزيادة الخراج
 لا تقبل وان كان خراج كل ارض معين او لا خراج للشاهد تقبل وفي شهاده اهل السقي اهل القرية او اهل
 السكة الغير النافذة شهاده اهل على قطعة ارضي انهم من قريتهم او من سكنهم لا تقبل وان نافذة ان اهل
 لنفسه جاز لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا وقف في المدرسة شهاده اهلها وقيل في سكة النافذة
 تقبل مطلقا بوزان في نوع في الشهادة على فعل نفسه من كتاب الشهادة في المحلة مسجد له اوقاف مختلفة
 لا تباين للقيم ان يحيط غلته وان خرجها فانوت لا تباين بمعارضة من غلة فانوت آخر سواء كان الوقف
 واحدا او كثيرا مختلفا في الكبر في مسجد له اوقاف مختلفة لا تباين للقيم ان يحيط غلته وان خرجها فانوت
 منها فلا تباين بمعارضة من غلة فانوت آخر لان اهل المسجد سواء كان الوقف واحدا او مختلفا لا
 المعنى بجوها من وقف الكوماسي في بابا في عشر ولا تباين مع الالف في النب والموت والكاح والدخول
 وولاية القاضي واصل الوقف فان الشهادة بالشامع جازية فيها او لا خبر بها رجلان او رجل وامرأته ولا
 وانما قال اصل الوقف لانه يسبق الى انقراضه دون شرائطه لان اصل الوقف يشترط واما شرائطه
 التي شرطها الوقف فلا يشترط قال الشيخ الامام لم يشر الى ان غيباني لا بد من بيان الجرحه بان يشهدوا
 ان هذا وقف على المسجد والمقبرة نحو ذلك حتى لو لم يذكر ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم وما قيل
 قولهم لا تقبل شهادتهم على شرائط الوقف انه بعد ما ذكرنا ان هذا وقف على كذا لا يشفي لهم ان يشهدوا
 انه بعد ما عمن غلته فيصرف الى كذا ولو قالوا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم كذا في الصحافي في شرط
 في كتاب الشهادة ملخصا اذا شهدوا هذه الصيغة وقف ولم يذكر الجرحه لا يجوز ولا تقبل بل بشرط
 الا يقولوا وقف على كذا ابن الامام قبيل بابي يقبل شهادته ومن لا تقبل قال واذا شهدوا
 انه وقفه على زبد صدقة موقوفه وشهدوا اخره وقف على عمر صدقة موقوفه فانه تقبل شهادتهما
 على ما انفقا

على ما انفقا عليه وهو اصل الوقف فيكون للفقراء بعد انقضاء في السابع من الوقف على بني مسجد
 وجعلته كما في مخرج النسي بمرمته وغار ووسط البواري والحصر وتطيق التعاقب والاداء في الوقف
 اذا كان اطلاقا له وان لم يكن فالوقف في ذلك كله صحيحان في فصل في مسجد من كان له تقبله ولو وقف
 دارا بجميع ما فيها وفيها جملان بطران او تبا وفيه كوارن على يدخل الحمام وتحت بقا للدار وعلى
 كالموقف ضبعة وذكر ما فيها من العبد والذولب والانت كثراته فانه تقبل وقفا بغيرها وان
 لم يجز اصاله الماء والهواء والاطراف في بيع الاراضي والعبيد ونفقتهم من غلة الوقف وان
 لم يذكرها في الوقف اسعفت في فصل ما يدخل في الوقف ولو وقف المرفق داره وعلمه دين فحيط غلته
 لا يصح وان لم يكن محيطا صح بعد قضاء الدين في ثلثه حرانه الاجل في الوقف من مسائل الوضوء ولا يجوز
 اخذ غلة وقف المدرسة حتى يكون سكنها فيها كثر عما في داره واكثر ثقله فيها ولا يبيع اقل غلته
 لمسا قرا وفيها كل يوم سبعا وسكن داره تحاوي القيمة في الوقف فمستحق الامام في المسجد
 خليفه ليوم في زمان غيبة لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامه شيئا وان كان الامام ام اكثر الامنة
 قيسه في باب ما يحل للمدرس من كتاب الوقف قال في الحافي ولو شرط العلة لاحياء اوليائه لم يشترطها
 لنفسه فيجوز عند ابي يوسف ولا يجوز عند محمد وقال في الفتوى على قول ابي يوسف من الاستعاف في باب
 الوقف على اهل بيت الاولاد في مجموع النوازل او احوال القيم دار الوقف عن نفسه لا يجوز وكذا الواجب
 من عبده او مكاتبه لا يجوز من وقف الكوماسي في بابا الثالث عشر اذا احوال القيم دار الوقف من نفسه
 لا يجوز وكذا الواجب من عبده او مكاتبه لا يجوز كما لو احوال من نفسه قبل احوال لا يجوز اعادة القيم على
 قساي لو قيل وقيل ينبغي ان يكون هذا على قياس المومي ان ابا ج مال النصي من نفسه ان كان فيه منصفه
 الوقف يجوز عند ابي حنيفة خلافا لهما وان اصر من ابيه او من ابيه فهو عند سحنه لا يجوز
 وعند سحنه يجوز بغيره الذين في تصرفات القوام من كتاب الوقف فان وقف على ام ولد وولد وولد وولد
 ومكاتبه جاز وما وجب لغيره وام ولد وقيل عتقها يكون للمولى وما يجب بعد عتقها يكون لغيرها
 وما يجب للمكاتب وهو الثلث يكون له فانه عتق كان له وان عتق فهو لولاه من اوقاف اهل في قبيل
 الوقف على الجرحه قال النقيب ابي الليث من ياذل لا حرم من طلبه العلم في يوم لادرس فيه ارجو ان

على ما انفقا
 هذا احوال القيم
 نفسه

يكون جائزا وفي نحو اي اذا كان مسغولا بالكتابة والتدريس بآثاره في الثاني عشر من كتاب الوقف فسمى
 الوقف على المحتوي يجوز اما القامى او امر رجلايان يوجب دار الوقف مشاهرة فهو ليس بحصص لانه قيل
 القامى بالاشتغال ليس بما دون في الخصومة الا اذا اذنت القامى لخصومه والمادون بالاشتغال ليس بشئ والوقف
 من على التصرف في الوقف في الفصل الثاني عشر من الفصول فان ادعى احداهما من القامى ان الوقف على من خصص
 لان الوقف والعتلة في بده والموعى يدعى عليه حق فان مات خصمه الوصي الذي لوقف في بده وان وصيها
 فادعى على احدهما جاز ولا يكون الموارث ولا من اراد بالوقف حصصا كالحرمس لانه لا ملك لهم غير الانقطاع
 فان برهن على الموتى انه قري بالوقف لا تقبل حتى يبرهن على نسخ معلوم كالأخوة لا يورث اولاد الام
 ولا تقبل على الاخوة المطلقه وكذا العمومة فانه قالوا لا نعلم له وارثا اخر اعطاه فان لم يقبلوا ذلك
 تأخروا عما لم يرفع اليه وبالفعل كفيلا عندها كما في الميراث فوارثه في اس دس من كتاب الوقف بناء العنارة
 من علة المسجد هل يجوز ذكره بجوز مطلقا او مستل على وجهه اما ان يكون في باب مصلحة المستحقين
 ففي الوجه الاول لا بأس به لانه من جملة البناء وغير المصلحة ان يكون للقوم وفي الوجه الثاني لا يقصر
 عدم المصلحة ان يكون المسجد في موضع يجمع كل اهل المسجد الا اذا كان بغير المنارة من التمسك والحرير في باب
 انما دار المسجد والتصرف في رقبته وبنائه من كتاب الوقف وكذا في وقف الواقعات بعلامة النون عن
 وقفنا شي اذا اجماع الواقف واقية ووصى الواقف واقية وامنه ثم قال قبضت اقله فضاغدا
 على الموقوف عليهم وانكر واقول له مع عينة من اكرهه في باب التماس عشر في نحو اي اذا قال ائتمنه
 جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابراهيم وولدي وولدي واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم
 فانه يدخل في علة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يولد له بعد هذا الوقف
 قبل حدوث العلة وولد الولد ابراهيم ومن مات منهم قبل حدوث العلة سقطت حصته ومن مات بعد
 نسخها ساهم ويكون ذلك لورثته والبطي الاعلى والفضل في ذلك على السوية في باب الجادى والعشرين
 وقف اكره ما سمي في الذخيرة اذا جعل ارضه صدقة موقوفة على عباده وزيروا لعتلهم عليهم على عدد رؤسهم
 فان مات احدهم صار حصته للفقراء والباقي على بقى منهم ولو قال على ولدي وولدي فلان وفلان فان
 احدهما كان نصف العلة للفقراء ولو قال على زيد وعمر وعمر بن النكاح كان لغير النكاح وكذا في الاستحقاق

لكنه وبين

العلة يبيع نصيبا لثبته وكنت على الثالث كان الباقي للثالث وكذا اذا سمي جماعة وذكر بعضهم ذرافا
 معلومة فانه يعطى ما سمي والباقي لمن لم يسم ولو قال لزيد النصف ولعمى الثلث وسكت على الكل واحد سمي
 والباقي بينهما نصفان وكذا في كل سمي لكل واحد منها شيئا فان ذابت العلة على سمي كانت الزيادة بينهما
 على السوية ولو قال ارضي من صدقة موقوفة لعتلهم من غلاتها مائة درهم ولزبرها ثمانين فزادت
 العلة ما لعتل الزيادة تكون للفقراء ولا يكون بينهما بخلاف المسئلة الاولى في الجادى والعشرين
 من وقف اكره ما سمي رجل وقف ارضه على اولادهم واولاد اولادهم ابدا ما ناسلوا وله اولاد واولاد
 اولادهم سميهم على السوية ولا يفضل الذكر على الانثى من اهل الميرور وفي العينة عن حج قضي القامى بدخول
 اولاد البنات في الوقف على اولاد الاولاد بعد مضي سنيها لا يظهر حكمه الا في علة المستقبل دون
 ما مضى غلات تلك السنين معدومة كما لا يظهر حكمه في الشراج بغير روى في الوطحات العائنة واما
 حتى لو كانت علة السنين العائنة قائمة بسنينا اولاد البنات حصصهم منها وعن حج وغيره ايا
 الحكم يظهر في العلات القائمة دون العالكة وفي الكبرى اخوان عليها دار موقوفة غايبا صديقا وقضى
 الاخر عليها ثم حضر الغائب فدهات الحاضر فاراد ان يسلها بوجه نصيبه في تركه فان كان الحاضر قاضيا
 كان له ان يرفع لانه استعمل كانت العلة لهما وان لم يكن قاضيا لم يكن له ان يرفع لانه استعمل فاعلة
 له وان لم يستعمل القيم كان نصيبه على المستاجر من اهل الميرور وان كان الوقف قال في اصل الوقف على ان
 ابيعها با ابراهيم بن عمر من قليل او كثير او قال على ان ابيعها او اشترى بثمنها بعد او قال ابيعها
 ولم يزد على ذلك قال حلال هذا الشرط فاسد غير بالوقف لان هذا شرط ولاية ابطال الوقف
 كانه قال على ان ابطالها وان لا يسطر الوقف اذ شرط الاستبدال ارضي اخي لمان ذلك نقل ونحوه في الوقف
 على ان الوقف اذ شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف يصح الشرط والوقف وعلى الاستبدال اما استبدال
 الوقف بدون الشرط اذ رضى السير لانه لا يملك الاستبدال الا انما حقا اذا رضى المصلحة في ذلك ولو قال
 الوقف في الوقف على ان ابيعها او اشترى بثمنها ارضي اخي ولم يزد على ذلك في القاضى سمي الوقف
 لانه لم يذكر ارضه مقام الاولى وفي لا يختص بالوقف لانه لا رضى الاولى تقيت للوقف
 فيكون ثمرها قاضيا مقامها في الحكم وكما لو اشترى الثانية وقف بشرط الاولى قاضية مقام الاولى لا يجاب

الاستبدال

لا يجوز هذا الوقف لان هذه قربة وقعت لغير العقب وذلك المؤذن او الامام قد يكونا غيبين فلا يجوز وان كان
المؤذن فقيرا لا يجوز ايضا وتعليق في ذلك ان يكتب في حكم الوقف فقط هذا المنزلة على كل مؤذن فقير يكون
في هذا المسجد والمحلة فاذا خول المسجد وضوا على هذه تصرف الغلة بعد ذلك في فقرا المسلمين فيجوز ان اذا
قال رقت على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا يجوز جميع الفوائد في كتاب الوقف ولا يجوز الاجارة الطويلة
في الوقف وانما يصح الربها بعد عتقها منقرفة فيكتب سباج فلان بن فلان كذا بشئين غفلة على
سنة فيكون العقد الاول لانما لانه ناجر والباقي لانما مضاف نوازيه في نوع في العقود من الفصل
الثاني من الوقف وبعض الشايخ ويقولون هذا الجمل لان الاجارة الطويلة انما تجزى على الوقف كذا لوردي
الى ابطال الوقف لانه اذا طال تصرف المستاجر فيه تصرف المالك فحق انك المستاجر الوقف يشهد الناس
في حق هذا الحق في الفرق بين العقود والعقد الواحد قال ابو جعفر في اربعة عقود في اربعة ابطال الاجارة
الطويلة في اربعة ابطال سعة عشر من وقف كذا ما في نقلها عن الرضا عليه السلام في الوقف سنة ان كان الوقف بشرط
ان لا يجوز سنة لا يجوز وان لم يشترط يجوز في ذلك سنة كذا اختاروا الحقيقة والمثل وقال الامام ابو جعفر
الكبير في البيع كذا وفي غيرها لا اكثر من سنة وقال القاضي ابو علي لا يشي ان يبيع ولو فصل صح فان اراد
ان يبيع بالاجماع يوفيه بعد الاجارة باكثر من تلك سنين الى الحكم بجواز كذا علم فيجوز على قول الحل ان جرت
شروط الحكم نوازيه في نوع في اجارة الوقف في الفصل من كتاب الاجارة ان يبيع متى الوقف جاز الوقف بدون
الجبر على بيعه انما هو المثل وكذا الاب لا يجوز من قبل الصغير بدون اجماع المثل بل يوزن تمام اجماع المثل ان يبيع
ولا يخط نقد القادى في اجماع من الوقف لو كان في يد القيم مال الصغير وسواء اذا اشترى بها
مستقلا لا يحصل منه ثمة وذا يبر ولو دفعا معا حله يحصل ثمة وزيادة ليس ذلك كما في باب الثالث
عشر ذكرها في القيمة في باب تصرفات القيم لو زوج حاكم جارية الوقف يجوز وعنده لا يجوز لان يد يد عليه المهر
والنفقة ولو زوج عبد الوقف من امة الوقف لا يجوز وجارية عبد الوقف في مال الوقف نوازيه في نوع في وقف
الموقوف عن الفصل الثاني من كتاب الوقف ولوقال جليلنا رضى صدقة موقوفة على الخواجا من ولدي وسبيل
ولده الا يحتاج واحد من النصف والباقي للفقراء عنه في الوقف وذكر القاضي وقف على اولاده وجعل آخره
للفقراء فان بعضهم يصر في الوقف الى الباقي فاذا ماتوا يصر الى الفقراء الى ولد ولده ولو وقف على اولاده

وسماهم مكان وفلان وفلان وجعل آخر الفقراء فان واحد منهم فانه يصر في نصيب الفقراء بخلاف المسئلة
الاولى نوازيه في الوقف لو قال رضى عن صدقة موقوفة على سبيل او على ذرية يرضى فانه من كان
من ولده وله مطلقا يوم الوقف او خلقا لانه السبل اسم عام يقع على البطون كلها كذا في المخط بعد وان كان
في سبيل اولاد وبنات لا يدخلون ولو قال رضى هذه صدقة موقوفة على ولدي الخلقين وسبيل يدخلون فيه من
كان مخلوقا يوم الوقف من الخلق بعد لان الموجودين يدخلون بقوله ولدي وغير الموجودين يدخلون بقوله سبيل
ولو قال على ولدي سبيلهم يدخل في الخلق من ولد ولدهم وجوز في باب الوقف على ولد وولد ولدهم
كتاب الوقف السبل الولد وولد الولد ابدان كذا ذكرنا وانما والعقد لولد ولدهم المذكور سبعا
في باب ذكر الوقف على اولاده ولو قال على المذكور من ولدي وعلى ولد كذا ذكر من سنة سواء كان من ولد المذكور او ولد الابن
من ولده لصلبه وعلى اولادهم من البنين والبنات وعلى ولد كذا ذكر من سنة سواء كان من ولد المذكور او ولد الابن
ولا يدخل فيه لان الشئ الصلبة السبيل السبيل من الخلق المذكور وقف وقف على ابناء اولاده الا من تزوج فانه لا شئ لها
فمن تزوج واحدة منهن ثم طلقها زوجها لا يكون لها شئ الا اذا شرط الوقف في الوقف ان من تزوجت و
طلقها زوجها فلا يضرها ايضا كما يكون لها شئ كما وقف على بنى فلان الا من تزوج من هذا السبل صح في بعضهم
ثم عاد فهو على هذه الوجهين وكذا لو وقف على بنى من سبيل العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فهو على هذه
الوجهين من معنى لا شئ الا ان يشترط الواقف ان لا يعاد فله ايضا حصة الخلفين قبل الوقف على اهل
البيت من تناب الوقف وان لم يوقف تولد مشرف لا تصرف في الغلة الا المستوى لان المستوفى ما لم يحفظ الحال
لا غير سبعا في احوال لولاه على الوقف ولو اجر القيم ثم عزل ونسخ فقبل اخذ الاجر للمعزول والاشيائه
للمعزول لان المعزول اجرها للموقف لا لنفسه في باب تصرفات القيم في الاوقاف وعلمنا من كتاب الوقف
مستوى الوقف وانما وقف رضى الوقف بنفسه لا يجوز لانه الواحد لا يستوى طرفي العقد الا اذا انفصلت من
القاضي بنفسه فتم العقد باثنين في مصل اجارة الاوقاف وقف الحامية لو شرط المستوفى فخر او حيا
حيث كل يوم فليقيم ان يرفع القيم من النقد وفي موضع آخر لهم طلب الدين واخذ القيم الشاه في اويل كتاب
الوقف اذا حصل تعليم الوقف في سنة وقطع المستوفى وكذا وبعضه في قطع لا يبيع لهم دنيا على الوقف
او لاحد منهم في الغلة زمن الصغير بل زمن الاضيق اليه ثم اولاد في الذخيرة ما يفيد ان الناظر اذا صرف
لهم مع حاجة الى التعليم غير انهم في غيرة ما ذكرناه لوجود الغلة في السنة الثانية وقاق شئ بعد

صرف معلومهم في هذا السنة لا يعطهم الفاضل عوضا عما قد استفتيت عما اذا شرط الواقف
 الفاضل عن المستحقين للقضاء وقد قطع للمستحقين في سنة شيئي بسبب غير محل يعطى الفاضل في الثانية
 لهم ام للقضاء فاجبت للقضاء ما ذكرناه والله سبحانه اعلم واذا قلنا بقصر المانظر اذا صرف لهم محاسبة
 الى غير محل يرجع عليهم بما دفعه لهم قبضوا اما لا يستحقونه ولا لهم اذ لم يصرى لكن نقلوا في باب
 النفقات الا مودع الغايب اذا الفوق الوديع على الوى المودع بغير اذنه واذا ان القرض فانه يضمن
 واذا ضمن لا يرجع عليهم لانه لما ضمن تسليمه ان المدفوع ملكه لا يستند حله الى وقت التودي كافي
 المديان وبقدها وقالوا في كتاب القضاء لا يقضون عليها الضامن مستند الى وقت التودي كافي
 في كتاب الوقف متى اشترى على المسجد خانه او دارا ثم باعها جاز ان كان له ولاته
 المراء وهذا المسئلة بناء على مسئلة اخرى لا متى اشترى المسجد او دارا ثم باعها جاز ان كان له ولاته
 وهذا في قولهم هل يلحق بالحق ائتمن الموقوف على المسجد ومناه انه هل يصرف وقفا اختلف المشايخ
 فيه قال الصدر لعمادته لا يلحق ولكن يصير مستغنى المسجد وهذا لان الشرط الذي يتعلق بها الموضع
 الوقف وصحة حتى لا يجوز فسخه ولا يبعه لم يوجد شي من ذلك منها فلم يصح وقفا فيجوز بيعه بغيره من
 الفصل التاسع عشر من كتاب الوقف كفي في دفع الامام واحدة من دوره الموقوفة الى وجهه الى رجل جانا
 فكس في هامة وكما لا يقيم لهم هذا الدور ليه يستغلها بنفسه فعلى الساكن اجر المسكن فيه في باب
 الوقف والاجارة من كتاب الوقف رجل اجبر من لا كان والده وقفه على اولاده ايراما سئلوا فاجرو
 هذا التوصل اجارة طويلة والفق المستأجر في اجارة هذا الوقف اجبر المأجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رحمه الله ان لم يكن المأجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوبا يكون المأجر غايبا وكان له على المستأجر
 الاجر المستحق ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما انفق في العمارة على المأجر ولا على غيره لانه كان متطلوبا
 وانه كاه المأجر متوبا كان على المستأجر الاجر المستحق ان كان ذلك مقادرا على المأجر او اكثر ويوجب المستأجر
 في عملة الوقف بما انفق في العمارة فيجوز ان في فصل اجارة الوقف وحال اليم من كتاب الاجارة ارض
 في يد رجل ادعى رجلانها وقف وبيتين سريتا الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاوا اخوا وادعى انهما ملكه
 قالوا اتقبل بنية المدعى لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس يحرم الا يريانه لوجع بين وقف

وملك

ومالك جاعها مسقة واحدة لا يكون سيج العبد ذلك ان القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك على القضاء
 بالملك يقتصر على المقضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى الى الغير فذلك في الوقف فيجوز ان في باب
 دعوى المدعى من كتاب الدعوى رجل قبل الاصل وقف على ماله في الوقف جابر والغلة على اعتقهم ولم يفتق من
 قبله بعد الوقف ولم يفتق بموته من امهات اولاده ومذنبه ولم يفتق بعد موته بوصية مؤمنا كان المولى
 او كافرا ذكر كان او انثى وبطل فيه اولاد ماله لانه لا مولى لهم غير الواقف فاذا اعتق عبد له ولد
 ولرس امرأة فوه دخل المولى في الوقف من اوقاف الناصبي في اوله بالوقف على المولى فذكرنا انه لو وقف
 على ماله دخل فيه امهات اولاده ومذنبه ولوا وصى ماله لم يدخلوا في الوصية لان الوصية بحسب ما كان مولى يوم
 مات الموصي وهو لا يورث ولا وهم بعده والوقف بحسب ما كان مولى يوم تعلق الغلة وقد كان الا تولى انه لو
 اوصى لولد عبد الله وجب لولاه يوم يموت الموصي دون من يحدث بعده ولو وقف على ولد عبد الله كان
 الولد عبد الله يوم تعلق الغلة وكذلك لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي دخل فيها امهات اولاده ومذنبه
 ولا يثبت الوصية من المورث في المملوك المذكور ولو قال على مولى ولد مولى في ذلك فانه كما لو قال على اهل
 فانه تدخل فيه الاخوة والاضوات من المورثين ابا بالمذكور ولو قال ارض صدقة موقوفة بعد وفاتي على مولى
 يعطى من الوقف لامهات اولاده ومذنبه لانه اضاف الموقف الى ما بعد الموت وهم احرار بعد موته فيجب
 في ارضه فصل في الوقف على القربى من كتاب الوقف قلت فان قال بغيري غلة هذا الوقف على فقرا وقيل ان
 ابدوا قال فالوقف جائز ويكون غلة هذا الوقف حل من يكون فقرا يوم تاتي الغلة قلت ولا تنظر
 في ذلك الى من كان فقرا يوم وقف هذا الوقف قالوا وانما تقسم الغلة على فقرا يوم يقع وقفه
 الا يريانه لو كان له قرابة فقرا وقرابة اغنياء فما يقصر بعض الاغنياء ويستحق بعض الفقراء
 قبل حجب الغلة ثم جازت الغلة انما يعطى لكل من كان فقرا يوم جازت الغلة فان قال قائل انما انظر الى
 الى من فقرا من قرابة يوم وقف هذا الوقف واعطيتهم تلك الغلة قبل له فان استغنى وانك الذين كانوا
 فقراء وانقصر الاغنياء ففي قولك يحل له تدفع الغلة الى هؤلاء الذين قد كسبوا وليس الذين انقصروا
 وهذا خلاف ما عليه المملوك من وقف كساف في باب ادعى القرابة ولو وقف ارضه على فقرا وقرابة لم يثبت
 قرابة وقفه يستحق والا فلا فان اقام البينة على قرابة لا تقبل ما لم يقصر المورث وقرابة وان اقام

البنية على فقره ينبغي ان يفكر السراة في عدم العلم له مالا ولا احدا يلزمه نفقة وكل من له مؤنة من حال
 الصغير وعليه استيفاءها بغير دفع النقص فلا حظ له في هذه الوقف كما ولا المتفق اذا كانوا فقراء
 صفارا او كبارا فان لا اروج لهم وذكرنا او ما ياتي وكل من له مؤنة من حال الغير فكل لا يملك
 استيفاءها الا بقرضا لغاي فلا حظ في هذا الوقف كذا في حكم حرمة وجيز للخص في باب الوقف على فقراء
 قرابة من كمال الوقف رجل وقف موصفا في جهة واخر من يده فاستوى على الوقف غايه حال بينه وبين
 الوقف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يوزن ما انصاف قيمة ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرط
 الاول فقبل له ليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كانا انصافا جازا وليس الوقف يبيعه مستهلكا وشما
 المستعمل اذا صار مستهلكا يجب له الاستبدال كما هو في المستعمل اذا قتل فبقيان في فضل وقفا المقول من
 كتاب الوقف وقفا استوى عليه غايه وحال بينه وبين المتولى وغير المتولى عن الاسترداد واراد انصاف
 ان يدفع قيمتها كما للمتولى ان ياخذ القيمة او يباعه على ثمن ثم يشتري بالثمن مائة او غيره ارضا اخرى فيجعله
 وقفا على شرط الاول لان الغايه اذا جحد الغصب بغير غلبة المستملك بغير اخذ القيمة والحال
 في اواخر فصل في اجابة الوقف من كتاب الوقف ادعى انما وقف ولا يبيته له فصالحه انك تقطع الخصومة جاز
 ويطلب له اذا كان صادقا وفي الاجناس لا يصح لان فيه معنى البيع وبيع الوقف لا يقع من المالك لوقفي آخر
 الصلح قلنا راتب اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على عقب زيد ثم من بعد على المساكين قال الوقف جائز
 والقلة لعقب زيد اما قولوا قلت ومن عقب زيد قال ولده ولده ولده ابراهيم قالوا ولدها
 المذكور دون الالف الا ان يكون اربع الاناث من ولده ولده ولده فكل من يرجع نسبيا اليه الى زيد
 فهو من عقب زيد وكل من كان ابوه من غير ولده فليس من عقب زيد لرفع الوسائل في مسئلة هل
 يدخل اولاد البنات في لفظ الاولاد ونسب والعقب قلنا راتب اذا قال على ان ياتي ابيها وبيها واستبدل
 بنحسها فكل من ياتي من النكاح والى ابيها وبيها ويستبدل بنحسها قال لا يكون له وانما هذا شرط له
 قلت ارأيت ان شرط ذلك لوصية من بعده قال فلو قيل ان يبيعها ويستبدل بها قلت ان شرط ان يملك
 من ولي هذا الوقف الاستبدال به قال فالشرط جائز لهم الاستبدال به قلت ارأيت ان جعل الاستبدال لوصيل آخر
 سواء قال قالنا جائز وللوقف ان يبيعها ويستبدل بها قلت وللوصيل ان يشرط له الاستبدال بها قال نعم

اد شرط

وقفه لله تعالى لطلبت العلم ومقره الجامع اورزنگ

جازا لبيع وغيره ان شاء اخذها كبيع الثمن وان شاء ترك لا الشجر يدخل في بيع الارض بغير العلم
 يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على ان فيها كذا او كذا بيتا فوجدها المشتري ناقصة
 جاز البيع ويخير على الوصف ولو باع ارضا على ان فيها كذا او كذا حقله علمها غايها مبيع الحقل
 بشمارها وكذا لا يملكه بغير ثمنه فسد البيع لانه الحقله قسط من الثمن فاذا كانت الواحدة
 غير مثمرة لم يدخل المعلوم في البيع فصارت حصه الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء العقد
 في الباقي بغير مجهول فيفسد البيع كما لو باع سائة مذبوبة فاذا رجلاها من العقد مقطوعة
 فسد البيع لانه الحقله قسط من الثمن فاذا لم يبق حصه العقد من الثمن صار على الباقي
 مجهولا فيفسد البيع فيصح ان في السروط المسئلة في البيع قال لا تحببت منك غيب
 هذا الكلام كل وقدر كذا فلو كان وقدر الغيب معلوما عندهم والغيب جنس واحد ينبغي ان
 يجوز البيع في وقدر واحد عند السجينة وفي الحقل عندنا وجعلوا هذه المسئلة فرع مسئلة
 صبر السر ولو غيب لكم احسانا قالوا ينبغي ان لا يجوز البيع في سعي عند السجينة ويجوز
 عندنا في الحقل وينبغي بغيرها يسير على الناس **فصل** في شراء كرم على الف من
 فاذا هو ستمائة من ثمن فلو اشتري اخذ البائع حصه مائة من الثمن قالوا وعلى قياس قول ابي
 حنيفة رحمه الله ففسد البيع في الباقي وروى هذا عن ابي حنيفة وبه ائقي وقال **فصل** في
 العقد فيما وجد **فصل** في حرام من الكوزا من ذبيحة وضمة حاز لوس نوع واحد كبيع كرم
 من ثمر في بيته وله ثمر من نوع واحد ولو كان البتر من نوعين لم يكره **فصل** في شراء نصف ما
 في هذا الكلام من الثمن على انه ثمن مائة من حاز لوجده كذلك **فصل** في حاز لوجده بذلك
 الوزن او قل او اكثر في اواخر الفصل الثاني والستين من الفصول **فصل** في ان يجوز شراء الثمن
 من الكرم لو لم يشترط كذا الكوارة وانما ذكر الكوارة ونظر المقومون في تقدير القيمة فلو شرط
 كذا الكوارة وبين وزن الكوارة جاز لوجدهم شرطا لكم وال لا يجوز ونقص
 المشتري ما اتلفه ولا شيء عليه من ثمن الباقي واذا كان كائنا ما لا يشترط فيه ذكر الكوارة
 وعددها فلو وجد ناقصا او زائدا لم يمس لاجدها على الاخراد سري نصف هذه الجملة

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

70

[illegible]

على المشتري فان ابي ان يحدد بها يقرر تداد على البائع وكان للشفيع ان يأخذ من البائع بالشفعة
 بحكم اقراره وتكون العهدة على البائع وكان على البائع ان يرد على المشتري الثمن الذي اقره فبعض
 من المشتري وجيزه في الفصل ببيع عشر من كذا الشفعة مخصا ولو زاد المشتري في الثمن وزيادة
 بعد العقب فالشفيع يأخذ الدار بالثمن الاول ولا يطره الزيادة في حق الشفعه وقررت بين الزيادة
 وبين الخلف فان اخطا يظهر في حق الشفعه والحق ان الزيادة تضمن ابطال حق الشفعه فانه
 ثبت للشفيع حق العقب بالثمن الاول ولو كانت الزيادة في حق الشفعه لا يمكن من الاخذ
 بالثمن الاول فلم تصح الزيادة في حق صيانة الحق اما اخطا لا تضمن ابطال حق الشفعه بل فيه
 منطقة للشفيع لان اخطا خرج بعض الثمن عن الحق فلهذا اقره فجزه من محل المردود خارج عن
 دار على ما تبين عن الحار لا شفيع فيها ولو اقام الشفعه البنية انما للذي ادعاه فله الشفعة وطالما
 لكل منهما دار وحدها متساوية فباعتبار الدارين فشفيع لكل واحد من الدارين انما هو المشتري
 منية الحق في كذا الشفعة **سبع** في طريق مكة سبع داجره فطلبها طلبة واثنتي لوطي لحد
 لطلبها لاشهاد فان لم يجد من يوكده نكبت بالوكيل في بلد بطلبها لاشهاد فان لم يوكده لم يكتسب ومضى
 بطلبها الشفعة فله في كذا الشفعة وكسب ببيع دارا وقبض ثمنه فكل الشفعه البائع يأخذ بالشفعة
 لم يصح منه ثم كذا الشفعة علم ببيع في نصف الليل ولم يقرر على خروج لاشهاد فانه لم يجر
 ابيع صح من محل المردود قال المشتري بطلبها فلم يطل وقال الشفعه طلبت حيا عليت فاقول
 للشفيع ولو قال عليت يوم كذا او وقت كذا طلبت وقال المشتري لم يطل ما القول للمشتري ونظر
 هذا الحكم منه في الشفعة والقاهر ان اقصى بالشفعة للشفيع اكثر من الثمن الذي اشترا المشتري
 ورضى بالشفيع لا يجوز فاجاب في باب صلح الحال من كذا الصلح ولو حصل على ان يأخذ الشفعه
 الدار اكثر من الثمن الذي اشترا المشتري كان ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء الجدة بل هو جميع
 ما قيل فاجاب في اوابل باب صلح عن العقب بالوكيل بطلب الشفعة سلم الشفعة للمشتري
 جاز عند هذا خلافا لمحمد رحمه الله وكذا الخلاف في تسليم الاب ولجدة شفعة الصغير فانه يطل
 به حق الشفعة ولو اقر الدار ببيع ولها شفيعان جازان جوار احدى جملته اربع دار

على المشر

على المشتري فان ابي ان يحدد بها يقرر تداد على البائع وكان للشفيع ان يأخذ من البائع بالشفعة
 بحكم اقراره وتكون العهدة على البائع وكان على البائع ان يرد على المشتري الثمن الذي اقره فبعض
 من المشتري وجيزه في الفصل ببيع عشر من كذا الشفعة مخصا ولو زاد المشتري في الثمن وزيادة
 بعد العقب فالشفيع يأخذ الدار بالثمن الاول ولا يطره الزيادة في حق الشفعه وقررت بين الزيادة
 وبين الخلف فان اخطا يظهر في حق الشفعه والحق ان الزيادة تضمن ابطال حق الشفعه فانه
 ثبت للشفيع حق العقب بالثمن الاول ولو كانت الزيادة في حق الشفعه لا يمكن من الاخذ
 بالثمن الاول فلم تصح الزيادة في حق صيانة الحق اما اخطا لا تضمن ابطال حق الشفعه بل فيه
 منطقة للشفيع لان اخطا خرج بعض الثمن عن الحق فلهذا اقره فجزه من محل المردود خارج عن
 دار على ما تبين عن الحار لا شفيع فيها ولو اقام الشفعه البنية انما للذي ادعاه فله الشفعة وطالما
 لكل منهما دار وحدها متساوية فباعتبار الدارين فشفيع لكل واحد من الدارين انما هو المشتري
 منية الحق في كذا الشفعة **سبع** في طريق مكة سبع داجره فطلبها طلبة واثنتي لوطي لحد
 لطلبها لاشهاد فان لم يجد من يوكده نكبت بالوكيل في بلد بطلبها لاشهاد فان لم يوكده لم يكتسب ومضى
 بطلبها الشفعة فله في كذا الشفعة وكسب ببيع دارا وقبض ثمنه فكل الشفعه البائع يأخذ بالشفعة
 لم يصح منه ثم كذا الشفعة علم ببيع في نصف الليل ولم يقرر على خروج لاشهاد فانه لم يجر
 ابيع صح من محل المردود قال المشتري بطلبها فلم يطل وقال الشفعه طلبت حيا عليت فاقول
 للشفيع ولو قال عليت يوم كذا او وقت كذا طلبت وقال المشتري لم يطل ما القول للمشتري ونظر
 هذا الحكم منه في الشفعة والقاهر ان اقصى بالشفعة للشفيع اكثر من الثمن الذي اشترا المشتري
 ورضى بالشفيع لا يجوز فاجاب في باب صلح الحال من كذا الصلح ولو حصل على ان يأخذ الشفعه
 الدار اكثر من الثمن الذي اشترا المشتري كان ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء الجدة بل هو جميع
 ما قيل فاجاب في اوابل باب صلح عن العقب بالوكيل بطلب الشفعة سلم الشفعة للمشتري
 جاز عند هذا خلافا لمحمد رحمه الله وكذا الخلاف في تسليم الاب ولجدة شفعة الصغير فانه يطل
 به حق الشفعة ولو اقر الدار ببيع ولها شفيعان جازان جوار احدى جملته اربع دار

وجوار لا خير فيها اوجار احدهما بقدر شئ من التدارف كلها جميعا الشفعة ففيها نصفان
 شرح الطحاوي في المساجد ايجاز كما في الشفعة ولو تصرف المشتري في الارض المشفوعة قبل ان ياحذها
 الشفع بان وهبها لانساه وسلم او تصدق بها او اقرها او جعلها مسجدا او صلى فيها او جعلها مقبرة
 وورث فيها او وقفها وقفا مستحلا لا يتصل شفعة الشفع وله ان ينقض تصرف المشتري وان
 باعها المشتري من غيره كان الشفع بالخيار ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء اخذها بالبيع
 الثاني وان كان في فصل في طلب الشفعة **فصل في الشفعة في الوقف لا القيم ولا الموقوف عليه ولا شفعة**
في بيع الكوادر وهو الذي يكون في الارض التي هي على غير المولى لان الكوادر تنقل في الشفعة في الموقوفات
ولا شفعة في الارض التي جازها الامام لبيت المال لقوله تعالى في الثاني من الشفعة رجل له ارض
وقف عليه فاشترى رجل ارضا اخرى فبشرها ببيع لصاحب الارض الموقوفه شفعة لان الشفعة تجوز
المالك ولا ملك له من ارض الموقوف ولو باع الشفع كان لصاحب الموقوف ان ياقضه بالشفعة بخلاف
حتى يشار كذا سائر حكم ان فيه من الوجوه في الفصل السادس من كتاب الخطان والقبول في البيع
وشفعة اوساط افعال وسفل جميعا او الابواب للدرب ينشر من منظومة ابن وهبان ليس
التقدير يكون الابواب الى الطريق لئلا ينفذ الشفعة اذا لم يكن الباب الى الطريق بل اذا كان الباع والطريق
في الشغل يكون اشتقاق الشفعة باقتدار الشركة في حقوق تنجز المنظومة للشفعة وقت البيع خيار
البيع والشفعة تقبل طلب الحقيق ثم تقسم واخذ بالاختيار وقبل بالشفعة وقبل بطلب الشفعة
وتنجز خيار فبشر هذا البكاء رد الشغل على قول من يجعل هذا البكاء رد الشكاح في كفاية المشتري
من العصولين والشفعة لا تورث فلو بيعت دار وطلب الشفع طلبين ثم مات قبل الاخذ
بقضاء او سبب المشتري اليه واراد ان يورثه اخذته ليس له ذلك ولو كان ملكا بالقضاء او
الاخذ بالتسليم اليه يكون ميراث الورثة حرثا لمقتضى في الشفعة **كتاب الهبة ولو اذهب**
او يرجع في هبة الهبة ان شاء وكذلك لو وهب عبد الوهاب او جعله لاحد هبة صدقة وكذلك
لو وهب لرجل هبة وقبضها الموهوب ثم اراد احدهما ان يرجع في هبة فلا ذلك وفي
كفاية لو وهب عبد الوهاب كانه ان يرجع في هبة احداهما ان شاء وكذا لو وهب نصف
العبد لاحدهما وتصدق بالنصف على الآخر كانه ان يرجع في الهبة دون النصف ولو وهب

والشرع في هبة
 وروى في هبة

الازى بالهدى والشفعة ان يملك على
 به شفعة او اقرها دارا

ولو وهب دارا فهدم الموهوب له بناها كان له ان يرجع في ارضه وكذا في غير الدار اذا
 سببها الشفعة يهدم او يبيع كانه ان يرجع في الباقي اذا وهب دارا فهدم في بعضه لا يتصل
 تانار حانية فاحتمس من كفاية الهبة وان وهب لآخر ارضا بشفعة فانت في باقية منها كالا او
 بنى بها او كانا او اربا وكان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شئ منها لان هبة
 زيادة متصلة هو قوله وكان ذلك زيادة فيها لان المكان قد يكون صغيرا حقيرة لا تقدر زيادة
 اصلا وقد يكون الارض عظيمة بعد ذلك زيادة في قطعة منها فلا يتبع الرجوع في غيرها وان
 باع نصفها غير مقسوم وجع في الباقي لان الاقتساع بقدر المانع واللم يبيع شيئا منها له ان
 يرجع في نصفها لان له ان يرجع في كلها فانه في نصفها بالطريق الاولى هبة فربا الرجوع من
 كفاية الهبة ولو كانت الزيادة بناء فانه يهدم الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة كالكافة
 في العاين كذا ذكره شمس الاعية السرخسي والشفعان في الهبة يعمل الموهوب له او لا
 فعله لا يمنع الرجوع تانار حانية فاحتمس من الهبة اذا وهب لغيره من كفاية ليس له
 ان يرجع فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحل العود فاحتمس في اوجه فصل الرجوع
 من كفاية الهبة رجل وهب لغيره عن عليه الدين ذكره شمس الاعية السرخسي انما لا يرجع من غير
 قبول المدين عندنا خلافا لغيره من الهبة وهكذا ذكر الفقه ابو الليث وفي المرافقة انها تنجز
 من غير قبول وهكذا ذكر شمس الاعية خلافا لغيره من غير قبول الا انما يتصل بالرد
 وعلى النبي يوسف رحمه الله انما لا تنجز من غير قبول كما قال شمس الاعية السرخسي فاحتمس في قبول
 هبة المصاع من كفاية الهبة ولو ابر الكفيل للامراء قبل او لم يقبل ولا يرجع الكفيل على
 ولو وهب الدين من الكفيل او تصدق به عليه يحتاج الى قبول فان قبل رجع الكفيل به على
 الاصل تانار حانية في العاين من الكفاية وكذا في كفالة الدرر واما هبة الدين من الكفيل
 واولاده على المدين **فالهبة منه لا تنجز من غير قبول وترتد بالرد واولاده تتم من غير قبول**
ولا يرتد بالرد وان وهب الدين للذي عليه الاصل او ابراه مات قبل الرد لم يرجع
لان البراءة تتم من غير قبول واما غير مرتد بالرد وكذلك لو كان ميتا فامارة منه وجعله من

في رجل من فوجاير لان البراءة تنم من غير قول فان رد الوارث هذا الابو او على رده وقضى
 بالملك وهذا قول ابن يوسف وقال حماد لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها ولو وجب
 الدين للوارث شح بلا خلاف وكذا الوارث لو اراد ان يبيع على الدين شح بلا خلاف ولو وجب للمدين
 بعض الورثة فالبراءة لهم كلام في الاول وصايا الخطوط وجمعه في التاسع من الهبة مطلقا وحل وحب
 ونباله على رجل من رجل وامره بقبضه جاز استحقاقا وان لم يأمره بالقبض لا يجوز ولو باع
 الدين من رجل لا يجوز ولو باعه من رجلين او وجبه منه جاز والنت ولو وجبه من رجلين
 ابهر بان امرته بالقبض حتى خلاصته في جنس الثاني من كتاب الهبة رجل قال لامرته هبني
 مهرى وان اعطيتك فمسا فقالت المرأة وهبت لك والنزوح لم يقط ما تسمى الهبة حتى ماتت
 فالبراءة باطلة والمهر على خالتها من صغر مثل الاحكام في المهر وفي النكاح رجل قال لامرته
 هبني مهرى حتى ازورك نائيا واعطيتك كذا فوهبت مهرها منه ثم انم الزوج لم تزوجها
 او لم ينفذ بذلك شرط عاد المهر نائيا تا ما رطبه في الواهب لفصل السابع عشر من كتاب النكاح
 ولو نضقت المرأة مهرها على زوجها على ان لا يسرى عليه ياتى ولا رجوع لها بعده خذ الله الاكل
 في كتاب الهبة قبل المسألة في المهر في المهر وفي النكاح رجل مات فوهبت له امرته مهرها
 جازت لان قبول المهر ليس بشرط تا ما رطبه قبل النكاح من كتاب النكاح
 فوهبت واذا اهاب بالضرر والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها فالبراءة باطلة فيه
 في كتاب الاكراه ولو اكره على الهبة فوهبت لا يصح في هبة المهر فوهبت مهرها من
 كتاب الهبة وفيها لا يقسم كالهد والدية والشوك الحام وكخه يجوز هبة المساع من
 الشريك وغيره في قولهم جميعا ومصحان في هبة المساع ولو وجب بعد اخذ ولا فيه وهو
 عبد لا جنبي رجع فيها عند استخفافه وقال لا يبرص في الاول وفي الثانية يبرص
 لان الملك يقع للمولى فكان المعبية هو المولى وله ان الهبة تقع للمولى من وجه
 وهو ملك الوقفة وللعب من وجه وهو ملك اليد لا تولى انه اصبه ما لم ينفصل
 عن حاجته فباعه را حديا بدين يبرص فيها وباعتبار الجاني لا يبرص فيها

فلان لم يبرص

فلان لم يبرص بالملك في يمينه بالبرص من الهبة وفيها وجب للمدين الهبة لان فيها لا يبرص فيه
 فبقي على اصل الهبة واذا قبضت الملك للمدين فبقيت الهبة من كتاب الهبة
 للمدين الكبير المرسوة لا تملك **ع** وغيره فاض او غيره دفع الهبة حتى لا يصلح الهبة فاضل ثم ندم
 بغيره فادفع اليه **ع** المتعاضدان يدفع كل واحد منهما لصاحبه لئلا يفسد رثوته لانه
 الملك فيها وللدافع بغيره او ايا وفي خلاصة العري حط المرأة في بيت اخيه فادفع ان يرضى
 حتى يدفع اليه درهم فادفع وتزوجها يبرص جاز دفع لانه رثوته فيه في باب الاباحة من الهبة
ع قال الاب جميع ما هو حتى ومالك هو ملك لولدي هذا الصغير فهو كرامة لا تملك خلاص
 ما لو عتبه فقال لولدي الذي املكه او دارى لا ينفى الصغير فهو هبة ونتم كونها في يد الاب
 فيه في باب الشا ط التي تستعدها الهبة من كتاب الهبة ولو وجب ذراعا من الارض او ميرا
 بدون النخل وامر الجهاد واخذ ففعل الموهوب له ذلك لان الموهوب له اذا قبض
 الهبة باذن الواهب صح قبضه في المجلس بعده وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس قبل
 الاقرار جاز استحقاقا لان القبض من الهبة قبضه في المجلس صح في المجلس ما لم ينفذ وان قام الواهب
 وخرج قبل قبض الموهوب له لم يقبض ان كان باطلا لو اهدى صح والا فلا وان كان الموهوب
 غائبا عن حضرة الموهوب له قال قبضه بامر الواهب صح والا فلا صح في هبة المساع
 في خلاصة الهبة الفاسدة لا تكون قبضا عند الكل كما في البيع الفاسد وفي الهبة تجايزة
 النكاح قبض عند الزوج والموهوب لو كان غائبا من حضرة الواهب الموهوب له فالقبض
 فيه بان يأمر بالقبض وعند ابن يوسف انه لا يكون قبضا فيها فتقبل حتى يزيله عن مكانه والملك
 ان يحل بيدي الهبة والموهوب له ويقول له قبضه صح في هبة المساع وتزول الهبة بالقبض ولو
 ش غلا على الواهب لا مستغلا به في محو ومقصور وساع لا يقسم لا ينفذ ولو لم يبرص
 قال فيه وسلك صح ولو سلك بها لا تملك فلا ينفذ تصرفه فيها كالمساع وكخه ويكون مقبوضا
 عليه وينفذ تصرف الواهب ذكره صاحبان وفي الفصول الحادية وفي هبة المساع اذا فسد
 لا تقيد الملك وان قبض بجله بغيره في ذلك عم ابن يوسف رحمه الله وهو الصحيح وفي خلاصة

في رجل من فوجاير لان البراءة تنم من غير قول فان رد الوارث هذا الابو او على رده وقضى بالملك وهذا قول ابن يوسف وقال حماد لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها ولو وجب الدين للوارث شح بلا خلاف وكذا الوارث لو اراد ان يبيع على الدين شح بلا خلاف ولو وجب للمدين بعض الورثة فالبراءة لهم كلام في الاول وصايا الخطوط وجمعه في التاسع من الهبة مطلقا وحل وحب ونباله على رجل من رجل وامره بقبضه جاز استحقاقا وان لم يأمره بالقبض لا يجوز ولو باع الدين من رجل لا يجوز ولو باعه من رجلين او وجبه منه جاز والنت ولو وجبه من رجلين ابهر بان امرته بالقبض حتى خلاصته في جنس الثاني من كتاب الهبة رجل قال لامرته هبني مهرى وان اعطيتك فمسا فقالت المرأة وهبت لك والنزوح لم يقط ما تسمى الهبة حتى ماتت فالبراءة باطلة والمهر على خالتها من صغر مثل الاحكام في المهر وفي النكاح رجل قال لامرته هبني مهرى حتى ازورك نائيا واعطيتك كذا فوهبت مهرها منه ثم انم الزوج لم تزوجها او لم ينفذ بذلك شرط عاد المهر نائيا تا ما رطبه في الواهب لفصل السابع عشر من كتاب النكاح ولو نضقت المرأة مهرها على زوجها على ان لا يسرى عليه ياتى ولا رجوع لها بعده خذ الله الاكل في كتاب الهبة قبل المسألة في المهر في المهر وفي النكاح رجل مات فوهبت له امرته مهرها جازت لان قبول المهر ليس بشرط تا ما رطبه قبل النكاح من كتاب النكاح فوهبت واذا اهاب بالضرر والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها فالبراءة باطلة فيه في كتاب الاكراه ولو اكره على الهبة فوهبت لا يصح في هبة المهر فوهبت مهرها من كتاب الهبة وفيها لا يقسم كالهد والدية والشوك الحام وكخه يجوز هبة المساع من الشريك وغيره في قولهم جميعا ومصحان في هبة المساع ولو وجب بعد اخذ ولا فيه وهو عبد لا جنبي رجع فيها عند استخفافه وقال لا يبرص في الاول وفي الثانية يبرص لان الملك يقع للمولى فكان المعبية هو المولى وله ان الهبة تقع للمولى من وجه وهو ملك الوقفة وللعب من وجه وهو ملك اليد لا تولى انه اصبه ما لم ينفصل عن حاجته فباعه را حديا بدين يبرص فيها وباعتبار الجاني لا يبرص فيها

الهبة الفاسدة مضمونة بالقض أو لا شئت الملك للموهوب له بالقبض هو المختار
 وفي كتاب القسطنطين والبرانية ان الهبة الفاسدة تعيد الملك بالقبض وبغير قبض
 القبض كمن لفظ القسطنطين كذا في الفقه كذا في بعض القوانين كذا في بعض
 تصوير لا يباين في الهبة وفي قضاها بها يثبت ولو وصفت المرأة دارا من زوجها
 وهي ساكنة فيها ولها امة والزوج ساكن فيها يصح لان المرأة مع ما فيها من الدار والممتلكات
 في يد الزوج فكانت الدار في يد الموهوبه معنى فصح الهبة ذممة القضا وفي الفصل
 الثاني من الهبة اقرت المراجعة انها وصفت من الموهوبه في حقها هل يصح ان لا يصح لانه
 وصفت للوارث فلا يصح الا ان تصدقها الورثة كما دونه في اقرار الموصي وفي الوصايا الهبة لام
 المولد والاقرار بالدين باطل بخلاف الوصية لها مضافه الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة
 بنوازيه في كتاب الوصايا المراجعة اذا وصفت موهبا من زوجها واجازت الورثة قبل
 موتها لم ماتت لا تصح الهبة لان المراجعة هي الاجازة بعد الموت لا قبله عادية في بقية المراجعة
 وصحت شيئا لا يثبت وبنته معا ينصفه ابو يوسف وعند محمد دية الله المذكور من خط الاستبان
 ستميل في فصل الرجوع رجل اذا اراد ان يهب نصف داره من ثلثها فاحيلة فيه لا يسع
 نصف الدار منه بل معلوم ثم يبرأه عن الثلث في احو فصل في يكون قرارا في الرجوع
 من كتاب السبع ومضى دون ارض في البناء صحيح وحق الرجوع تركه لا يغير الضمير في قوله
 الهبة وفي تركه حق الرجوع في البيت مستان او يهبها من الذخيرة والمنية والقسمه وحق
 الهبة البناء بدون الارض جائزة الثانية من الضمير رجل يهب لآخر شيئا ثم قال الواجب
 سقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه ولو قال لا يؤخر عوفي لا يغير مكان احسن
 المظنوم الوصاية لابن السحنة في كتاب الهبة وحب البناء لا الارض يجوز بنوازيه فمسائل
 الرجوع وحب ارض فيها رزق او تحيل او تحلل عليه ثم اوجب الرجوع بدون الارض وتحلل
 بلا ارض او تحلل بدون التمسك لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع اسكان
 القطع قبض ارضها غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المتاع الذي يحل القسمة

بنوازيه

بنوازيه المحلل للزوج وحب ارضها رزقا في ارض او ثمر في تحيل او حيلة على سيف واذن له في قبضه
 رصده فقبضه جازت الهبة حتى انما يثبت في المسوط وان لم ياتر غيره بالقبض في المجلس
 يحضره لم يجز ويصح ما اشد لان الجواز والحصا تصرف في شيء آخر غير الموهوب فلا يصح
 الا باذن الواهب والائنة وايضا الهبة لا يقضى الا بقبض الاذن في تصرف ليس منها وهو
 تصرف في غير الموهوب فيصح اذا بان شره بدون رضاء بخلاف القبض لانه تصرف في الموهوب
 وهو من شرط الهبة وتامها فيكون ايجاب الهبة اذنا له بالقبض دلالة ما لم يشره صريحا
 من المحيط للسر حتى في باب هبة ما يوصف او مستفول بغير الموهوبه من كتاب الهبة
 هبة الدين من غير من عليه لا تصح الا اذا وصفت واذن له بالقبض فقبضه جاز وذكر في العدة
 وان لم ياتر به بالقبض لا يجوز والنت لو وصفت موهبا من ابها ان امرته بالقبض جاز وفي
 بعض كتب الفقه الموقوف عليه هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز الا اذا اسطر على
 نفسه ويصير كانه وحب حيا قبضه ولا يصح الا بالقبض في الفصل الثالث من الهبة
 رجل يهب لرجل عبد بشرط ان يعوضه ثوبا الا نقاضا جاز وان لم يتقاضا لم يجز فصح
 في احو فصل في العوض وذكر حكم وحب دارا لا يبين له احد شيئا ولا ارضيها من قبض
 الكبير جازت وذكر بعده انها باطلة وهو الصحيح لان هبة الصغرة منقذة حال ما شره الهبة
 لقيام قبض الاب مقام قبضه وحبه الكبير محتاجة الى قبول فبقت هبة الصغرة ففعل الشيوخ
 والحكمة ان يسلم الدار الى الكبير ويهبها منها بنوازيه في كتاب الثالث من الفصل الاول
 كما بالاله ولو وحب داره لا قارة ويا في بطنها او تصدق عليها لم يجز ولو وحب حتى ويا
 او خايط جاز كله حتى ولو قال تصدق عليك وعلى نفسي او غلامي او على الرجل الذي في
 هذا البيت فلم يكن لم يجز ولو قال على بني ائنته ان تصفوا فاذا بعضهم ميت فلا كان
 يعلم جاز لجميع للاضياء ولو وحب داره لا ولاده وفيهم كبير لم يجز لان القول بشرط في
 حق الكبير وروى ان قبض الكبير وكجيلة الا يسلم الدار الى الكبير ثم تصدق بها عليهم عتابة
 في فصل الاول من كتاب الهبة مرضى وحب شيئا لا يجز من الثلث ميراث الموهوب له ما زاد على

الثالث بلا خيار وفي البيع كغيره كما مر في البيع وبطل هبة بوعه قبل تسليمها اذا الهبة في المرض ولو كانت
وصية لكنها هبة حقيقة فلا بد من القبض ولم يوجد وهبته ولا مال فماتت قد باه الموهوب
لا يفسخ ببيع بل يضمن فيه ثلثي الثمن للمورثه موقوفين في اول كتاب الهبة من احكام المرض
معلقين الهبة بالشرط باطل ان ذكر بكلمة ان وان ذكر بكلمة على ملايمان قال وهبتك هذا على
ان تقوضي كذا اصبحت الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفاً لصحتها بطل الشرط صلاحه
البيع بشرط من كتاب المبيع رجل اقرته وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقراراً بالهبة
لو قبض جميعاً لان الاقرار بالهبة المطلقة اقراراً به صحيح تامه وذلك لا يكون الا بالقبض
والاقرار ان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض فصح ان كتاب الهبة يجوز قبض الصغير
الموهوب بنفسه ان كان معتقلاً محتاجاً ويبيعها كما حق المبرج قال رضي الله عنه هذا نص
ان ولاية الرجوع نثبت في الهبة للصغير مثله في الموضوعات فثبت في جواب الهبة للصغير
وفي فتاوى طهر الدين والى نية وهب للصغير شيء ليس بوصية ان يقوض من ماله الصغير ولو
قوض منه كم يجوز ويكون للواهب حق الرجوع بعده كما يكون قبله ومثله الاب قلت لان تقوض
هبة وليس لها ولا هبة ماله ادسا لا وصية في الهبة قال اكر ح في حقه ولو وهب ارا لرجلين
او كثر طعام او الف درهم او شياء فاحال او لوزن او يقسم لرجلين واقبضها ذلك لم يجز
الهبة عند الشيخية دونه وحيث جازة عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولو قسم ذلك قبل القبض
وسلم الحائل واحد من هبة مقسومة جاز ذلك وان وهب عبد او ثوبا لرجلين او شياء
فما لا يقسم جاز ذلك في قولهم جميعاً عاتية البيان قبل باب الموضوعات كتاب الهبة في متفرقات
ابن مالك وهب نصف داره لم يجز الا ان يقسم ويجوز تسليمه اليه وكذا الوهب نصف بيتة الا
ان يكون البيت صغيراً لا يستطاع القسمة فالهبة نصف جارية ولو وهب نصف داره
لم يجز حتى يوزنها وتسلم وفي المتفق وهب نصف بيتة لانه الصغير لم يجز ما لم يقسم ويبين ما
وهب له ثم تاشي في آخر كتاب الهبة ولو وهب لابن صغير ارضاً فيها زرع للابا ووهب
لانه دارا والاب ساكن فيها لم يجز الهبة وعن ابي حنيفة في الخبر رجل يصدق على ابنه الصغير

بدار

بدار والاب ساكن اوله فيها شاع او فيها قوم يسكنون غير جارته الصدقة وبطل الاب
فما نصا لانه ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطلة فصح ان في هبة المشرع من كتاب
الهبة وهب لانه الصغير دارا وفيها متاع الواهب او يصدق لانه الصغير دارا وفيها متاع الاب
او الاب ساكنها يجوز وعليه الفتوى بوزاره في الفصل الاول ثم كتاب الهبة امرأة لها مهر على زوجها
وهبت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يفسخ هذه الهبة لان هذه الدين من غير من
عليه الدين لا يجوز الا اذا وهبت كسلف ولذا على العقب يجوز ويصير لها المهر اذا قبض فصح ان
في هبة الوالد لولده **فصل** وهب هذا المورثه حصته من الدين للدين قبل القسمة وفي التركة تقود بعض
شيء كسكنى انما الصلح قال رضي الله عنه وهبت حصته من العيس لوارث او لغيره يصح فيما لا يحتمل القسمة
ولا يصح فيما لا يحتملها فيه في باب هبة العيس من كتاب الهبة رجل عليه دين فمات قبل القضا
فوهب صاحب الدين الدين لوارث المدين صحيح سواء كانت التركة مستقرة او لم يكن فلوان
الموارث رد الهبة صح رده في قول ابي يوسف وسئل الهبة وقال محمد رحمه الله لا يصح وقبل الخلاف
فيها ما يصح رده عند صحا ان الخلاف بينهما في ادا وهب الدين لم يرد الوارث عند ابي يوسف
يرجع رده وعند محمد لا يصح فصح ان قبل فصل الرجوع من الهبة رجل وهب لاجرا على ان
ما يجز منها من زرع يتفق الموهوب له ذلك على الواهب قال ابو القاسم الصفار ان كان
في الارض كرم واشجار جازت الهبة وبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة فاسدة
قال الفقيه ابو الليث لان في التمر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة على الواهب فتجوز الهبة
وبطل الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط والفاسدة وفي الارض القراح شرط على الموهوب
عوضا جبره لان الخارج من الارض شاء ملكه فيكون له فصح ان يفسد الهبة فصح ان قبل فصل
هبة المشرع من كتاب الهبة فان استحق العوض دفع في الهبة وان استحق الهبة دفع في العوض
وان هلك العوض يرجع بمثله او بقيته وان استحق العوض وقد اذادت الهبة لم يرجع وان
استحق نصف الهبة دفع في النصف ثم العوض او لا استحق نصف العوض لم يرجع في نصف
الهبة لكن يرد ما بقي من العوض ويسترد الهبة حلاصة في الثاني ثم الهبة اذا ودع عند رجل عبد ثم

ان يخرج البعض من فاضل المزارعة
ان يبيع على غيره ولا يبيع
ان يبيع على غيره

ان المودع وهب العبد للمستودع والعبد ليس كما في مقابلة المستودع جاز ويؤيد قبض المودعة عن
 قبض المودع فصل في اليمين اليمين لان كل واحد مني قبض امانة ويصير المودع له قابضا للعبد بنفس
 اليمين حتى لو مات العبد قبل ان يجرد والمودع له فيه قبضا بذلك من مال المودع له حتى لو كان
 الكفر عليه فان استحقه حل فهو بائنا لا ساء ضمن المودع له وان ضاع ضمن المودع فان
 ضمن المودع له حل يرجع على المودع ينظر ان كان المودع له قد جرد فيه قبضا قبل ان يجمعه
 احقق لا يرجع على المودع وان لم يجرد يرجع هكذا ذكر في المسئلة في كتاب العلق قالوا
 وهذا النقص في حكاية كتاب العلق والفرق ان المودع له اذا لم يجرد قبضا لا ينقص
 قبض المودعة بقبض اليمين وقبض العبد بقبض اليمين والمودع له في قبض اليمين عامل لنفسه
 فيكون قراره في علمه وجيز في الفصل الثالث عشر كتاب المودعة الزيادة المنفصلة كما لو ولد
 نكاحا وسفاحا لا يقع الرجوع في اليمين ولا يرجع في الولد والتحليل ان زاد خير اجمع الرجوع
 وان نقص لا يترتب في الرجوع من كتاب اليمين ولو استولد المودع له فاقامت بحارته بنية
 ان الواهب كان دبريا اخذها الواهب عقرها وقبضها ولها والولد حر بالقيمة عتابة في الواهب
 كتاب اليمين وحينئذ اى الرجوع عن اليمين حرجا اى اليمين بالبيع واليمين والمعاذ في التبرير
 وحكمها عتابة المودع له لانه كتد العبد فلو ضاع المودع له الموهوبة لم يرجع عند اى يوسف
 رحمه الله خلاف للطرفين كما في المغني كتاب اليمين فصل في اليمين كتاب اليمين فصل في اليمين كتاب اليمين
 ما جعل اليمين في العادة ودفع اهل الخطبة اليه مثل ما جعل اليمين فلا رجوع اليه فيه اذا قرأوا
 والساكن في مثل هذا عصرية بني بنيهم فيه في باب الاموال التي تدفع في الصلوات في كتاب
 النكاح فصل في اليمين كتاب اليمين فصل في اليمين كتاب اليمين فصل في اليمين كتاب اليمين
 بنصف المهر فليس له طلاق ما عتق اليها اذا عتقه فصل في اليمين كتاب اليمين فصل في اليمين كتاب اليمين
 لم يعوضه ثم اقل المهر رجل قال لا اخذ هذا المهر واغتر في سبيل الله بكوه فرضا لان التلظظ
 محتمل القرض وكجمل اليمين والقرض ادانها فيجمل عليه ولا الاخذ المطلق سبب للصحة ان
 في الشرع ولو دفع اليه درهم فقال انفقها ففعل لم يقرض وهو كى لو قال انفقها في خواتمك

ولو دفع

ولو دفع ثوبا وقال اكس به نفسك ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل فاذا اتى الرجل على القرض
 بجمل هبة ففعل لا يقرض فاصح ان في رواية الهبة قال ربن بر سوي رايا دهرها زخود دارة
 الست وكلفه بكم دهر وس ودر كذا في حرج كس سوي فروضة است ودر كذا في حرج كره
 اكنون بها وان كان لها بايتمت ارستوى في حوايد تواند في اجاب تواند لها بجمل موكلة به بيع
 المتاع ثم مغيرة له الكس واعادة المتاع اقرض فان قيل حصل لا جمل واهبة له المتاع او كس المتاع
 قلنا ان المتاع فلات قولها بيع هذا لا ينسب عن الهبة والتملك لا وضعا ولا شرعا وانما الكس
 فلاتها اذنت له بصرة الى خارج نفسه ولا يملك ذلك الا بالملك فينت له الملك في الكس بغير بدل
 والملك بغير بدل قد يكون بالهبة وقد يكون بالقرض والقرض اقلها لانه يسمع التروا والصورة
 لا معنى لانه ذوال بدل حكلا والهبة وما شئت بالصورة يتقدر بقدر الضرورة ومتى امكن
 دفع الضرورة يجعل هذا المرفع اقرضا لا الهبة الى جعله هبة واصل ابن مسنة در كتاب
 مراد الست فاعيد في النكاح قال الحلبي من كل حق هو لك على ففعل وبراءة بوى غنم
 الكس في علم وفي علم بعام وعليه الكس اذ لا يبرأ عن الحقوق الموهولة بناية عند بعض
 اولاد وانه قال جعلت لك في صلابة او في الدنيا بوى في الساعات كتابها والدارين
 قال لا تضر لا اخاصك ولا اطلب منك شيئا على فملك هذا السبي سبي قال تراجل كروم
 وله عليه دين ببراءة ولو قال هم غنم غنم راجل كروم ببراءة غنم ما وه ولا يدخل خصه الا باق
 الطولية بزاره في الثالث من كتاب اليمين رجل قال لمدونة ان لم تقض مالي عليك حتى
 تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءة لا تحتمل التعليق ولو قال رب الدين
 اذا مت فانت في حل فهو باطل لان هذه وصية ولو قال لزوجها المهر حتى ان مت من
 مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت لمرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه
 محاطرة وتعليق ولو قال الطالق لمدونة اذا مت فانت ترى من الدين الذي عليك جاز
 ويكون وصية والطالق المطلوب ولو قال ان مت فانا بوى ثم ذلك الدين لا يبرأ اذ هو محاطرة
 كس لانه دخلت الدار فانت ترى من مالي عليك لا يبرأ ولو قال لكرية لزوجها ان ادمت من

مطلق
 ابن جابر عن المهرولة

مرض هذا المهرى عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى فماتت من ذلك المرض كان مهرها
على زوجها لان هذه خاطرة فلا يصح قاضي ان في احد هذه المرأة مهرها كتاب الله صلى الله عليه وسلم
وليتمه للختان فاهدى الناس هذا يا ووضفوا ايديهم قالوا ان كانت المهرية المهرية
تأبى على التقيان مثل شياب البصيان او يكون شياب البصيان فهي للبصيان لان مسئلة
يكون مهرية للبصيان عادة وان كانت المهرية وراهم او ثاينة او غير ذلك فيصير الى المهرى فان قال
المهرى هي مهرية للبصيان فان تعدد الزوجات لم ينظر الى كان المهرى في معارف الاب
او اقاربه في الاب وان كان من قرابة الام او من معارفها في الام وكذا اذا اخذ وليمة لزوج
النت في بيت زوجها فاهدى الناس هذا بهو على ما ذكرنا من قرابة الاب ومن قرابة الام
وكذا لو كان المهرى من معارف الزوج او اقاربه او من معارف المرأة او اقاربها لكانا بيتين
المهرى وقال اهدى هذا ولا يكون القول قوله وقال بعضهم في الاصول انها تكون المهرية
للولد لان الولد هو الذي اخذ الوليمة وقال بعضهم يكون للولد لان الولد اخذ الوليمة لاجل
الولد ولا يعتبر قول المهرى عند اهدى هذا ولا يكون المهرى لولد صاحب الوليمة اذا كان
رجلا نظمي ثم ما يقول المهرى هذا المهرى والاعتماد على ما قلنا اولاً في كتاب الله في اوائل
كتاب الله **باب نفوس في الله** وهم وحب دار من رجلين بشرط عوض الف درهم فيقال
ببعض جانيه بعد انتفاض بعض ولو عشت الى غيره فمهرها عتية ثم بان انه من غير ابن المهرى
النفوس لا يجوز ولا ملك الاب بالطلاق حتى صار للمهرى صفة طلاق وكذا الوعوض المهرى الى
النفوس هذه ابتداء وله الرجوع عنه فنه في باب النفوس من كتاب الله واذا وحب الصغير
هبة فعوض الاب او الوصي من مال الصغير لا يجوز لانه يبرع واذا بطل النفوس كان
للولاهب ان يبرع في هبة فماتت في النفوس من كتاب الله فان استحق المهرية كان
للعوض ان يبرع في نصف النفوس لانه اعاوضه بتملكه المهرية وحب لرجل الف درهم
فعوضه الموهوب له درهمان تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضاً عنه وكانه للولاهب ان يبرع
في هبة وقال في المهرية ان يكون عوضاً وكذا لو كانت المهرية دارا فعوضه بيتاً منها في حل المهرية
باب ما يدخل في الله من غير ذكر ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاعجار

النفوس التي يوعده الله بالجنة
او غيره

من غير ذكر

دفعته بالجامع الاورب

من غير ذكر وكذا في القصر على ارضي وعنها يدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر
الزرع يدخل في الزرع والاقار والنفوس غير ذكر ولا يدخل في البيع والنفوس والاعارة
والسكن والوقف المهرية والصدقة وفي القضا بالملك المطلق ولا تدخل الاعارة والاوراق
المنقومة في هبة الاشياء غير ذكر فاذا لم يذكرها ثم ورقفت المهرية لانه يمنع التسليم في قال
حلان لان دخل النمرة في الهبة والهبة لا طلة لشيوعها وفي القضا والاعارة تصدق بانه
وعليها شياب على خارج وفي التصديق وشعها بها لا يمنع التسليم لانها لا تسلم بانه في كل
متاع الواحدة البيت وهبت هذه الفدرة الحظية وهذا الزرع السمن لا يدخل الفدرة
والوقف في الهبة وكذا في عكس **قوله** هبت لزوجها جميع املاكها لا تدخل المهرية فنه
في كتاب الله **باب الاعارة** سكن دارا مقددة للفقراء او زرع ارضاً مقددة للفقراء
غير سجن ربح المأجرة وبه يفتي وكذا يدخل في ما منية المقتضى في ارباب الاعارة النذر الفاضل
مقدرة في الاجرة بده حواشيها وفي باب الاعارة في اجارة اطلاقه
الوقف اذا اجر الوقف بدون اجر المثل يزرع تمام المثل وفي اجارة الوقف المهرية زاد
مسئلة كان المثل ان القسح الاعارة وما لم يفسح المثل في ذكر موضع او انه ينظر ان اصره المثل
باجر مثله او بقدر ما يتفان الناس فيه فانه لا يفسح الاعارة وان جاءه مهر وراثة الاجر و
درهماين عشرة يسيرة حتى لو اوجج ثمانية واجه مثله عشرة لا يفسح كوما في باب البيع
عشر ولو ساجر دارا مقددة للفقراء سبعة باجرة معلومة دون اجر المثل وفوق ثمانية
فيهم سكرها سبعة يزرع المثل فيها وراثة تلك السنة لا تسلي في السنة الاولى فينه في
او ابل كتاب الاعارة ولو ساجر رجل دارا كل مهر درهم ولم يذكر عدداً فهو كانه الاعارة
صححة في شهر واحد فان سكن المستاجر فيها يوماً واحداً لم يتر الثاني لونه الاعارة في سائر
السنة وهكذا في كل سائر فان اعطاه المستاجر قبلاً باجرة ما لم يزم كساجر لزم الكفيل ولا تبطل
هذه الكفالة بالموت كما لا تبطل الكفالة بالذكور وليس للكفيل بالاجر ان يخذل المستاجر قبل ان
يؤدى فاذا ادى الكفيل كان له الرجوع بذلك على المستاجر ان ماتت الكفالة بامره وكذا الوفاة

يجوز ان يفسد ما كان فيه

لغيره ما اقره فلان فهو على ما كان الكفيل ثم اقره فلان بشئ كان ذلك في تركه الكفيل وهو
 بمنزلة الكفالة بالدرج فيصح ان فصل السقف من كمال الكفالة بالاجرة والوكالة
 جائزة ولا يطالب بشئ منها حتى يجب الايقاع واستمرار التبقي فيجعل كالاخا في السبب
 الوجوب فيطالب بعد الوجوب انما شاء فاذا ادى الكفيل قبل الوجوب لا يرجع عليه حتى
 يجب وليس الكفيل ان ياخذ انما حتى لو دى فان لو لم يزل هو ايضا بوازمه الرابع
 من الاجارة عجل الاجرة فكفل بالاجل ان لم يوفه المانع حتى لا يدين مضمون من اجل الزبور
 دفع واره على سكنها ويترها ولا اجر في غارة لا نفقة مستحقة على المستقر والمتره
 من بالنفقة بوازمه الفصل الثاني في الاجارة **باب اجرة احد الشريكين** واخذ الاجرة ثم
 حضر الآخر في الشراكة فيما اخذه قسمة في باب هارة غير ملك كتاب الاجارات دار بين كتابين
 غايه بها واخرها الاجر واخذ الاجرة فللغايب ان يشاركه في الاجرة قال رضي الله عنه
 هذا اشارة الى ان العاقد لم يملك الاجرة **باب اشارة الى انه يملكها ويتصدق بحصة شريكه**
 للبحث كالفصل قسمة في باب الاختلاف بين الشريكين من كتاب الشركة **باب اجرة الشريكين**
 اذا استعمل الوقف كله بالعلمه بدون اذن الآخر فعليه حصة الشريك سواء كانت وقفا على
 سكنها او موقوفة على الانتفال وفي ذلك الشريك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله
 وان كان مقدرا للاجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف ان يقول للملاحة انما استعمله بقدر
 ما استعمله لان المهاباة انما تكون بعد شقونة قسمة في باب سكنى الوقف اذا غصب غاصب
 التار من يد المستاجر سقط الاجر عنه في مدة الغصب وحل استاج دارا وسكنها ثم استحققت
 فالاجر ملاحة دون المستحق ويتصدق به عندها خلافه لا يبيد يوسف خلاصة الثالث من الاجارات
 سئل فيمنحان عن رجل اشترى دارا وسكن بها ثم استحقها حتى هجر على الساكن اجر
 المسكن قال لا لانه سكنها حكم الملك وقد ذكر صاحب الخط قالوا ان في الدار المعدة للانتفال
 انما يجب الاجر على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة عرف منه ذلك بطريق الدلالة اما اذا
 سكنها قبل عقد او قبل ملك بيت او خاوت بين رجلين وسكنه احدهما لا يجب الاجر على

الساكن

على ان كان مقدرا للانتفال فيجمع القتا ويأخذ الاجارة العسكرة من كتاب الاجارات
 وفي مفرقات العتابة اخذ الدلال للدلالة ثم استحق المبيع او ردوا بعيب بقضاء او بغير قضاء
 لا يسترد منه الدلالة وقال الصدر شهيد في الفتي والدعا في الذخيرة دفع على المتأدي ثوبا
 بسعة فتأدي ولم يبع فباع صاحبه بغير علمه ادى اجره مثله قياس وفي الاحتجاج لا يجب في
 حكم العرف تارة من فصل في المفرقات من كتاب المبيع وفي النوازل اجره انك وادنى هذه قدرا
 بدوهم ثم اجرها اليوم من آخر بدوهم اذا جاز عدل المسألة الاول نقض الاجارة في قول نصر
 وقال ابو النسيب ليس له النقض وهو رواية عن علمائنا وعليه الفتوى بوازمه في ذلك من الاجارات
باب اجرة داره من الشئين جاز لتوخذ العقد حتى لو تفرقا احدهما بالقبول لم ينسخ ولو اصر السائل بلا
 ارض لم ينسخ وكذا لو كان البناء ملكا والعمره وقف فاقوا البناء لم ينسخ ولو اصر الدار فيه ما يثبت
 في اجارات العرف جازت الاجارة في غير البيت **باب لو كان البناء للرجل والعمره لغيره** فاجرت
 البناء بناء من الاصل قبل لم ينسخ وبغيره بخارجه ولو اصر من رقت العمره جاز ولو استأجر العمره
 للبناء جاز والخيل في حوزة اجارة المشاع ان يلحق بها الحكم ويعقد في الكل ثم ينسخ
 في العقب **باب ارض بين جماعة** فمولى ارضهم باجارة فاحصوا كل واحد من جميعهم جاز ولو ارض
 احدهم لم ينسخ عندك في حصة رقة الله تعالى لو استأجر كل واحد في الحادي والشئ من المصلحة
 ولو اجر البناء دون الارض لم ينسخ في النوازل يجوز وما في الوقف على الشئ وكذا الوابج
 البناء ملكا والعمره وقف او ملك الملاح وقيل يجوز وعليه الفتوى كما في خلاصة مستأجر
 في الاجارة لعل السدة **باب سئل الشئ عن ارض وقف فيه علقى** كان صاحب سكنى قد استأجر
 الارض باجره مثله يومئذ قبل ان يمتد له بعد زمان وزاد اصر مثله فابى مالك البناء لا بالاجرة
 الاولى والمولى الجديد لا يرضى الا باجره المسكن لان كل من يملكه ذلك قال نعم مستأجره
 وقف ثلث سنين باجرة حيا اجره مثله حتى جازت الاجارة فمخضت اجره لها لا ينسخ
 ولو غلبت لا تنسخ في رواية لان اجره المسكن غير وقف العقد ونسخ في رواية ويجزى العقد
 والى وقت الفسخ لزمه المستأجر الاول ثم فيما بعده لو رضى المستأجر الاول بالزيادة فهو اولى

من غيره ولو لم يكن فيسخ العقد بان كان فيها ربح فالحق وقت زيادته لم يمتحى الاول وبعد الزيادة
 بحسب الجبر الكسلي وزيادة الاصله تغير لو زاد من عند الكل حتى لو زاد واحد تحت لا تغير هذه الزيادة
 لو اخرج باجر ملكه ثم زاد اجره مثله لا يتغير ولو اجره باقل وجب الباقي فلوزاد اجره ملكه لم يمتحى
 يخرج الاول الا ان يستاجر به الاول باجر مثله يتم المستاجر باذن المتوفى فقامت الحدة زادت
 الاجرة للمستقل فمضى صاحب كسبي بالزيادة فهو اولى المتوفى لو اسكن رجل دارا للوقف
 بلا اجر قبل لاشي على اسكن وقامت لشاخرين على ان عليه اجر المثل سواء ادعت الدار للنفقة
 او الاصلية للوقف على الظلمة وطلعت للطلوع الفاسدة وبقيت في ذلك الواسي دار الوقف
 بلا اذن الوقف والقيم بلزوم اجر المثل بالغا ما بلغ وكذا قالوا في وقف رهن من قبل
 بغير لو سكة الحر من بغير اجر مثله وكذا قالوا في منول باجر ووقف فسكة المشتري ثم غير المتوفى
 وطلعت فادعى الثاني على المشتري فادعى البيع ثم لم يشتري اجر المثل سواء ادعت الدار للنفقة
 او لا والا يبق بغير اجره ان لا يلزم الا اجره في الرهن والبيع ولو ادعت للنفقة اجره القيم
 باقل من اجره مثله فذكرها يتفان في حق لم يغير فسكة المستاجر بزيادة ملكه بالغا ما بلغ على
 ما اشتهر المتأخر وله وكذا لو اجره اجارة فاسدة لم يضمن منافع الفسدة في طار الزيادة
 وبقيت بغير اجره في الوقف وما لا يتيم والمدة للنفقة بغير اجر المثل في غرضه
 فاجر وكسبي على المستاجر لوجه القاص المتوفى لو اجدون اجره مثله بلزوم
 اعمه وكذا الاب لو اصر من الصغير بدون اجره مثله بلزوم تمام اجره مثله لو سكن لطلعت له ولانية
 الحظ شري يشاء سكة ثم طهره وقف او للغير بغير اجر المثل في انبات المشتري
 من القاص لبيع كتابه ارضا موقوفة وبقي فيها خاوتا وسكنها فاراد غيره ان يتردد في النفقة
 ويخرجه كما لو توفى نظر ان كان اجره مشاهرة فللقسم نسخ الاجارة عند راسي الشهر ثم رفع البناء
 وان كان لا يضر بالوقف فلبا في رفعه وان كان يضر ليس له دفعه ثم ان دفع المستاجر ان ملكه
 القيم بغيره مبنيا وضروعا ايتها كان اقل ملكه بها والا فيترك له ان يخلص جاون لوجل
 في ارض وقف فابيع صاحبه لا يستاجر الا ارض باجر مثله فان كانت العارة لو رقت بستان
 باكثر مما يستاجر فانه يضر برفع العارة والى يترك بده بذلك الاجر منية الحق في كتاب

مطلق
 وقف

الوقف

في كتاب الوقف وفي العذري فاذا اجر الرجل عبد سكة فلما مضى سكة اشترى راعقة ففقه جابر وكما
 العبد بالجارا لاشاء مضى على الاجارة وان ساء فسخ واذا اجاز لم يكن له ان ينقص
 عند ذلك واخرج ما مضى للمستبد وفي القضاة والقباضة لم يكن عليه دين وما بقي للعبد
 وان كان المورث حين اجر العبد سكة لاجرة ثم اجاز العبد بعد الفسخ فالاجرة كلها للمستبد
 تارة واحدة كذا في عشر من الاجارة وان باع المستاجر باذن المستاجر لان بغيرها
 من يده وقال الصدر لاصحى كودي مال الاجارة بزيادة الفصل الثاني في افعال المستاجر
 من الجارات اجرت دارها من زوجها وسكنها باجمع ذكرها ان لا اجر لها وبغيره لا يستحقها
 بيطيخ او يتجبه وفيه نظر ونسخ ان يجوز قال القاضي القتيبي على انه لا يجره انما جازم من قبل
 الاجارة اجره كسبي باجره مستاجر لا يطبق الا ان يتردد المستاجر فيكون الزيادة كفايته
 بزيادة في اجره فصل في سائل سلم المصنف عليه من كتاب الاجارة في شرط ان القيد المستاجر اذا فرض
 في المدة التي تقضى تلك الالبان بعد ما اوان لم يبلغ بالذات اليوم الى مكان كذا فلا اجر ولا بدالة
 الرجوع من الطريق بطلت الا ان تاتى او اسكن في اقرار بوجاهة ثم خرج يودي الاجرة تامة فالاجارة
 فاسدة في المثل ولو لم يجره المثل وكذا شرط علف الدابة على المستاجر وان لم يعلقه حتى ماتت
 لا يضمن لانه ليس عليه وكذا شرط رد العين التي له حمل وموتة على المستاجر لا يبيع وكذا شرط
 الصغار ان يحكم او يقبض او شرط ان لا يثبت نايبة فلا اجر بزيادة من ماسي الا ان جاز على
 شرط في القاص من الاجارات مستاجر دارا اجارة فاسدة وقضها ليس له ان يجرها ولو اجره
 له اجر المثل فلا يكون غاصا وللاول ان ينقص هذه الاجارة بزيادة في ماسي الشروع من قبل
 الثاني من كتاب الاجارات والمستاجر اجارة فاسدة لو اجره من غيره اجارة محيية يجوز له ان يبيع
 وقيل لا يملك وللمستاجر كما ذكر في الاجارات دفع الدار بسكنها وبغيرها ولا اجر له واخرج المستاجر
 من غيره والهدم لدار من سكني المثل ضمن اتفاقا لانه صار خاصا اجالوا عهده بان العقد في تلك
 المثلة اعارة لا اجارة لانه ذكر المدة على وجه المشورة لا الشرط من المثل المذكور في ليس للمستاجر
 فاسدا ان يجره من غيره اجارة يصحح لانه لا يجره ذكره دفع بيتا الى رجل ليسكنه ويرتقه ولا اجر له
 فاجر هذا من اجر اجارة يصحح بغيره من سكني الثاني ضمن الثاني لنقصه ويكون انما بغيره القاص

ولو كانت الاجارة الثانية صحيحة لم يكن غرضه الخافض قبل الاعمال جارة صحيحة لكن لو اوج يستحق الاجارة
 كغاص وقيل عليك بعد قبضه كسرى فاسد البع جانوا وهو القيد الاول ان يكون الاول نقص
 الثانية بخلاف الباع فاسد اذا جارة فسخ بعذر لا البيع ولم يملكها في سنة المرمية على
 وجه المشورة لاعلى وجه الشرط فكان عارته المستقر لملك الاجارة في الفصل الثاني من القواعد
 ولو اظهر المشتاج شيئا من الدار من اعمال النهر كسرى لخر واكل التروا والنزبا والكوادة
 فانه يظهر المعروف وليس للاجر ولا الجبر ان يخرجوه من الدار وكذا لو اخذ داره ماوى
 القصوص وان اردت العباداته تعالى لا تفسخ الاجارة ولكن يجزى على السلام فان ايجى فصل من ايجى
 فيما يخص الاجارة من كتاب الاجارات رجل اظهر الفسخ في داره بغير ان يقدم اليه او لا يلا
 للعدر فانه كف لم يتعرض له لانه ترك وان لم يكف فالاحكام بالخيار ان شاء الله
 اذ به بالسيطرة وان شاء ارعته عن داره لان الحق يصلح تعدله من الوفاة على
 في الكراهية بطلان التمسك بداره من بطلان الكوفة فطهر بغيره وعلف الدابة
 على الاجارة تكا رى دابة بغيره الى موضع كذا منقح وضعف فصيله ان ياتي بالدابة الاخرى
 وان كانت الدابة بغيره فليس له ان يطالب باخرى من غير باب اجارة الدواب وفي النوادر
 لو سافر دابة الى بلدة يحمل عليها من هناك حولة تجا والمكاري فقال ذهبت وما وجدت
 حولة ان حدة المستكرى في ذلك فاجر الدواب خالها من غير عمل واجب واصل هذا في جامع
 الصغير علامه الفصل الرابع من كتاب الاجارات دهن دار البغرة وهي مودة للاجارة فسكنها
 المرمين لا يلزم الاجارة فان السكنى بتاويل الملك بكت سكنها احد الشركاء فلا عقد لازم وان
 مودة للاسقاطا وكذا السكنى بتاويل العقد كعقد الترهون فعلم ان ما ذكره وان لفظ العقد
 مع ذكر الملك غير مكر كما انه البعض بوازيه من انواع في المنقرات من الفصل الثاني من كتاب
 الاجارة والسكنى بتاويل الملك لعقد في الوقف لا يمنع لزوم ايجر المثل وقيل دار التيمم
 كالوقف من اجل المرمين سكن دار الوقف او التيمم باهلها واستلمه فاجر المثل على التوصل
 المستوع من اجل المرمين لم يضمن منافع الفضا اى في ظاهر الرواية وفيه بفتحان في الوقف

مطلب
 ولو اظهر شيئا
 المشتاج من
 الدار
 يوم

وما لا ينهم

من قبل الفصول

وما لا ينهم وكذا في ايجر المثل في الفصل الثالث عشر من القواعد ان اهل بلدة تملك عليهم
 الموقوفات كسرى جوار حلايج معلوم بيزه السلطان ويرفع القضية ليخفف عنهم نوع
 تخفيف واخذ الاجر من عامة اهل البلدة من الافين والفقراد قالوا ان كان حال التوجه
 الى بلدة السلطان تهيا له اصلاح الامر في يوم او يومين جابت الاجارة وان كان
 حاله لا يحصل المقصود في يوم او يومين واعا يحصل في مدة فان وقفا للاجارة وقتا
 جازت الاجارة وله كل المستحق وان لم يجهل بوقفا فسدت للاجارة وله ايجر المثل على
 اهل البلدة على قدر موثقتهم ومنافعهم وقال بعضهم لا يقع هذه الاجارة على كل حال
 فيجب ان يراى اوائلا بالاجارة الفاسدة تملك الترابية الدوائية على مرفقها وامن
 برفع شكاوهم الى السلطان انه ذكره الوقت جاز وبغيره والا لا يوازيه في نوع في المنقرات
 من الفصل الثاني من كتاب الاجارة اذا كانت لرجل ايجر فاجر فاجر اهل سنة سنة
 مستحق بوعى فيها غنى سماعة لم يجز ولو افض من هذا شيئا فاجر فاجر اهل سنة سنة
 ايجال والبيرة ولو ان رجلا دفع قبض في ارضه ثم اوجده من رجل بوعى فخره او اذنته كان
 باطلا وعليه قيمة ما راعاه غيره وداته من ذلك كان الحكم السهيد من كتاب التمسك ونحو الاجارة
 بقضى المودعة بدون ذكر الحدة ولا يجوز للاجارة المتعاقبة والخصومة الاسباب الحدة وخبر
 باب الوكالة في العقود من كتاب الوكالة مستباح رجلا البيع والشراء ولم يوقت لم يجز وله وقت
 جاز ولم يزم الاجر حصل البيع ام لا يوازيه في التصحيح من كتاب الاجارات واجارة العقار قبل
 القبض قبل على خلاف وقيل لا يجوز على خلاف لانا الموقوف عليه في الاجارة المنفعة ومنفعة العقار
 يتصور بملكها قبل القبض الملك انما يملك في العذر وما لا يجوز بغيره قبل القبض لا يجوز اجارته
 لانها بيع منفعة فلا يجوز بيعه الغاية لانه يمكن عند الفسخ العقد في الاجارة بملك المشتاج
 من الحيلة للام استرضى في باب التمسك في الجيع قبل القبض من الجوع اكثرى دار اسنة بالف
 درهم فلما مضت سنة قال له لا بد له ان يفرغها اليوم بها وان ملكه على كل يوم بالف درهم فلم
 يفرغ زمانا والمستكرى يفرغ بالار له قال محمد رحمه الله بكونه ماسى من الاجارة قال هشام تملك محمد

من قبل الفصول

اولا جعلها بمقدار ما ينقص من اجرتها قال بنو الحسن جعلها باجر متساها قال فغيرها
 الى ذلك الوقت والآن جعلتها بعد ذلك بما قال كل يوم متساها في ذلك لا اجارة قال للمقرض
 سكن دار هذه الى ان افضيك الدين او اركب فخاري هذا اجارة فاسدة ان قال
 له وقت الاقراض لا قبل وبعد ولو ان المقرض سلم هذا الحمار الى السبع ففرضه الذئب
 ففرض المقرض فحده لانه كان عذره باجارة فاسدة فتكون الثانية ففرض بالبرص الى هذه زيادة في البيع
 في المقرضات من العسل الاجارات في السوازل المقرض فما هو دراهم وسلم له المقرض في
 المقرض حماره ليملكه يستعمله في شرايين حتى يوفي عليه الدراهم وانما عذره المقرض بمنزلة
 المستاجر اجارة فاسدة فان استعمله فله اجرة مثله وكذلك اذا سلم الحمار الى المقرض دارا يسكنها
 فمن اجارة فاسدة ولا يكون له من الاجرة البرهانية من اجرة الاجارات قبل السقف
 رجل استاجر رجلا ليردم جداره او يبنى خاطبة على راسه هكذا او قال داراي درهمين في اجرة
 برون او استاجر رجلا ليكسر حبله قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في اجارة الاصل في اجرة
 من المثل ان اذ استاجر انسان بالهمل فان كان الهمل لو اراد الاجرة ان ياخذ في الهمل
 الى ان بعد عليه حصة الاجارة ذكر لذلك وقتا او لم يذكر نحو ان يقول استاجرني ثمن عشرة
 من اجرة برون درهم حاز ان كان المستاجر في ذلك الوقت عليه المثل فله المثل في ذلك
 وان لم يبين مقدار الهمل لكنه ذكر لذلك وقتا فقال استاجرني ثمن اليوم الى الليل بدرهم
 حاز ايضا لانه وان لم يبين مقدار الهمل فقد ذكر الوقت وذكر الوقت فله المثل في ذلك
 ولو قال برون بكر درهم ابي ديوار من باري حاز ايضا لانه متى لم يعلل الواراد ان ياخذ فيه
 الى ان يقد عليه ففرض الاجارة برون لذلك وقتا او لم يبين ولو قال برون درهم ابي ديوار
 من باري ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز لانه استاجر الهمل الواراد ان ياخذ فيه الى ان يقد لانه
 التذرية لا تقوم به وانما تقوم بالبيع ولا يدري متى يترجى وان يبين لذلك وقتا فهو
 على وجهه ان ذكر الوقت لا يجوز لانه الاجرة بان قال استاجرني ثمن اليوم بدرهم على ان تدرى
 هذا الكدس حاز لانه استاجر الهمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان الهمل فلا يخبر وان ذكر الاجرة

مطلب
 اسكنه في دار
 حتى ينقص
 دينه

مطلب

اولا

الاجرة اولاً لم العمل بان قال استاجرني ثمن اليوم على ان تدرى هذا الكدس لا يجوز لانه العقد وقع
 على الاجرة اولاً وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معلوما او مجهولاً حاز
 ذكر الوقت بعد بيان الاجرة لانه يحتاج الى ان يكون العقد اليوم ولا يجوز ان يكون في وقت
 لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز ان يكون على هذا مسئله السمار حراما مستأجرا ليشترى له
 الكوايس او دلالا لبيع له هذه الاثواب بدرهم لا يجوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم لانه لا
 وانما يتم به وبالمشترى ولا يدري متى يبيح للمشترى فانه ذكر لذلك وقتا اولاً ان ذكر الوقت اولاً
 في الاجرة بان قال استاجرني ثمن اليوم بدرهم على ان يبيع لي كذا او تشتري حمار وان ذكر الاجرة
 اولاً ثم الوقت بان قال استاجرني ثمن اليوم بدرهم على ان يبيع لي كذا او تشتري لا يجوز وهذا
 مسئله تدرى الكدس سواء فاسدت الاجارة وعمل وانتم العمل كما له اجرة مثله على ما هو
 العرف في اهل ذلك العمل فاضمان في الاجارة الفاسدة هل يبيع شيئا في السوق فاستعان
 من رجل من اهل السوق فاعانه عليه ثم طلب منه الاجرة المعتبرة في ذلك عادة في السوق
 ان كانوا لا يبيعون الا باجر فيجب العمل وان كانوا يبيعون في مثل ذلك فله الاجرة
 الاشئ لم يتم في كل موضع يجب لذا هذا الدلال الا ان لم ان المشتري رة المشتري بالبيع فله
 هو فسخ ولا يكون فسخا لا يسترد من الدلال ما دفع اليه من الاجرة فله الاجرة الحاشية الاجارات
 الدلال في البيع اذا اخذ دلالته بعد البيع ثم انفس البيع بينهما بسبب من الحساب لانه الدلالته
 لان الاجر عوض مقابل العمل وقد تم العمل فلا يحق عليه الدلالته كما لو اخطأ السواب
 ثم فسق صاحب السواب فانه لا يوجب على الخاطا بالاجر وكذا صاحب الدار اذا اهدم الدار لا يرفع
 على الباقي شيئا فاضمان في الاجارة الفاسدة لو استاجر رجلا لضرب الطبل لمفرو ووقفا
 يجوز وانما له هو فلا حلاصه في فطره ولا باقة من كتاب سير وقع الى رجل برضا بضاعه سنان
 معلومة على ان يغيرها بخلا وشجرا وكوما على ان ياتي بعتا من ثمنه وكرم وشجره
 سنان نصفين وعلى ان يكون الارض بينهما نصفين ايضا فلو فاسد كان قبضها وعمرها
 على ما من عند فاجبت ثمن اكثر اكان جميع الثمر والتجار لصاحب الارض والمفارس

الدلال

على ذلك الاضحية غراسه اجره عليه فيما على فاحتمل في باب حامله كتابه لا يرد على دفعه الى رجل
 او امرأة معلقة على ان يفرس المدفوع اليه فيها غراسه على انه ما حصل من الاغراس والقرار يكون
 بينهما جاز من على التور لو قال لرجل اعمل مني في كرمي حتى اعمل في فلك كذا وكذا ثم الى اهتلفا
 المتكلم فيه ولو عمل في كرم رجل على الجمع ان يفرس من سنة فلم يزوج به جمع باجر المثل بشرط التزوج
 اوله اذا علم انه يعمل بهذا الفرض قال الفقهاء يظهر الذين قالوا لا يرفع لانه انما يقوم
 المتكلم في العقد صلاحه من الاجر الفصل الرابع عشر في كتاب النكاح وفيه فصول الفصل الاول في
 النكاح لا يستوجب الاجر ولا كان غني وغيره من مشايخ زمانه يقولون بوجوب باجر المثل
 وبه يفتي لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بعقدات تكون
 بالدلالة فكان لها اجر المثل غير ان الدلالة في النكاح البعق فانه يستحق الاجر وان كان البعق
 من صاحب النكاح لا الدلالة لصلاحه من الاجر الفصل الثاني في الايجارات وفيه فصول الفصل الاول في
 ومن رضى غنم انسان اذا قال المزارع لصاحب الغنم لا ارضي غنمك بعد هذا الا ان تقطعي على
 يوم ورجل واحد بصل صاحب الغنم شيئا وترك غنمه معه لئلا يبيع يوم ذرهم وترك صاحب الغنم
 غنمه عنده رضاء بما قاله وفيه المقتضى وكذا في اجارة الدواب وانما رضاء في الفصل الثاني
 من الاجارات منافع العصب لا تضمن الا في ملك مال النكاح وماله من النكاح او وقف او وقف
 منافع الحق لا تنطلي مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملكه وعقد كسبه احد الشرطين
 في الملك اقامي الوقف اذا سكنه احدهما بالعلم به دون اذن الآخر سواء كان موقوفاً
 للكنى او لغيره لا تنطلي فانه يجب الاجر ويستثنى من مال النكاح مسئلة كنت اقبه مع زوجي
 في داره بلا اجر يسر لهما ذلك ولا اجر عليها كذا في وصايا الفقيه لا يصير لدار مودة ولا استغفار
 باجارتها بل انما يصير مودة له اذ انبأ به لذكره لغيره لا يبيع ولا يصير مودة في حق
 المتبرع في الغائب اذا اجر منافع مضمونة من مال وقف او يتيمة او مودة للاستغفار فعلى
 المتاجر المستحق الاجر المثل ولا يكون الغائب المثل انما يرد ما قبضه من الكسبي وتأويل
 عقد سكنى كسبه في الغيب رجل استاجر دارا وغاب وترك امرأته فيها ليس

مطلد
 رجل استاجر دارا
 وترك امرأته

للاجر

للاجر ان يخرجها وحيلة في ذلك ان يوجرها من آخر في بعض الشهور الذي يرد الفسخ فاذا مضى ذلك
 الشهر ودخل الشهر الثاني تنسخ الاجارة الاولى وتنقذ الثانية والادلة ان يخرجها من
 الدار بهاء النوازل وفيه امرأة كذا دارا جازها من زوجها ثم سكن فيها لا يجب الاجر صلاحه
 في الفصل الثالث من الاجارات رجل استجار دارا او جازته كل شهر بدينار كان الحل واحد منها
 ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان حجج المستاجر قبل تمام الشهر وظل امرأته ومثاله
 فيها لم يكن للدار ان يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بحضمة فان اراد ان يفسخ عند غيبته
 المستاجر قال بعضهم لو اجر الدار من انسان اجرة قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر ففسخ
 الاجارة الاولى وتنقذ الثانية فتخرج المرأة من الدار وتسلم الى البتة والحال في مثل فصل
 الاجارة الطويلة يستعمل في القصار من يستاجر فعلى المثل اذا كان مقدرا للاجارة
 من الملقط السيد الامام ناصر الدين رحمه الله في المخطوط اذا كان الاجر اجرة معروفة
 فيما بينهم يجب ذلك ولا يجب الاجر المثل جميع القضاة في الاجارة الفاسدة
 من الاجارات وت الدار اذا امتنع عن تصريف بيت الخلاء لم يحكم له ان يخرج
 الاجارة ولا يحكم على اصلاح الخراب وتطهير السطح ايضا في مسائل المتعمد
 عند كتاب الاجارة او اخرج المستاجر من الدار وفيه تارب ورماد من كسبه فعلى
 المستاجر ايجاره وكذا ما كتبه ذلك على خطه من هذا الارض وانما البالدونة بطلبها فليس
 على المستاجر تنظيفها شيئا وانما مسيل ماء الحمام على من كان له وسقف فعلى المستاجر
 كسبه اذا امتلاء ولو شرطت الدار على المستاجر ايجاره ما احدث فيها من تارب او سرقا
 جاز حراته الاكل من كتاب الاجارة وعجارة الدار وتطهيرها واصلاح ميزانها على المستاجر وانما
 تسيل ما داحام وتفرغ على المستاجر في ان يسح من اجارة الخلاصة من اجرة الاديب
 والحائلا في مال البقي ان كالا له مال والافضل ابيه واجرة الغايلة على من دعاه من الغنم
 البرويجي ولا يجبر المزارع على استجار القايلا لانها كالطبيب ولا يجب له الطبيب عليه
 في اجرة استجار سجن الفاضل لا يجب على المحتسب قبله زمانا اجر السجاني يجب

مطلد
 رجل استاجر دارا
 وترك امرأته

مطلد
 رجل استاجر دارا
 وترك امرأته

مطلد
 رجل استاجر دارا
 وترك امرأته

اذا نقص
الطعام فليقل
صاحب الطعام

القبلى

[illegible]

ثم جعل ملكا من خياره هذه ذكر في الاصل وانه لا يفسخ بانقطاع ماء
 الترمي كما لو استاجر اذا ابقى في مدة الاجارة فان لم يفسخ بانقطاع ماء الترمي حتى عاد الماء
 لزمه الاجارة فيبقى من الترمي ولو ان موطن الفسخ وبوقع عنه الاجر حساب ذلك قال بعضهم
 عنه حساب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة ايام ثم انقطع في الشهر سقط ظم الاجر
 الملك قال الشيخ السلام هذا هو الوجه لان ظاهر الرواية يستلزم هذا فانه قال في الاصل الماء
 اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخ المستاجر حتى مضى الشهر فلا اجر له عليه في ذلك ولو كانت منفعة
 السكنى منقودة عليها مع منفعة السكنى وجب بقدر ما يحسنه منفعة السكنى وذكر القدوري
 في شرحه ان من استاجر في ماء سنة فاقطع الماء بعد ستة اشهر فامسك الترمي حتى مضت السنة
 عليه الاجر لسنة اشهر ولا شيء ما بقي وان كان البت منقطع في الشهر فمضت الاجر خمسة ايام وانه
 نقلا عن اوقات النافذ في الفصل الثاني عشر من كتاب النكاح في خصوص استئجار منزلا في دار قريها
 سكانه فادخله الترمي حتى يبينه ولم ينزل ثم قال بعد مدة حال يبينه ويبقى الترمي لئلا يحكم حال ان فيها
 فلا لا يلزم الاجر وان فيها المستاجر يلزم بشهادة الظاهر وان خالها بالاجل الجواب في ذلك بزيادة
 في الثالث من الاجارات رجل استاجر ارضا ليزرعها فزاعها فاحلت لزوع اية فملك او عرف
 الارض لم يثبت عليه الاجر تاتى ولو عرفت قبل ان يزرعها فلا اجر عليه قال في الخط والفتوى
 على انه لا اجر على المستاجر فيما بقي من المدة بعد ذلك الزرع الا اذا تمكن من اعادته زرع مثله او
 دونه في الارض وكذا لو منعها غاصب لان في المسئلة الاولى يمكنه ان يزرع آخر فان عرفت قبل
 ذلك لا يمكنه ولو قبل الارض ولم يزرعها حتى مضت السنة يجب تمام الاجر وفي الفتاوى رجل
 استاجر ارضا ليزرعها فزرعها ولم يجد الماء يسقيها فبفسخ الزرع سقط الاجر عنه لسوء
 استجاره بالشرع او غير شرع كذا اصرار الفقهاء ابو الليث رحمه الله فانه ما لو استاجر لوزي
 فاقطع الماء وقبضه في اجارة العفار والصناع من كتاب الاجارات ايجدارا شرا في السكنى فانك
 فيه لهجه وقال المستاجر لا اعطيكك الاجر لعدم تحلله فعليه الاجر حساب ما في يده لانه استوفى بعض
 المعقود عليه بزيادة في الفصل الثالث من كتاب الاجارات وان مرضا مستاجر وعجز عن الموزونة

فلو استاجر
 ارضا فزرعها

فان كان

فان كان من مزرعة بنفسه يكون غدا فان كان لا يزرع بنفسه لا يكون غدا خاصة من فصل ما يفسخ
 الاجارة من كتاب الاجارات في هذه المخطئة من الكدس بالذري كل غدا بغيره ان قال منه
 فسد وان اطلق يجوز في غدا واحد كالمبيع لغدا الفنا وفي المنقضاء من كتاب الاجارة كتاب
 قبل ليكتب جازان بين الوقت والكتابة الاستجار على كتابة المصنف جائز وكذا القالة ولا يكره
 التمساجم لانه قطاب او للاختصاص او للاصطحاب جاز ولغلب الفقهاء والقدر لا وقيل لتعليم
 القدر ان جاز ووجبه حتى وبقيت مائة المقتضى من سبيل الاعمال التي تصح الاجارة فيها وفي الجامع
 الصغير اذا استاجر الرجل رجلا لينهب الى البصرة وحج البعالة فذهب ووجد بعضهم ميتا وجاه
 لم يبق في ملكه الاجر حساب وفي كانه قالوا لو اهدا اذ امانه عليه مملوكا من حكي عن الفقهاء في غير
 انه قال تاويل المسئلة او ان كانت الموزنة تقبل نقصان العدد اياها كانت مملوكا او بعض
 سواء يكسب جميع الاجر في الحادى او من من من اجارات تاويله اية اذ مات احد المتعاقدين
 والزرع يقبل تركه بالتمسج والا مضى المدة والزرع يقبل تركه بالتمسج للاجاجة هذا الى
 الانقضاء وفي الاولى الى البقاء وعن الثاني مضى مدتها والزرع يقبل تركه بالتمسج
 في الاختيار ان اخصما وان لم يخصوا حتى خسرته في الاجر حساب ذلك ولا يتصدق بت
 الزرع بالفضل ولا مضى مدتها ولم يزرع في الزرع فسخت زروا الارض الى مالكها قال في
 بعد ذلك ردت الى صاحبها بغيره في الزرع وعليه اجر المثل وكذا لو لم يخصوا حتى خسر بزيادة
 مسائل موت احد المتعاقدين من كتاب الاجارات مستاجر اكرم دفعه معاملة الى المتواجر ان كان
 المالك باع الاشجار كما هو احد الطرفين بفتح وان دفع الاشجار معاملة كما هو الطريق الاخر لا يجوز
 بزيادة في الفصل الثاني من الفصولين من كتاب الاجارات وعن الثاني استاجر ارضا ليزرعها فاقطع
 الماء وبقي شيء من المدة ما يصلح ان يزرع غربا ولم يحاصم ولم ينقص حتى تمت المدة لزوم تمام الاجر
 وان خاض لم ينقص الاجارة وينقصه الاجر حساب وان لم يصلح ان يزرع غربا لا يلزمه الاجر فيما بقي
 وان لم يحاصم بزيادة في الفصل الاول من الفصل السابع من كتاب الاجارات ولا يجوز اجارة التمسج والكرم
 باجر عليه ان يكون شمرله وكذا البال الغنم وصوفها ونحوها في شمر مطلقا قال في خواهر زاد القابل ان

في كتاب الاجارات
 في كتاب الاجارات

ان يقول بالجواز فيصرف الى سائر النيات عليها والدابة وبعد ذلك المصنف المقتضوية منها ثم
في اجارة الاساءة **في اجارة الظئر** لا يابى ان يستاجر المسلم الظئر للحاجة والى قد ولدت
من جوار ولا يابى ان توضع المسكولة ولا الكافرة منه المقتضى ان يبيع الرعي من كتاب الاجارة
والاستجارة لترفع فارتفع بندها جازيتها حتى ولو شرط عليها الا ترفع بنفسها اختلف
المشايع والاولى ان يستحق منه في سائر سبله المقتضوية عليه من كتاب الاجارة ولو دفعت الظئر
التي جازيتها لترفع فلها الاجرة بخلاف ما اذا ارضعت بلبن البقر او انة فيض كرك في نوع
اجارة الظئر من كتاب الاجارات وفي الخط القياس في اجارة الظئر ان لا تجوز في اذ استجار بغيره
ليشرب لبنها وفي الاثنان يجوز لقوله تعالى فان ارضعن لكم فانهن اجورهن الا انه وهذا العقد
لا يرد على اللبن بل على البترية فيدخل اللبن يتعاكس اذا استجار وراق ليكتب له فاجرة رجل
في الاجارة يتعاكس ولو صاع البصير من يد الظئر او وقع في حان وسرق شيء من ضل البصير وشيابه
فلما ضاع على الظئر وطعام الظئر وكسورتها عليها اذا لم يشترط ذلك في عقد الاجارة انه على
المستاجر وما يصير بالبصير كونه من غير البصير دما كثيرا او ما يمتنع عنه وما لا يضر
لا يمتنع عنه ولو عمل الرجل الدقيق في منزله واستجار امرأته لتجنته ان اراد ان يبيع الخبر لها الاجر
وان كان ثوبا كلوا لاجرها وفي الاصل وجب المستاجر طرأ الترضيع وله لطعامها وكسورتها مدة
معلومه جاز عند ابي حنيفة ردها عنه حتى انما الظئر وحدها ولها الوسيط وعند حنيفة لا يجوز ولو
بين جنس ثياب وطولها وعرضها وصفتها وبين كل الطعام وصفتها جاز بالاتفاق و
ترضع الولد في بيتها الا ان يشترط الرضاع في منزله فان ذكر الحرة سنن في ان الولد يرضع
فلها الاجرة جاز ذلك فيصير كرك في نوع في اجارة الظئر من كتاب الاجارات ولو زوج الظئر ان
يجعل الاجارة ان فعلت بغيره فانه سواء كانت الاجارة شينة او اقلوا نقصت مدة الاجارة
وقد فيها البصير بحيث لا يأخذ البصير ثمنها غير ان كانت معروفة بالظئورة لم يكن لها ان
تترك الاجارة الا من عذر وان كانت لا تعرف بذلك لها ان تاتي والاجنية والحرم فيه سواء
وليس لهم ان يخرجوها من غير عذر والعذر ان لا يأخذ البصير ثمنها او يبيع لبنها او يرضعها او

ظهور سادس

او يهرنه سادس او يظهره العجز او يبيعه لخلق او يوتيه التان او ارادوا السفر او لا يخرج
معهم والعذر من جهتها ان تعرض ولم يرض زوجها من الخلق الموقوف **في حان الاجير المشترك**
والخاص اختلفت عبارة المشايخ في هذا الفصل بينهما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق
الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم النفس وبعض الحدة
ولا يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجرة وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من
غير واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد فحط البرهان في الفصل الثامن والعشرين من
الاجارات الاجير الخاص لا يضمن ما حكمه في يده بلا ضار وهكذا من عمل المودن فيه الاجماع
ولا يضمن شيء من اجرة والاجير المشترك من ما جنت يده بالاجماع وكذا ما حكمه في يده بلا ضار
لو امكن التحرز والا لا وقال ابو حنيفة ورفعه والحس لا يضمن وهو قاسي سواء حكم به على التحرز
عنه كسرقه وغصب او لا يملك كرك غالب او غارة غائبة وقيل القول قول له في حقيقته قول على
رضى الله عنه ولا جمل اختلاف الصحابة اختار المتأخرون الفتوى بالتصريح على المصنف جبر اخلا
بالقولين وقيل يقتضي القول له حنيفة وقيل قوله قول على وطاوس وهما من كبار التابعين
وقول ابي يوسف ومحمد ردهما الله قول عمر وعلى رضي الله عنه وبه يفتي احتشاما لعمر وعلى رضي الله عنهما
وصيانة للاموال الناس **في الفصل الثالث والسبعين من الفصول** من المستاجر ان يضرب
الاعلام وله ان يضرب الدابة المستاجرة للوكوب بوزنه في آخر الفصل الثامن من الاجارات
الاجير لو خالفتم عاد لا يبرأ عنه ابي حنيفة في قول الاضرب في قوله الاول وهو قوله لا يبرأ
الفصل الثالث والسبعين من الفصول من المودع اذا خالف المودع ثم عاد الى الوفاق يرضى
الضمان بخلاف ما اذا تجد المودع او منع صحت البراءة الا بالسود الى المالك في الطارة والبراءة
الاصح انه لا يبرأ على الضمان بالعود الى الوفاق من ودية فيصير كرك اكثرى سقيمة ليحل الخط
المعينة الخ موضع محل صاحب السقيمة تلك الخط في سقيمة اخرى يستحق الاجر المستحق لان سقيمة
السقيمة لا تقاوة في المحل ذكر الشيخ الامام الكبير النجاشي وحينئذ في آخر الفصل الخامس من
من كتاب الاجارات لو استجار دابة بعينها او سقيمة بعينها ليحل عليها طعاما لمحل اخلا في

في نسخة اخرى او عارضة اخرى وبلغ على الرد الاجماع ولا يضمن ما تلفا وعرق لقله النكاح
 خاتمة الاكل قبيل ما يكل من العيون من كتاب الاجازات **كتاب العارية** ولو قال اعرض
 دابكتا ونوبك فان ضاع فانما ضاع من شرط القبول فلا يضمن مضمرات في العارية استعارة تملادة
 ذهب فقلد جتيا فسرقته فان كان البصية يضبط وحفظ ما عليه لا يضمن والآ يضمن ضمانات
 للعائم في النوع الثالث في مسائل العارية **فصل** استعارة دابة في موضع كذا ان يذهب عليها
 ويحجى ويغيرها من غيره فلو لم يتم موضعها من اخرجها من المصروفه المستعارة بوبك دابة
 العارية في الرجوع تجل في المستأجر **فصل** استعارها سائر انواعها على المصروفه كذا في اشارة لتمام
 واجابته وكذا الوصي له بالخبرة فهو على المصروفه عناية يوسف استعار دابة او ثوبا حتى وقع
 على استعماله في المصروفه خرج بها على المصروفه فان استعملها حتى وان لم يستعملها ففي الثوب لم يضمن
 لانه حافظ له خارج المصروفه في المصروفه في الدابة لا يضمن في المصروفه في المصروفه فيكون
 اخرجها بقبضها له معنى في ضمان المستعير من الفصل الثالث والثلاثين في الفصل الرابع في التفتي
 استعار تجل او فسطاطا وهو في المصروفه فرب لم يضمن ولو لم يضمن استعاره للمصروف
 او عامه مستعاره للتوضيح والفرق ان تجل لا يفسد لفساد خارج المصروفه فيكون لتمام
 اذا للسفر بها تجل او السيف والعمامة لكن على قياتي سلكه اخرج الثوب يضمن ان لا يضمن
 بالسفر بها ايضا وعلى قياتي سلكها يضمن ان يضمن الضمان في الثوب ايضا كما هو احوال الدابة
 العارية قال في الزهرة وجوز ان يفرق بينهما وبين سلكه الثوب بان يضمن قياتي مل فيه وانه
 تعالى ابو الحنفية ضمانات للفضل تجل في ضمان العارية **فصل** ان استأجر او استقرض خالف
 ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمان على ما علمه الفتوى في الثالث والثلاثين من الفصول
 استعاره اية في موضع فكل من باطريقا ليس بالجاره ضمن ولو عين فكل طريقا احوالها اسود
 لم يضمن ولو ابعدها وغير مسلوكة او نحوها يضمن **فصل** استعارها الى مكان ففي الطريق ذهب لم يضمن
 بعد ان كان طريقا يسلكه الناس الى ذلك المكان ضمن او مطلقا الا ان ينصرف الى التقاضي من
 التحل للرجوع رجل استعارها الى الطاحونة فادخله الحرج الذي يكون منه وجعل على الباب خشبيا

ولو قال اعرض
 دابكتا او غيره
 ثم ضاع لم يضمن

ولو قال اعرض
 دابكتا او غيره
 ثم ضاع لم يضمن

كذلك يخرج

كذلك يخرج محار فسرق محار لا يضمن لان ذلك حفظ وليس يتضيع فبما ان فيها يضمن المستعير من كتاب العارية
 ولو استعار كتابا فضاع ثم جاء صاحبه الكتاب وطالبه بالرد فقله تجلس الضاع ووجد له قدره ثم اخبره
 بالضياع قال بعضهم ان لم يكن ايت من وجوده لا ضمان عليه وان كان ايت من وجوده يكون
 ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا يقبل دعوى الضايغ منه لانه متفق على ان لا يضمن
 في المستعارة اذا لم يدفع بعد الطلب **كتاب الوديعة** الوديعة هي ما يصدق فيها بدعي من بكرة نفسه على
 الضمان لانه يكون ملكا للضمان ولا يصدق في ايجاب الضمان على الغير كما لو دعي اذا قال فقلت
 الوديعة الى الرسول وانكر الرسول ذخيره في اواخر الفصل الخامس من النكاح وهو ان في كل
 موضع كان الحال امانة في يده فالقول قوله في الدفع مع اليقين وكذا البينة بينة وان كان
 مضمرا عليه فالبينة بينة على الايقاع ولا يكون القول قوله مع اليقين في جميع الفتاوى في مسائل
 الاستحلاف من كتاب الدعوى نقلنا من الفصول الاسدية وحسن رجله على احوال الف درهم فاسر
 اليه رسول البقية فانه يفتقرها ودفعها الى المرسل فلك ذلك المرسل فالقول قول الرسول مع يمينه
 لانه مودع الوديعة اذا مات فقال ورثة قدر الوديعة في جوده لم يقبل قولهم والضمان واجب
 في مال الميت فان اقام الورثة البينة على اقرار الميت انه قال في جوده ددت الوديعة بقبل المودع
 اذا قال ذهب الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيئا يقبل قوله مع يمينه خلافا لما ذكره في كتابه
 لانه ادين اخبر عما يتصور فيقبل قوله مع يمينه المودع اذا قال وضعت الوديعة بين يدي عا
 ان ما تحفظ في عروة الدار كسرة الذهب والفضة ونحوها يضمن ايضا والا فلا رجل المتقرض
 من رجل فليس درهما عطاء عطا سكين واخذ العشرة ليردها فملك في الطريق يضمن
 اسد العشرة لان ذلك انقدر قرضه والباقي وديعة عدا في اواخر الوديعة التي دراهم الوديعة
 في الجيب لم يقع في الجيب فلو انما وقعت في الجيب فباعت يضمن خلاصه في الفصل الاول من
 الوديعة الكفو من في عيال المودع ضمن المثلث صغر اوكبير او قنا جلا المودع في استعمال الوديعة من
 الفصل الثالث والثلاثين من الفصول الوديعة دفع الوديعة الى من في عياله كوكله وولده وامراته
 واجيره مساندا او مشايرة لا مياومة فيمن يضمن المودع بالرفع اليه من الفصل الرابع ولو نام وضع

وقف بالجامع الاوزبك

الوديعة تحت رأسه وجنبه براء وكذا لو وضعها بين يديه هو الصحيح قالوا انما يبرأ من الفضل انما
لو نام قاعا او اعالو نام مضطجعا ضمن في الحضر لا في السفر **سنة** براء فاعدا لا اوصافا حصة على الاضحية
السفر كما قد جعل شياب الوديعة تحت جنبه لو تعدد الفرق ضمن لا لو تعدد الحفظ ولو جعل الكسبة تحت
جنبه براء مطلقا فصولين فيما يصح به المودع على الفصل المبرور كل احدى ادعى اصال الامانة الى
مستحقها قبل قوله كما لمودع اذا ادعى اقره والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم
وسواء كان في حصة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل يقضي اذا ادعى بعد موت الموكل انه يقضه
ورفعه في حصة لم يقبل الا بنية خلاف الوكيل يقضي العين والفرق في الوديعة القول للامانة
مع العين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الموصي في نفقة وابدا خالفنا الظاهر وكذا الموصي يشاء
من كتاب الامانة وفي جميع الاضطرار لو اخذ الوديعة اجنبيا والمودع براء قال ابو القاسم
صلى الله عليه وسلم دفعه اما لو لم يكن منه خوف من ضرره ودعا عنه لم يقض مما مات على يده
الوديعة ولو قال او دفعها عند اجنبى ثم رد بها على فملك عند رد كذبه المودع ضمن الا اذا يبرهن
اذا اقره لوجب الضمان عليه ثم ادعى البراء فلا يصدق الا بنية وكذا لو قال بعثت بها اليك مع
اجنبى والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها الى رسول المودع وانكر المودع الوسالة ضمن وصدق المالك
ولم يبرح المودع على الرسول لو صدقه انه رسول له ولم يقض له المالك الا ان يكون المدفوع قايما
في جميع فصولين فيما يصدق المودع من الثالث والثلاثين قال درهما تارة المودع من اقراره بطلان
كذا فادفع اليه فاجره رجل بشكك للعلاقة فلم يقبده ولم يدفع اليه لم يقض اذ يتصور ان ياتي
غير رسول بشكك للعلاقة فصولين في تلك الوديعة ورد بها على الفصل المبرور في قضا وعلى الكسبة
وجعل اودع رجلا زبيليا فيه آلات الخنازير ثم جاء بغيره وادعى انه كان فيه قدوم قد دفع
منه فقال المودع قبضت منك الزبيل ولا ادري ما فيه فلا ضمان على المودع ولا على غيره عليه الضمان
لانه لا يدعى عليه ضما وكذا لو ادعى عند رجل درهمين لم يقبض ولم يرد على المودع ثم ادعى
انها كانت اكثر من ذلك وقال المودع قد قبضت الكيس ولا ادري كم كان فيه فلا ضمان عليه
ولا ضمان قبله ويشق ان يخلف فان محمدا يقول القول قول الغاصب المودع في المقدار مع عينه

من الحبيب

من الحبيب المبرور في الرابع من الوديعة في العيون اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها غدا
فما صاحبها غدا فقال المودع ضاعت الوديعة يسئل المودع متى ضاعت قبل اقراره او بعد
اقراره فان قال قبل اقراره يكون الضمان للناظر لقوله اطلبها غدا اقراره انها
ما ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يقضي لانه لا تناقض
للك اذا قال للمودع ارجاء في اليك فادفع الوديعة اليه فادفع اليه وطلب الوديعة
فقال غدا فلما عاد اليه غدا قال هل لك يقضي خلاصه من الرابع من الوديعة قال درهما ادفعها
الي فلان فقال المودع دفعها اليه وقال ذلك الموصي يدفعها اليه وقال درهما لم تدفعها اليه
فالموصي للمودع في حصة براءة نفسه لا في حصة اجاب الضمان على المدفوع اليه ودرهما الوامر
المودع بصرف الوديعة الى دين دبرها فقال المودع صرفت وانكرتها صدق المودع في حصة نفسه
لا على رب الدين حتى يتبين دبره على درهما كما كان فصولين في طلب الوديعة ورد بها على الفصل
الثالث والثلاثين ختم بها المودع قبل يقضي في الحضر والنصر لا في غيرها وله يقضي وقبل
يقضي في حضر لا في غيره بما شله المبرور وتضمن المرأة مطلقا لانه يستحال منها فصولين في
استعمال الوديعة ويستعملها كما هو الفصل المبرور رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان
بالمري ثم مات الدافع فادفع المودع المال الى رجل يدفعها الى فلان بالمري فادفعه في الطريق
فلا ضمان على المودع لانه وصي الميت ولو كان الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون
الاخر في عالة فلا ضمان عليه في ضمان فيها بعد قبضها من كتاب الوديعة اودع رجلا لا
وقال ان ميتا فدفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره ضمن نصيبه ولا يكون بهذا وصيا ولو
قال فادفعه الى فلان غيره وارث ضمن ان دفع اليه في الفصل الثاني والعشرين من فصول
وفي الذبوة دفعها الى المودع الوديعة الى وارث دبرها وفي التركة دين ضمن المبرور بخلاف
مودع الغائب فانه اذا رد بها على الغائب لا يقض لمرده على من اخذه منه ضمانات **الفصل**
في باب دفعها الى الغير من تمام الوديعة **سنة** وضع الوديعة مع شيابه على شط النهر وانفصل
ولبس شيابه ونسي الوديعة ضمن وكذا اذا سرقت جين النفس ضمن فيما يقضي به المودع وما

وما لا من الثاني والثلاثين من الفصولين ولو ادعى الوديعه فانك فاقم الدعي بنية على المايداع
ثم ادعى الدعي عليه الهلاك او الرد ان قال في الجواب والامكار ليس لك على شيء يسمع هذا الدعي
لا يمكن التوفيق ولو قال ما اودعني اصلا لا يسمع لعدم الاحكام من الفصول اربع ثم انما دعي
من تركه دعي فوضع المودع الوديعه الى الوارث بلا امر القاصر ضمن **و** لو استقرقه ضمن
وهذا اذا لم يضمن والا فله الاخذ واداء الدين منه في الناحي والعشر من الفصولين رجل غاب
عن منزله وظلها امرأة وكان في يده وديعه فلما رجع طلب فلم يجد فهدأ على وجهه ان كان قد
احرقه امينة او غير امينة متره في الوصل الاول لا يضمن لانه غير مضيع قال له لا يحفظ الوديعه
بيد من في عياله وفي الوصل الثاني مضيع واقعات في الوديعه بعلامه النون **ح** صرح المودع
وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الارض ولم يكن المودع في مكان يسمع حتى لا يلاحظ
عده دفع خفه الى حفاف ليصلحه وتركه في مكانه ليلا فسرق بولي لو كان يحفظ او
في السوق حارس والاضحى **د** كان لا يفتي بالبراءة مطلقا وقيل بغير العرف لو كان العرف
الا تتركوا الكليات في نحو انيت بلا حارس ولا حافظ براء لا لو كان العرف بخلافه وكذا لو ترك
باب الدار او كانت مفتوحا ولو كان عزمهم كذلك براء جالس الفصولين في ضمان المودع من
الفصل الثالث والثلاثين والمودع لو دبر سلسله باب قبطونه بجبل ولم يقفل بغير العرف
كما قرأ القبطون بين يوضع فيه الامتعة فصولين في ضمان المودع من الفصل الرابع والاربعين
التردد او الهلاك وادعى دعيها لا تلاف فاقول المودع ولو لم يضمن قبل نقل بنية المودع اليها
وقيل بتقبل بنية المالك لانها تنسب اليها فصولين في ضمان المودع من الفصل الخامس والاربعين
ح اودع ثوبا غيب ويطبخ وغاب في المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الوديعه
لا تبقى لتلك المدة فهو دعي في مال المالك او لا يعلم قالها ولعل المودع اتلفها فصولين
في ضمان المودع من الفصل السادس والاربعين وليس له ان يدفع الوديعه الى الاجنبي ولو
دفعها فملك في يد القاطن ان يملك قبل ان يغادر في الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بلا خلاف
وان حلت بعد الغادره فالاول ضامن بلا خلاف اما الثاني فعلى قول ابي حنيفة لا يضمن وعلى

تقبلونه خزينه وضياقتا
كانه يجمعونه بينا طين ورر
احترق

قوله

وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان الدفع الى اجنبي بلا غدر فان كان غدر فلا ضمان على المودع عندنا
حتى اذا اصرق بيت المودع وجها او اخرجهما مع مشاعه ووضعها في منزل جاره فلا ضمان حتى
وفي المستحق ان علم لا تجزئ وضع في داره فاقول له والا فلا يرايه الساكن في كتاب الوديعه
ولو قال كنت في السفينه فخرقت فئا ولست الوديعه انسانا لا يصدق الا بنيه فاحتمل
فصل فيما بعد يصح من كتاب الوديعه رجل يده مال انسان فقال له السلطان الجابر
ان لم تدفع الي هذا المال حبستك شهر او فربك ضربا لا يجوز له ان يدفع الى حاله فان
دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الي هذا المال قطع يدك او فربك حبس سوطا فدفع
اليه ان يكون ضامنا لا يدفع حاله غير الى الجابر لا يجوز الا ان يحاق تلف عضوا او فرب
الموتى يحاق هذا التلف وسجلت اجناس هذا في كتاب الاكراه من عمل المروور وكذا حفظها
الى الوديعه بنفسه وامينه لم يقبل وعياله لان الدفع الى العمال ان يجوز بشرط تحقق الامانة
وعند تحققها لا حاجة الى كونه عيالا لا قال في الضرر ولو دفعها الى اعيان من اعيانه ونسبها
في عياله يجوز وعليه العتوى من الاصلاح والا يصح في الوديعه **و** احترق بيت المودع فلم
ينقل الوديعه الى مكان اخر مع امكانه يضمن اذا عكس من حفظها بنقلها الى مكان اخر
قال رضي الله عنه ويعرف من هذا كثير من الواقعات فبني في الوديعه حال تحميد سلمه رحمه الله
في اهل السوق اذا قاموا واحدا بعد واحد وتركوا السوق فضاع شيء من السوق يضر الا غير
منهم لانهم لا يضمنونه فيما يجوز للمضارب من مضاربة كائنه سوقى قام من حالوته الى
المسلومة وفي حالوته ودايع فضاع شيء منها فلا ضمان عليه لانه غير مضيع لما في حالوته لان
جبره لا يحفظون لالا ان يكون هذا ايداعا من الجيران فيقال ليس للمودع ان يودع في هذا
مودع لم يضع واقعات في الوديعه بعلامه النون رجل من اهل المجلس اذا قام وترك كتابه
فتركه رجل فضا منون وان قاموا واحدا بعد واحد فلا ضمان على آخرهم لان الوجه الاول
الكل حافظون وفي الثاني تعين الاخر حافظا فكم المروور في الفصل بعلامه النون **كتاب**
الرهن في اخذها في الرهن فقال الراهن في الرهن غير هذا وقال المرتب بل هذا هو الذي

ذهبت عندي فاقول للمترين **م** اختلفا فقال المراهق حلك في ذلك وقال المترين لا بل في ذلك بعد
 قبضت حكم الترهين فاقول للمترين **م** وبينت بينه وان قال المترين حلك في ذلك قبل ان قبض
 حكم المراهق فاقول للمترين **م** وبينت بينه الترهين بقدر انشاوى في الباب السادس من الترهين
 فلو رهن فموا قيمته اربعون بعبرة فافه السوسى حتى حارت قيمة عشرة يفتك المراهق
 بدرهين ونصف ويستقط ثلثة ارباع الدين لا اكل ربع من الف و موهون ببيع الدين
 وقد بقي من الف و ربع فبقي من الترهين ايضا ربع فوازيه في الثالث من كتاب الترهين وفي المسئلة
 للمترين **م** بيع الترهين باجارة محاكم واخذ دينه ان كان الترهين غايبا لا يعرف موهون ولا يوهون
 فوازيه من الدين من الترهين ولو باع المترين ما يخاف عليه فاد باعه باذن القاضي
 لا يكون منه رهنا وان باعه بلا اذن القاضي فبقي ثلثه من الترهين في نوع في تصرفها وكذا
 في مكانه اذا غلب المراهق غايبا يخرج عن ضمان المترين ولكن الترهين قائم حتى ان المترين
 ان ياتيه من الغائب فيرده الى المراهق اما اذا اتته الترهين فمترين يخرج من الترهين
 فلا يعود ابرار الا الاجارة عقد لازم فالاقام عليه يكون حال المراهق حتى يفتاوى في تصرف
 المراهق والمترين من كتاب الترهين **ق** غصب المترين الدار الموهونة فهو كالمهلك الا اذا
 كان المراهق باع له لا الشفعة فغصب منه في حالة الاشتغال فله ان يطالب المراهق بالتدين
 بقدر الشفعة وفي الرابع من الترهين **ق** رهنة عند احد بعد ما سلك الى المراهق الاول واخذ بغير
 اذن الاول لا يكون رهنا فيما بينهما حتى لو قضى الاول دينه لا يكون للثاني حجب بخلاف بيع
 المراهق لانه البيع يتم بالعقد دون الترهين من المورور **م** قال مترين **م** رجل رهن بيرة و اباغ
 للمترين لا الشفعة بها فغير المترين حتى زاد الى ما فانه يدفع كذلك الى المراهق عند اذلاله
 لان المترين اذا علم الموهون يكون مبرعا على المورور **م** المراهق اذا باع للمترين اكل مثال
 من البستان الموهونة او من لبن الشاة الموهونة اذا لم يكن موهونا فلا باس لانه لم يكن
 قرضا فيمنفعة فلا يكون دينا بخلاف ما اذا كان موهونا **م** رجل المورور ولورهن الاب لدينه
 عبد طفلا جاز وكذا الوصي فان ملك لغيره ما سقط به من دينهما ولورهن الاب من نفسه

اوس ابن امر حيلة اوسى عليه تاجر لادين عليه **م** بخلاف الوصي والامانة الوصي يبيعه في كسوة
 وطعامه و رهن به متاعه حتى ويسى للطفل اذا بلغ نقض الترهين في شيء من ذلك ما لم يقضى
 الدين ملحق الا بخبر باب ما يجوز ان يرهنه اذا تصرف المراهق في الموهون في سقوط
 الدين من غير رهن المترين تصرفا بخفض الفسخ كالبيع والاجارة والكتابة والصدقة والهبة
 والاقطار وخوفا لا يجوز ذلك التصرف في حق المترين اصله ولا يستلحق حقه في حجب اذ
 قضى المراهق الدين بطل حق حجب بقدر تصرفات المراهق و مخرج الضحاوى وان
 اجاز المترين تصرف المراهق نقد وبطل الرهن والدين على حاله الا في البيع صاهة انه يكون
 رهنا مكان البيع وكذلك لو كان التصرف في الابدان باذن المترين غفرت تصرفاته **م**
 وان تصرف تصرفا لا يخفض الفسخ كالعقد نقد وبطل الرهن عندنا تاراجا في التامين
 من الرهن و صح اعتناق المراهق الترهين وتبديره وسلبه فان كان موهونا لم يبرهن ان
 واخذت قيمة الرهن فحلفت رهنها مكانه لو موهولا وان كان معسرا سمع المقتضى في الاقل من
 قيمته ومن الدين ورجع على سيده والمدير وام الولد في كل الدين بلا رجوع عليه لا يجوز
 في باب التصرف في الرهن بيع الموهون غير نافذ في حق المترين وليس للمراهق والمترين
 حق الفسخ كالمستاجر ويعفى بان بيع المستاجر والموهون صحيح لكنه غير نافذ وفي بعض
 المواضع انه فاسد ومفاه انه غير نافذ في حق المستاجر والمترين لازم في حق البايع حتى
 اذا قضى الدين او عت الاجارة لزوم البيع واذا علم المشتري يكون موهونا او مستاجر اعند
 عليك النقض وعند الثاني وبه اخذ المشايخ انه عليك النقض اذا لم يكن غايبا فوازيه في التصرفات
 من كتاب التصرف ولو وقف ما اشتراه قبل قبضه او ما رهنه بعد تسليمه صح وبجبه القاضي
 على دفع ما عليه ان كان موهونا وان كان معسرا بطل الوقف وبانه فيما عليه بخلاف مقتضى
 الموهون لعدم امكان دفعه بعد ثبوته وبخلاف الوقف بعد الايجاب والتسليم الى المستاجر لعدم
 تعلق حقه بما لهما اسعاف في فصل ما يجوز وقفه وما لا يجوز اذ عند الانسان ثوبا فقال للمترين
 ان لم اعطك مالكى كذا وكذا فمترين **م** حاكك على قال حذر الله لا يجوز ذلك في ضمان فيما يجوز رهنه

طوب

[illegible]

لأنه لو جرد من الأدب في المال كاف
ولم ينفذ من المال كاف

البنذران اولم تقبلت سقى الارض فثبت البنذران كلها جميع ما ينبت لها صاحب الارض وعليه الغنص مثل
بنذره ولكي بنذران في ارض غيره هكذا ذكر ولم يشرح جواب الجواب اشبع ان الغنص ينصب
الارض قيمته بنذر بنذران في ارض نفسه ثم يضمن صاحب الارض للغنص قيمة البنذران لكي بنذران في
ارض الغير هذا كله اذ لم يكن الزرع ثابتا فاما اذا ثبت زرع المالك المجازع له والى بنذره وسقى فان
لم يقبل حتى ثبت الثمن في الجواب كما قلنا ولا قلب فان كان الزرع ثابتا اذا قبل ثبت
مرة اخرى كما قلنا وان كان لا ينبت مرة اخرى فما ينبت فهو للغنص ينصب الغنص لما كان
قيمة زرع ثابتا كما جازى في الفصل بخلافه من كتاب الغنص وجعل باع اقواما ومات قبل
سليفا والدون ولم يبع وارثا فظاهر ابقاء السلطان ديونه من الغرماء ثم ظهر له وارث
كان على الغرماء اداء الدين الى الوارث ثانيا لانه كما ظهر الوارث فله ان لم يكن للسلطان
حق الاخذ حابيه في فصل براءة الغنص والدون من الغنص وهذه المسئلة المذكورة
في اوائل فصل بصرقات الوكيل من كتاب البيع من حيث انية ايضا موافق في مال فقوله انسان
فوقع منها وضاع ماله وثابه بعض الدية وقيمة تمام ضاع بزيادة في نوع جامع الصغير
كما بجبايات والمغضوب نوعان غير منقول كالطاحونة ومكانون فان المهرم عند
الغنص باق ساقون اوجاد سبيل فذهب بالبا ولا ضمان عليه عندها ولو تلف
سكناء او قطع اشياءه ضمن اجماعا وان هدم اتخ و قطع سحره آخر فالملك الجار
يضمن ايهما شاء ولو زرع فيها فالحاج له وهي قصاصها وفي جامع الصغير يرفع قدر
البنذر ما انفق ومنقول فان تلف في هذا الغنص او تلف ان كان مثليا كالكتلى
او لوزني الذي يسي في تبقيضة ضرر كغير المصوغ والعدي المتقارب كالبيض والحوز وما به
من العددي الذي لا يتفاوت فله مثل وان غير مثلي كالخجولان والزرعات والقدريات
المتفاوتة والوزني الذي في تبقيضة ضرر كالمصوغ ان تلف او تلف فله قيمة يوم غصبه
وان انقطع المثلي ضمن قيمة يوم الحصة والثاني يوم الغنص ومحمد رحمه الله يوم الانقطاع
بزيادة في اول الغنص ويجب في غير المثلي اي ما يتفاوت في المال من القيمة يوم الغنص

من قسمة والاباء خلق وضع في حكمة منهم انسان دار جنة بغير امر صاحبها حتى انقطع الطريق
من داره فهو ضائع اذا لم يفعل باذن السلطان خوالة العتاقوي افضل ما يصح في كتاب من كتاب
النحنان ابراهيم خايط غيره خبر ما لكه بين قضى ببقية الخايط وبسبب النقص له وليس ان ياخذ النقص
ويضعه قيمة النقصان وليس كما الخبير على البناء كما كان لانه ليس في ذوات الامثال وقيل ان
خايط جديدا امر باعادة ما كان ابراهيم جدار غيره في القربا وبناه كما كان يرى من النحنان
وان من خشب وبناه من خشب كما كانا هكذا لم يبرأ وان بناه من خشب اخر لا يبرأ
لانها تشفاوة فتح لو علم ان النابلي ابراهيم جدار في الثالث من القصب **ويصح الاسلام**
السفلى دفع الى دلال متاعا فوضعه وكان من ليس عليه ولا يبرأ جدار فوضعه في النحنان
يبرأ بغيره ففكره عليه اوله في غيره فائق او هكذا المتاع في يده لا يصح **خلافه** قال السائدنا القاسم
ان يصح لانه امين فليس له ان يورث غيره الا ما احب به **ويصح الاسلام** حصل ان دفع
العين الى المستام ليرة اهله او من له بصارة به وبقيته امر مستام وهو في الدلال ما دوننا
به دلالة وكذا اذا ذهب به مستام ولم يظهر به الدلال لا يصح فيه في باب ما يتعلق بالدلال
من كتاب الوكالة الدلال في الشوب اذا دفع الشوب الى رجل يبرأ الشراء فيظهر في ثم يشرى فاخذ الرجل
وذهب بالشوب ولم يظهر به الدلال قالوا لا يصح الدلال لانه ما دون في هذا الدفع عادة قال
مولانا رحمه الله تعالى ان لا يصح اذا دفع اليه الشوب لم يفارقه وانما اذا دفع اليه الشوب فافارقه
صحي فليحان في الاجابة القاسمة **فقط** الطمان والبيع والسماء رضي كل منهم بالخط لا في
موضع يكون الطمان ما دوننا بقطعة عرفا فصولين في كتاب الطمان **الفصل الثالث** في البيع
السماء اذا خط ما لانسان بحال البخر لا يصح ولو خط ما له يصح في البيع والعشر من
الفصول العادية **فقط** اخذ الدلال النسي ثوب له في صاحبه او كان يمكنه النظر بصاحبه
فيستنه فضاغ منه بغيره فيمنها بالنصف منه فيما يتعلق بالدلال مع كتاب الوكالة في حفظ
باجم فترك البخر عند رجل يحفظها وورع هو الى القوة فيخرج منها ما يحلف منها او يخافه نفسه
فضاغ بعض ما كان بها جازا قالوا ان لم يكن كما حفظه في محله فمنه والآفلا محسنان في فصل البعارة

في البعارة الراعي من كتاب البعارة قال كما ورد ريادة مكر كبحر وبيت ان لم يكن البخر السائر عند
في حفظ او كان في حفظ او كان في حفظ ولكنه كان يقد على رفع القوف من علم ان يتصرف ولم يدفع
يقين وان كان لا يتصرف بان غافله وشق بطنه يصطليح على هذا القيمة فاعده في كتاب البعارة
وسرخر رضي الله عنه ان قطع ذنب حمار الفاضل في جميع القيمة وان كان بغيره في النقصان لا يبرأ من
الخط البرهاني في الفصل الثاني من القصب ذكر النابلي وحل غريه على انسان ففعله او فريه بغيره
لا يصح في قول ابي حنيفة في يقين في قول ابي يوسف **ويصح الاسلام** في قول ابي يوسف رحمه الله
قاضيان في صيانة ابهام من الجانيات **فقط** وضع شياء في الطريق فسفرت منه دابة وقتلت انسانا
لم يصح فيه في باب سبب من جانيات رجل وضع في الطريق شياء فسفرت منه دابة رجل
فانكف شياء لا يصح الواضع اذا لم يصحها الموضوع في الطريق كذلك رجل اسهر على خايط
ما بين الطريق السجين فسقط خايطه على ما بينا يصح صاحب خايط اذا سقط خايطه
على انسان او دابة فقتله فليحان في يقين انما يصح انما يصح **فقط** شتا جوارا لم يبرأ
جداره وهو على الطريق فاخذ في هذه فسقط النسي منه على رجل فمات رضي النسي في باب
المتسبب من كتاب القصب **فقط** امر رجل ان ينقش في حائطه اسم ففعل ففقد اسم غيره له ان يصح
فما تم اذا لم يقبل الاصلاح عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة لا يصح صلاحه في الخطرات من
كتاب القصب رجل خدع صبي وذهب به الى موضع لا يعلم قال محمد رحمه الله انه نجس حتى
حياتي بها ويعلم انها قد ماتت فظهر في الثالث من القصب **فقط** دلال معروف ببيده **مطلوب**
ثوب بتيمن انه مسروق فقال ردته على من اخذته منه بغيره كخاص الغاص اذا
رد على الغاص بغيره **فقط** ابراهيم لو انشئت ردته بحجة **فقط** هذا كخاص الغاص اذا قال
ردت على الغاص صدق بتيمة لا بد منها جامع الفصولين في كتاب الكا نور والدلال من
الفصل الثالث والتسليم الراعي والبقار لو خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكر في الفصل
انه يصح قيمتها بיום النحر وذكر في النوازل انه لا يصح شئنا وكذا لو راى رجل سقطت
شاة انسان وصف عليها الموت قد جرحها قالوا لا يصح شئنا لو ختمت ولفقوا له يصح

مطلوب
دلال ببيده
مسروق

في الثانية في الاولى فان اختلف المراجع وصاح الفهم على حوال الكمال قال صاحب النظم ذبحها
 وهي حجة وقال المراجع لا بل ذبحها ميتة كانه القول قول المراجع فمضى في فضل القمار
 والمراجع من كتاب الاجارة. ولو سبق ذوق غيره فمضى فيه من حجة فاصانته الشمس
 فذا اختلفوا فيه ذكر الشمس لائمة السجى انه لا يضمن من ضمانات الغنم في الفصل
 الاول من الباب كادى عشر. وتقطع جل قذيل فقط القذيل فانك ارفع ذوق انسان
 او شقة لاصافه من فوكهم وكذا لو كان فيه جامد اذ لم يزل بعد ما سبق كان ضامنا
 قاضيا في كتاب القطة اذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك واخذه
 النصوص لا يضمن ولو قال ان محوفا واخذ مالك فانا ضامن وفي باقي المسئلة كمالها يضمن
 والاصل في جنس هذه المسائل ان بالعمور ان ثبت حتى التوقيع للمحور على الغار اذا حصل
 ذلك في ضمن عقد معاوضة او ضمن الغار المحور وصفة السلافة نصا وكذلك اذا قال كل هذا
 الطعام فانه طيب فاذا هو مسموم لم يوع على ما قلنا تارة راجية وكذا في المزايدة في اواخر
 الغصب وفي الفصولين في ضمان السبب من الفصل السادس والتشرين وفي الدرر قبل فصلها
 دين على امر من كتاب القالة. وفي حكاية الفصل السبب في راولا في كرف خطا وندى السبب
 ديكين برالمود والسبب حودرا حلاص كمد. قبل اجاب شيخ الاسلام بربان الدين بانه يضمن
 وان كانت المرواة بخلافه وفي المودع لو دل سارقا يضمن لاشترائه الحفظ بخلاف غير المودع
 فاعلمنا بمسئلة السعاية بغير حق وفي الفتاوى في رجلين في سقفة معهما امتاع كثير فلم ينتهوا
 الى مكان قليل الماء قال احدهما لصاحبه لو هاتك فان متاعا بيني وبينك نصفان فالتقى
 هذا فاسد وضمن الام للفقير نصف قيمة متاعه تقه وطرقه انه يصير مشتركا متاع الملقى
 بنصف متاعه تارة راجية قبل ما يكون. وذكر في السير انكر اذا قال لغيره وهما في سقفة
 اطلع متاعك على ان قيمته لك على فطره فلا شيء على الضامن فكذلك لانه فضل باختياره والله اعلم
 ضمانات الجاني في ضمان الملاح من ضمانات الاجارات وفي الفتاوى والمساكنة ولو قال من رعى من
 السقفة شيئا فهو علي بالخضض فهو باطل ومن رعى متاع صاحب خوف الفرق ههنا تارة

هذا هو الصحيح
 في ضمان الملاح
 في ضمان الاجارة
 في ضمان المزارعة
 في ضمان المأجرة
 في ضمان المأجرة
 في ضمان المأجرة

تارة راجية قبل كتاب حواله في اشرف السقفة على الفرق فالتقى بعضهم حظه فخره الحاد
 حتى صغف بعضي فتمت هذه تلك الحالة فقد اختلفوا في السابع من الغصب **شخص** الخطوط
 عند اختلاف جنس متعونه بالقيمة وكذا كخفصة يعني من المكيلات لانها ليست من ذوات
 الامثال لانها لا تحال للقت وكذا كل مكيل وموزون منصرف على الملاك يتصرفون بغيره
 ذلك الوقت موفرة اخذت في الفرق فالتقى الملاح ما فيها من المكيل والموزون في الحاد يضمن
 قيمته باس غيرة زهدا في اواخر كتاب الغصب. وفي النوازل دخل بدانتها ان يقال
 للمني في اربطها فقال لاني هناك فربطها ثم دخل عليها ولم يجد ما يقال ثماني في ارجوها
 صاحبها للشيء وليس لصاحب قال القصار مني في لاني قوله اني اربطها يستحق ظمنه عادة
 واثارة الى محل يقول عرفا فيضرمودا تنصرف حفضه فيضمن ضمانات الجاني في ضمانات الجاني
 ضمانات الاجارة **شخص** ادخل اجاب الملاح في الملاح بغير ذوق خادوم واخذ مفتاحه وجاء
 سبيل واسبك بسط العسجد يضمن فيه غروا بالسبب من الغصب. وفي ضمانات الجاني
 واخذ متاعه لا يضمن خادما في كونه على ما عليه الفتوى بزيادة في المقرات من الفصل السادس
 من كتاب الاجارات. اذا تولى الملاح على سقفة سائدة بالقلوع قصدت سقفة اخرى ففرق من
 فيها وما فيه ما يخرج الملاح عن درجته اهل الملاح ما تلف اجاب لاضمان على الملاح اذا اضع له
 في ذلك قارى الهداية صحح من كان كسلا وخطى الباب مفتوحا فسرقة من كان شيء لم يضمن
 الوصل ضمانات الغنم في الفصل الاول من الباب كادى عشر من استخدام عبده او عبدة في حجة
 او كنت دابة او عمل عليها شيئا بغير اذنه فهو ضامن فاذا ردك سالى ملاحا حركه الا ان يكون
 ليتميم كما صرح في جامع الفضولين حيث قال ولم يضمن متاع الغصبة في ظاهر الرواية وفي
 ما تضمن في الوقف وما ان التيمم واخذت كغلة يعني يجب ارجاع المثل موزنا زاده في الغصب في الاجناس
 شغل احد الشريكين القس المشترك بلادون صاحب بغير غاصبا في يمينه على وانه هاتم عن
 محمد رحمه الله ولا يصير غاصبا على دواته ابن رستم في لومات في حذمة لا يضمن كذا في نوادها
 قال في مجموع النوازل والصيحي دواته ابن رستم قال انما لطم في الدابة المشتركة بغير غاصبا
 على التروايتين مثلا وركوبها من الضمانات لتفصيل الجاني في الضمان في شركة الاملاك من

هذا هو الصحيح
 في ضمان الملاح
 في ضمان الاجارة
 في ضمان المزارعة
 في ضمان المأجرة
 في ضمان المأجرة
 في ضمان المأجرة

هذا هو الصحيح
 في ضمان الملاح
 في ضمان الاجارة
 في ضمان المزارعة
 في ضمان المأجرة
 في ضمان المأجرة
 في ضمان المأجرة

من ممانات الشريعة **منها** ما لا يرد عليه من غير مقتضى العقل والشرع فيكون كذا وكذا
 حادوم بينهم اثنين غاصوا في البحر لئلا يسيروا في البحر لئلا يسيروا في البحر
 في الركوب في السفن والعبد واختار يدفع الحرفة الزائدة عن قدرها يستعملها
 بلا اذن صاحبه ومات في حرفة لا يفي في نوادرها يفي في نوادرها اذا كان يعمل
 اخذها متاعا بلا اذن شركه يفي في نوادرها يفي في نوادرها اذا كان يعمل
 طبع الولد في اموال جهته من النحر فاضفى بعضه فاضفى بعضه فاضفى بعضه فاضفى بعضه
 اقتسموه عليكم بالجهة ليس لهم الوضع على المختصين سترها فاما امر المروقة فظاهر وان جهوا
 الى الظاهر بان يعطوا عليهم اصحاب الحناية فما اصابكم فليكن بالجهة يجمعون عليهم
 برزاقه في نوع في المورس الوكالة **فمن** من طام فافذه رجل حتى ادركه الظالم وعقره
 او طبله طام ليقتضيه من جنابة فذكره رجل فافذه ما في قياس محمد ربه يعني لاخذ الدال
 للشيء لا على قول السجينة ووجهه وبقي **فمن** لو فسر في سلطان او اضفى فافذه رجل او
 دل عليه حتى اخذ وعقره لا يعني لاخذ الدال في ظالم المرواة واكره استحقاق كذب قياس
 قول شيخ در سحاب دور بابا شمس فصولهم في السبب الدلالة من الفصل الثاني
فمن اكره على الدلالة على الخلع قبل على موضع فيه متاعه وغيره فافذه الكل لا يعني
 سواء كان اكره مودعا او لا فصولهم من محل المورس **فمن** امر قنابا باق او قال له اقتل
 نفسك ففعل ضمن قيمته ولو امر بكذا فمال مولاه فالتلف لم يفي الامر او بامر باق وقتل
 صار غاصبا اذا استعمل في ذلك الفصل ولما بالامر بالطلاق مال مولاه لم يضر فاضا الى ما
 صار غاصبا لئله وهو لم يملك انما التلف مال المولى بفعل قن **فمن** في مسألة تبدل على
 خلافه وهي لو امر قن بغيره بالتلف مال رجل بغيره مولاه ثم يبرص على امره او الا امره ففعل
 تلفت نصا غاصبا يمكن جوابه لا فاضا على القن ولا على مولاه في التلف مال مولاه فلا
 رجوع على الامر بخلاف التلف مال غير المولى ويمكن ان يكون في المسئلة وانما فصولهم في التلف
 القن من الفصل الثاني في السلس وفي غصب جانية مفسدة بوزن قيمتها غير مفسدة في التلف

انما وفقة

كتاب الاكراه

انما وفقة عليها فاضا لئلا يبرص بها بغير مقتضى العقل والشرع فيكون كذا وكذا
 عند الاما من يتحقق الاكراه من كل متلف غير على تحقيق ما اوخره للعقود على قولها جمع
 القضاة في الاكراه وفي الحاشية لو اكره ليقتر خذ او قضا من فاقه كان باطلا ولو اكره ليقتر بغير
 او اكره في مال لوديقه فاقه لا يبرص فاقه ولو اكره فاقه في رجل ليقتر بالسرفه او يقتل رجل
 بعد او يقطع يد رجل بعد فاقه يقطع يده او يقتل لقطع يده او يقتل ان كان المقتول موصوفا
 بالطلاق موصوفا بغير مقتضى القضاة وان شترها بالسرفه موصوفا بالسرفه او يقتل او يقتل
 في القضاة يقتضيه القضاة ولا يقتضيه سترها فانها قلت افاذ كلامه ان الاكراه يقتصر
 من القضاة وهو ظاهر وان الاقرار بالحدود بالاكراه لا يبرص وان الاقرار بالسرفه مكره
 لا يبرص ولم يعلم ضعف ما قيل ان الاقرار بالسرفه يقتضي مكره وانما علم مبرص الحق في الاكراه
 واذا اكره على العضو من القضاة ضعف في العضو جاز ولا يعني المكي المولى شيئا لم يخط
 البهارة في الفصل الاول من الاكراه ولو اكره القاتل على قول الشيخ من دم عبد على مال
 فقبل لم يبرص المال وسئل القضاة عن اكره الاكراه اذا اكره على التلف فترجى
 صحيح نكاحه عندها وقال في لا يبرص وكذا لو اكره على الطلاق والعقاق فطلق امره
 اعتق يقع طلاقه وعقاقه عندها ولو اكره ليقتر بطلاق فاقه لا يبرص كما لو اقره بالطلاق
 باذلا او كادها ولو اكره ليقتر بطلاق او لندرا او جدا او قطع او نسب فاقه يبرص
 لا يبرص شيء فصح في كتاب الاكراه وان غاب المكي عن النظر من اكره من يزول الاكراه
 وتقتل الامر من سلطان من غير تهديد يكون اكرها وعندها ان كان المورس يعلم انه
 لو لم يفعل ما امر به يفعل به ما يفعل سلطان كان امره اكرها ثم الاكراه على نوعين
 احدهما ان يهدده بوجع قيد او جسد او يهدده بقتل والتلف بغيره السبع والعصر
 والقتل وما يشبه ذلك نحو الاصاب والاعضاء فالاكراه بوجع تحبس القيد يظهر
 في الاقوال نحو السبع والاهارة والاقرار ونحو ذلك فلا يبرص هذه النضرانات و
 لا يظهر في الافعال حتى لو اكره بوجع قيد او جسد على المورس ما له في الماء او في النار
 او يدفع ما له في فلات فضل المورس ذلك لا يكون مكرها والاكراه بوجع القيد والتلف
 العضو يظهر في الاقوال والافعال جميعا فصح في الاكراه اذا اكره الترحيل او يبرص

يقتضيه

ابنته الصغيرة من اجل ليس ينفوا لها او باقل من مهر مكرها ففعل فان كان النكاح باقل من
 مهر المثل لا ينفذ النكاح الا ان يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفوا لا يصح النكاح وان كانت
 المرأة بالغة ووليها على النكاح ففعل ان كان الزوج غير كفو كان للمرأة ان ترد وان
 رضى المرأة كان للزوج ان يرد وان كان النكاح بمهر فانه للمرأة ان ترد وان رضى فللزوج
 ان يرد في قول الشيخية خاصة وعندنا حتى الرد لعدم الكفاة ونسب للزوج ان يرد نقصان
 المهر فالحاكم في كتاب الاكراه عشرة نكاح مع الاكراه الطلاق والفساق والنكاح وهو
 غير القصاص والوجوه والادلة والحق في الادلة والظواهر واليهان والمندرجان هذه
 المقصرات لا يفتقر وقوعها الى الوضوء بل الى النكاح مع الزنا والخطا من خط النكاح
 في بطلان النكاح ولو كان في كتاب الطلاق جاز له مكرها لا وصى ففعل في كتاب النكاح
 من احكام المهرج ولو كره الرجل على قتل مورثة بوعيد ففعل لا يجرم القاتل في الميراث
 ولا ان يقتل المكره ففعل في قول الشيخية ونحو ذلك في كتاب الاكراه واللام
 المكره جازي يستحق انما كان عاد على الكفر اجبر على الاسلام ولا يقتل وكذلك اسلام السكران شايبه
 في باب ما يصير به الرجل مسلما وجب ان يكون على ان يشرب هذا الشراب وان يبيع الكرم من
 ابنته قباع الكرم ولم يشرب هذا على وجهي امان كان الشراب بما عيل بشره ولا يكل
 حتى الوجع الاول يبيع جازي لانه يبيع طابع وفي الثاني يبيع فاصول لانه يبيع مكره في
 الوافقات كما مية في السبع بطلان التوان اكره على البيع ولم يسم المشرى قباع من النساء
 لا يجوز طابعه على باطل واكره على ادائه قباع جازي لانه يبيع على البيع جازي لانه
 غير متعين باذنه وهذا عادة الظلمه اذا صادف رجلا لا يتكلموا بالمال ولا يذكروا
 بيع شي من ماله ففعله لانه فيه ان يقول من ايراعطى وماله له فاذا قال انما لم يبيع
 جازي لانه قد صار مكرها على بيع جازي فلا ينفذ بيعها بوزاريه في اوائل كتاب الاكراه
 اكره بوعيد تلف على ان يخذ مال فلان ويؤخره انه يبري ان يكون في نسوة لان مال
 القهر مباح عند الخصه وانما علقه بالوجع لعدم قيام القدر بالقطع فان المكره على اخذ
 مال الغير بغير حق ففعل هو ما جرد لا لا الظلم لا يباح واخذ مال الغير ظلم هذا اذا كان

مطل
 مستحب
 مع
 الاكراه

المكره

وقف بالجامع الازهر

اذا كان المكره حاضر اقل كان غايبا وقت الاخذ ان كان موه رسول ونجا في المكره بالرسول
 مثل ما في من مرسله ان ياخذ والام يكن عنده رسول او كان ولكن لا يجازيه سلبه
 الاخذ المكره رايل حقيقة لكنه كاف عوده وبه لا يستحق الاكراه بوزاريه في الاكراه كتاب
 المحجور بافعاله لا باقوله الا فيما يرجع الى نفسه القصاص المكره ووجوه المولى المشرى
 فان لم يفر كن اقيمت عليه البيعة محضه المولى شرط الاخذ الامام الثاني وكواشف
 يواخذ به في حال اما الاقرار بجنابة نوجب لدية والعدا لا يبيع محجورا وما ذونا
 واقرار محجور بالدين والعقب وعلى مال لا يصح وفي المداون يبيع ويواخذ به في حال
 بوزاريه في المداون ثم العبد ان لا يواخذ باقوله في الاموال مادام وفي حال ما اذا اعتقا
 يواخذ به في حال بخلاف النسي فانه لا يواخذ به ابدا الا اذا ثبت على اقراره بعد بلوغ
 ناسع في المحقران اقرار العبد بالانحراف عن البيعة بوجوه الاحلية ورواها المانع ولم يرد
 انما ان قيام المانع هذا اذا اقر لغير مولى حال واما اذا اقر له فلا يلزمه شي بعد عتقه فان اقر
 ان المولى لا يستوجب على عبده ما لا يدر عن ربه ولا يلزمه تحذ القصاص في حال يعني اذا اقر
 العبد بما يوجب تحذ والقصاص لزمه في حال الا ان حضره المولى ليس بشرط في اقراره
 ولوم يفر ولكن اقيمت عليه البيعة محضه المولى شرط عند السجدة ومحمد رحمه الله شريح
 جمع الجبر من لابين الملك في كتاب المحقر خاصا ولوان صيا سفيرها محجور المستقر في مال
 ليعطى صدق المرأة حتى تستقرضه والام يبيع المرأة وصرف حال في حواكي لا يواخذ به
 في حال ولا يواخذ بلوغ والعبد محجور اذا استقرض في مال واستهلكه لا يواخذ به في حال ولا يواخذ
 به بعد العتق لان النسي المحجور ليس من اهل الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد محجور من اهل
 الالتزام الا انه لا يبيع التزامه ويبيع في حق نفسه والمحجور البائع بنية النسي والمجنون
 في صبي في فصل المحجور ببيع نفسه من كتاب المحقر وشمول مجنون اكثر السنة اطلاق عند
 الامام الثاني وفي رواية عنه ان اكثر من يوم وسيلة فاطلاق وقال محمد رحمه الله سنة كاملة
 وقدره في رواية بنسبة الشهر وقدره الامام في رواية بشره وبقي ولم يقدره بشي في

المستحق
 وهو عند
 وفاء
 كماله
 عند
 وفاء
 له
 وهو
 المستحق
 له
 وهو
 المستحق
 له

في اخوي وان يحسن ويصدق ينفذ تصرفه حاله لا فاقه ولا شئت عليه ولا لانه احد الوجوه ثوما
 او يولي من والمعصية من كان قبل الفهم فخلط الكلام فاسد لا بد من الاتة لا يفرق ولا يشتم
 كالمجنون بوزنه في مسائل المجنون من الفصل الثامن من كتاب النكاح ولا يخرج من مختلف نفسه
 وهو خفة تعزى الانسان فحمله على العمل بخلاف موجب الشرع او العقل مع قيام العقل
 وقد عرفت عرف الفقهاء وعلى تقدير الحال واسرأ على خلاف مقتضى الشرع او العقل في
 غرضه فخر عبد اشترى شيئا من السيد ودفع الثمن والسيد لا يرى للمعبود ان يسترق
 الثمن فواجر العاوي في الباب الاول من كتاب البيع كتاب العاوي غاب العبد العاوي
 لا يكون للمولى قبض دونه لان حال العبد فوق حال الوكيل لان الوكيل مستوف للموكل والعبد
 لنفسه ثم الوكيل بالبيع اذا باع ثم غاب لا يكون للموكل قبض الثمن الا بتوكيل من جهة الوكيل
 فالعبد اولى بالمقبض مع هذا فالمشترى سراً حتى ان لم يكن على العبد دين لانه الحق
 وصل الى مستحقه كالمشترى من الوكيل او اذ قبض الثمن الى الموكل فان كان عليه دين فانه لا يبرأ
 لان الحق للموكل لا للموكل والموكل كالاخصي في جميع العاوي في التوكيل من الوكالة وما يجب
 التبعة عليه انه لا يجوز للموكل ان يستعذبه في حق موته وان قرح الموكل بمجنون تصد على هذه حتى
 ان المولى لو لم يماذونه امته المملوكة فقال اعطيتك اود هتكها فتخرج بها تنبع الرجال
 من النساء وتقتلها ووطئها يكون ذنبا محضاً وحراماً صرفاً ولا فرق بينها وبين الاجنبيات
 الا بسقوط الحد فيه للشبهة كذا في التحفة احي طبع في العاوي اذن احكام للمبني والاب
 او جد جاز واذ مات ولم يكن حجر على الصغير والاب لا يحجر عليه لان ذلك حكم من حكم فلا
 يبطل بكونه ولا ينقضه احد وان كان الاب المولى اذ لم يبطل فوم في بوزنه من كتاب العاوي
 عشرة اشياء لا تلحقها العبد العاوي الكفالة بالنفس والحال والقرض والتمتع والصدقة وحق
 على مال وغيره والكنانة وتزويج نفسه وتزويج العبد والامه والصالح من مضاف وجب عليه
 والعقود في القصاص ثلثة عشر شيئاً يملكها العبد العاوي لا يبيع ويشترى ويرهن ويرهن ولو دوى
 ويبيع ويبيع المثلث الدابة وباحد الارض اربعة ويشترى البئر ويرزها وبها يحل من

ملحج معة

قصاص

من قصاص وجب على غيره ويرد الى البشير من الطعام ويضيف من بطعه ويجوز بيعه من مولا مثل
 قيمته حرالة الفقه للبيد التي من كتاب العاوي كتاب الوكالة واذا وكل شيئاً لا يعقل
 او وكل شيئاً لا يعقل البع ثم افاق هل يصير وكيلاً في غير كيد الوكالة لم يذكر محمد رحمه الله
 هذه المسئلة في كتاب الوكالة وذكر في كتاب الوهن اذا كان الممثل صغيراً او كبراً لا يعقل
 ويستل على البع ثم كبر وعقل جاز وقال الفقه ابو جعفر ما ذكر في العدل يصير روايته الوكيل
 بالبيع المفرد انه يصير وكيلاً اذا افاق قال الفقه هذا في كيد روايته لا يصير وكيلاً الا بتجديد
 الوكالة فعلى ما ذكره الفقه هذا يكون مسئلة الوكيل بالبيع المفرد ومسئلة العدل على روايتهما
 وذكر في مسئلة السرقى ان ما ذكر في كتاب الوهن في مسئلة العدل قولها افا على قول
 اصح فبينة فانه لا يجوز بيعه اذا افاق فعلى ما ذكر في مسئلة السرقى مسئلة الوكيل
 بالبيع المفرد يكون على خلاف ايضا فبينة في الفصل الرابع من وكالة الذميرة احكام
 الصغار في مسائل الوكالة وفي وكالة المختصر ولو وكل اليتيم رجلاً في اموره فاجاز وصحة جاز
 قال والوصى عليك ان يوكل رجلاً يعقل ما يجوز له ان يعمل بنفسه في امور اليتيم فاذا بلغ اليتيم
 قبل ان يفعل الوكيل ذلك لم يكن له الا يفعل ولو مات الوصى بفعل الوكيل ولو مات البصبي
 ينعزل الوكيل ايضا لانه وكله بالتصرف في ملك البصبي ولم يبق ملكا له من اهل المهور
 مختص بعد وري الوكيل بالشراء اذا اشترى ولقد التزم من ماله وقبض المبيع رجع على الامر
 فان هلك المشتري في يد الوكيل قبل قبضه يملك على الامر ان يفسد لاصل الثمن له ذلك
 فلو هلك هلك هلاك الوهن عند ابي يوسف وعند محمد رحمه الله يملك هلاك الباع وهو
 قول ابي حنيفة كذا في الهداية نقلاً عن ابي في الرابع من وكالة وكيل الشراء اشترى
 بنسبة على عليه الثمن بونه لا يحل على الامر بوزنه واذا الفصل في مسائل مسائل
 التوكيل من غير مضي خصم والموكل في بيعه لا يبيع وعند ابي حنيفة والفقهاء ابي الليثي
 بقولها قال شمس الامة فلو باع في ارباب الفسخ المفق في غيره هذه المسئلة ان شاء الله تعالى بقول
 بقولها اصح فبينة وان شاء الله تعالى وحكي في ان الولى الى القاص صلاصة في الفصل

شبكة

العاشر من كتاب الوكالة والوكيل بالخصوصة بغير رضى الخصم لا يلزم وقالوا يلزم ثم اختلفوا على
 قوله بعضهم قالوا رضاء الخصم ليس بشرط صحة التوكيل بل هو شرط لزومه وهو صحيح الا ان يكون
 الموكل مريضاً او على مسيرة سفر في يلزم والمخيرة بغير رضى المريض هو المحتار في الفقه والملك
 اختار قولهما للفقهاء والشريف والوضع في ذلك سواء وبعض مشايخنا المتأخرين قالوا
 ان احسن القائلين بتعنت الخصم في اباية التوكيل لا يمكنه من ذلك يقبل التوكيل عليه وان احسن
 القائلين من الموكل القصد الى الاقرار بصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضاه واصله
 ثم انه المقتضى في الوكالة بالخصوصة الموكل له يرضى والفرع مسلم وصار التوكيل بغير رضى
 لم يقبل لان هذه شهادة المقر في قامت بالوكالة على المسلم مقصودا فان كان الغير لم يرض
 يقبل لانها قامت على النفي فان حضر بعد ذلك عزى ما سأل احد بتلك الوكالة لان شهادته
 النضر الى مقصودا وعلى الفرع المسلم سماعا لم يخط للحيث في باب الشهادة على الوكالة
 من كتاب صحتها ادعى على غاييب دينا بحضرة رجل يدعى انه وكيل الغاييب في خصوصه فامر
 المدعى عليه بالوكالة لم يمتح حتى لو برهن المدعى بالدين على الغاييب لم يقبل بوازمه في السابع من
 كتاب الدعوى قال ابو حنيفة رحمه الله التوكيل بغير رضى الخصم لا يجوز قبل مضاه لا يجبر خصمه على قبول
 الوكالة وعندهما يجبر هو المختار والشريف وغيره سواء عتابيه في او ابل كتاب القضاء ويجوز للمرأة
 المخدرة ان توكل اي التي لم تحل الطوخال بكونها كانت او شيئا كذا ذكره ابو بكر الدارزي وقال
 الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ظاهر المذهب في حقيقته وفي التزامها على الاختلاف ايضا وكافة
 المشايخ اشدوا بما ذكر ابو بكر الدارزي وعلى الفقهاء في ان ما توكيل بالخصوصة من الوكالة رجل في
 الحاد لال شيئا ليس به ركنه وغالب المدلل لارواء الامر وادعى على المشتري واقرا له دفعه لعل
 ليس به ولكن انك ليس على ذلك الدعوى عليهم ان صدقوا ان الجاهل قد ادعى له لا عليك الدعوى عليه
 لقصد قهره على انه وصل اليه جهته الغاييب وان اقام ذو اليد البينة انه اشتراه من وكيله ليرفع
 دعوى المدعى بوجبات الاحكام لقاسم ابن قطلوبغا في بيان يكون خصما ومن لا يكون
 وكذا في ثالث من المصنفين التوكيل او الوكيل او الادارة الوكالة الوكالة لا يخرج من الوكالة او

الوصاية

او الوصاية لا يعلم الموكل والوصي وحضرة الموكل والموصى ليست بشرط صحة عزل الوكيل والوصي
 نفسه بل بشرط علم الموكل او الوصي في الفصل الاول من الاستدلال في **الوكالة بالنكاح** اذا وكل
 رجلا بان يزوجه فلانة بالف فزوجها اياه بالغاب انما اجاز الزوج النكاح جازوا ولا بد بطل
 وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فله ان يراجعها اياها بالغاب انما اجاز الزوج النكاح جازوا ولا بد بطل
 النكاح فيجب من المثل ان كان اقل من المستحى والآية المستحى والام لم يرض الزوج بالزيادة فقال
 الوكيل انما اقرم الزيادة والزعم النكاح لم يكن له ذلك فاصحها لانه فصل في الوكالة
 بالنكاح من كتاب النكاح امرأة وكلت رجلا يزوجهها باربعائة فزوجها الوكيل فاقامت
 مع الزوج سنة ثم دهم الزوج ان الوكيل زوجها منه بدينار وصدقه الوكيل في ذلك قال
 كان الزوج مقررا ان المرأة لم يוכלه بدينار كانت المرأة بالخيار ان شاءت اجازت النكاح
 بدينار وليس لها غير ذلك وان شاءت دوت النكاح ولها عليه مهر مثلها فانما بلغ
 كخلاف ما تقدم لان هذه المرأة رضى بالمستحى فاذا بطل النكاح وجب المهر بالدخول
 لا بغيره ادعى ما رضى فاما هذا كخلاف ما رضى بالمستحى في العقد فكان لها مهر المثل بانها ما بلغ
 وليس لها نفقة العدة لان العدة لم تجب حكم النكاح واذا وجبت بالدخول عن شبهة
 فلا تجب فيها النفقة وان كان الزوج يدعى التوكيل بدينار في تنكح فذلك كان القول
 قولها مع الزوج وهذا امر مختلط فيه ينبغي ان يشهد على ما امر او يجبر بعد العقد اذا خالف
 امره وكذا القول اذا كانت بالنفقة يقبل ما يقبل الوكيل من محل الزوج بالنفقة وكلت رجلا
 بزوجها من فلان بالف درهم فزوجها الوكيل بحسنة فلما اجبرت بذلك قالت لا يحل لي
 لا يجنبني هذا لاجل نقصان المهر فقبل لها لا يكون لك منه الا ما تريد مني فقالت رضى قال
 الفقه ابو جعفر كذا النكاح لان قولها لا يجنبني ليس بمراد النكاح فاذا رضى بعد ذلك فقد
 صادقت اجازتها عقد موثوق فصحت الاجازة مما حمل المهر وعمر دار امرته قاله يادها
 فالعارة لها والنفقة دين عليها لان الملك لها وقد رضى امرها بذلك فيقبل العقل اليها فيكون
 كالمهر في التي عمرته قسبي على ملكها وهو غير مستطوع في الانفاق ويرجع عليها مهر امرها فصار

مطلق
 عمر دار امرته
 جماله يادها

كما عاينوا بقبضاء الدين ولو تجردا لنفسه من غير ان المرأة كانت العارية له لان الالة التي بنى بها ملكه
 فلما خرج عن ملكه البناء من غير رضاه فبقى على ملكه ويكون عارضا للعورة وشاعلا ملك غيره فملكه
 فيما من التفرغ ان طلبت زوجة ذلك واذا عثرها بالغير ان المرأة كانت البناء لها وهو متقطع
 في البناء ولا يكون له الوقوع عليها به لانه لا ولاية له في ايجاب ذلك عليها وقد ملكته هي بوضع
 فكان من عارضا في مسائل شتى **عمر دار امراته في بيت وتوكلت ان فلو عثرها باذنها فالتهاؤ**
 لها والنفقة دين عليها فتعمر حصة الابن ولو عثرها لنفسه بلا اذنها فالتهاؤ ميراثا عنه وتفرغ
 قيمته من العارية ويصير حالها ولو عثرها بلا اذنها قال النسفي العارية لها ولا تنضم عليها
 من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عامة كرم امراته وسائر املاكها فتعمر في احوالهم العارية
 في ملك الغير من الفصل الرابع والسبعون **الوكالة المفوضة والبيع وغيرها** تقدم رجل
 الى القاضي فادعى ان فلانا وكله بقبض دينه الذي على فلان هذا واحضره الى القاضي فوجد
 على ثلثة اوجه اما ان اقر بغيره بالدين والوكالة جميعا او اقر بالدين وحده او اقر بالوكالة
 وحده الدين اما اذا اقر بالدين والوكالة جميعا فالتقضى باقره بدفع الدين الى الوكيل لان اقراره
 على نفسه جائز فان ابي ان يدفع فالتقضى بجبره على الدفع فرق بين هذا وبينه الوكيل بقبض
 الدين اذ جاء وقال انا وكيل فلان وكلني بقبض الدين منك وصدق المدعي عليه لو دفعه و
 الوكالة ثم ابي ان يدفع ذلك له فانه لا يجبره على الدفع والفرق ان الوكالة اقرب بثبوت حق
 القبض له في ملك الغير لان الوكيل ملك المودع فلا يصح اقراره فليجبر على الدفع اما في
 الدين فانه اقرب بثبوت حق القبض له في ملك نفسه لان الدين انما التقضى بامانها لا بغيرها
 فيصح الاقرار باجره على الدفع فان حضر الطالب وانكر ان يكون وكل هذا كان للغير ان كل
 بانه ما قضى فلان بن فلان الفلاني في هذا المال من الغير بامر وكال له اياه بذلك لانه
 ادعى عليه امره لو اقر به لزمه فاذا انكر يستخلف رجاء النكول فان خلف رجع على الغير بالدين
 فاخذه منه وهل يرجع الغير على الوكيل فلان على ثلثة اوجه اما ان يكون الدين الذي دفعه
 اليه قابلا عنه او مستهلكا استهلكه القاضي او هلك ففي الوجه الاول يرجع وياخذه وفي

بسم الله الرحمن الرحيم
 في جواب سؤاله

الوجه الثاني

الثاني بقبضه مثله وفي الوجه الثالث لا وقد ذكرنا غام هذه المسئلة في شرح جامع الصغير وكتاب
 القضاء واما الحكم فمراد بالدين وحده الوكالة فقال الوكيل خلفه ما لم تعلم ان الطالب وكلني
 بقبض ذلك منه فلا عين عليه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف رحمه الله وحده وحسب بن زياد
 بخلاف بانه ما تعلم ان الطالب وكله بقبض ذلك منه وذكر في بعض النسخ وقال الحسن بن زياد
 وقال ابو يوسف رحمه الله ذكره فاكيد وفي بعض النسخ وقال الحسن بن زياد وقال ابو يوسف
 ذكره لا فاكيد ثم يقولون بالوكيل يدعي عليه معنى حتى لو اقر به لزمه فاذا عثره وحده ان
 يستخلف رجاء النكول والوصيفة يقول بان اليه يترتب على صحة الدعوى وصحة
 الدعوى يترتب على كونه وكيل او لم يثبت كونه وكيل فلا يصح الدعوى فلا يتوجه اليه
 واما اذا اقر بالوكالة وان الطالب وكله بكل حق له قبله وجبونه وعجلا لدين فقال
 الوكيل انا اقيم البيعة على هذا الحق لم يقبل القاضي ذلك منه ولا يكون وكيل ما ثبتت حق الا
 البيعة بشهادته على الوكالة او يخبر الوكيل فيؤكد لانه البيعة انما تسع من حكمه وكونه
 له ثبت انما ثبت باقرار المكلوب واقراءه ليس بحجة في حق الطالب فان اقام البيعة على
 الوكالة فشهد على الوكالة ثبت كونه حقا فتقبل البيعة بعد ذلك وان كان هو المقر
 بالوكالة لان الوكالة لم تثبت باقراره لانه لم يصح اقراره فقبل كالعدم من محضر مترج
 ادب القاضي في باب اثبات الوكالة ولو ادعى الوكالة بقبض الدين وصدقه لا تجبر
 على التسليم ولو كذبه او سكت لا يجبر ايضا ولو سلم لا تجبر من كسرت ادعاها فان حضر الحاكم
 وكذبه في الوكالة ففي الوجه الواحد لا يرجع المودع على الوكيل وهو اذا صدقه ولم يشترط
 عليه الضمان وفي سائر الوجوه يرجع عليه بعينه ان كان قابلا وبقيمته ان كان هالكاً من
 الفصول العارضة في احكام الوكالة وصورة هذا الفهم ان يقول الغير للوكيل نعم انت
 وكيل وكنت لا امن ان تجدد الوكالة وياخذ مني ثانيا ويصير ذلك ديناً عليه لانه اخذ
 معنى ظلي فقل انت كقبض عنه يا اخذه ثانيا ويصير ذلك ديناً عليه لانه اخذه معنى فضلي
 ذلك لما خذ فليكون صحيحاً على هذا الوجه لانه مضاف الى سبب الوجوب وهو قوله ما عليك

بسم الله الرحمن الرحيم
 في جواب سؤاله
 في جواب سؤاله
 في جواب سؤاله

فلان فعلى اوما واب عليك فعلى لان ما اخذه الطالب ثانياً غصب واما ما اخذه الوكيل في هذه
 الصورة فلا يجوز ان يغصبه لانه امانة في يده لقضاء دينها على الوكيل والامانة لا يجوز زوالها
 الكفالة على ما بيناه في موصوفه ربع في باب الوكالة بالخصوص من كتاب الوكالة **مسألة** يغيب
 ودبغة فقال المودع دفعها الى الموكل او الى وكيله صدق وكيله ودبغة وعاربه يقول
 بموت موكله فلو قال قبضتها في حيوة ودفعها الى الموكل صدق وبات في من بعد جابح الموصوفه
 في الرابع **مسألة** يغيب وكيله قبض الودبغة قال له المودع دفعها اليك والوكيل انكر صدق
 في حق دفع الضمان عن نفسه لاني الزام الضمان على الوكيل لتوكيله بالتفويض والقضاي سواء
 كان المطلوب حاضر او غائبا محلي او مريضاً بخلاف الوكيل بالخصوص عند ابي حنيفة رحمه الله
 فالوكيل يقول بموت موكله لا يلزم المطلوب لوقال كنت قبضت في حيوة الموكل ودفعته اليه
 لم يصدق اذا اخبر عما لا عليك انشاءه وكان مريضاً في اقراره وقد انفرد بموت موكله اقول على
 قياس هذا ينبغي ان لا يصدق الوكيل بقبض ودبغة او عاربه لو اقر بموت موكله ان كنت
 قبضته في حيوة ودفعته اليه وقدم انه يصدق من الفصل المودع الوكيل يقبل قوله فيما يذهب
 سببه ان الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بموت الموكل انه قبضه في حيوة ودفعه اليه فانه
 لا يقبل قوله الا بشبهة محتملة في قتال ولو لو اوجب الوكالة وقد ذكرناه في الامانات الا انما
 اذا ادعى بموت الموكل انه اشترى نفسه وكان الممن مقبوضاً او قبضاً اذا قال بعد عقده لبعته
 امس وكذا الموكل فيها اذا قال بموت الموكل بعته من فلان بالغ درهم وقبضها
 وهلك وكذا الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان البيع قايماً بعينه بخلاف ما اذا كان
 مستهلكاً الحكم من الوكالة من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل في جابح
 الفضول من كذا ذكرنا وقد قلنا انما في الاولى قال فلو قال كنت قبضت في حيوة الموكل و
 دفعته اليه لم يصدق اذا اخبر عما لا عليك انشاءه فكأن مريضاً وقد بحثت بانه ينبغي ان يكون
 يحكون الوكيل بقبض الودبغة كذلك ولم يتبين لافرق بين الوكالة وبينها بان الوكيل يقبض الدين
 ويرد ايجاب الضمان على الميت اذا لم يوفى بتفويضه بما سألها بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه

يرد

يرد على الضمان عن نفسه انتهى وكذا في شرح الكنت في باب الوكيل بالخصوص والقض سلة لا يقبل
 فيها قول الوكيل بالقض انه قضى وفي الوقعات تحاشية الوكيل بقبض القرض اذا قال قبضه
 وصدقه المقرض وكذا الموكل في القول للموكل سببه في كتاب الوكالة الموصوفه اعطاه درهم لم يدفع
 الى غريمه ويشتري له شاة فقال فعلت واشتريت ودفعت اليه يقبل وان كذا المريض لانه
 امان ادعى حقيقة الامانة فيكون القول قوله وكذلك لو وكله المريض ببيع هذا المال ثم
 مات فقال بعته واستوفيت الثمن ودفعته الى المورث او قال خاع الثمن فانا كان المريض
 حياً يصدق لانه باق على وكالته ما واصل بعته فقد حكم امر عليك بشتاؤه فيصدق وان كان
 ميتاً لا يصدق ان كان البيع قايماً لانه ان انفرد بموت الموكل وصار الحال ملكاً للورثة
 فهو بهذا الاقرار يريد ابطال حقهم عن البيع وهم ينكرون فيكون القول لهم وان كان البيع
 مسيئلاً يصدق لانه الورثة يدعون عليه الضمان وهو ينكر ولو كان على المريض دين
 وهو حي لا يصدق وان صدق المريض لان اقراره كقرار المريض ولو اقر المريض بقبضه
 وعليه دين الصحة لا يصح اقراره فكذا اذا اقر الوكيل من المحيط للسوى في اقرار المريض
 بقبض الدين من كتاب تصرفات المريض والوارث **مسألة** رجل دفع الى رجل سبباً
 لبيعه ويدفع الثمن الى زيد ثم جاء صاحب المال فطلب الثمن من زيد فقال لم يدفعه ابيع
 الى الثمن وقال البايع بعته ودفعته اليه الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ان كان البايع بايعاً بغير اجرة كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بايعاً بالاجرة
 فكذلك في قول ابي حنيفة خلافاً للصاحب لان الثمن يدل بالبيع والبيع كالمباينة
 عند البايع عند ابي حنيفة فكذلك الممن فلا ضمان على زيد لان قول البايع لا يكون
 حجة عليه بعد القضاوى لا الباطل لما شر من السوء ولو دفع ماله الى رسول لم يدفعه
 الى فلان فنه عم انه دفع وانكر انما لم يقبض فانه لا خلافها ولكنها لا تدرى
 ان يصدق احدكما ثم خلافاً لاخرى الذي كذا الامر وان تكلم لزمه انهما كان
 وعلى ذلك سائر المعانيات بخلاف المضمونات كما مضى فانه اذا قال فلان

او لم يجره اذ قال في حلقه ثم دفعه وانكر القاضى بالقول قوله ولم يصدق الحامور الابنية
 حاشية الاكمل في اواخر فصل كتاب الحامور على سبيل الطحاوي الحادون له بالدفع اذا
 ادعاه وكذا به فان كانت امانة فالقول له فان كان مضمونا كالغصب الذي لا يفي ما يقرى
 الهداية ومن الثاني معنى فادعى من المضمون ما اذا اذن المضمون مستاجر بالتمتع من الاجرة فلا بد
 من البيان وهي في احكام الهارة من العادى كسبها من كتاب الامانات واذا دفع رجل الى رجل
 ما لا يصدق له رجل فذكر انه قد دفعه اليه فكتبه في ذلك الامر والحامور له بالمال فالقول قول الذي
 يدعى الدفع الى الحامور لانه لم يقبض ولا يصدق عنه عن الامر ولا يجب اليه على جميعا وانما يجب
 على اصحابه لانه لا يصدق له من تصديق احد حاشية وكذا لا يجب اليه على الذي كذبه ولا
 الذي صدقه فان صدق الحامور بالدفع فانه يخلف التبر بانه ما قبض فان خلف لم يسقط دينه
 ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عنه الامر دينه وان صدق الاخر انه لم يقبض وكذا
 الحامور فانه يخلف الحامور حاشية بانه لقد دفعه اليه فان خلف برى وان نكل على اليه من لونه
 عن الجميع ادفع اليه وكذلك لو ادفع عند رجل ما لا يحل له ان يردع بان يدفع اليه الحامور
 فقال قد دفعته فهو على التفصيل ولو دفع المودع الى رجل وادعى انه دفعه بامر
 صاحبه وانكر صاحب المودعة الامر بالقول قوله مع يمينه انه لم يقره بذلك ولو كان المال
 مضمونا على رجل كالغصب في رد الغاصب او الذي قام صاحب الدين او المضمون منه او يدفع
 الى فلان فقال الحامور قد دفعته اليه وقال فلان لم يقبض بالقول قول فلان انه لم يقبض
 ولا يصدق الحامور على الدفع الابنية لان في ذلك امره نفسه على الضمان الا اذا صدقه
 الامر في الدفع في مبراء ولا يصدق ان على القاضى بالقول قوله مع يمينه انه لم يقبض ولو كذب
 الامر الحامور في الدفع وطلب الحامور يمينه فانه يخلف على العلم بانما يعلم انه دفع فانه خلف
 اخذ منه الضمان ولو نكل سقط عنه الضمان شرع الطحاوي في الاستجابة في الوكالة وكذا
 في وكالة البديع قال الماحي بلفظ على الف درهم فوجب كما امر كانت الهبة
 من الامر ولا يوجب الحامور على الامر ولا على القاضى وللأمر ان يرجع في الهبة والدفع

متطوع

متطوع ولو قال هب لفلان الف درهم على اني ضامن ففعل جازت الهبة ونصير الامر على امور
 ويرجع الامر في الهبة دون الدافع فانه في باب ما يتعلق بالتوكيل بالتفريق وخوفا
 من الوكالة التوكيل التوكيل بقضاء الدين صرف مال الموكل الى دين نفسه ثم تضي دين
 الموكل مال نفسه ضمن وكان مبررا فيه في باب الوكالة بقضاء الدين من الوكالة التوكيل
 دفع المال الى امر يقضى عنه دينه ليس له ان يأخذه منه من محل المبرور فصوله قال الدفوع
 الى الدين الى العقل اذ يجره فدفعه ليس له ان يسترده اذ تعلق به حق رت الدين بقضه
 لعلة تجبر لانه يسترده وكذا لو دفع الى رجل يدفعه الى رت دينه فله ان يسترده
 لانه وكيل المدينون فله ان يراجع الفصولين في احكام الوكالة في الفصل الرابع في تسليم
 رجل بعث رسولا الى فلان ان بعث الى شوب كذا وكذا فبعث اليه البزاز
 مع رسوله او مع غيره فضاغ الشوب قبل ان يصل الى الامر وتصادقوا على ذلك وقرروا به
 فلا ضمان على الرسول في شيء وان بعث البزاز مع رسول الامر فالضمان على الامر لان رسوله
 قبض الشيء على المسافة وان كان رسول رت الشوب فاذا وصل الشوب الى الامر يكون ضامنا
 كما لو ارسل رسولا الى رجل وقال له بعث الى بعثرة درهم فضا فقال نعم بعث بهامع رسول
 الامر فالامر ضامن بها اذا اقر بان رسوله قد قبضها وان بعث بهامع غيره فلا ضمان على الامر
 حتى يصل اليه وكذلك رجل له على رجل دين فبعث الى المدينون رسولا ان بعث الى بالدين
 الذي له عليك قال بعث بهامع رسول الامر فهو من مال الامر فينبى فصل التوكيل
 بالخصوصة من كالة كاتبة التوكيل يقبض الدين لو وكل في عماله بقبضه فله ذلك
 في يد الثاني بملك امانة فصولين في احكام الوكالة في الفصل الرابع في تسليم
 ليس لو كبل قبض الدين فوكيل غيره به لتفاوت الناس في القبض بخلاف وكيل البيع
 باع ثم وكل يقبض عنه من ليس في عماله فله ذلك وكيل القبض ولو وكل قبضه انك من
 المدينون فلو وصل الى الاول مبراء الخطوب ولو لم يصل مبراء لو كان الثاني في عماله
 الاول والا لا يبرأ قال وكيل قبض الدين قبضته من اليوم فكلت او دفعته الى رت يجرى

الفهم خلاف ما لو اقر بعض الطالب وكيل البيع اقر بقبض موكلة الحق براء المشتري كما لو
 اقر بقبض نفسه من محل المهور المأمور بالشراء اذا خالف في قبض نفسه على الآ في مسألة من
 يسوع الولوية الاسلم في دار الحرب او الامر انما بان يشترى بالكف درهم فالف
 في قبض فانه يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سئل الموكل الحق فاشترى بالكف نقد على
 الوكيل الا الوكيل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه بالكف فزوم الامر المستحق كما في الواقعات
 في الوكالة من الحق ان لا يبيع الاسير اذا امر رجلا ان يفيد من اهل حرب بالالف ففداه بالقبض
 وجع عليه بالف فرق بين هذا وبين الوكيل الشراء بالالف اذا اشترى بالقبض والفرق انه ليس
 هناك عقد فاداه ان تخلقه فصار كمن امر رجلا ان يفتق عليه الف يفتق العاصي ولو كان الاسير
 مكاتباً فامر رجلا ففداه جاز عند بله حنيفه وان كان الفرد المأمور به اكثر من قيمة فاحسب
 وان كان الاسير عبداً فاداه لا يجوز على مولاة ويلزمه اذا عتق كما اذا جنى ففداه عنه اجنبى
 بامره لا يجوز على مولاة ويلزمه اذا عتق كذا همها رجل اجنبى امر رجلا ان يشترى اسيراً
 في دار الحرب فلهذا على ثلثة اوجه اما ان قال له اشتره لي او قال اشتره من مالي ولم يقل
 شيئاً فحق الوجه الاول والثاني في وجع على الامر وفي الوجه الثالث لا الا ان يكون خليفته
 لانه لا يكون الامر بالشراء الا رجلاً بان يفيد فقال الوكيل لرجل اشتره لي
 جاز وكذا اذا قال اشتره من مالي لان هذين الوجهين صار كان الوكيل هو الذي
 اشتراه فكان له ان يوجع عليه ولو قال الوكيل اشتره ولم يقل واحداً من ذلك ففصل صار
 الوكيل انما في منطوقه ولا يوجع على احد واقعيات في السير بعبارة الوكيل قال واذا اقتب
 الحق على المطلوب فقال الحق في خلف الوكيل ما تعلم ان الطالب قد قبضه مني فلا يجاز عليه
 وان ادعى عليه معنى لو اقره لزمه لان البيوع تتبع صحة الدعوى وصحة الدعوى تتبع كونه
 خصماً والدعوى هو القبض على الموكل فالوكيل لا يكون خصماً في ذلك قال وان قال المطلوب
 ان يدعيه الطالب قبل له ادفع الحق الى الوكيل وابتاع الطالب في ستمائة وكذا الوكيل
 باخذ الشفعة اذا اشترا الشفعة فادعى المشتري الا انموكل ستم الشفعة قبل له
 لا يعين له على الوكيل ستم التدار الى الوكيل ثم ابتاع الموكل وخلفه فرق بين

في دار الحرب فلهذا على ثلثة اوجه اما ان قال له اشتره لي او قال اشتره من مالي ولم يقل شيئاً فحق الوجه الاول والثاني في وجع على الامر وفي الوجه الثالث لا الا ان يكون خليفته لانه لا يكون الامر بالشراء الا رجلاً بان يفيد فقال الوكيل لرجل اشتره لي جاز وكذا اذا قال اشتره من مالي لان هذين الوجهين صار كان الوكيل هو الذي اشتراه فكان له ان يوجع عليه ولو قال الوكيل اشتره ولم يقل واحداً من ذلك ففصل صار الوكيل انما في منطوقه ولا يوجع على احد واقعيات في السير بعبارة الوكيل قال واذا اقتب الحق على المطلوب فقال الحق في خلف الوكيل ما تعلم ان الطالب قد قبضه مني فلا يجاز عليه وان ادعى عليه معنى لو اقره لزمه لان البيوع تتبع صحة الدعوى وصحة الدعوى تتبع كونه خصماً والدعوى هو القبض على الموكل فالوكيل لا يكون خصماً في ذلك قال وان قال المطلوب ان يدعيه الطالب قبل له ادفع الحق الى الوكيل وابتاع الطالب في ستمائة وكذا الوكيل باخذ الشفعة اذا اشترا الشفعة فادعى المشتري الا انموكل ستم الشفعة قبل له لا يعين له على الوكيل ستم التدار الى الوكيل ثم ابتاع الموكل وخلفه فرق بين

وان قال المطلوب ان يدعيه الطالب قبل له ادفع الحق الى الوكيل وابتاع الطالب في ستمائة وكذا الوكيل باخذ الشفعة اذا اشترا الشفعة فادعى المشتري الا انموكل ستم الشفعة قبل له لا يعين له على الوكيل ستم التدار الى الوكيل ثم ابتاع الموكل وخلفه فرق بين

ما يبيح المشتري وبين المشتري اذا وكل وكيله بالقبض فادعى البائع المشتري
 قدره على البيع فان الوكيل لا عليك التردد بل يتوقف على ان يحضر المشتري وقد ذكرنا الفرق في كتاب
 يسوع من شرح جامع الصغير في ادعاء المشتري في البائع والمشتري رجل وكل وكيل
 بقبض مال فادعى الزوج ان صاحبه مال قد سرقه فانه يدفع اقراره ويتبع ربا مال فستختلف
 مجابتهما فان وكله بقبضه فادعى البائع المشتري لم يرد عليه حتى يخلص المشتري
 لان التدارك عنه ممكن لو وقع الخطأ بقبضه الوكيل وهو غير ممكن هنا لان ادعى
 لوفض البيع لم يرد عليه في القضاء بالفسخ كان الفسخ ما نصيبا عندا يستحق حتى ان عند
 محمد كمالا يكونا سواء لان التدارك ممكن في هذا كما في مسألة الدين فاما عندنا ليوست فله
 المشتري لو كان خاضراً يستلزم بائنه ما نصيبا ادعى البائع ذلك ولم يتبع نظره فاذا كان المشتري
 غائب وقد ادعى البائع التزاد او تم يتبع لم يرد عليه ولا مكان التدارك كما قال محمد
 والراجح عنده انه يعتبر بطريق النظر فلا يرد حتى يحضر المشتري وقياس قوله في مسألة الدين
 التي تقدمت انما ان يورح للنظر ايضا والله تعالى اعلم من غير شرح جامع الصغير كما ان الدين
 الشهيد قبيل باب الحقوق من كتاب يسوع لا يتجنا جعلوا البائع والسماسرة وكلاهما مالك
 فالعادة حرجت بجعل المتاع اليهم ليس ببيع وتكليف البائع والسماسرة وكلاهما مالك
 المتاع الى المشتري ويستتره منه ولذا قالوا البائع والسماسرة على البائع وان كرمه على الممرر
 بوزاير المستبضع من الوكالة الوكيل بالبيع والشراء اذا اضاف العقد الى الموكل لا يرجع
 حقوق العقد الى الوكيل كذا ذكره شرف الدين النواجري في فوائده وذكر في وكالة جامع
 الحقوق ان ابوانا سلبا الصغار رجل امر رجلا ان يشترى له عبداً فلان بالالف درهم فقال صاحب العبد
 بعته عبدي هذا من فلان الموكل بالالف درهم فقال الوكيل قبلت لزم الوكيل لان الموكل امره
 ان يقبل عن نفسه في اليوم العدة للوكيل دونه وهو قبل على الموكل فصار له ما لم يقصود
 العادة في اوامر الفصل البائع والمشتري الوكيل بالبيع لا يطالب الحق من مال نفسه بخلاف
 الوكيل بالشراء ولا يجبر على الشفاعة لانه متبع بخلاف التدارك والسماسرة البائع لانهم يكونون لاجرة

ونقول للموكل اعمل الموكل على المشتري وحسب القبض للموكل ولو قبضه الموكل مع الآتي الحرف فانه
 لا يجوز قبضه الا للموكل لا للقبض فيه فخرته الايجاب والقبول بزيادة في الرابع من الوكالة
 الموكل بائع حمل محبته متفاد لا يخرج من المشتري اجاب للمدعي متبرع ولكن يقال لا قبض فكيف
 او اعمل الموكل على المشتري اى وكله بالقبض والاحتياج الى التوكيل لان حتى القبض لتفاد الموكل
 ليس بما قدر فلا عليك القبض الا بما من له حق القبض فاعديه في كتاب الوكالة قال الموكل بائع
 اذا باع العبد على حال الموكل المعلن على المشتري هل عليك فيه على القبض ليقبض نفسه اجاب نعم لان
 الموكل وكيل عن وكيله في القبض فملكه قال ولو لا جملته المشتري دفع الثمن الى الموكل بئري
 لانه اصل الحق المستحق وفعل عاين ما يفعل الموكل ودفع عنه المنة والكلية فاعديه في ارد
 في الوكالة ملومات وكيل ابيع او الشراء او غاب او اذنت قبل يتقبل الحقوق الى موكله وقيل لا
 وقيل لو باع الموكل ثياب بحق القبض للمعلن ثورته او وجهه وقيل موكله **قوله** شري وكيل
 فمات فلوكله ردة بيب بحق الرثة ثورته او وصيته ولو لم يكن للموكل على رواته **قوله** وفي رواته
 اخرى الغاش ينصب وصيا فيرده في الفصل الاول من القبولين بوجه هذا السوق فباعه
 في سوق آخر يجوز ولو قال لا بئري لاني هذا السوق فباعه في سوق آخر لا يجوز بزيادة من حصل
 الرابع من الوكالة اعطاه الغاش قبضه به دينه او قال ادفعه الى الدائن وحذ الصك فدفع
 ولم يأخذه لافهم ولو قال لا تدفع المال حتى ياخذ الصك فودع قبل اخذه ضمن من حمل المهور
 قال رجل خالصني من مصادرة الوالى او قال لا اسير ذلك فخلعه انسان قبل لا يرجع
 فيها بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط لاني المصادرة والامام الحسنى
 على انه يرجع فيها بلا شرط الرجوع وهو الصحيح بزيادة في نوع في المأخوذ ببيع المال من
 الفصل الثالث يفتن يكون حصان من كتاب الفاش من المراتبة ايضا **قوله** وكالة
 عاقبة على ان يقوم بامره وينفق على اهله من مال الموكل ولم يبين شيئا للاتفاق بل
 اطلق له تمام الموكل وطالب المنة ببيان ما النفق ومصرفه فان كان غدا لا يصدق فيما قل
 وان اتموه حلفوه وليس عليه بيان جرات الاتفاق **قوله** ان اراد الخروج على الفهم فالقول

ملحقه وشواقي اختاره

قوله

قوله وان اراد الرجوع فلا بد من ائبته فبني ما يتعلق بالموكل بالاتفاق امر غيره بان يتفق عليه
 او يفتي دينه ففعل يرجع بلا شرط الرجوع بزيادة في نوع المأخوذ من الفصل الثالث من كتاب
 الوكالة اذا وضع الخاسن مالا يقضي دينه فقبضه الموكل نفسه ثم قبضه الموكل فان كان الموكل
 لم يعلم بما فعل الموكل فلا ضمان عليه ويوضع الموكل على الطالب بما قبض من الموكل وان كان قد
 علم بان الموكل قد قبضه بنفسه فهو ضامن لان الموكل قد قبضه بنفسه فقد عزل الموكل الا
 ان عزل الموكل لا يصح الا بعد علمه فاذا علم بفعل الموكل فقد علم بعزل فصار مقبدا في الدفع
 فيلزمه الضمان واذا لم يعلم فله لو جازته التقدي فلا ضمان عليه وليس هذا الموكل يدفع المذكرة
 اذا ادى الموكل بنفسه ثم ادى الموكل انه يضمن الموكل علم باواد الموكل او لم يعلم عند قبضه
 بزيادة في حصل الموكل ان هل يفرد ادها بالنصف من كتاب الوكالة ولو وكله بائع وزنها وعن
 البائع الا بشهود او لا تخفى فلان لا عليك ابيع بغير حضور الشهود وبغير حضور ملاك الجمع القادى
 في الوكالة بائع **قوله** ببيع متاعه فقال بكم ابيعه فقال الت اعلم بذلك وبشحنه فباعه بئري
 حقه فله الرد وببغتي فبني باب الوكالة بائع من الوكالة من يسوع منية الفقهاء في مسئلة
 ببيع الموكل بغيره وبان الفتوى على قولها ان لا يجوز الا ان ببيع بئري في فصل التوكيل
 بائع من وكالة جمع العاوى الموكل ببيع الدنانير بالدرهم اذا باع بالاشهاد الناس فيه
 لا يجوز عندهم وكذا ان ببيع عبده بالف وقيمته كذلك ثم اذنت قيمته الى الفايين لا عليك بوجه الف
 باع بالخيار ثلثة ايام فذا وقيمته في المدة له ان يحجره عنده لانه عليك ابتداء فملك الامضاء
 ايضا وان نسكت حتى مضت المدة بطل البيع عند محمد خلافا لابي الفعي ولو كان وصيا لبي ان
 يفتي ببيع عندهم بزيادة في الفصل الرابع من الوكالة واذا ادعى رجل دارا في يد رجل فوكل
 المدعى عليه رجلا ليصالح مع المدعى ولم يستلم شيئا فهو غيبه الموكل بالشر او فيتمحل منه
 الغيب البسر دون الفاحش وان كان وكلا من جهة المدعى فهو غيبه الموكل بائع
 فيتمحل منه الغيب الفاحش تاا رايته في الفصل الخامس من والعشرين من الوكالة ولو
 وكله بائع ثم نهاه على البيع حتى يقبض للمعلن فباعه قبل قبض المعلن وسلم المبيع كان البائع

باطلا حتى يسره والبيع من المشتري ثم يبيع وكذا لو امره بالبيع بنقد فباعه بنسيئة لا يجوز فحاشا
 في التوكيل بالبيع والنسيئة من كانت الوكالة له ولو قال خذ عني هذا فباعه ولو بالبيع كان له
 بالبيع نسيئة في قول الشيخة وكذا لو قال له يبيع من فلان كان له ان يبيعه من غيره ولو
 قال له يبيع من فلان فباعه من غيره لا يجوز من محل المبرور ولو وكله ان يبيعه من رجل سواه
 فباعه منه ومن آخر حاز النصف له كما باعه لذلك لو صلح في قول الشيخة ولا يجوز في قول
 صاحبه فحاشا ان محل المبرور ولو قال له من فلان فكفيل شقة فباعه بغير كفيل لم يجز
 وكذا لو قال له خذ كفيلا او قال له خذ رجلا لا يجوز الا كذلك محل المبرور وفي المشتري
 على الاعام الثاني ان التوكيل انما عليك البيع نسيئة اذا كانت الوكالة للتحارة اما اذا كانت
 للجماعة كما مره فطعن على ما يبيع ثم عليك البيع نسيئة وبه يفتي فان قيد المظني بدلالة الحاجة
 امرت ببيع فانقض ومن جوز النسيئة انما يجوز بالاجل المتعارف فان طول الاجور وقيل يجوز
 عنده وان طالت المدة وعندها لا بالاجل متعارف في تلك التسوية وفي الحاشي التوكيل فطعن
 ببيع عليك النسيئة عندنا خلاف للشافعي وفي العيون ببيع بنقد فباعه بنسيئة جاز وفي ما يبيع
 الا بالبيع فباعه بنسيئة لا يجوز ببيع بنسيئة ببيع فباعه بنقد بانفسه صحيح حصول الفرض
 وباقيل من الف لا يجوز ذكره في البيع الا عام والطحاوي لم يعتبر هذا الشرط للجواز وفي اعتبار
 اختلاف المتأخرين نوازله في الوكالة بالبيع من الوكالة ولو قال له يبيع من او كفيل او قال
 لا يبيع الا بوجه او كفيل ثم يبيع بغير وجه او كفيل من محبط للشرعي في باب
 الوكالة بالبيع بشرط من الوكالة امره بالبيع بغير وجه او كفيل شقة فباعه بدونه لا يجوز
 ولو اختلف في اشتراطه فالقول للموكل وكذا لو قال امرتك بغير هذا الشرط فالقول له نوازله
 في الفصل الرابع من الوكالة التوكيل بالبيع عليك الا قاله قبل قبض الثمن في قول الشيخ
 حنيفة ومحمد رحمهما الله واما التوكيل بالشراء ذكر الامام سمى الآية للشرعي في البيع الا عام
 المعروف بخوارزمية لا عليك الا قاله فحاشا ان في الاقاله من كان يبيع ذكر رشيد
 الدين في باب دعوى التوكيل من فشاواه رجل وكله رجلا ببيع عاب من اعيان ماله فاراد

التوكيل

فاراد التوكيل لا يشت الوكالة بالبيع عند القاضي حيث لو جاز لموكل وانكر لا يلتفت الى انكاره
 فله وجهان احدهما ان سلم التوكيل العيان الى رجل ثم يدعي انه وكيل من ماله لا يقضي بالبيع
 فسلمه الى يقول ذوالد لا يعلم في بالوكالة فيقيم البينة على انه وكيل بالقبض فيبيع القاضي
 ذلك منه وبأمره بالتسليم اليه فيسببه والثاني ان يقول هذا منك فلان ليس به منك فاراد
 ويخص منه بأمره بقبض البيع فيقول المشتري لا اقضيه منك لاني اخاف ان يبيح المالك
 وانك الوكالة ورعا بكلامه المقبوض بالحاشي يدعي او حصل فيه نقصان فقبض فيقيم التوكيل
 البينة انه وكيل بالبيع والتسليم وجب على القبض باقائه البينة وذلك لانه يبيع على القبض
 وتنت ووجه ثالث ذكره في هذا الباب ايضا بعد هذا ما يلزم الاحالة الى دعوى المشتري رجل
 ادعى ان الدار التي في يدك كانت منك فلان وكنت وكيل بالبيع وقد بعتهما فاني فقال المشتري
 عليه وبعتها منك ولكن ما كنت وكيل من فلان ولم يوكلي بالبيع فاقام مدعى الشر البينة
 على انه وكيل فلان بالبيع وهو صحيح حتى يقبل من البينة ويستكون حظه وكلامه بالبيع
 عمادة في الفصل الخامس ولو ان التوكيل بالبيع او البراء المشتري من الثمن او اقله او اخذ
 بالثمن عوضا او صاحبه من الثمن على شئ فذلك كله جائز على الموكل عند الشيخ حنيفة وبضمي
 للموكل وعلى قولها لا يجوز شئ من ذلك تحفة الفقهاء في احوال الوكالة في على آخره
 فاحس الدارين الى مدونه رجلا يقضه فقال المدعون دفعه الى الرسول وصدق الرسول
 وقال دفعه الى الدارين وانكره الدارين فالقول قول الرسول مع غيبه نوازله في الفصل السادس
 من الودعة قال الموكل قد احويتك من الوكالة وقال قديته امسى لم يصدق لانا خبر
 حين لا عليك لانتا ومنية المفق في الوكالة وفي نوادر مشرحة له على بيه يوسف اذا كان
 بالمال كفيل فوكله الطالب يقضه من المطلوب فقبضه لم يجز قبضه فان هلك عنده فلا ضمان
 عليه ولم يملك على طالب تادار جانيه في الفصل الرابع من الوكالة ويجوز التوكيل
 بتقاض الدارين وقضه من غير رض الخضم ولا يقبل هذا التوكيل بكون المطلوب انما يبيع للموكل
 الطالب ولو قال التوكيل كنت قبضت لئال حال حيوة الموكل وسلمه اليه لم يصدق بالاجبة

والله يدعهم ولم يسمهم كان جازرا لو قال لا يسع الا سبعة هو فباع بغيره ولو كان
في الوفاة بالبيع والاشارة قال محمد بن داود وكل يسع غيره ثم باه الموكل ثم رد عليه فقبض
كان للموكل ان يسعه ولا يكون له بيعه الا على الموكل على الوكالة وكذلك لو وكل كل واحد من رجلين
ببيع فباع احدهما فمردوه عليه ليس ببيع فكل واحد منهما ان يسعه وروى ابن سحاح عن ابي يوسف
انه اذا باه الموكل رد عليه فقبض ليس للموكل ان يسعه لان تصرف الام بغيره منع منه للموكل
كما لو عزل محمد فباعه ان العزل لم يوجد لكن خروج الام عن ملك الموكل فقدر البيع على الموكل
فاذا عاود بيعه الملك للموكل فيه جاز بيع الموكل لو باه الموكل رد عليه فقبض كان ان يسعه ثانيا
وورد ابن سحاح عن ابي يوسف في احوال الباطن عن محمد بن داود ولو وكله بان يبيع بغيره فباعه
الموكل ثم رجع للموكل فباعه لم يكن للموكل ان يرد به مرة اخرى ولا يسعه الله يسع من اصابه
الصحة في كل حال في كل الموكل من الوكالة الموكل بالبيع اذا وكل غيره بقبض المبيع من المشتري
صح لو كسبه وصح ان يرد الموكل بالبيع والاشارة الموكل بالبيع اذا وكل غيره بقبض المبيع فقبض
وهلك المبيع عند المشتري قال ابو حنيفة الضمان على الموكل بالبيع لا على الفاض فقبضه الفاض
بغيره لم يرد المبيع من المحل المذكور فقط وكيل البيع دفع المبيع الى رجل بغيره على ما ثبت
فلا بد للرجل بالبيع او هلك عنده اجاب بانه لا يضمن الموكل فالتجيم انه يضمن وقال بعضهم
لو كان من دفع اليه امينا لم يضمن للمضاد بعادة جامع الفصول في ضمان الاموال والديال
من الفصل الثالث والستين وكل رجلا بقبض كل حي على الناس وعندهم ومعهم في
الديارهم وخمس من يري خسرته وتحتية عنه لو راي ذلك وكتب له في ذلك كتابا وكتب له
انه خاسر وخاسر ثم ان فباعه فباعه ان لم يرد على موكله لا يملكه خسرته ولو كان له خسرته او الظلم
ولم يظلم او ليس في هذه الشهادة امر باء او المال ولا ضمان الموكل عن امره فاذا لم يرد
ولم يضمن لم يجب عليه الا اذا من مال موكله فلم يظلم بامتناعه عن الاداء كذا في هذه المسئلة
تدل على ان الامور باء او الدين من غير مال امره فباعه على قضاء دينه اكثر مما لا يعمل بها
وامر المحال بدفع المحل الى وكيله ببيع وقبض كراه منه وجوابه انه قبض وكيله فباعه

بعض كراهه

بعض كراهه البعض لو ائتمن الموكل له دين على الموكل وهو مقربه وباعه بغيره على دفع بغير كراهه
ولو انكى الامر على ان يخلقه بانه ما يعلم ان الخاكسة بغيره بقبضه ولو ائتمن له على وكيله لا يجبر كذا
والفرض الاخر من هذه المسئلة دل على ان الموكل باء او الدين من حال موكله لا يجبر على اداء
الدين لو لم يكن للموكل دين على وكيله كانت واقعة القوي مقولان في احكام الموكل من
الفصل الرابع والستين قال ابو حنيفة يضمن من غفل ففعل الامور وضمن وقال
دفعها الى الامر والكره الامر لزوم الحال لا مهور ولا يصدق على الامر لو كسبه بالاشارة من
مقاييس اذا قال المضمض ان غفلا قال لك القرضي يكون قرضا على المرسل والام لا يضمن على وجه
الوسيلة يكون على الموكل براءته في احوال الفصل الاول من كتاب البيوع بحث كتاب البيوع
الفاقرضا فثبت كمال الكتاب فام بصل الى الكتاب لا يكون من ماله وان ارسل اليه رسولا
وقبضه الرسول صار من مال المرسل لا من قبض الرسول قبضه رسوله وحامل الكتاب رسول في
تبليغ الكتاب لا في القبض وعن محمد بن داود يضمن من الفاتاه بها فقال الفاض في بغيره فاقطع
لا ضمان على المضمض لعدم القبض ببراءته في المسئلة المذكورة الموكل بالبيع اذا باع
ثم ظهر صم في غيب فقبض المبيع بغيره قضا ولم يرد الموكل ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للموكل
ولا يكون للموكل ان يحاكم الموكل فان حاكمه واقام البينة على ان هذا العيب كان عند الموكل
لا يقبل بئنه لان الترد بالبيع بغيره قضا بغيره الا قاله فيجعل في حق الموكل كان الموكل
اشتره من المهر فذا اذا كان له عيب بغيره فانه كان قد باه لا يجدت عليه ذكره في بعض اديات
البيوع انه يلزم الامم وذكره في عامة روايات البيوع والرهين والوكالة والما دون انه يلزم
الموكل في بيع الموكل والوكالة وبه اخذ الفقهاء بوكي البيع لان الترد بغيره قضا في حق الموكل
بغيره الا قاله سواء كان العيب قد باه او لم يكن وان كان الترد بقضا الفاض فان كان بالبينة
لزم الموكل قد باه على العيب او حديثا وان كان الفضا بكون الموكل فكذا عند علمائنا
المسئلة وقال زعيمهم انه ان كان العيب جامع كذا مثله فهو بغيره قضا الفاض باقراره وبمستوى
بما الرد بالعيب ومن استحقاق او استحقاق المبيع على المشتري باقراره او بانكسار لا يغير ذلك

في حق البائع وان رد على الوكيل باقراره بقضاء القاضى ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك
ردا على الموكل كما لو رد على الوكيل بالبنية او بالنعكس وان كان عيبا يحدث مثله لم يرد الوكيل والوكيل
ان يحاكم الموكل فان اقام الوكيل البينة على ان هذا العيب كان عند الموكل رده على الموكل متى
في فصل التردى بالبيع كتاب البوع اذا هلك المبيع في يد الوكيل بالشراء صلى وهرس ان قبض
الوكيل المبيع قبل الشراء وبعد الشراء ففي الاول ملكا مائة سوا ذلك قبل الشراء وبعده
في الثاني هلك مضمونا ولو وكل رجلا بشراء عبد بعينه فمضى الوكيل من عنده وانتهى به بغيره
نفسه او وكل آخر بشراءه فاشتره هو الاول واقيم ملك الشراء لنفسه عند عمل نفسه عليه
ذلك عند غيبته الامر الا اذا اشترى بأكثر مما وكل به وخلد في سبيله وكل به الوكيل بشراء شيء
معيين او لم يقبل عند الشراء اشترى بغيره فلا يلحق بملك الموكل لان المشتري يبيع لنفسه
او لم يبيع نقد المبيع من مال نفسه لو من مال الموكل جواز الفداوى في فصل الوكالة بالشراء
رجل وكل رجلا ببيع ضيقه له فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة ارض موقوفة فاراد المشتري ان يرد
على الوكيل فافقر الوكيل لذلك لان يرد على الوكيل ثم الوكيل لا يرد على موكله وان ردت
على الوكيل بالبنية كان للوكيل ان يرد على الموكل وهذا والتردى بالبيع سواء لم يزل يفتقد
في الباقي قال بعضهم بغيره كما لو جمع بين عبد وحر وباعهما بمصطفة واحدة وقال غايه
لا يفتد ببيع في الباقي وهو الصحيح لان الوقف باق على ملكه فبطلت المدة لا بطلت المدة
المنقضية انه لو جمع بين ملك وقف وباعهما بمصطفة واحدة ببيع الملك لو جمع بين ملك
ومسجد ان كان مسجدا لم يرد ببيع في الملك اما كان مسجدا لا يرد ببيع في الملك
بالبيع والتردى من كتاب الوكالة وفي الهدية ومن امر بيع عبده فباعه وقضى المبيع او لم يقبض
فرد عليه المشتري بعيب لا يحدث مثله بقضاء القاضى بنية او بابا او عيبا او باقراره فانه يرد
على الامر وكذلك ان دونه عليه بغيره يحدث مثله بنية او بابا او عيبا او باقراره على الامر
لان البينة في مطلقه والوكيل مضطر في النكول بعد العيب عليه باعتبار عدم عارسته البيع
فلزم الامر فان كان ذلك باقراره لزم المأثور لان الاقرار في قاصرة وهو غير مضطر اليه لان

السكون والنكول مما يمان للناظر في بائع بالوكالة والوسالة وقام المسألة في الهدية فلو رجع
ولو وكل رجلا بالبيع لغيره بغيره فاشترى بغيره فاشترى بغيره فاشترى بغيره فاشترى بغيره
جارية فظهر من جارية معنى الوكيل ويجوز ان في الوكالة بالبيع من كتاب الوكالة
وفي الاقضية في الشفقات اجماع ان في الدين الموكل اذا قرب طول الاصل واراد المدعيون السوا لا يجبر
على اخطار الكفيل وفي الاصل رجع كفى بنفسه الى اهل بيته فلو اراد اخطم الا يجبر من السند
ان كان ضامنا لاهل بيته للكفيل ان يثبته وان لم يكن الى اهل بيته ان يطالبه اما با اداء مال او بسلطه
النفس في الفتاوى الصغرى المدعيون اذا اراد ان يبيع بس لوت الدين ان يطالبه با اخطار الكفيل
وقال ابو يوسف رحمه الله لو قال قائل بان له ان يطالبه بالقياس على نفقة شرا لا يبعد في المستغنى رتب
الدين لو قال للمغنى ان يدينوني فلانا بدينان يبيع غنى فانه يطالبه بالكفيل وان كان الدين موصلا
حلله في الكتاب الكفالة يجوز الكفالة بحضرة الطالب ان كان المطلوب غايبا وكذلك يجوز للاقرار
بالكفالة بغير حضرة الطالب جميع الفتاوى في فصل كتاب الكفالة ولا تصح الكفالة الا بقول المكفول
في مجلس العقد وهذا عند الشيخية وحمد رحمه الله تعالى في حقه الفتاوى في الكفالة وذكر
في فتاوى قاضي ظهر الدين شحوة الشفقات امرأة قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يبيع واريد ان
أخذ منه كفلا بالنفقة قال ابو حنيفة ليس بذلك لان النفقة لم يوجب بعد قال ابو يوسف
سبحي ذلك في أخذ منه كفلا بالنفقة وعلى الفتوى لان النفقة لم يوجب في الحال وانما يوجب
بعد فبصر كانه كفيل بما ذاب لها على زوجها فتجوز شحان دفعا بالناسي وذكر المسئلة على
هذا الوجه القيس ايضا وقال في آخر كفالة المحيط والفتوى في مسئلة النفقة على قول ابو يوسف
وفي سائر المديون لو انتمى مفت بغيره كان حسنا دفعا بالناسي جميع الفتاوى في فصل تسليم
المكفول في كتاب الكفالة وجعل على دين رجل كفيل رجل بالدين بحضرة الطالب المطلوب بغير
امر المطلوب ورضي به المكفول عنه ثم قال المكفول له رضى بكفالتك جاز مانا على المكفول انما
يرجع به على المكفول عنه ولو قال المكفول اولا قد رضى بكفالتك ثم قال المكفول عنه قد رضى
او قال قد رضى وادى المال لم يرجع على المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ولم يزل المكفول

مكروها لانه شرط منفعة قبل العقد كذا في المسبوط مع الغار في شرح سنن الاصحاح
 في اوابل المصارفة. ولو وقع المصارفة فقال المضارب قرضها ففعل وهي حالها
 قرضها من مكانها فهي قرض ولو قال هي مضاربة عندك شرا ثم هي قرض كما قال ولو صارت
 عوضا لم قرض لم يكن قرضا حتى يبيعها ولو اقرضه شرا ثم هي مضاربة لم يكن مضاربة ولو قال
 ادفع الى راسي مالي وجايعي فهو لك لم يكن الا لا يكون الحال مستهلكا عتابة في الفصل
 الاول من كتاب المصارفة **باب الشركة** وليس لاحد شرك في العنان الرهن اى رهن عينا
 من مال الشركة بدلين من التجارة عليه والارهاق به بطله بخلاف المتفاوض له الذي هو ويرث من
 على شركته ابن المهرام قيل فروع في خلاف المتفاوضين من كتاب الشركة قد علم انه ليس
 لاحد المتفاوضين ان يقرض ولا يهب ولا يصدق ولا يبيع دانه من شركتهما ابن المهرام في الفروع
 المبرورة **باب** اب وابن يكتسبان في صنفه واحدة ولا يكون لهما شئ فاكسكة للارث اذا
 كان الاثنان في عيال الاب يكون مغباة الا ترى انه لو غرس شجرة تكون للاب **باب** وكذا في الزوجين
 اذا لم يكن لهما شئ ثم اختلفت بينهما اموال كثيرة في المزوج وتكون المرأة مغباة الا اذا كان
 لهما كسب على حدة فلو لهما **باب** الكسب بينهما نصفان قال رحمه الله وهكذا كسب الزوجين
 من اقواء الناس بينهما نصفان **باب** وما تفرقه من قسطن الزوج وليس هو كسب الزوجين
 عندهم جميعا فيه في مسائل المتفرقة ثم الشركة شركة الوجوه ان يشترى بطل نقد الممن سبب
 وجاهاهما فيبيعان فما حصل له الممن يدفعان به من الممن الى بايعهما فان فضل شئ يكون مشتركا
 بينهما وهذه الشركة لا يجوز عندنا في ركنها **باب** سبب شركة الوجوه لانه انما يشترى بالنسيئة
 من له وجاها عند الناس وانها تفرق عنانها ومصارفها لا يمكن تحقيق الوكالة والكفالة في الادارة
 وعندنا طلاق تكون عنان وهي جارية عندنا وباطلة عندنا في نقد القفا وفي الباب الاول
 من كتاب الشركة **سئل** اذا اشترى احد الشريكين عينا ونقد الممن من مال الشركة ثم ادعى شرا
 لنفسه حصة هل يقبل قوله اجاب ان كانت شركة عنان وله بنية انه عند العقد يفرج بالشراء
 لنفسه حصصا كما يشترى له وان لم يكن له بنية فان نقد من مال الشركة فاشترى على الشركة فادى
 المداية اذا باع احد الشركاء عنان شيا من تجارتها فليس المحرك الا ان يطالب المشتري

بالبني

بالبني وفي المتن قال همام عن محمد بن اذ دفع المشتري من مال الشركة الاخر فبني على نصيبه ولا يبرأ
 عن نصيب البائع اذا لم يكونا اشهدا حين العقد وان ذلك جائز فيما بينهم وكذا ما اؤتم احدما
 من ضمان التجارة لا يطالب الاخره بما وجبه له الفصل الرابع من كتاب الشركة رجل اشترى متاعا
 فقال للاخر بعه بالشركة فما يكون بينهما فهو بينهما نصيبين فالشركة عن نصيبه في الزوج لصاحب
 ان قال ولا يخرج مثل علمه **باب** اهل الشركة في اوابل الشركة **باب** في سهمته فاشترك
 مع اربعة على الاربعة بسفينة والاربعة على الخمس لصاحب السفينة والباقى بينهم بالسوية
 في فائدة ومحصل لصاحب السفينة وعليه اجر مثلهم اثم نصيبه في اوابل الشركة وذكر
 في القسري بناء بين رجلين باع احدهما نصيب من اجنبي بغير اذنه شركة كثر كذا الشركة
 في الزوج ولو باع من شركته جاز وفي نوادر همام لا يجوز في الفصل السادس من القسور
 القسور **باب** ولو كان الزوج مشتركا بين اثنين فباع احدهم نصيبه بغير اذنه شركة ان يلحق اوالا
 المحض جاز والاول فلا صلاحه في حبس في بيع الزوج من الثالث من كتاب الزوج اصل باع نصيب
 من الزوج المشترك لا يجوز فانه لم يفسح البيع حتى ادرك الزوج جاز لمرؤال المانع **باب** في بيع
 الزوج ونحوه واذا كان الزوج والاخرى مشتركا بين رجلين باع احدهما نصيبه من الزوجين
 شركة بدونه الا ان لا يجوز اذا لم يكن الزوج مدركا وعلى هذا القسري وسائر انواع الزوجين
 اذا كانا مشتركا بين اثنين باع احدهما نصيبه من صاحبه بدون الارض واما اذا باع النصف
 مع نصف الارض من شركته او من اجنبي بغير رضا شركته جاز وقام المشتري مقام البائع
 البع الوكيل في مسئلة شراء الحصة من الولد **باب** ولو كان الزوج بين مكسبة فباع احدهم
 نصيبه من احد هما لم يكن جاز وان باع منها جاز من اجل المروءة **باب** دار بينهما باع احدهما شيا
 من اجنبي لم يكن جاز ولا يخلو اما ان باع بغير تركه وبشرط الطلع اما الاول فليجوز ادفع
 شرط منفعة المشتري سوى البيع فصار بمنزلة اجارة في البيع واما الثاني فلم يكن له نصيب
 لشركته وكذا لو ادعى رجل على احد شيا فصاحه على نصف هذا البناء او على نصف هذا الزوج
 المشترك لم يكن جاز **باب** اشترى نصيب احد الشريكين من البناء دون الارض لم يكن **باب** بيع الارض

سئل عن شركة بين رجلين
 باع احدهما نصيبه بغير اذنه
 هل يبرأ من نصيبه
 هذا مسئلة تليق ان يشترط
 على الاشهاد ان يبيعوا الارض
 في شركتهم لا اجاب لا يبرأ
 الاخره ولا يبرأ ان تمكن
 ان يفسد ما سئل
 كان في ملكهما مائة فاشترى
 بذلك الارض بطلت الشركة
 فبقيت الارض بطلت الشركة
 فبقيت الارض بطلت الشركة

مع نصف الزرع لم يكنز. ولو بينهما بناء فشرى بحدسها باجتناب بلا اذن الاخر لم يكنز وكذا
الشجرة والزرع ونواع من شركته جاز لم يكنز فصوله في الحادي والثلاثين وفي الموازل
حين احد الشريكين مطلقا وعلى الاخر وزرع او حصة قال ابو نصر مغل الى اطلاق يكون
فعل ما شرطه وما جعل العدة يكون على العامل لان الشركة تنقسم باضافه كالموت فيكون
العامل بحدسها كالتفصيل بالمال المتجزئ فيحصل له حصة من المال ومبايع من حصة نصف طلبة
ومبايع من حصة المتجزئ يتصدق به حصوله بسبب حيث وهو النص من صفات محلي قيل
صفان شركة الاعمال من صفات الشركة. اتفاقا احدى صفات الشركة طاعة من شركته لم يكن
مطلوبا جلا ف ما اذا اتفق على عبد مشترك وادى حراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا
منه المقي في امر كمال الشركة. وان شرط اى في شركة العنان ان يعمل احدها دون الاخر
والزرع بينهما على قدر راس المال جان ويكون المال الذي لا يعمل عليه بضاعة عند العامل
وركة لصاحبه ووضع عليه وان شرط للعامل اكثر من راس المال جاز ايضا على الشرط
ويكون المال عند افع عند العامل مضاربة وان شرط للدافع من الزرع اكثر من ماله لا يتبع
الشرط ويكون المال بضاعة عند العامل في كل واحد منهما ربح ماله والوضوء على ما ذكرنا
مضربان في الشركة. ولا يشترط اصابة راس المال في هذه الشركة اى العنان عندنا ولا
اتفاقا لجس في راس المال ولا خلط المالكين ويجوز ان يكون راس مال احدها درهم وقال
الاخر دناير او كان الحبل درهم او دناير واشترى كل واحد منهما ماله قبل الخلط فجميع المشتري
يكون مشتركا بينهما عندنا وهل يشترط المساواة في الزرع عند علمائنا الشك لا يشترط ذلك
فان شرط المساواة في الزرع او شرط لاهدها فضل الزرع ان شرط العمل عليها كان الزرع
بينهما على ما شرطه على جميعا وعلى احدها دون الاخر وان شرط العمل على المشرط لا يفضل
جاز ايضا وان شرط العمل على اقلها ربحا لا يجوز فاحال في شركة العنان. وكل شركة فاسدة
فابرج فيها على قدر راس المال وبطل شرط التفاضل لان الزرع فيه تابع للمال فيقدر بقدره
كما ان البرج تابع للبذر في المزارعة والزيادة المستحق بالتسمية وقد قدرت فبقى
الاتفاق على قدر راس المال هداية في الشركة الفاسدة. **ت** دعي ما بينهما في بيت كذا
مخرت كذا

مخرت كذا حتى صار ثمنها لم يجز على العادة ونقسم الارض بينهما ولو فاقه بينهما او اوداها
الا انه ليس شئ منها يجزى لشريك على ان يجر مع الاخر. **فصل** في قسم الشركة المتفق
لو كانت فكل من نصفه دينا على شريكه وكذا الحجام لو صار كل واحد منهما او تقسم الارض بينهما ولو تلف شئ
منه جبره اليه على عادية. **ع** عن محمد رحمه الله في حمام بينهما انهدم بيت منه او اختار الى قدر
ومرقة او ايا احدهما لا يجزى وقال للاخر ان شئت فابنه انت وخذ من علة تفقك ثم
منسقة ناه فصوله في السادس والثلاثين. **فصل** في ضمان نقصان الشاة في شركتها
العمل وبيع الشاة في الاخر فذهب فضاء شئ لا يضمن بدفعه الى غيره لشركته فاضد احدها كاخذه
شركته فصوله في ضمان النقصان الثالث والثلاثين. **فصل** في ضمان كسر كاس شركته ضمانا
احدها وغاب المارح فلما حضر الغائب عطاء نفسه فز الزرع ثم غاب كافر وعمل الغائب بعد
ما حضر زرع والى ان يدفع حصة شريكه من الزرع ان كان الشرط ان يعمل جميعا او شئ
فما كالا في تجارتها من الزرع فهو بينهما على الشرط عمل كل واحد منهما على حدة او على
قال مرضي احدها او لم يعمل وعلى الاخر فهو بينهما حلاصة في الشركة. فان عمل احدها مرضي
الاخر وعينه فلا جبر على الشرط لان عمله كعملها ويستوى الا يتبع الاخر من العمل البذر او غير
عند لان العقد لا يرفع مجر دامتاعة وحقق الزرع حكم الشرط في العقد لا العمل
بما زرع او اخر فضل فيما للشريك وماله من كسب الشركة. **ت** اذا وقع الزرع بقرة بالغلف
ليكون احادث بينهما نقصان فالحادث كله لصاحب البقرة وعليه اجر مثل عمل المدفوع اليه
بعض الكلبين مقلدا والبعض قائم في يده فاما في يده من الكلبين فهو لملكه وما اخذه
المدفوع اليه متصلا فهو للمدفع اليه وانقطع حق المالك في البقرة بالاسم والمضى وعلى المدفوع
اليه العاصم بالبقرة مثل ذلك الكلبين وعلى هذا اذا كان دفع وجاجة الى رجل ليكون
البعضان بينهما فلوان المدفوع اليه دفع البقرة او وجاجة الى رجل اخر بالنصف فملك
في يده فالمدفوع اليه الاول مامن فلوان المدفوع اليه بعض البقرة الى الستة ولا جاز
لمالك العرف ناه **فصل** في ضمان النقصان في كسب الجارية وفي القبة احد شركتي

هذا هو الأصل في الشركة
او ان يكونا مخترا

مستوفى بالدين والفهم اثبت الدين على واحد من الورثة بسبع في فرضه ونقص
 ما يخصه من الدين وليس له ولاية بيع نصيب غيره لنقص الدين لان ذلك ملك الوارث الا
 لان التركة غير مستوفى عادته في التامة والعسر في اقرار الورثة بالدين ومع ذلك اراد الغريم
 الا يبرهن حتى يقضي الدين الى كل نصيب الورثة له ذلك كالوكيل يقضي الودين اراد
 الا يبرهن على انه وكيل بالنقص مع اقرار المودع والموصى له بالثبوت اراد ان يبرهن على الورثة
 مع اقرار الوارث او الوكيل بالبيع اقر يقضي الحق فادام المشتري ان يبرهن على نقد الحق
 له ذلك بوزنه في اقراره كمال الدعوى اثبات الدين على الميت حفصة الوارث او الوصي
 يجوز وان لم يكن في يد الميت من التركة ما في الالفاظ من الفائدة وهو الحكم من اخذ
 مال الميت عند الظهور فان قال الوارث لم يقبل الى من ميراث ابي فانه صدقة المدعي فلا
 له وان كذبه وقال لا بل وصل اليه كذا من المال كيف على التثبت فان خلفه لا شيء عليه
 وان نكل لزومه القضاء عا ديه في التام والعسر في اقراره او في اعيان مختلفة بحسب النوع
 والصفة وذكر في الحكم جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة اختلف فيه المباح قبل لا بد
 من التفصيل وقبل يكتفي بالاجمال وهو الصحيح في السادس من الفصولين تركه فيها دين لم
 لم يستوفى فثبت على الباقي فانه ياخذ من كل سهم حصته من الدين وهذا اذا اقدم جملة
 عند القاضي اما لو ظهر باصدهم اخذ منه جميع ما يسه في التام والعسر من الفصولين ومن
 ادعى على اخوه مال الارثاع ابريه فلو اقر به لم يدفع اليه وليس ذلك حكم من القاضي على الاب
 حتى لو جاز قضايا باخذ المال من الواضع فيرجع هو على الاب ولو انكر دعواه قبل لا يستخلف على العلم
 بان ابن فلان وله مات ولكن يقال للابن اقيم بينة على موت ابيك وانك وارثه والصحيح انه
 يستخلف على ذلك لو كان فلو خلفه خلف الابن اقامة البينة على موت ابيه وانه وارثه ولو
 نكل بصبر مقر ابيته وموت وصار كما لو اقر من اصرى وانكر المال ولو كان كذلك لا يجعل القاضي
 الابن حصا في اقامة البينة على اثبات المال ولكن يجعله حصا في تخلف على المال واخذه
 منه فيجعله على المال سواء في الفصل المذكور فان قضى واحدا من الورثة حتى الغريم ينظر ان ادعى

برهن على ذلك كذا على المشتري
 على انه ما ينفقه وان لم يبيع
 له ربه الاستيفاء في القضاء
 وان ابي الورثة اختلف لانه
 حتى الميت كذا في دعوى البربر

وقد من سلك الوكالة في الولاية
 وقد من سلك الوكالة في الولاية
 اخصونه بغيره

ليبرج

ليبرج في التركة ددت القسمة الا لا يقضوا حتى يقضي من مالهم لقيامه مقام الغريم وان على ان
 لا يوضع في التركة مضاف القسمة بوزنه في التامة والعسر في اقراره او في اعيان مختلفة بحسب النوع
 فقال له المدعي عليه ان خلفته انما لك على ادفعها اليك فحلف المدعي ودفع المدعي على الدوام
 قالوا ان ادعى اليه الدوام حكم الشرط الذي سطر فهو باطل والدافع ان يسترد منه لانا
 هذا الشرط باطل فثبت ان في النصيب على الدين من كتاب البيع ولو ادعى على امرأة انه تزوجها
 فانكوت ثم ماتت الزوج فماتت المرأة تدعى ميراثها الميراث وكذا الواو دعت المرأة بالشك على
 رجل فانكوت ثم ماتت المرأة وطالب الزوج الميراث له الميراث قال رجلهاته وهذا قولها لا قول
 استخيفه فلما في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى وفي المشتري امرأة ادعت على زوجها
 انه طلقها فانكر الزوج ثم ماتت فطلبت ميراثها عنه لم اورثها من المال المورث عنه في يد رجل
 اقام دجلان كل واحد منهما البينة انه باعته من الذي في يده سبيعا فاستدافا منها ياخذان
 العبد وقيمة بينهما يعني اذا شهدوا على اقراره فان مات العبد في يد المشتري فله
 قيمته وان كانت البنتان شهدا على معاينة البيع والقبض فان كان العبد قايما اخذاه
 نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد ميتا اخذاه قيمته نصفين ولا شيء
 لهما غير ذلك قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون في النصف كذلك ما يجان في امره وهو المنقول
 من كتاب الدعوى ذكر محمد رحمه الله في السيرة لو ان رجلا مسلما خرج من دار الحرب معه مسكين
 وفي يده رجل يفل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لاصدقها بينة من
 المسلمين فان القاضي يقضي المال لمن اقام البينة لانه لو رد دعواه بالحق قال سمي الماعة السري
 وهو المسئلة تبين خطأ بعض مشايخنا رحمه الله اذا قال كل واحد من المتدعيين مسلما
 وفي يدي ان القاضي لا يسمع هذه مخصوصة ويقول اذا كان مسلما وفي يدك فماذا انظرتني
 فقد رضيت ههنا على قبول البينة من احدى هو الصحيح ووجهه انه كل واحد منهما يحتاج الى البينة
 لدفع منازعة الآخر والبينة لهذا المقصود مقبولة ويقول المتدعي انك ان تمنعه عن مرا
 ونه في يدي فثبت ان في دعوى الادور والاراضي وفي دعوى لبايع الاكراد على البيع لافاجبة

خفي

الم

من الاربعه فبرهن على ان متساويين نقل مصولين في اواسط الفضل العاشر

هذا هو المسمى للملك والملك هو الذي يملك الملك والملك هو الذي يملك الملك

فلا يكون التناقض مانعاً في ما سطره ووجهه (١) عمن ووجهه (٢) التناقض (٣) في ما سطره ووجهه (٤)

الوصى الى اليتيم ماله بعد البلوغ فانتم هذا ليس على نفق انه قد مضى منه ثم ما كان في يده

میں ترکہ والہ وہ ہیں جو کسی آدمی کی موت کے بعد اس کے ترکہ میں سے کسی شے کو اپنے لئے نہیں لے سکتے۔

ثم اوصى بعد ذلك في يد اوصى شيئا وقال هو من تركه والدي واثام البنت فقلت

وَنَسَّاهُ إِلَهُهُمْ دَعَا بِهِ قَوْمَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَكَانَ مِنْهُمْ كَافِرٌ

ولو ادعى الدهر فاقه في قوة البرهان والبرهان في قوة الدهر فاقه في قوة البرهان والبرهان في قوة الدهر فاقه في قوة البرهان

المشافير وان نفقه فاعلموا ان هذا المحل هو المحل الذي قال به السيد واما ما ذكره في المتن على ان هذا

بعد الاقرار بنقل عدم التناقص وان ادعى الانباء قبل الاقرار بالنقصان

في ثلثا قصص الدعوى اذا استعمل في قضاء الدين ثم ادعى الابراء لا يسمع في ثلث

ما يبطل دعوى المدعى من دعوى القبة قال ودع شيا في مكان رجل وله تلاميذة

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ لَهُ أَسْمَاءُ الْغَيْبِ لَا يَخْفَى عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ۚ

قال حماد بن اسلم ان درويشاً بهرام غازي را مشاهده است در يك شب كه در يك درخت نشسته و در آن درخت

کنندش و از باز برگردی و عوی میکند ششونه غده غده و اصل اصل الف و غده

سبحهم نعم من أجل الثمرة اذ عيالا حكم الكفالة فقال ما تكلفت اطلاقا اقام بيته

[illegible]

ادعوا باسمي
الذي هو
الذي هو
الذي هو

...

عليه فادعى ان الاصل اذ لا تسمع منه لانه في سماع على اعتبار كونه كفيلا والا فهو فوضي فقصص
دعوى الاتصال في مقام الخصومة الاقرار بالكفالة وانه انكره في الاستدعاء فهو مناضى في باب
سبيل دعوى المدعي من دعوى القصة كما ومنه وبشره كاستدعاء الاستعانة والاشجار والاشجار
فان كلا منهما اقرار بان له اليد فلا تسمع ادعى لغيره بالوكالة او لغيره في النوع في المسألة
من كتاب الدعوى لو ادعى رجل شراء ثوب وسئل له بالثمن المدعي عليه وقضى اولاهم
فعم احد الشهود ان الثوب له اولايه وورثته هو عنه لا تسمع دعواه لما قلنا ولو قال عند الشهادة
هذا الثوب باع منه هذا كسبي اولايه وورثته عنه يقضى بالبيع ويجمع دعوى ان هذا
برهن على مدعاه قضى له لا تقدم اتساق في لو قال اقول ولم يود بالثمن باده ثم ادعاه لغيره
او انه لايه وكله بالثمن يقبل وكذا اذا شهد بالاشجار والاشجار او الاستدعاء او الاستعانة
من المدعي بطل دعواه لغيره وسواء طلب تحقيق هذه العقود المدعي من المدعي عليه او غيره
في النوع المبرور **س** ادعى عليه اني دفعت اليك فلان درهم وقضتها منه ثم ادعى انك قبضتها
منى لا يصير منافضا لانه يد المدعي يد المدعى في باب سبيل دعوى المدعي من دعوى القصة
ج الوصي باع ثم ادعى انه باع بغير فاضى بسمع واقدمه على البيع لا يمنع دعوى الضاد وكذا
متولى الوقف او اجر الوقف ثم ادعى انه اجر بالمثل وكل من باع ثم ادعى فاده
بسمع وتناقض هذا لا يمنع دعواه من اكل المبرور **س** قال بعت وارثه ثم ادعى انه وارثه
وبطلت الجثة لغيره اذا تناقض في النسب لا يمنع صحة الدعوى نقد الفاء وفي باب البيع من
الوصايا ادعى دارا بغيره او شرأ من البيه ثم ادعاه انما فانه يسمع لا مكان توفيقه بان يقول
شترتني وعجزت عن اتيائه فورثته ظاهرا ولو ادعى اولا بارت ثم ادعى الشراء لا يقبل للتناقض
وتنقض توفيقه بتساج دارا ثم برهن على الوجوه انه ملكي لا اباي شره ارجي في دعوى بسمع
ولا ينفقه هذا التناقض لما فيه من الكفاة فان الاب يستقبل الشراء للصغير ومن الصغير لغيره والاب
لا علم له في فصول من اوائل الفصل العاشر رجل ادعى على ابيه انهم لم يملوا الميراث ثم
ادعى بعد ذلك انه اخوه لا تسمع فلو عاد وادعى انه ابن عمه تسمع صلاحه في الفصل العاشر

كتاب الدعوى

من كتاب الدعوى **س** ادعى المدعي على الميراث ثم ادعى على الميراث ثم ادعى على الميراث ثم ادعى على الميراث
شترتني فاستعالي زوجها بتطيقها بلا علمها وكذا الزوج لو قاسم اخا امرته ميراثها
واقهر الاخ انه وارثها ثم برهن انه كان طمعا ثلثا تقبل فلان له يد بوضع على الزوج بما اخذ
وكذا زوجة قاسمت ورثة زوجها الميراث وقد اقر بزوجها ثم برهن على زوجها على تطيقها
ثلثا في صحة تقبل وكذا حكايت ادى بده ثم برهن على زوجها بولاه قبل انكثانه كذا في وفي
س شري هوباني حرا في مبدل فلما تشرو قال هذا لي ولم اعرفه يقبل بنسبة **س** قال
في هذه المسائل خلاف ذلك وفي مسنة ينصرفونهم قدم بكرة ولسنا جدارا فقبل له هذا
دارا ميكات وفوك ميراثا لك فادعاه المتاجر وقال اكنتم علم بلا بسمع المتناقض
اقول ينبغي الا يسمع فيه وفي امثاله اذا تناقض اثنان في بيع لم يوفى ولم يكن توفيقه
اذا وفق ينبغي الا يسمع اذ لا تناقض في حقيقة اما لو امكن توفيقه ولكن لم يوفى فيه
اختلف في الفصل العاشر في فصول من وفي القبول قدم بكرة وشترتني ولسنا جدارا
ثم ادعاه قائلا بان دارا بيه مات وتوكلها ميراثا وكان ثم بكرة وقت اتيائه لا يقبل قال
والقبول صح بوزنه في النوع في الدفع من الفصل الاول من كتاب الدعوى **س** ادعى دارا اني
في بديلان ملكا بديهم ادعاهما لنفسه لا تسمع وقال غيره لا تسمع الا اذا ادعى تملك الملك
من زيد فبينة في باب سبيل دعوى المدعي من كتاب الدعوى وما يدل على ان المكان التوفيق
لا يكفي ويشترط التوفيق بالفعل ما قال في الفاء وفي ادعى حدودا لثما على ابيه وبرهن فدفع
المدعي عليه بان المدعي اقر بان ملكه انه والى الشترتني من انه وشترتني دعواه وان بالملك فادفع
مسموع وقال بعضهم لا لا مكان ان يكون مكفلا له مات وتركته ميراثا لايه قال هذا لا يصح
ما لم يوفى بالثمن المدعي لوزنه في النوع في هذا الباب كحق في ثمنه او ما عجزت توفيق ما الا ترى
ان المدعي عليه لو ابتداء بالرفع وقال في هذه المسئلة لا يصح ذلك في الشترتني من امكن
ووجدت بعض البيه ليس وانت ايضا اقرت بان ملكا لكما تقول في هذا البينة الدفع ان
فكن لا تفقد كاهرت لانه بخلاف الروايات الصريحة وان قلن ثم فقد ناقضت حيث اعتمدت

في المأثور على احوال التصور وذلك ثابت هنا ايضا فالمأثور بصحة الدفع في الثاني مع القول
بعده في الاول نقص الاصل واختار شيخ الاسلام ان احوال التوفيق يكفي وذكر كبر في شروع
الجامع الكبير ايضا ان التوفيق بالفعل شرط في الشك والقبول لاكتفاء بما كانه قال كبر في
ذكر التوفيق في بعض ولم يذكر في البعض جعل المسكون على المذكور وذكر كبر في اختياره
التناقض الذي من المدعي لا يتقدم التوفيق بالفعل ولا يكفي الايمان وان من المدعي عليه يكفي
الايمان لان الظاهر عند الايمان وجوده ووقوعه والظاهر صحة الدفع لاني الاحتجاج و
المدعي مستحق والمدعي عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لاني الاحتجاج ويقال ايضا ان نقد
الوجود لا يكفي الايمان قال كبر في الايمان بترادفه في موضع في التناقض في الفصل الاول
كتاب الدعوى قسم تركه سابق ورثة او قبل تولية لوفاء وصاية في تركه بعد العلم
والقبول بان هذا تركه او دفعه ادعاء لنفسه لا تسع في الفصل العاشر من الفصولين
باع امة ثم ادعى خيرا قبل البيع لا تسع ولو برهن بقبل مئة ولو ادعى المشتري ان البائع
خيرا قبل البيع تسع دعواه وبينة من الفصل الحادي عشر باع عبدا ثم ادعى انه اعتقه او كان
حر اثم باعه تسع وذكر القاضي باع ثم ادعى ان كان دينة واعتقه لا تسع ولو ادعى انه خلق
من مائة بقيل وثبت النسب وبطل البيع نظيره للمشتري عبدا وادعى انه حر والرخصة تحكم اقراره
فبرهن على الحرية والعبد يكره يقبل ويرجع بالتمن بترادفه في كادى عشر من كتاب الدعوى
سكون مجرول النسب عند البيع اقراره بالرق وكذا اذا قبل له فم مع مولاك فقام ساكتا
يكون اقراره بالرق حتى لا تسع دعوى الحرية بعده بلا بينة بخلاف ما اذا لم يسبق له اقرار
وحيث يحتاج مدعي الرق على الابانة في التماس من سكاك البرائة ادعى الرقيق حرية
الاصل لم يعتق العارضي يقبل وينسب التناقض في الدعوى ولا يشرط الدعوى في كبرية
الاصلية ولا يشرط في العارضة عنده خلاف لهما لو عيلا وفي حق اختلاف شرط الدعوى لجانا
وفي الاية لا يشرط الدعوى انما وفي الجامع الصغير قال الشريفي فاني عهدي ثم ادعى كبرية تسع
فقوله فان خرج كبرية الاصلية والعارضة ثم التايب باع حاضر او معلوما مكانه

يرجع

يرجع بالنسب عليه والا غايبا غنسة منقطعة رجع على العبد على البائع متى وجده وقال الامام
الشافعي لا يرجع على العبد كما لو قال اشترى في او قال فاني عهدي فقط او كما قال اترهني فاني عهدي
في الفصل الثاني عشر من دعوى البرائة او ان هذا لم يكن لي ملكة قبل اليوم ثم ادعى انه ملكة منذ قبل
ذلك اليوم مطلقا او بسبب كذا فانه لا تسع فانه يدعي او له كتاب الدعوى كتاب التماس
توكله امير ثم قال احدى هذه القضية بالفارسية ابن فلان حينئذ لا بد من ان يكون له وجود واقام
تسعى ان ادعى ان ابي وصفه باسمي في حال صفري وان دعاه مطلقا لا تسع في باب ما يبطل دعوى
المدعي من دعوى العينة ادعى على تركه دينا قصد الوارث ثم ادعى ان مورثه كان قد
قضاه لا تسع بعد اقراره بوجوب المال في التركة قبل وكذا الكفيل اذا اقر بوجوب المال
بسبب كفالة ثم ادعى ان الاصل قضاء لا تسع قال المتأدنا وصوته بناء على ما مر من محل
المزور عن انكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع الاقالة تسع هذا الدفع في
الفصل العاشر من الفصولين ادعى بعض الورثة دينا على مورثه بعد قضية بسمع ولم يكن
القضية ابراء عن الدين بخلاف عين من التركة حيث لا تسع دعواه في التام والعمر من
الفصولين رجع ادعى دارا في يد رجل انها له ثم ادعى بعد ذلك انها لفلان وقضا عليه
قالوا تسع دعواه كما لو ادعى اولا لنفسه ثم ادعى لغيره وادعى ان كفيل وان ادعى اولا
انها وفقت ادعى انها لا تسع دعواه كما لو ادعى لغيره اولا ثم ادعى ان لنفسه فالحال في حوز
الدور والاراضي مجموع النوازل رجع ادعى على رجل اخذ القاضى انه عصبته غلاما تركيا
وبين صفاته وطلب حضاره ليدعبه ويقوم عليه كحج فاحضر المدعي عليه غلاما بعض صفاته
بخالف بعض ما وصفه المدعي فادعى المدعي هذا العبد وقال هذا العبد ملكي واقام عليه البينة
تسعى دعواه وقبل منه البينة هكذا ذكره هذا الجواب يستقيم ايضا اذا قال هذا ملكي وكم
يزد عليه وكذلك هذا الجواب يستقيم ايضا اذا قال هذا العبد ملكي ايضا ويصير مدعيه عبدا
واما اذا قال هذا العبد هو لغيري ادعى اولا لا تسع دعواه مطلقا التناقض في
الجميع المبرهاني في الفصل التاسع عشر من كتاب الدعوى ادعى هبة في وقت فسل البينة
فبرهن على التمسك بعد وقت البينة قبل وقبله لا يعني ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له

وسلمها اليه في وقت كذا فسأله القاضي البنية فقال له عذر الله فاستدبرته بانه وادعى وقتا
 بعد وقت الله فبرهن عليه بقبل ولو ادعى وقتا بعد وقت الله وبرهن عليه لا يقبل والفرق
 ان التوفيق في الوجه الاول ممكن فلا يتحقق تناقض كما ان يقول وهب من عندك ثم
 جحد في اليمين فاستدبرته منه منذ سبع وعشرين سنة لا يمكن التوفيق فيحقق تناقض
 في رفر فر من قبل من كتاب القضاء ادعى نصف دار في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك كل الدار
 انني مخلص للسلام الا اؤخذ في ان لا تسلم دعواه ولو كان على العكس تقبل والصواب ان يعزل
 في الوجهين كذا ذكر في فتاوى قاضي ظهير الدين وذكر في مسند الامير في فتاواه اذا ادعى نصف
 نصف الدار ثم ادعى كل الدار لا تسلم لان دعواه النصف اقرار منه انه لا ملك له في الكل
 فاذا ادعى الكل صار تناقضا وعلى العكس تقبل وذكر في موضع اخر من فتاواه لو ادعى الثلث
 وقال لاحي في يميني ودار الثلث ثم ادعى الثلثين لا تسلم لكان التناقض عاديا في الفصل
 السابع **باب ما خردا من آخر ثم ادعى اليمين كانت له بغيره بالهوية في صوره وبرهن تقبل لان**
 التناقض لغوي فيما يجري فيه كخفاء قال الاب سافر بالشراء للدين ومن الابن فصار كمن يقر بالدين
 وينفاه لم يسمع ثم يدعى كبره الاصلية والعادية وبرهن يقبل كخفاء حال العلوق فان الولد
 يحل صغير من دار الى دار ويتغير المولى بالاعتاق ولهذا قلنا المحاب اذا ادعى بدل
 الكساة ثم ادعى تقدم اعتاقه على الكساة لم يدبر بدل الكساة بوارده في نوع في الدفع من كتاب
 الدعوى **باب ما ارضى ثم قال كنت رقتها او قال هو وقف على فان لم تكن له بنية واراد**
 تخليف المدعي عليه ليس له ان يخلفه لا بالتخليف يثبت على دعوى صحيحة ثم يصح لكان التناقض
 والا اقام البنية قال الفقيه ابو جعفر قبلت البنية وينقض البيع لان اكثر ما فيه ان الدعوى
 لم تنقض وبقيت الشهادة بلا دعوى والشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى كالمشهداة على
 شئ لا تملكه وبه اخذ صدر الشهد وقال بعض الناس لا تقبل البنية كذا لا نأخذ به قال رضي
 الله عنه ما ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا فيغير صحيح وانما الصحيح
 ان محل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل شهادة على وقف
 فهو حق العباد لا تصح بدون الدعوى تجمع الفتاوى في اول تناقضه من كتاب الدعوى

اقرار بالدين وينقض ثم ادعى كبره

الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى

ولو قال لا دعوى له او ان حصيدا

الثلث

اتفقت الروايات على ان المدعي لو قال لا دعوى قبل فلان او لا حصونه لي قبل فلان صح في
 لا تسلم دعواه فلا يرد حتى يحدث بعد البراءة فالحال اني باليمين من كتاب الدعوى ادعى من
 قس فانكر حصونه الشراء فبرهن على المدعي فبرهن حصونه على الفاء عنه لا تسلم للتناقض في العاشر
 من القبولين ولو ادعى البائع على المشتري ثم العبد المبيع فقال المدعي عليه ما اشتريته العبد
 قط فاقام المدعي بنيه على شراء العبد فقال المدعي عليه اني اوفيت العبد واقام البنية لا تقبل
 للتناقض كذا ذكر في الذخيرة في العدة ادعى انه اشترى منه هذه الدار فانكر المبيع فاقام المدعي
 بنيه على البيع ثم ادعى المدعي عليه الاقالة بسبع هذا الدفع ولو لم يدع الاقالة ولكن ادعى
 الفداء النعم او الابراء اختلقت اعتاقه وان فيه في الثاني عشر من القبول الاخر **باب**
 يستتم بيع فادعى ارضا في بركة اخيه الميت مورثة من ابيه ماتم ادعاهما ملكا على الخصوص
 نظمه قوله ذلك لا فخر صدر من اخيه المحتوي انما له نصيب ولا نافي بينهما فبطل **باب ما يبطل**
دعوى المدعي من كتاب الدعوى وفي صلح الاصل ادعى انها له فانكوت فصاحت على مائة
 حاز وصارت كانهما ادعت بدل العتق وقد اعتقها على مال فان اقامت بنية على انه اعتقها
 عام اول تقبل وترجع بالمائة واقدامها على الصلح لا يكون تناقضا في دعوى كبره لان
 من جهتها ان يقول اني لم اعلم بالعناق حين صالحة عاديه في الفصل الرابع عشر
 صالح عن دعوى دين ثم برهن على الايفاء او الابراء لو صالح عن النكاح لا تسلم بنية
 لان هذا هو الصلح افتداء عن الجاهل فلا ينقض وكذا لو اقر بدين ولم يبرع الايفاء
 او الابراء لو صالح ثم ادعى الايفاء او الابراء لا يقبل ولو ادعى الايفاء او الابراء وانكر
 فلم يقدر على اثباته فصاحه ثم برهن على الايفاء او الابراء يقبل لعدم التناقض وهذا
 الصلح لم يقع فادعى الجاهل اذ لا يبرهن على المدعي عليه في هذا الوجه فبطل الصلح ادعى
 ما لا فصاحه ثم ظهر ان لا شئ عليه بطل الصلح في الفصل العاشر من القبولين **باب الدفع** ادعى
 العصومة وبين النسب مبرهن الخصم ان النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقضى به والا
 ساقط للتقاضى وعدم الاولوية برهنه ابن عمه لايه وانه وبرهن الراجع انه ابن
 عمه لانه فقطلوا على اقرار الميت بداي بان ابن عمه لانه فقطل كان دفعا قبل القضاء

بالاول لا بعدة ولنا كده بالقضاء بخلاف الاول ادعى عليه ميراثا بالعصمة فدفعه ان يدعى حصة قبل
الحكم اقراره مفعول يدعى بانه فذى الارحام او يكون بين كلامه تناقض في رد رفر الفصل
الاشهر من كتاب الدعوى لو ادعى ميراثا عن ابيه فاقام المدعى عليه البينة ان ابا المدعى رجل
اخر غير الذي يدعى المدعى لا تقبل بينة المدعى عليه ولو ادعى ميراثا عن رجل ذكر انه ابن عم الميت
لابيه وذكر الاسباب الى الجدة الاعلى فاقام المدعى عليه البينة ان ابا المدعى كان يقول في حصة
انا في فلان لانه لا لابي لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا قام المدعى عليه البينة ان قابضا فلهما
بشروط نسبه ابيه في فلان اخر غير الذي ادعاه المدعى فانه في او اجاب ما يبطل دعوى المدعى
من كتاب الدعوى **في الوكيل** يقضي المال لورثته على واكلته وحكمها ثم المطلوب ادعى ان الطالب
ما قبل دعواه وليس له حق القبض بوجه الدفع **في المدعى عليه** لا يخط البرة فقال المدعى كذا
صيا وقت الابناء والقول له لانه سنده الى حالة معهودة منافية للمضام جامع العقول
او اخر الفصل العاشر **رجل ادعى كراما في يد رجل فقال المدعى عليه** دفع دعواه انه اخرج
منى للمحل في هذا الكرم في محل كذا فمداد دفع **في المدعى عليه** لو اثبت بالبينة تسلف عنه دعوى المدعى تآمر
خاتمة في الفصل الثالث والعشرين من كتاب الدعوى **في ادعى المدعى** لو ادعى رجل على رجل في
الشهرت منك هذا العبد بكذا او البائع كذا الباع فاقام المدعى عليه البينة على الشراء فقال البائع
في دفع دعواه الك قد ردت على هذا العبد بالبيع واقام على ذلك ينسحب منه دعوى هذا الدفع
وسعت بينة عليه ما حمل المورور رجل ادعى على آخر دنيا ثم قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كذا
مكي في الاقرار بوجه الدفع ولا يشترط ذكر اسم الكرم ونسبه صلاصة في حجب البينة لم يحصل السابع
عشر من كتاب الدعوى **رجل ادعى على آخر عشرة دنيا** فقال المدعى عليه في الدفع هو دفع الى
فقال في ادفع الى فلان وقد دفعت وبرهن بوجه الدفع **في المدعى عليه** ادعى عليه دنيا وقال
وهكذا اقرت ايضا فقال كنت مكي في الاقرار بوجه الدفع وان لم يذكر اسم الكرم ونسبه وانما
قلنا وهكذا اقرت لانه لو جرد دعوى الاقرار عن قوله في عليه كذا وقال اقرت بكذا لا يصح الدعوى
لان دعوى المال بناء على الاقرار لا يقع ما علم ان دعوى الاقرار بوجه في طرف الدفع لا في طرف

قال كنت مكي وقت الاقرار

ادعى كراما وقال المدعى عليه
ستاجرته لمحل في الكرم

لا يشترط ذكر اسم الكرم

دعوى ان اقرت بوجه الدفع
لا في طرف الاحتجاج

الاحتجاج

والاحتجاج بوزنه في الخامس عشر من كتاب الدعوى وفي الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى اقر بشفاعة
وبرهن عليه فقد قبل لا يسمع لانه دعوى الاقرار في طرف الاحتجاج اذ الدين يقضي على كل حال
هذا دفع دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاحتجاج فلا يسمع في الفصل السادس
من الفصول **رجل ادعى جارية في يد رجل فقال المدعى عليه** اني انا فلان او انه اعترف بها
مستد عشر سن سنة وقد تزوجها وهي حرة واثبت ذلك بالبينة يكون دفعا لانه اثبت العتق بالادلة
تقد الفاعل في الباب الثاني من كتاب الدعوى **وبرهن الله** فوي غصب من زيد وقال ذواليد او غلبه
زيد ذلك تدفع عنه الحصة بل البينة لا تقاها ان البير زيد وهذا بخلاف ما قال انه فوي سرف
من زيد وقال ذواليد او غلبه زيد ذلك لا تدفع له حصة مستحقا في العاشر من الفصول لو
ادعى الورثة على غلام انا ورثناه من ابينا فبرهن القس انه قس فلان الاخر وان حرة نقل
ويصرح صاعا الغائب في اثبات الملك له او ملكه شرط عتقه فيبصر صاعا في اثبات التمسر
في الخامس من الفصول **ادعى انه اخذ منه بغير حق** وهك عنده وبرهن حصة في اخذته حتى لانه
ملك بینه المدعى لانه يدعى الضمان فدفعه البينة ولو باقيا في يده فبرهن على ما ادعى
نقل بينة والاخذها رجا فبينة اولى **في المدعى** ادعى انه اخذ منه هذه الدراهم بغير حق فبرهن
حصة لانه اخذته بحق تقبل بينة المدعى لانه خارج وكذا لو برهن بعد هلاكها فالمدعى يبرهن مثلها
على ما ذكر تقبل بينة المدعى ولو برهن انه اخذتها بحق لا يثبت بينة كذا وقد اخذت عنه
تدفع له حصة لانه اثبت بالبينة اقول المسئلة الاولى دالية وجعل المدعى ثمة ذابدها
خارجا والصواب عندي ما ذكره **في غامر من قضا دقها** والجملة للمدعى لا للصورة وقد مر في سورة
مجادج وذو اليد في **في حيا يوافق** **ادعى عليه** في العاشر من الفصول **شهر** ادعى عليه
دارا انها ملكه واثبت بالبينة ثم اقام المدعى عليه البينة ان المدعى باعها ثم روضه وباعها
منى شمع **ادعى عليه** عتق واثبت بالبينة فاقام المدعى عليه بينة انك بعت من فلان الغائب
فعلما على ان رات مجامع والربا بان لا تقبل وذكر الناطق في اجابته ان تقبل وتدفع
الدعوى ثم اذا قبلت وان لم يدع تلق الملك من جهة المشتري فاحل ان تقبل اذا ادعاه قبله

قال غصب من زيد وقال
ذواليد او غلبه زيد

قال غصب من زيد وقال
ذواليد او غلبه زيد

ادعى انه اخذ منه بغير حق
ادعى عليه

الحضرة الامام المكي قدس سره
ارزى امات قبله فلاح
وماه المديدي نيل
تحت الحكم

قوله في باب الدفع في الدعوى **و** برهن انه مات وترك هذا ميراثا لثاني فلو كان له وصيه لم يرهن
حصصه الا المالك الذي يرثها مات قبل فلان الذي يدعي انه مات اولاً قبل الدفع وقيل لالان
واما الموت لا يدخل تحت الحكم فلا يثبت بنية حصصه موت فلان قبل موت فلان جامع العصول
في اواخر الفصل العاشر ادعى اليه دفعت اليك عشرة دراهم قرضا فقال نعم دفعت الي والفقن امرني
ان ادفعها الي فلان ودفعته اليه وبرهن بهذا دفع صحيح من اجل المبرور **برهن** عليه انه دفع اليه
عشرة فقال دفعته الي لا دفعه الي فلان فدفعته لي دفع برأيه في نوع في الدين من النوع
الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى **القول المدعى في دعوى الرد والهلاك** الا اذا قال امرني
بدفعها الي فلان فدفعتها اليه فكذبها وترى في الامر القول لمرثها والمودع صامع عند ائتمان
فلان لا يدين اليه بلاني كذا في آخره فلو دفعه في الاصل لم يرد له **السماء** في اواخر كتاب الامانات لم يرد
الا انما امرني ان ادفعها الي فلان وقد دفعته اليه فان اقليم على ذلك بنية فندفع مخصوصة من
بصاحب اليد والآن فلا مدعي اليه حالي في نوع في دعوى الدين في الفصل الثاني والعشرين من الدعوى
وجل ادعى عليه والما في رد فعل فانك الذي في يده لا تخلف فحل ففصل في دفعه عليه بكونه ثم لا
المقتضى عليه اقام البينة ان كان الشاهد المدعي ان اقام البينة على الشراء وقبل القضا ولا تقبل
وان اقامها على الشراء بعد القضا وقبل تمامها فصل دعوى الرد والاراضي من كتاب الدعوى
فرض الفقه حكاهم على الزوج ثم قال الزوج كانه حذانا على وقتل الزوجين لا يسمع الدفع ولو ادعى
تخلع على المرء ونفقة للدة تسع برأيه في المحرمات في الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى ادعى
مرء اخر وثمة لقال الزوج كانت ابنتي فبرهن لوارث على اقراره بالمرء بعد موته فقبل
ويقبل الدفع ولا قضاء ان الزوج لو دفع وقال علمت بعد الاقرار بابرأيتها يعني انه يقبل
ما امرنا نستبد بالاجراء وقد قررنا دفع الدفع وان توارد يقبل في المختار ببراءة الدفع
من كتاب الدعوى في الفتاوى العلمى الامام ظهر الدين مع كان مسألي المتقدمون منهم
فيكون دفع الدفع ومن المتأخرون ومن مسألي في مسألي فمقدمهم اهل عصره الامام

۱۲۵
روایت امام

۱۲۵
ان الامم التي
صعدت اليها
فقد علمت ان
قبل ذلك

زمانہ الحزن لا یطیل
خیر الحکم

القول المودع في الرد والملك
الا اذا قال ارضي يدعيه الى ملكه
قد فسرنا

ادعای حقوقه بعد از وفات
اللفظه

وضع اندفع وان توارد
بقدر الحاجة

الاجاب على التايخ او على احداهما
تجعل

الى شجاع على ان دفع المدعى غير صحيح وقبل دفع الرفع صحيح ما لم يظهر اختيار وتبليسي
في الثاني عشر من الفصولين للاسرو مشني وفي الاقيضة ادعى عليه الف في حكم المدعى
عليه بخط المرأة لا كالا وتايخ وتايخ احدى اهل بيتي جعل تايخ الوجوب السابق
تايخ الاباء وتايخ الاباء السابق تايخ الوجوب وان خلا عن التايخ او خلا
احدى اهل بيتي تايخ الاباء وجعل مؤخر في الرابع عشر من دعوى الجزاء ادعى عليه الف
بالكفالة مائة الاصل او غيره فجاء الاصل فقال كنت مكرها في الاقرار بالايضاح المدعى
وقد مر ان المدعيون المقر بالدين لو ادعى الاكراه يصح وتيقض ويحق الادعى الاصل
منفصل عن كفالته الكفيل يجوز ان يقر الكفيل بكون الاصل طائبا ويجوز ان يثبت
الحال في حق الكفيل ولو ادعى الكفيل ايضا الاكراه سند دفع فواربه في نوع في الميراث من فصل
في عشر من كتاب المدعى ولو ادعى دارا في حين ذم ليدعي المدعى اقراره بكونه انه
يسبى او قال انه كان لا يبطل بينة المدعى القول هذه الوانتي بالدفع قبل الحكم اما لو ادعى
به بعد الحكم فيه او نحوه ينبغي ان لا يندفع المدعى على ما ياتي في او اخر هذا الفصل في نفس
من اجتمع التوفيق وان الشك يمنع حكم ولا يرفع في العاشر من الفصولين في نفس حكمه
عالم ثم دفع الى القاضي او حواء المدعى عليه هذه الفاضل بالدفع يسمع ويسجل حكم
الاقول وفيه لو ادعى بالدفع بعد حكمه في بعض المواضع لا يبطل يجوز ان لا يبرهن بعد الحكم
ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لاحق له في التدارق فانه لا يبطل حكمه يجوز التوفيق بال
سره بخلافه فحكمه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فحكمه في الفصل
هذا لم يبطل حكمه انما يبرهن قبل الحكم فيقبل ولا يحكم اذا الشك يمنع الحكم
ولا يرفع في المحل المذكور رجل ادعى مناعا او دارا في يد رجل انه له واقام البينة تقضي له
القاضي بذلك ولم يات به المقتضى عليه حتى اقام المقتضى عليه بينة على ان المدعى اقر انه لاحق
له فيه قال محمد رحمه الله ان يشهدوا انه اقر قبل قضاء القاضي بطلت بينة المدعى وقضاء
الاشهاد والانه اقر به بعد القضاء لا يبطل به قضاء القاضي في اواخر دعوى المقتول

قوله اقر هذا المدعى بالمدعى او قوله
يدل على انها حكمية في بطلان
المدعى وانه يجوز تبطل
حكمه في ج

الشك يمنع الحكم ولا يرفع

ادعاه

ادعاه انما عن ابيه فبرهن حصته ان اباك باع من فلان في صحته وانا المشتري من فلان قبل
لا يصح هذا المدفع لاحتمال التوفيق وقبل بيع وهو الاصح في العاشر من الفصولين ادعى دارا
فبرهن المدعى عليه ان مورثه اقر ان المدعى ليس له او هو ملك المدعى عليه او على اقرار الوارث قبل
موت مورثه او بعده انه لم يكن لابي او على اقراره ان باعته والدار ليست له كان حكمه دفعها
ولو شهدوا ان الوارث اقر انه ليس للابيه كان دفعها لا لومته وانا الوارث اقر انه ليس له
لانه دفعه في اوباعه من في صحته ثم لو برهن المدعى عليه ان مورث المدعى اقر انه حكمي فهذا دفع
ولو لم يقبل وانا صدقة وقيل لو لم يقبل لا يكون دفعها والاولى الصلح الصلح الاقرار به دون تصديق
المحكمه لكنه يبطل بتكذيبه في الفصل المذكور اجل اراد ان يخلف غيره ليس له ان يخلف بطلاق
والعاق والابان المختلف ومن التايخ من دفع ذلك في دفعه في سائر سيم قد صابنة
لاموال الناس وقصه فحكمه في جازا لم يجوزوا فان لم يستغنى ينبغي ان يعرض الامم
الى اراي القاضي من كانه في تخلف الظلم من الابان ذم الامم اكثر مشني في الفصول ان
القاضي اذا خلف المدعى عليه بالطلاق فصل لا يقضي عليه بالنكول لانه يحل على من ادعى عليه
سرها انها به فصل كيفية البين من كتاب المدعى في خلاصه في كيفية الاختلاف ولو
خلفه القاضي بالطلاق وحل وقضى القاضي بالمال لا ينفذ قضاؤه من المحل المذكور وان
اراد المدعى تخلفه بالطلاق او العاق في ظاهر التوارة لا يحل القاضي الى ذلك لان تخلف
بالطلاق والعاق او نحو ذلك حرام وعقوبتهم جواز ذلك في زماننا لا يصح في ظاهر التوارة
فانما في باب الابان من كتاب المدعى اختلاف من بينا في الدين الموجد والايضاح انه لا يخلف
قبل حلول الاصل خلاصه في الفصل السابع من كتاب القضاء ولا يستخلف الاب في مال البني لا
الموصى في مال اليتيم ولا المستولى للمكسب ولا الوقاف في مال المكسب ولا الوقاف الا
اذا ادعى العقد عليه فحينئذ يستحقون شرح الطحاوي ولا يجازي في اول كتاب المدعى
والبيات الصبي الما قبل المادون له يستخلف ويقضي عليه بالنكول منية للمقتضى في فصل دعوى
الطلاق والعاق من كتاب القضاء والبولوسف رحمه الله يستخلف في اربعة مواضع بدون

في التخييف

ينبغي ان يفرض المدعى في
تخلف الخلف بالطلاق

الصحيح فابن ابراهيم

الاستخفاف والدين الموجد

لا يستخلف الاب في مال البني

الصبي قبل المادون له

على الخصم الاول من المرد بالعبث بخلف المشتري بانه ما رضى بالعبث والثاني بخلف المتبيع
بانه ما رضى بشفعتك والثالث في المرأة اذا طلت النفقة خلفته بانه ما طلقك روجك
وما خلف عندك بالاول اعطاك نفقة الرابع في الاحتقاق بخلف المسوق بانه ما بعث
ولا وهب وعندها لا يخلف بدون طلب الخصم وهذا بناء على مسئلة تلقين ان احد هو
على هذا الخلاف واجمعوا على ان من ادعى دنيا على الميت بخلف من غير طلب الوصي و
الوارث بانه مكتوفيت دينك من المديون الميت ولا من احد آراه عنه ولا قبض لك قابض
بامرك ولا ابراه منه ولا شيئا منه ولا اهلك بذلك ولا يستحق منه على احد ولا عندك
هذا بنى منه رهن هذا في ادب القاضي لخصاف خلاصة في الفصل السابع من كتاب القضاء
قال في السير الكبير اذا اختلف الزوجان فقال الوصل قلت المسحج ابراهه في قول القاضى
وقالت المرأة لم تقبل قول النصارى كان القول قول الزوج مع عنه فان جاءته المرأة بشهود
فقالوا سمعناه بقول المسحج ابن الله ولم يقبل شيئا اخر وقال الزوج قلت قول النصارى
الا انهم لم يسمعوا فان القاضي يجيز شرها وبنهم ويفرق بينه وبين المرأة وان قال اليهود
لا تدرى قال ذلك ام لا الا انهم سمع منه شيئا غير قوله المسحج ابراهه لا يقبل القاضي
شرها وبنهم معنى شهادته وان لم يقبل معها غير ما قلنا في باب الخلف من كتاب الطلاق اذا قال
لا بينة على خلف المدعى عليه ثم انى بالينة تقبل عند ابي حنيفة وعند محمد لا تقبل للسر والنية
في اواخر الفصل الثاني عشر لو قال المدعى ليس لي شهود وخلف المدعى عليه ثم جاء بشهود
فانه يقبل في رواية ذكر في شرح الطحاوى الى المدعى اذا قال ليس لي بينة او قال اليهود
ما لنا شرها ثم جاء المدعى بشهود او شهد الذي قال لا شرهاة الى عندي قال هذا عند
الصحابى في رواية لا يقبل للشافعي وفي رواية يقبل وهو الصحيح وهو ما اشرنا في صدر الكتاب
لان الشافعي يمكن بان يقول كان لي شهود وكنت نسبت او يقول اليهود كذلك كانت
شهادته وكنا نسبنا ثم نذكرنا عليها جواب القاضى في الباب الثاني من كتاب شرهاة
ولو ادعى المدعى قال المدعى عليه عند طلب البين اذا خلفت فانت بوى فما حال الذي عليك

في السير الكبير ثم
الى بالينة

في السير الكبير ولا شرهاة
الى عندي ثم شهد

خلف

خلف ثم اقام المدعى البينة على الخلف تقبل ونقض له باعمال ما كان في اواخر باب البين
من المدعى قال سب الامة السحر حتى ينظر الى جواب المدعى عليه يدعى ان انكر المدعى عليه
الاستقراض والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا خلف على السب
بانه ما استقرضت وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له على المال الذي يدعى ولا شيء منه خلف
على احوال بانه ما له عليك ولا عليك هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه قال رحمه الله وهذا حسن
الا ما قبل يدعى وعليه اكثر الفقهاء في بيان ما قبل بالبين من المدعى رجل ادعى على رجل شيئا
من الدراهم والديارين والعروض والرضاع وانكر المدعى عليه واراد بخلفه فالتقى جميع الخلف
وخلف بينا واحدا لا راى المجلس واحد ففعله بينا واحدا لا رايه ففعله مع حصول الخصود
بنها ما نقد الفتوى في اواخر باب الرابع عشر من كتاب المدعى رجل ادعى على رجل ان ينفق على اهله
عشرة دراهم في كل شهر فقال قد انقضت وكذا الامر فارد بالائمه يمين الامر خلفا بانه ما يعلم
انه انفق على اهله عشرة دراهم خلاصة في كتاب القضاء رجل ادعى على امرأة حذرة او على مريض
مالا وطلب يمين المدعى عليه وذكر الخلف ان القاضي يبحث امينا او اثنين ومعه حد حتى
يسئل المدعى عليه وذكر في المتن في خلافا على قول ابي يوسف يبحث امينا بخلفه وقال ابو حنيفة
لا يبحث فيفوض ذلك الى راي القاضي فلو ان القاضي بحث امينا بخلفه فجاءه الايمان وقال خلفه
لا يقبل قوله الا سب هذا كان في باب البين من المدعى رجل ادعى على ميت دين واحضر وارثا
واحدا فانكره مستخلف على العلم فلف ثم اراد ان خلف وارثا اخر كما لا بد ذلك لانه انما يمينه ولو ان
في البينين وربما يعلم الاول بدين الميت ويعلم الثاني مؤيد زاده في المسائل المتعلقة بغير خلف
ومن لا خلف ولو دعت رجل عبد افادناه رجل ولا بينة له خلف الوارث على العلم بانه ما يعلم
ان هذا عبده ولو وهب لرجل عبدا ونقض او اشترى من رجل عبدا فادعى رجل انه عبده ولا بينة
للمدعى مستخلف المدعى عليه على الثبات لا نفقة فيها الوارث خلف على الميت والنية لا تجري في
صبي خلف على الثبات كالحورث ولا كذلك المشتري او الموصوب له لانه اصل نفقه لانايب عن غيره
وفي كل موضع وجبت اليمين على الثبات خلفه القاضي على العلم لا يكون معتبرا اذا اكل غير البينين

ادعى شيئا بخلفه بانه ما بعث

باعت المدعى بخلفه بانه ما بعث

خلف وارثا ثم ادعى خلفا وارثا

عن الجهم على العلم لا يترد ذلك للقول ولو وجب على العلم خلف على البتات تسقط عنه الخلف على العلم
 لان البتات اقوى او لو تحمل عنه يقضي على كذا في المحيط خواتمة الخلفين في فصل الاختلاف من كذا
 اسباب الكبر الباقية طالب زوجها فقال الزوج لا دخلت بها ولم يسبق له حق القبض والكرالاب
 فطلب الزوج عينية هل خلفا انه لا يعلم بذلك قال لا والحسنة في ادب توفى وذلك لما دعا على
 المرأة التمسك من الوطى فلا يغير الاب منكر ايجي لا يدعي عليه والجهم انما يوجه على منكر يكونا كارة
 معتبرا وهو الذي ينكر شيئا يدعي عليه وفيما يغير هذا المعنى بعض الاحكام منها ان من اشترى جارية
 ثم ادعى انها زوجته فلان ويريد الرد وانك البائع فارد يمين البائع على العلم لا يستخلف فيها
 اذا وكل رجل رجلا بقبض دينه فادعى المدعيون ان الموكل انراه او لم يوفيه دينه وانكر الموكل فانه
 لا يمين عليه أصلا وان كان لو اقر به سيطر حقه في القبض وذلك لما قلنا فاعرف ذلك فانه اصل في معرفة
 المنكر الذي استخلف والذي استخلف وذلك يرجع الى المراد من قوله ع والجهم على من انكر فانه
 على من انكر دعوى يدعي عليه فاعديه في الحكم وان وقعت الدعوى على فعل المدعي عليه من وجه وعلى
 فعل الغير من وجه بان قال مشتري من ستم جوز من مستقرض منى فان هذه الافعال فعله وفعل غيره
 فانها تقوم باثنين ففي هذه الصورة خلف على البتات وقد قيل ان الخلف على فعل الغير فانه يكون على
 العلم اذا قال الذي استخلف لا أعلم بذلك فاما اذا قال لا أعلم بذلك خلف على البتات الا ترى
 ان المودع اذا قال قبض صاحب المودعة المودعة منى فانه خلف المودع على البتات وكذا الموكل
 بالبائع اذا باع كسما الى المشتري ثم اقر البائع ان الموكل قبض الثمن وجد الموكل فالقول قول الموكل
 مع عينية فاذا خلف بقرى المشتري وخلف الموكل على البتات بانه لم يقبض الموكل وهذا خلف على فعل
 الغير وكذا لو قيل يدعي انه على ذلك فانه قال قبض الموكل الثمن فلان لا علم بذلك فحلف على البتات
 خواتمة الخلفين في فصل الاختلاف من كذا الدعوى في الاختلاف وفي دعوى زيد قنا من
 خالد فبانه من كذا ثم ستره منه زيد حتى رضع زيد على بابيه الاول وهو خالد كذا الفتى وهذا
 انما يستقيم على رواية ان الحكم للمستحق بوجوب الفاسد البياعات كذا ثم ستره منه زيد وسره
 ثانيا من البين فصار كانه لم يسرع من غيره اما على ظاهر الرواية وهو ان الحكم لا يوجب انفساها

الاصل في معرفة المنكر الذي يستخلف
 والذي لا يستخلف

الخلف على فعل المدعي عليه
 الخلف على فعل الغير عليه

في استحقاق

في سعي

في سعي زيد وسره منه خالد على حاله فليس له الرجوع على خالد وكذا يرجع على بائع باعته
 يرجع عليه ثم يرجع هو على خالد قول فيه نظر لان ظاهر الرواية لا يمنع الرجوع الا ترى ان البتات
 الرجوع على بائعه في ظاهر الرواية ايضا والحكم بالاستحقاق حكم على كل الباعة فيجوز ان يستر
 زيد يرجع على خالد وعلى بائعه في كل منهما بالباعة في البائع المستحق الرجوع ولو ادعى عبد
 في يد ابيه ان ابا ستره من فلان وانه ولد في ملك الذي ستره منه واقام ذوا اليد البينة انه ستره
 من رجل اخر وانه ولد في ملكه يقضي لصاحب اليد لان دعوى الولادة في ملك بائعه بمنزلة دعوى
 الولادة في ملكه لانه تلحق الملك من جرمته وهناك يقضي له كذا هنا بدائع في فصل تعاضد الدعوى
 مع تعاضد البتات وان ادعى الشراوان ادعياء من ذي اليد وبرهان ولم يورخا فانه ايضا
 يستخلف الخلف على ان كلامهما بانحياز بين التكر واخذ النصف فان تركت احدهما ان قبل
 الحكم لانه ياخذ الاخر بكل الثمن بلا ضار وان تعذر الحكم لا ياخذ الا شطر بشرط الثمن وان
 ادعياء من غير ذي اليد فانه ايضا فاذ لم يورخا وارخا تاريخا واحدا فان سبق تاريخ احدهما
 فله اجماعا وان ارجح احدهما فقط فله خلاف اذ ادعى تلحق الملك من رجلين فانه بينهما
 انصافا وان انقض بشهود غير المودع على القبض قدم على المودع في التواريخ واحدا ووض
 شهود واحد على القبض الا اذا كان تاريخ احدهما هو هذا اذا كان في يد ثالث وان في يد
 احدهما منوا على لانه قبض عيان ارجح الاخر ام لا ذكره شهوده القبض ولا تقدم قبض احدهما على
 قبض آخر والتاريخ خلاف دعوى بتقرير الملك من رجلين والدار في يد احدهما فانه حكم كالحاج
 ارجح الاول وان ارجح احدهما فقط الا اذا كان تاريخ صاحب اليد سبق في الثالث عشر من دعوى مزاد
 ادعى كروما في يد رجل وبين سبيل لارث من جهة وجه البتات فانه ذوا اليد ان حكم هذه بائع
 الكرم من البيني فلان بكذا وتعاضا ثم ان له مات وترك ميراثا في ادم سبق له وارث
 غيره وعجز عن اقامة البينة على ذلك وجعل القاضى الكرم في يد المدعي هل المدعي ان يطالب
 المدعي عليه بما سته في غلات الاسجار بعد موت جد المدعي اجاب رحمه الله نعم لانه اقر بذلك
 الاصل بجره وكل اقر ميتة الى دمان سابق فانه يستحق به الثواب بعد ذلك التاريخ

مع الاصل الموقر حتى ان من اقر ببقرة الانسان منذ سنين موقوت ولدت في هذه الحدة
ولما قاته يوحى في الاحتقاق قاعده في كتابه لدعوى دار في يد رجل اقام رجل البيت ان صاحب
البيد عنصها منه واقام رجل آخر البيت ان هذه الدار له فانه يقضي الدار للمدعي اقام البيت انما له
فانما كان في دعوى المدعي وروا الارض في كتابه لدعوى فقط سراه ولم يتفاديا حتى ادعاه
احد والمدعي ببيع ما ببيع فاحضر البائع والمشتري عند الحاكم ولا يثبت له ما تخلفها الحاكم تخلف
البائع وفعل المشتري يؤخذ المشتري بثمنه فاذا اداه سلم البائع الى المدعي ولو خلف المشتري
وتحل البائع على البائع جميع قيمته البائع الا ان يحضر المشتري البائع ويرضى منه فصوله
في الفصل السادس عشر من عارضة هلك ما حقت ففصل المشتري فيها لا يرجع على المبيع
ولو هلك العين في يد المزارع او المودع او المستأجر ثم سرق سببه فاختصه قيمته فله ان
يرجع على المزارع او المودع او المستأجر ورجع ما غصب او باع او تصدق به او اوجر او ادع
او اعاد ملكه بمقتضى قيمته ولا يرجع الموهوب له والمصدق عليه والمستعير باضموا على الغاصب
ويرجع المستأجر والمودع والمزارع بالقيمة عليه ويرجع المشتري بثمنه عليه ولا يرجع الغاصب من نفسه
ولا اسراف منه جامع لفصوله في الفصل المنور في شراء فادعاه آخر نصفه فشره منه لا يرجع
على بائعه بشئ الا ان يشتري منه بعد استحقاقه فيرجع نصف ثمنه من ثمنه فادعاه آخر فشره منه
ايضا ثم استحقاق ثالث بئنه وطلم يرجع المشتري على كلا البائعين بالتقنين لوجود الشراء منها ولو
استحقق فادعاه لا يرجع بثمنه على بائعه فان كل البائع بائعه ثم ادعاه المشتري بعد ايام على ابن البائع
انك بئنه مني واراد ان يرجع عليه سمع دعواه ولا انا فاة بينها يجوز ان يشتري من الاب ثم
من الاب ثم استحقق وان لم يذكر التوفيق لان وجه التوفيق ظاهر في الدعوى واذا ثبت البائع يرجع
عليه ما بالثمنين وان كان البائع احد البيوعين او المودع بائعه عند الاحتقاق يعمد وجوه
استدلاله في جامع لفصوله في الفصل المنور في المقايضة او استحقق احد العوضين ببيع
المستحقق عليه في عوضه قياسا على ما اذا ادعى بئنه فاضله على بائعه او لم يستحق بدل الصلح
يرجع في دعواه حوانه المقيمين في بئنه الاحتقاق في بئنه البيوع من ثمنه المشتري دار البعد واخذها

ملك الغارة استحققة

هذه العين في يد المزارع او المودع او المستعير ثم سرق

شراء ما حقت فشره منه ايضا ثم استحققت ثالث

الشفيع

الشفيع بالشفيع ثم استحقق العبد بملك الشفعة وباعه البائع الدار الى الشفيع لبطار البيع وان
كان المشتري دفعه الى الشفيع بملك العبد وعلى المشتري قيمة الدار للبائع لا ابدل المشتري عليك
بالقبض نصف المشتري باعتباره ملكه فاذ كان له بائع المشتري او وجهه وسلمها اليه او دفعه
عليها ثم استحقق العبد بملك الدار للبائع فاقترع في الاحتقاق في المشتري عليه تخلف استحقاقه بئنه
مباينه ولا وجه ولا نصفه ولا خرج عن ملكه بوجه الوجه في السدس عشر من فصوله
شترى ايضا في اوغوس كاستحقق بوجه المشتري بثمنه على بائعه وسلم بقاءه وورثته وشجره اليه
فبرجع عتقها مبنيا قايما يومئذ اليه من الفصل المنور في المشتري لوجه على بائعه بثمنه وقيمة بئنه
فباي بوجه على بائعه بها عتق له حصة لا يرجع الا بثمنه وحده وعندها يرجع بها شترى
كما استحقق اصل الكرم ولا الشجر والغصيان والخيطان فالمشتري ان يرد الدار على البائع ويسترد
جميع الثمن لانه لو لم يرد يضر لانه يؤمر بالقبض من محل المنور في المشتري جارية وقبضها وباعها
من غير قولت فزال اليه ثم استحققت الحارة فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه بقيمة الولد
والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى في سائل
الغور في البيوع وولد المفرد ورجل بئنه المفرد رجل يشتري امه على ان ملك البائع او يملك امه على
انها حرة فولدت كل منهما ولدا فلهما الاول ملك للبائع والثانية افترج يكون كل الولدين حرا
بالقيمة ودرر في بئنه باع على البائع دابة لا فولدت الدابة عند المشتري اولاد ثم استحققت
الدابة باخذ المشتري الدابة بجميع الاولاد ويرجع المشتري على البائع بالثمن وبقيمة الاولاد في قولهم
جميعا لانه مفرد ورجل بئنه البائع جامع القضاوي في كتاب البيوع وادعاه رجل فزنا او فزنا من
الحيوانات فقال هو ملك فولدت عند المشتري ثم استحققت فاستحققت باخذ البائع مع اولاده والمشتري يرجع
على البائع بالثمن وقيمة الاولاد لانه مفرد ورجل بئنه البائع فبرجع العدة اليه ما كبر على الاحكام
في الاحتقاق في كتاب البيوع فمما اخذ دارا بشفعة ففيها كالمستحق من الشفيع رجع الشفيع على المشتري
بثمنه بالقيمة البناء لاخذه بئنه بقدر القضاوي في الباب السابع عشر من البيوع ذكر عثمان في فتاواه اذا
اشترى دارا وبئنهها ثم استحققت او اشترى ارضا فزرج فيها اوغوس ثم استحققت بوجه المشتري بالثمن

120

على البائع في البناء والزرع والجر إليه ويرجع عليه أيضا بقيمة البناء والزرع والغرس منبيا قاي يوم
 يستلم ذلك له عمادة في حياضه ان اشترى الارض بعد البناء والبائع غايب المستحق اخذ المشتري اهدم
 البناء فقال المشتري ان البائع قد غدرني وهو غايب قال القضاة بوجوبه لا يلتفت الى قول المشتري
 بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المشتري فان حضر البائع بعد اهدم لا يرجع المشتري على
 البائع بقيمة البناء انما يرجع عليه اذا كان البناء قاي فيتم المشتري البناء على البائع فيهدم
 البائع ويأخذ النقص واما اذا هدمه فلا شيء له على البائع فان حضر البائع وقدم هدم المشتري
 بعض البناء وبقي النقص كان المشتري الا ياخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قاي وسيله اليه هدم البائع
 ما بقي من البناء ويكون النقص له وان شاء المشتري نقص كله ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا
 كله قول الشيخين واليه يوسف بن محمد ما اتفق في الرواية وروى محمد بن عيسى حنفية وهو قول الحسن
 ان القاضي يثبت من يقوم البناء ثم يقول المشتري النقص واحفظ النقص فاذا ظفرت بالبائع
 سلم النقص اليه ونقصي له عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي ان المشتري اذا نقص عليه البناء وسلم
 النقص الى البائع فانه يرجع على البائع بالقيمة وبقيمة البناء منبيا وان لم يستلم النقص الى البائع
 لا يرجع الا بالقيمة وهذا اقرب الى النظر فاحيانا في الغرور من كتاب السويع وفي كفاية شرع
 الطحاوي وما استحق اذا نقص البناء الذي بناه المشتري في الدار المستحقة فانه يرجع بالقيمة
 وبقيمة بناءه منبيا على البائع اذا سلم النقص اليه وان لم يستلم لا يرجع عليه الا بالقيمة عمادة
 في حياضه رجل اشترى ارضا ففردس فيها شجر اقبلت ثم استحق الارض فقال المشتري
 اقلع الشجرة فان كان قلو يضر الارض فقال المشتري ان الشجر قد دفع اليه فانه لا يرجع عليه
 ويكون الشجر له ان لم يضر الارض حتى يقطع الشجر ويحرقه فانه لا يرجع عليه
 وقطع المشتري ثم ظهر البائع فانه لا يرجع على المشتري يرجع على البائع بالقيمة ولا يرجع بقيمة
 الشجر ولا يضمن من نقصان الارض وان اختار المشتري ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقطوعا
 وليس له الشجر واعطاه القيمة ثم ظهر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالقيمة ولا يرجع بقيمة
 الشجر ولا يكون المستحق الا يرجع على البائع ولا على المشتري انقصان الارض لانه قد اختار

دفع قيمة

وقعت لله رب العالمين

دفع قيمة الشجر كان المستحق هو الذي غرس الشجر هذا كله قول الشيخين واليه يوسف بن محمد ما اتفق
 الحنفية في بستان انما يقوم البائع في الارض ثم يقول القاضي للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى
 اذا ظفرت بالبائع سلم اليه فانه لا يرجع عليه منبيا قاي في حياضه ان اشترى الارض بعد البناء والبائع غايب المستحق اخذ المشتري
 ولدت عند المشتري لا يستلادة ما تحقت بسببه ببيعها ولدها الى باخذها واولدها وان اقرها لرجل
 لا يبيعها ولدها الى باخذها المقتولة الا لامة ولا ياخذ ولدها نقد الفتاوى في سابع عشر رجل
 اشترى حارية فولدت عنده ما تحققت بها رجل بالبيعة فانه قد باه ولدها ولواقرها لرجل لم ياخذ
 ولدها ولواقرها لرجل وكذا رجل اشترى رجلها فاما رجل البيعة انما لا يبيع له فانه لا يبيع
 بالخبيل والتمار جميعا وهل يشترط القضاء بالولد قال بعضهم لا يشترط وهكذا ذكر في الاقفية
 والمشتق وقال الصواب يهدى في انما يجمع الصغير للبدن من القضاء بالولد ولو كان الولد في
 ملك رجل آخر بشرط حصرية ذلك الرجل هذا كله اذا ولدت عنده ولم يلد له صلاحه في حياضه
 عشر من الدعاوى لو اشترى طاحونة وكان في يد مدة ثم اشترىها مستحق فليس له ان
 يبيعها للمشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من اجزاء البيع بل من كسبه ففعله نقد الفتاوى
 في باب سابع عشر من السويع اخبرته بعد انما خرة فنه وجرها على ذلك فولدت ما تحقت
 يقضي بها بالولد للمستحق الا ان يبرهن الزوج انه تزوجها عليها ما حرة فيكون
 له الولد خرا وعلى ابيه قيمة في حاله حال وقت الحكم به دون مال الولد اذا السبب هو المنع
 وقد وجد من الاب لا الولد ولا ولا للمستحق على الولد ولو مات الولد قبل الخصومة
 ليس على الاب شيء من قيمة اذ الولد لو كان هلكا حقيقة لم يكن مضمونا كما في ولا الغيب فقير
 المملوك اولى ان لا يكون مضمونا نقد الفتاوى في سابع عشر من السويع ولو اشترى رجل
 شيئا فدعاها رجل اخر او ادعى فيه شيئا فصالحه المشتري حتى ولو اراد ان يرجع بذلك على
 بايعة لا يقدر لانه لا يخاف ان لم يثبت وهذا دفع المال براءه لنقصه فلو انه اشتب
 الاستحقاق وقضى له ثم دفع اليه شيئا وامسك العبد يكون هذا منه شرعا للعبد مستحق
 فحينئذ ينبغي ان يكون له الرجوع بالقيمة على بايعة وفي دعوى المشتري ما يؤيد هذا وهو رجل اشترى

بيعة ولدت عند المشتري
 ما يستلادة ما تحقت

صل شرط القضاء بالولد

مستحق كالحقنة

بيعه ان تزوجها
 على انما حرة

دارا فادعى رجل نصفها فاشترى ذلك منه لا يرجع على البائع بشئ الا الا اشتري منه بعد الاختلاف فبرج
 نصف الثمن عاديه في الفصل الخامس عشر **رجل اشترى عبدا او بقرة فالتقى عليها ثم اشتها لا يرجع**
المشتري على البائع بما التفق **شئ** **اشترى ابلاها راييل فطعننا حتى سمعت ثم استفت لا يرجع**
على البائع بما التفق **وبالعرف** **قيده** **بالب** **بجلاف** **باسوع** **قال** **اشترى بقرة فسمتها ثم استفت**
فادعيرجع على بايعة **عازا** **دكا** **لو اشترى دارا** **وبني** **فيها** **ثم استفت** **فانه** **يرجع** **على بايعة** **فادعير**
في اوابيل **باسوع** **ذكر** **فصل** **الاختلاف** **من** **سبع** **الذخيرة** **سئل** **عمر** **اللام** **الا** **وزجدي** **عن**
رجل اشترى من اخيه **جارية** **ثم** **طهر** **بها** **بقرة** **وقد** **كان** **البائع** **ولم** **يترك** **شيئا** **ولا** **واركا** **ولا** **وصيا** **غير**
ان **بائع** **المت** **حاضر** **قال** **يجعل** **الغنى** **للميت** **وقد** **اصحى** **يرجع** **المشتري** **على** **وميت** **ثم** **وحى** **لميت**
يرجع **على** **بائع** **المت** **عاديه** **في** **الحس** **عشر** **استحق** **جار** **فطلب** **منه** **من** **بايعة** **فقال** **البائع** **للمستحق**
من **كم** **مدة** **غاب** **عنك** **كما** **فقال** **من** **دست** **فهو** **البائع** **ان** **كان** **في** **ملك** **من** **دستين** **لا** **تدفع** **منه** **شيئا**
في **السادس** **عشر** **من** **الفصول** **رجل اشترى** **شيئا** **فما** **استحق** **وسحقه** **فقص** **الغنى** **الاختلاف**
فصرع **المشتري** **على** **البائع** **بالتن** **فدفع** **اليه** **التمن** **فغير** **الزام** **الغنى** **اياه** **فكل** **البائع** **الا** **يرجع** **بالتن**
على **بايعة** **وهذا** **مذهب** **محمد** **وعليه** **الفتوى** **وعند** **ابيه** **يوسف** **لا** **يرجع** **الا** **بالزام** **الغنى** **هكذا**
ذكر **والمسئلة** **في** **سبع** **الحام** **الكبير** **جواب** **الفتاوى** **في** **كتاب** **باسوع** **المستحق** **عليه** **اذا** **اراد**
ان **يرجع** **على** **بايعة** **فقال** **بايعة** **الدانة** **شجت** **في** **ملك** **ولم** **يقدر** **على** **الاشات** **حتى** **قضى** **عليه** **واخذ** **منه**
التمن **ثم** **اراد** **ان** **يرجع** **على** **بايعة** **فانكر** **بايعة** **البيع** **فاقام** **مدعي** **التناج** **بنيته** **ان** **بائع** **من** **له** **ان**
يرجع **لانه** **ما** **اقيم** **عليه** **البينة** **واخذ** **منه** **التمن** **التن** **دعواه** **التناج** **بالعدم** **عاديه** **في** **الفصل**
الحام **عشر** **في** **كتاب** **باسوع** **بائع** **دابة** **ثم** **تقايلا** **او** **ودت** **عليه** **بب** **غير** **قضا** **ثم** **ادعى** **رجل** **آخر**
عليه **انها** **ملك** **شجت** **عنده** **في** **ملك** **وآدمي** **ذو** **لدا** **التناج** **ايضا** **لا** **يستمع** **منه** **لان** **الا** **قال** **باسع**
جديد **وخلل** **البيع** **يسطل** **دعوى** **التناج** **قيده** **في** **باب** **الدفع** **من** **كتاب** **الدعوى** **القضا** **بالوفية**
من **يكون** **قضاء** **على** **ان** **سبكا** **فهو** **حتى** **لو** **برهن** **الموتوب** **على** **مقتضا** **رض** **وحكم** **بها** **على** **ذي** **اليد**
ثم **ادعى** **ان** **هو** **ملك** **لا** **يستمع** **دعواه** **فجعل** **كقضاء** **بكره** **الاصل** **وقبل** **لا** **حتى** **لو** **ادعى** **اخر** **انه**

اشترى عبدا او بقرة
 فالتقى عليها

ملكه

ملكه لا يسمع دعواه فجعل كقضاء بكره الاصل يسمع فجعل كقضاء بالملك جامع لقوليه في اول
 الفصل الثاني عشر في كفايته ولو اضمحلت دابة ادعى ضاحج انها دابة سرقها منه ونقصها منه
 صاحب اليد وصاحب اليد يدعي انها دابة ولدت في ملكي يقضي بها لصاحبها لولادة تانها جانيه
 في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى **رجل اشترى** **من** **أخيه** **دارا** **بعبد** **وتفانها** **ثم** **استفت** **نصف** **الدار**
كان **مشتري** **الدار** **بأختيار** **لانه** **تفرقت** **الصفقة** **عليه** **وهذا** **التفرق** **اوجب** **عليا** **في** **البائع**
او **الشركة** **في** **الايمان** **عيب** **فيكون** **له** **الخيار** **ان** **يشاء** **اخذ** **نصف** **الدار** **بنصف** **العبد** **وان**
شاء **توك** **ولا** **يكون** **المشتري** **العبد** **بأختيار** **وان** **تفرقت** **الصفقة** **عليه** **وتقبل** **بما** **في** **عيب**
الشركة **لان** **هذا** **العيب** **اذا** **كان** **سبب** **تدليس** **من** **جانبه** **وهو** **سبع** **كل** **الدار** **مع** **علمه** **انه**
لما **عليك** **الا** **النصف** **فلا** **يسعى** **مستحقا** **للنظر** **وعلى** **هذا** **اذا** **استحق** **نصف** **العبد** **فان** **لمشتري** **بأختيار**
وان **اختار** **اخذ** **نصف** **العبد** **بنصف** **الدار** **بأختيار** **المشتري** **الدار** **بأختيار** **المشتري** **الدار** **بأختيار**
من **الحيط** **البرهاني** **في** **اوابيل** **الفصل** **الحام** **من** **كتاب** **الدعوى** **اذا** **استحق** **المبيع** **من** **المشتري**
بالملك **المطلق** **وضع** **المشتري** **على** **بايعة** **بالتن** **فاقام** **البائع** **بنيته** **على** **التناج** **وان** **القضاء**
للمستحق **وقع** **باطلا** **وليس** **لكم** **الدعوى** **بالتن** **على** **هل** **تقبل** **هذه** **البينة** **بنيته** **المستحق**
اختلف **المشايخ** **فيه** **ومحمد** **بن** **الشيخ** **ط** **حضرته** **واختار** **بشئ** **المائة** **انه** **لا** **يستمر** **ط** **حضرته**
وهكذا **افتي** **غيره** **انه** **كل** **اذا** **كره** **فنا** **وأي** **قاي** **لم** **الدين** **وذكر** **في** **كتاب** **الملاحم** **سئل** **حكم**
الدين **النفسي** **والصد** **الشم** **بحد** **الدين** **المستحق** **عليه** **اذا** **اراد** **الرجوع** **على** **بايعة** **بنيته**
فاقام **البائع** **البينة** **على** **التناج** **او** **على** **وصول** **ذلك** **الشي** **اليه** **من** **جهة** **المستحق** **باسع** **ومعه**
هل **يشترط** **حضرته** **المستحق** **اسماع** **هذه** **البينة** **اجاب** **بكم** **الدين** **نعم** **واجاب** **صام** **الدين**
نعم **هو** **الحام** **بشم** **سئل** **صام** **الدين** **هذا** **لو** **ان** **انفق** **في** **كفها** **على** **المستحق** **اسماع** **هذه** **البينة**
على **التناج** **ومعه** **يدفع** **سجلا** **المشتري** **حتى** **يسترد** **المبيع** **من** **يد** **المستحق** **قال** **لا** **يكون** **في**
فوايد **شيخ** **سجل** **بسلام** **بهذه** **الدين** **قال** **كان** **يفيق** **شمس** **الافقة** **الشرعي** **انه** **يقبل** **هذه** **البينة**
بدون **حضرته** **المستحق** **وكان** **الغنى** **الا** **مام** **شمس** **بهم** **محمد** **والا** **وزجدي** **يفتي** **انه** **لا** **يقبل**

کتابخانه

محمدرضا خان
و ان كانت كبيرة اذا كانت
كذلك اول بابها خطه بالبر
محمدرضا خان

مشهور انها امرأة فلما ان غاب ودكر القاعدى لا يجوز ان يكون لها زوجان ظاهران بوازرها
 الرابع عشر من كتاب النكاح ادعى نكاح مقدّم بشرط حضرة الزوج المطلق بانيها كالاطلاق
 او رجعا بوازرها في دعوى النكاح من كتاب الدعوى شهد ان الغائب اعترف بها وطلق امرأته
 لا تقبل وان كانت الامة غائبة والزوج غائبة تقبل لانها لو حضرتها وكذبها لا يلتصق اليه
 قولها فلا يبايى بعدم حضرتها بوازرها في كتاب الدعوى قبل نوع في قيام البعض على البعض
 كتاب الدعوى فمن دفع حال مولاه الى دجل وانكره بعد دفعه ليس له اخذه ولو دفع
 ذلك لم يصل اليه ثم يجزى ولو انكر المدعى دفع القس وادعى انه ملكي وبرهن فله اخذه الا اذا
 برهن ذوالبدن انك دفعه الى فيندفع عنه الدعوى في الثالث من الفصلين اودع
 ما اكتسب في بيت مولاه عند رجل فله كما يضمن المودع بوازرها في الثاني من الوديعه
 ليس للمالك ان يأخذ وديعه عبده فما دون ام لا اقام يخضر ويظهر انه من كسبه لا احق ان
 يكون وديعه الغير في يد العبد فان برهن انه للعبد لم يفع اليه من وديعه بوازرها في
 الفصل الخامس وفيما يحيط اكتسب في بيتا لول شيئا واودعه عند آخره وبهلك في يد
 المودع للمولى ان يضمن المودع لانه ماله اودعه عبده بلما اذنه فكان كمودع الغاص في
 اخرائه ادعى على مودع العبد وديعه العبد لا يفتقر مع ان مال العبد لمولاه لانه لما
 وصلت الوديعه اليه من العبد لا يسمع دعوى مولاه بوازرها في المادون ادعى دارا او
 دابة في احارة الغير لا تقبل بينة المدعى الا بحضرة الأبجر وألست جريعا وكذا البرهن
 بجميع القواعد في كتاب الدعوى بشرط حضرة البرهن والمهرتين في دعوى عيس ورضي الهامة
 والابارة كالوهن خلاصة في كتاب الدعوى رجل مات وترك دينه يحيط بماله للزوجة حصصا
 للوفاء لانه حظ لهم من التركة وقال بعض الشافعيهم خصم في ذلك لانهم لو لم يكن حصصا
 يحتاج الى نصب الوصي وهو اجنبى يكون حصصا فهم أولى من الواقات الحاصلة في باب
 الموارث خلاصة الوص ذكر رشيد الدين ان في التركة المستقرة الموصى في انبات الكدر
 انى هو الوارث لانه طلق كتب وسمع البينة عليه كمن لا يخلف لانه لو نكل لا ينفذ امره على

الغيرة على دينه في السامعي والغيرين هذا هو المدعى في الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب بل يصح إقرار
 هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر له في حال آخر يستوفى دين هذا الوارث من نصيب الوارث المقتدر
 ويصح أن يصح ولكن لا يخفى لهذه الفائدة الموهومة في الخط البرهاني في مرقاة المفاتيح
 عشر من كتاب الدعوى **س** ادعى عليها أن التوارثي بيدها ملك فبرهن على أحدها فلو كان التوارث
 بيدها بآثار يكون حكمه عليه حكم التوارثي في الفاسد لا يورثه ينصب خصما على البقية ولو لم يكن
 كل التوارث بيده لا يكون هذا قضا على الغائب بل يكون قضا في يد حاضر ولو سجد أو سجد
 بشر لا يكون حكمه على أحدهما حكما على الآخر في الرابع من المصنوع وفي الأصل ادعى غيب
 في التركة وبرهن على أحد الورثة فاقضاه عليه قضاء على الكل وفي الجمع أن الحكم في يده
 وإن البعض في يده فبقدره بآثاره في أوائل كتاب الدعوى في يد الحاضر ضيقة وفي يد الغائب
 أخرى ادعى على الحاضر موت والدها وقف رجل واحد على كذا وبرهن أن له لا وقف رجل واحد
 على كذا وقفا واحدا وكانت ملكه بقضي على الحاضر والغائب بوقفهما وإن قال وقفا
 وقفا متفرقا بقضي على الحاضر فقط قبل في المسئلة نوع الشك لأن هذه المسئلة التحقت
 على مسئلة أحد الورثة وفيها الغائب في إذا كان له ما في يد الوارث الذي أحضر فانه
 ليس بالوارث أن أحد الورثة لا يجعل خصما على الكل لو التركة في يده قال أحضر وأما
 ليس الوارث في يده لا تصح الدعوى عليه ولا القضاء فعلى هذا أصح أن يرضى على الحاضر
 لا غير في الوجهين جميعا بآثاره في السابع من الوقف **ج** أعاده فوجده في يد رجل فبرهن
 أنه فهو خصم ولو قال ذوا اليد وعينه من أمة منه فليس خصم المودع أو غاصب لو
 مقرر لا ينصب خصما للمشتري وينصب خصما لو ارث المودع أو المقتض من ماله حتى لو ادعى
 رجل أنه وارثه والمودع أو الغاصب مقرر بالمال ولكنه قال لا أدري أمات فلان ولا
 أو قال لا أدري أمات وارثه أولا فبرهن على الموت أو الوارثة يقبل هذا المودع
 أما لو أنكر وادعى الملك لنفسه فانه ينصب خصما لدعي التركة **د** فقط **س** المودع
 لا ينصب خصما للمشتري إلا إذا قال باعني وأمرني بقبضه منك في نصب خصما للمدعي في

الكتاب

في كتاب عشر من المصنوع ولو قال هذا في غيبه مني فلان يدعي اليد وكان ثوبا فقال هذا في سرقه
 مني فلان يدعي اليد فقام المدعي على البيعة على أن فلان الغائب وعينه سند في المصونة يدعي
 اليد وقال الشيخ الإمام نحوها زاده في السرقه لا سند في المصونة عن ذي اليد حتى أنما صحاح
 في دعوى الدور والاراضي من كتاب الدعوى في يده عين ادعاه آخر إذا اشتراه من فلان الغائب
 وصدقه ذوا اليد لا يامر باستلام اليد لأنه حكم على الغائب كما إذا ادعى على المودع أنه (مشتري
 المودع من المودع وصدقه المودع بخلاف دعوى الوارثة في نوع في حكمه من عشر من
 دعوى البراري **س** إن بيعة الارث لا تسمع إلا على خصم وهو وارث أو داي أو مديون
 أو موصي له ولو أحضر رجلا يدعي عليه حقا لا يبيعه وهو مقرب أوله فلا يثبت نسبه بالبيعة
 عند القاضي كقصة ذلك الوصل في الثامن والعشرين من المصنوع **الخصم في اثبات النسب**
 خمسة الوارث والموصي له والفرم للميت وعلى الميت من أوائل دعوى برارية ولو لم يكن للميت
 حيا مدعي الذين ينصب القاضي ويثبته الدعوى كما في أدب القاضي لخصاف فظاهر أنه وكيل بيت
 الكمال ليس خصم من التوارثي في التبيعات في أو آخر القضاء قال وإن ادعى قوم على الميت
 ديونا فادواوا لا يشوا ذلك فليس لهم أن يشوا ذلك إلا خصم وارث أو وصي وليس لهم
 أن يشوا على غيرهم لميت عليه دين ولا موصي له ولا غيرهم له على الميت دين مخرج أدب القاضي في
 أوائل باب اثبات الدين وحقوق على الميت **د** دعوى الدين على المودع لا يصح بخلاف دعوى الوارثة
 عليه في الخط البرهاني في الفصل السابع عشر من كتاب الدعوى إذا تقدم الوصل إلى القاضي فادعى
 عنده أن رجلا أوصى له وذكر أنه له نية على ذلك وأراد إثبات الوصية فان القاضي لا يسمع
 من شهوده إلا بخصم في الخصم لأن البيعة إنما تسمع على خصم جاهد والخصم في ذلك الوارث
 أو رجل للميت عليه دين أو قبل حق أو رجل قبل الميت حق أو رجل أوصى له بوصية شرع الج
 القاضي في باب الوصل به يد لا يثبت وصية **س** ادعى المشتري أن البائع كان عتقا البيع قبل
 البيع يقبل ويسترد الثمن وكذا الوارث البائع أنه كان عتقه قبل البيع يقبل ثمانية الباع
 البيع لأن بيع كمر لا يجوز فصار كما لو ادعى أنه باعه بالميته **س** وإذا قال المشتري بعد ما

الخصم في اثبات النسب

نصف فهو ضم كذا **افق** **سليم** كما لو ادعى عليه البيع البات او الرهن في اوائل الشان **النفوس**
 باع دار غيره وسلمها الى المشتري فادعاه المالك على البيع ان اراد اخذ الدار لا تصح دعواه لانها
 ليست في يد البائع وان اراد نفيه بالبعض فعلى الخلاف المعروف ان غصب العقار هل ينفق
 موجبا للضمان وفي وجوب باتباع والتسليم روايتان وان اراد اجازة البيع واخذ التمس
 تصح دعواه **فصل** واذا باع الغاصب المقتضوب من رجل واجاز المالك له الاجازة اذا
 سمحت الاجازة بشرطها وهي قيام البائع والمشتري والمقتضوب عليه وان تكون الاجازة
 قبل الحفوفة حتى لو كان المالك قد حاز الغاصب في المقتضوب وطلب من القاضي ان يقضي له
 بالملك ثم اجاز البيع لا يصح اجازته وذكر السير حتى ان الاجازة تنجز في ظاهر الرواية دار
 في يد انسان ادعاه اخر انه غصبها منه فقال المدعي عليه هذه الدار كانت لي وقفتها
 على كذا وكذا واراد المدعي خليفة لا يخلف وعند محمد بن حنفية وهو المحمدي بناء على ان
 غصب التوارث ينفق عنده **والفتوى** على قوله حواته انفسين **فصل** في دعوى **بيع دار غيره**
 وسلمها فادعى المالك على البائع التوارث ان ادعى التوارث لا يصح لانه ليس بمهر في دعوى
 المقتضوب على الغاصب حال كونه العبد في يد غاصب الغاصب وان اراد نفيه فعلى الخلاف المعروف
 ان العقار هل ينفق باتباع والتسليم ام لا فمن قال بالضمان قال تصح الدعوى ومن نفاها
 لم يصح الدعوى وقد مر ذكره وان اراد اجازة البيع واخذ التمس له ذلك بشرطه المذكورة في
 اجازة بيع النفوس **برهن** رجل على الغاصب ان العبد الذي في يده بالنفقة وحكم عليه
 ثم جاء المقتضوب منه وبهين على الغاصب ان العبد ملكه لا تقبل الادعاء المالك المطلق لا تصح
 الادعاء على العبد ولو ادعى انه غصب منه تصح الدعوى في حق الضمان الا لو ادعى ان دعوى الضمان
 على الغاصب تنجز وان كان النسيب في يد غاصب الغاصب في اوجه الفصل الخامس عشر من دعوى
البنزاري لو ادعى ان غاصب من عليه دين للمتب فلا يقضيه او لم يكن مديونا له وهي اولاد لو
 مديونا لغيرهم ولا يقضى وانما يقضى وصية ولو ادعى ان مديونا الى الوصي براء اصلوا ولو
 لا وصي فدفع الى بعض ورثة ببراءة عن حصة خاصة في الناس العيرين ثم نفصوا بينه وفي الجبر

ادعى

ادعى انه فعاد عن عبده سبوا وكالفا والعبد حتى وانكره المدعي عليه بشرط حصة العبد الا ان يكون
 العبد ميتا او صغيرا لا يصبر عن نفسه فلا بشرط حضرة وحكم بالاراضي لو برهن وفي البرز وكونه وكما
 وغيرهما لا بشرط حضرة الجوان في طلب رضى نفسه وكذا لو ادعى بوجاهة دابة او حرق في كؤوب
 لا بشرط احدى احضار جملة المدعي في الحقيقة كجرم الغائب في اوجه نوع من بشرط حضرة
في الفصل الخامس عشر من دعوى **البنزاري** وما كان من باب الكفاية لم يمت منه الحق كمن له العطاء
 اذا مات قبل ان ياحذه وكما القاضي اذا مات قبل ان يستوفى في التزوي لا يكون لورثته الحق
 المطالبة من بيت اقال سرح ادلى بقضي في اوائل باب الرجل عيسى بن ابراهيم رجل قدم رجلا اليه
 القاضي وقال ان لفلان براء فلان القاضي على الف درهم وقد وكلني بالحفوفة فيها وفي كل
 حق له ولقبضه واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة في لا قبل البينة على المال حتى يقسم
 البينة على الوكالة ولا تقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضي بالوكالة ويعيد البينة على الدين
 وقال محمد بن ابراهيم اذا اقام البينة على الحل جملة يقضي بالحل ولا يحتاج الى اعادة البينة على
 الدين وقول ابو يوسف مضطرب خبر قوله يقبل البينة على الحل الا انه انقضى يقضي بالوكالة
 او لا تم يقضي بحال ولا يحتاج الى اعادة البينة على المال ورواها القاضي الترتيب في العقار
 لا في البينة وهو الصحيح ومن يري حنيفة رحمه الله انه قال اخذ في هذا بالقياس لظاهر وجه
 القياس فان البينة على المال لا تقبل الا من جهم وهو كما لو اشترى شيئا فوجد به عيبا فاراد
 ان يرد له لا تقبل البينة على الشراء ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد اخذ بالاحتياط خاصة الناس
 والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف لو ادعى ان البينة على الدين والوصاية جملة والوارث
 اذا اقام البينة على النسب موت المورث والدين عند ابن حنيفة رحمه الله بشرط انبات
 الحفوفة ولا تم تقبل البينة على كفى في فضل التوكيل بالحفوفة من كتاب الوكالة
 وفي البيع قبل قبضه لا تسمع بينة المشتري ما لم يحضر البائع والمشتري اذا المالك للمشتري واليد
 للبائع فسطمها البينة فعاد كدعوى الرهن وبعد قبضه بشرط حضرة المشتري فقط ولاخذ
 بالشفقة نظير الاحتياط كذا وفي **فتى** المستحق والادعاء على البائع وان لم يكن

اذا مات من له العطاء قبل
 اخذ حصة سقطت

الجميع في يده لانه غاصب والمشتري غاصب الغاصب وتصح الدعوى على الغاصب ان لم يكن العبد
 في يده لانه يدعي العقل في الثالث ثم العصبون **دعوى النسب** في المنتقى بصل باع انه
 له وهاهنا فصل فقال البائع ليس هذا الخبي منى وهو من غيري فولدت عند المشتري لاقبل من ستة
 اشهر فادعاه البائع جازر دعونه وردت الحارثة والولادة ولو ادعاه البائع ثم ماتت
 الام او اعقبها المشتري فعتقه بالحق فمردا الى البائع وبغني من الحوت فيتمها ويرفع جميع
 الحق على البائع خلاصه ما سهرم كما لا يدعوى **سهم في سهم** باع جارية فولدت لاقبل
 من ستة اشهر من وقت الشراء فادعاه البائع وقال علمت وقت البيع انها خصلت مني لكنني
 بعته بالضرورة او حيا فنه دعوته اعتبارا بالحق ولو لم يقبضه باب ما يعطل دعوى المدعي
 كما لا يدعوى ولو قال ليس الولد مني لم قال هو مني صح ولو قال هو مني ثم فاه لا يصح مراده
 العاشر من كتاب الدعوى ولله ولله فنفاه او ان والولادة او بعده بيوم او يومين صح وان
 سكنت حتى يمضي ايام ثم نفى لا يصح وكذا اذا ولدت حارثة التي هي ام ولده وسكنت صح
 وكذا لو سكنت المولى في هذه المدة لا يصح نفيه بعده وكذا لو سكنت عند التهنئة بزاربه
 التاسع من كتاب النكاح ولا ينبغي ان يزوجه ام ولده حتى يستبرأ بها بحيث يفعله انما
 ليست بها محل الحوازل ان تكون خائلا لم المولى فلا يكون تزوجها صحيحا فان زوجها جاز لا
 في محل شك وجواز النكاح كان ثابتا فلا يؤول بالشك فالا ولدت لاقبل من ستة اشهر
 فهو للمولى لانا ينقضي ان العلق كان على فراش المولى والنكاح فاسد لانه ظهر انه زوجها
 وفي بعضها ولدت ثابت النسب للمولى ولو ولدت لاكثر من ستة اشهر فهو تزوج للمولى لان العلق
 حصل على فراش الزوج فان ادعاه المولى عتق باقراره وهو ولد الزوج لما قلنا ولو لم يثبت
 دعوى النسب من كتاب الدعوى واذا ولدت جارية التحمل فادعاه المولى وابوه كان كولد
 من المولى ولو وطئ حارثة ام لته او جارية والده او حدة فولدت وادعاه لا يثبت النسب
 ويدرا عنه الحد بالشبهة فان قال اخلاها المولى لا يثبت النسب لانه لا يصدق المولى في الماخذال
 وفي ان الولد منه فان صدقه في الامر بين جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى ثم ملكه

هو ان كذب المولى في ان الولد منه لا
 في الاصل ان كذب المولى في ان الولد منه لا
 او غيره انه لو لم يصدق في
 ان كذب المولى في ان الولد منه لا

جارية يوما

جارية يوما ثم المهر ثبت النسب فالحق في فصل الفصل الثاني في اقسام النسب
 يحتاج الى ان يذكر نسب الاب والام ليصير معلوما لان النسب ما به يرمى النسبة ليس
 بشات عندنا في شرط البيان لعلم ادعي الى اخوه لانيه واقبه وشهدوا ولم يذكر واسم
 الام والجد لا يقبل لعدم التفرغ وقيل يقبل لانه ذكر محمد بن ابي بكر مهن انه اخوه
 لانيه واقبه يقبل ولم يشترط ذكر الجد يشترط في النكاح لا يشترط ذكر اسم الجد وعينه اما لو
 ادعي انه ابن عمه لا بد ان يذكر اسم ابيه وجده في اواخر الفصل السادس من الفصولين اعلم
 باله يشترط في دعوى بنوة العم ودعوى العمومة بان النسب الى ان يلحقها في الجد لا يلحق
 من شرط بطلانها في محضر ثبات دعوى العمومة **كتاب الاقرار** وارث معروف
 اقرار وارث امر قاسم ما بيده على موجب اقراره اذا اقر باسحقاق المال فنيقذ في حق
 المال لاني حوا النسب او في محلي النسب على الغير فلا اقرار به من فلو صدق المولى الاول
 اقراره ما بيدها بحسب ما اقر ولو كذبه فلو دفع الى الاول قضاء فلا يصح قبض
 ما دفع كما انك فسيضم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء يجعل المدفوع كباقي في يده ويدفع
 اليه حقه في الكل لانه مختار في تسليمه وقد اقر انه سلم بغير حق فيصير في التاسع والعشرين
 من الفصولين جامع القوي جارية ولدت ولدا بعد موت السيد فاقتر بعض الورثة انه
 ابن السيد لم يثبت النسب ولا ثبت النسب وكذلك الاقرار لو كان من شي من اولئك
 ما دام واحد على ذلك ولو شهد اثنان بيمين خفية وجازت الشهادة بانا جارية في
 الثاني والعشرين من كتاب الاقرار مات وترك اخوين فاقتر احدهما باخ وانكر الاخر فاقتر
 عطي الاخر المقر نصف ما بيده في قول اصحابنا وعند ابن ابي ليلى يعطيه ثلث ما بيده
 كذا في التاسع والعشرين من الفصولين الواش لو كان واحدا فاقتر بان اخو للثقت
 لا يثبت نسبه على الميت خلافا لابن يوسف وان فقي واجهوا انه يشارك في الارث من
 الحمل المبرور نسج انكر ما لا فقال كذا في انه كتب في خطا فانكر المدعي عليه ان يكون خطه
 فامر ان يكتب فكتب في ان يبين خطه من مشأمة تدل على كونهما واحدا فحكم عليه

سما في قرار

لأنه لا يكون الحق ما قال هذا خطي وأنا كتبت ولكن ليس على هذا الحال والله القول قوله ولا شيء
ولا شيء عليه كذا حنف ثم قال سعد وذكر محمد رحمه الله في كتاب الطلاق أنه لو كتب الطلاق على
الرسم في شك وقال لم النوب الطلاق لا يصدق وكذا لاقراره وتأويل ما يقول إن لو كتب
لا على الرسم في العاشري الفصلين إذا كتب شخص ورقة بخطه أن في ذمته شخص كذا ثم
ادعى عليه محمد المبلغ وأعترف بخطه ولم يشهد عليه أحاب إذا كتب على رسم الصكوك
بلونه المال وهو أن يكتب يقول فلان ابن فلان الفلاني أن في ذمته فلان بن فلان
الفلاني كذا إذا هو أقرار يلزم به وإن لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع عينة قاضي المداية
بائع بالدرهم وأخذ ليط بالذناير فالواجب عليه الدرام لكن القضي لا يصدق وإن برهن على
أن العقد كان بالدرهم قبل والاختلاف القضي البائع عند الثاني وعليه الفتوى بترديه في نوع
الزوج من الثالث عشر من كتاب السبع حتى أقر أنه بالغ وقاسم الوصي فإن كان مرصفا و
يعلم أن مسئلة لا يحتل لم يغير قسمه ولم يقبل قوله أنه بالغ قال المصدر الشهيد في أفعاله
وهذه المسئلة تبين أن بعد شتى عشر سنة بشرط شرط آخر لصحة الأقرار بالبلوغ
وهو أن لا يكون كمال لا يحتل مسئلة بل يكون كمال لا يحتل مسئلة وفي فتاوى ظهر الدين في هذه
المسئلة أن لم يكن ما يفان كمال لا يحتل مسئلة عادة لا يصح أقراره بالبلوغ وقبل
شئتي عشر سنة لا يصح أقراره بالبلوغ البتة بعد شئتي عشر سنة إن كان مسئلة تحت عادة
يصح عادية في أحكام البصيان الفصل الثالث والسكنين قبله لما قلت فلانا فقال
كان هذا في الزوج مكتوبا بتممة الآية ألا أن يقرها القتل عدا أو لو قال القدر كما لا يكون
أقرار بترديه في الأقرار رجل قال في صحة جميع ما هو داخل منزله لأمرته هذه ثم مات
صح أقراره قضاء فان خلفت المرأة بسبب من أسباب الملك ما سيج أو حصة كان لها ذلك
والا بنفس الأقرار لا يملك وصحاح في كتاب الأقرار وذكر في باب ما يبطل دعوى المدعي
أيضا مفضلا رجل أقر في صحة أن جميع ما هو داخل منزله لأمرته غير ما عليه من الشباب
فمات وتوكل ابنها فقال الابن ألا كل ذلك تركه أبي ففي هذه المسئلة فتوى وحكم كما الفتوى
فكل ما خلفت المرأة أنه صار لها بتحكيم الزوج أبا ببيع صحيح أو حصة أو مهر كانت

مطلـ
أقر جميع ما في داخل
المنزل

في سورة

في سورة من سورة والاحتجاج بهذا الأقرار وحكم يكن لها فيه ملك لا يصير لها ملك بهذا الأقرار فيما
بينها وبين الله تعالى ويكون ذلك تركه الميت وأما حكم إذا شهد الشهود على ذلك الأقرار
حكم بالأقرار بجميع ما كان في المنزل يوم الأقرار من الواقعات الحاصية في الأقرار خلاصه اللون
وفي التوازي رجل قال جميع ما في يدي أو جميع ما يدفني أو جميع ما نسب إلي فهو فلان بهذا
أقرار ولو قال جميع ما لي أو جميع ما أحكمه فهو فلان لا يكون حصة لا يجوز إلا بالتسليم خلاصه في
الفصل الأول من كتاب الأقرار ومن أقر بسلام بولد مسئلة مسئلة وليس له نسب معروف أنه ابنه
وصدقه الغلام ثبت نسبته وإن كان مرضيا لأن النسب بالولادة حاصية فيصح أقراره به ويجوز
أقرار الرجل بالولد والولد بالزوجة والمطعم لأن قريبا بولده وليس فيه تحصيل النسب على الغير
ويقبل أقرار المرأة بالولد والزوج والمولى غايضا ولا بد من تصديق المقر في كل المجموع
لا يقبل بالولد لأن فيه تحصيل النسب على الغير وهو الزوج أقول هذا لأن هو في المرأة التي يكون لها
زوج أو حصة لا يقبل أقراره بالولد إلا بتصديق زوجها وأما إذا لم يكن لها زوج وليست
بحصة يصح أقرارها بالولد لأن فيه الزامها على نفسها دون غيرها فيصدق كذا في حواشي صدر الشريعة
ومن أقر بنسب من غير الوالد بن كمال لا يقبل قراره في النسب لأنه لا فيه تحصيل النسب على الغير وفي
عقبي فتاوى صدر الشريعة إذا كان المقر عبد المقر ثبت نسب مجر والأقرار ولا يشترط التصديق ولو
كان عبد المقر بشرط تصديق مولاة فقد الفتاوى في الساج في الأقرار ولو أقرت بانته
ولها بنت معروفة فمال البنت المعروفة لولا علقته لها أقول هذا لأن ذات الزوج ظاهر ما لو لم
تكن منكوبة ولا معقودة ينبغي أن يكون المال لها إذا الزام أحد حبيبي فينسب نسبها في المقررة
في حقها على ما ذكر في الهداية وغيرها وقيل لا يثبت هذا النسخ في العشر من الفضولين
ولو ادعى اثنا بانه ابن أخيه فبرهن فافتاحي مثل شهوده بحكمي دانيت كذا في فتاوى است
فتاوى استغناء المورث يقول أنه وارثه لا يقبل هذا الشهادة إذا لا يثبت أنه بأقرار الميت تحلل
النسب على الغير كمن لو أقر أنه وارثه ولا من فمات ثم مات المقر ولا وارث فكل ما له المقر له حكم
الوصية لأن قوله ذلك وصية حتى لو قال هو قريبي ومات المقر فمات المرأة فلها الميراث والباقي

للمقر لا يقر له ابن ان فلان اقر لا يعتبر اقراره في حق اثبات النسب فلو مات ابنه مات المقر جميع
 ماله للمقر له لوضاه بان يأخذ هو ماله فصار كمن اقر في جميع المال وليس شرط صرف المال الى المقر له
 ان يكون اقراره في حال عدم الوارث ولكن في حاله اقر ومات ولم يبق له وارث يكون ذلك
 للمقر له ولو كان المقر له موقوف النسب فقال المقر هذا ابني ابي او ابني عمي ولا وارث هكذا الجواب
 لما قر من رضاه فيصير في معنى الوصية في اوجه الفصل الخامس من المصنفين قال اذ ابي جبريل فاعثقا
 وكبر فاقم كل واحد منهما ان الآخر اخوه لايه وانه لم يصدق في ذلك وكذلك لو كان مع المسببي امارة
 فاعثقت وادعى انه ابنها وصديقها في ذلك لم يصدق بخلاف ما اذا كان مع المسببي رجل فاعثقت
 ثم ادعى ان القبي ابنه ثبت نسبه منه فان كان القبي غير مسببي عنه او كان بالغاً لم يثبت
 النسب الا بتدقيقه وانما ثبت عند المقدق اذا كان مختلفاً في نفسه ولم يكن الولد معروف
 النسب من غيره كما اذا اقرت المرأة بولده وصديقها لم يثبت النسب ولكنهما يوارثان ان لم يكن
 لهما وارث معروف فان تكدت امرأة على ذلك وصديقها الولد ثبت نسبه منها وانما شرط
 تصديق الولد لانه اذا كان مكذوباً لم يثبت النسب له بحجة تامة ومنها اذ المرأة الواحدة ليست
 بحجة تامة وان لم تقرر لها امرأة وصديقها زوجها انه ثبت النسب منها لهما في الوارث بقراره
 فانه يقر على نفسه واذا ثبت منه ثبت منها بقا لم يثبت النسب في باب كميل واقلوك
 والكافر من كتاب الدعوى ملخصاً واذا اقر رجل ابني وبنت هذا العبد لفلان وقبض مني ثم ادعى
 انه لم يقبض مني وان اقرت بالقبض كما ذابا وطلب على الموهوب له ذكر الشيخ الا انه لم يعرف
 بخواهر زاده رحمه الله من المراجعة انه لا يخلو الموهوب له من قول ابي حنيفة ومحمد دهماء الله ويحلف
 في قول ابي يوسف رحمه الله انه لو ادعى انه كان كذا ذابا فاقم اقرت القبي بقبض القبي
 من المشرع وغيره اذا ادعى انه كان كذا ذابا فاقم اقراره واقم الواجب بقبض العبد ثم ادعى انه كان
 كذا ذابا فاقم اقراره فارقوا اختلاف المشرع بانه بعد نقدة النسي او طلب على الموهوب له بانه
 بعد قبضه لانه باذن الواهب على قول ابي حنيفة ومحمد دهماء الله ليس له ان يستوفيه وعلى قول
 ابي يوسف والشافعي في ذلك ذكره في كتاب الاقرار فاذا كان في مسألة خلاف ابي يوسف وعلى

كتاب من اجل النسب على الغير
 فصل في معنى فاعل

يفوض ذلك

هذا على رواية الامام
 لا يبرح على المقر
 سدا في القول

يفوض ذلك الى القاضي الفاضل في باب العبد من كتاب الدعوى مات على ابنين فقال غريمي دفعت
 الى المورث وصديقاً فاقم الآخر باخذ غريمي نصف الدين ثم المقر بقبضه لغريمي ان قبض نصف الدين
 ثم المقر بقبضه لغريمي ان قبض نصف الدين تأكيدها بالقضاء ونصف المورث لم تأكدها فعمل نصف المورث قبضاً
 غير من قبض المورث المقر بقبضه بالدين في المذكرة فيطالب به موقوفين في احكام الوكلاء ثم الفصل الرابع
 والتكملي اقر احد ابني ميت له على اخوين بقبض ابيه نصفه لاشي له والنصف للآخر ولا يبرح المقر
 على اخيه نصف ما قبض وان تصادق على الشتر كما في المصنفين منها لانه لو برح على اخيه بربع اخوه
 على الغريم فيرجع الغريم على المقر بقدر ذلك في رجع اقرار الميراث ملخصاً ولو مات على ابنين كانت
 الشتر الموروثة عشرين فاقسمها ابي واقر الاصغر ان ابي اعطى في من يده واقر الاكبر ان اعطى
 من يده في صحة وكذلك الاصغر والاقرار بينهما معا يعين الاكبر للاصغر نصف قبضة من في يده لان
 القسمة من غير اكمل والمورثون معاوضة وليست باقرارين الحق فكان كل واحد من القسمة
 اخذ نصف على حقه ونصف عوضاً عما تركه على صاحبه فلما تصادقا على حصة من يده للاصغر
 فقد تصادقا على ان الاكبر اخذ نصف العبد والاصغر نصف حقه والمعارضة بالحق باطله يجب
 على الاكبر ونصف العبد الذي كان في يده وقد جرح عن زده فطلبه ذو قبضة ثم الخط المسحوق
 في اواجه باب اقرار الوارث والغريم بالدين على مورثه او باكتفاؤه من كتاب تصرفات الميراث الوارث
 وارث ميت اقر بالدين عليه لا تجزى ولم يعطيا ولم يقبض قاضي حتى شهد ادين لوت دين عند قاضي
 تقبل وثبت الدين عليها وعلى غيرها ولو قضى عليها لم شهدا لم تقبل من عاشر مهادات
 فتاوى الهم اقر وارثان بالدين او على اعلان بكذا وانكر الوارث الثالث ذلك ثبت به عليه
 الوارثان المقران به هل تقبل شهادتهما كسرها بدين ام لا لم يمس بالدين لم توجد فيها رواية
 منصوصة ولا وجوب من المباحين في احوال القسمة اقر احد الوارثين بالدين قبل ذلك وقيل حصته مني
 ادعى رجل ديناً على ميت واقربى الوارثين به فحق قول المجازي يوفى حصته المقر جميع الدين قال الغيبة
 ابو الليث هو القاسم لكن الاخيلا يفتي ان المجازي يوفى من حصته من الدين وهو قول الشعبي والشافعي
 وابي ابي يلى وسفيان الثوري وغيرهم عن نافع بن عمر وهو القول بعدم الضرر وذكر سفيان الثوري

فإذا أقر لها بذلك حتى صح الأقرار ثم قامت البينة بعد موته أن المرأة وهبت المهر ونحوها في حال حيوتها
 هيته صحته قالوا لا تقبل البينة على اليمين إذا كان أقرار الزوج لها في المرض بالمرضاة يظهر في نوع
 في أقرار المريض في كتاب الأقرار لها مهر معروف فاقترع في مرض موته بأمره أو أقر لها
 بمهر آخر أو أقر لها بمهر سبيل البر لا يبرئ من مهرها ولو كانت له امرأة فتزوج أخرى في مرض موته
 أو امرأتين في عقدة نكح وإن كان مستغنياً بأخيهما فيه في باب أقرار المريض **مريض**
 أقرت الزنا وهبت مهرها لزوجها في كتابها ينبغي أن لا يصح لأنه وصية للوارث على ما علم فلم يبر
 إلا أن يصدقها الورثة للتمريض دين على وادته فاقترع بنفسه لم يجز سواء وجب الدين في صحة أو لا
 وعلى المريض دين أو لا **فصل** مريض وأدنان مات بعد ما فاقرا في علي الحب كذا وقد
 قبضت في صحته حتى أدانته فبقي لها أقرار لأمته بمهر نكح الحرام عليها كذا أفنى **2** وقيل
 لا يصح **فصل** مريضة قالت لزوجها لا مهر لك عليكي صح أقرارها وقد قرع كتاب اليمين لا يصح
م مريضة أقرت بتقبض مهرها فلما ست وبني زوجها أو معتدة لم يجز أقرارها والآباء
 طلبوا قبل دخول جاز **م** لو حكمته أو معتدة لم يصدق في حق غيرها الصحة للتمامة **الاجبة** فصل
 من علم ما بها بوي الزوج في الأقل ما أقرت بنفسه ومن ميراثه فصولين في كتاب الأقرار من
 أحكام المرض مريض مريض أقر لاجبة ثم مات المولى ثم مات المريض ووارث الاجبة لم يبر
 من ورثة المريض لا يجوز ذلك لأقرار في قول أبي يوسف الأول وجاز في قوله الآخر وهو قول
 محمد رحمه الله كما لو أقر المريض لم يكن له فيه حتى على قول أبي يوسف الأول وأقرار المريض بالحل وعلى
 قوله الآخر أقرار صحيح من الأصول العادية في أقرار المريض **2** ويعتبر أقرار المريض بغيره يوم موته
 غير وارث وأقرار من ما دون في مرض ماله وطلاق المريض وردة المريضة في مرض يكونان
 فيه يكونان قاترين ويجوز إياها إلى غيره قبله فصولين في أوائل كتابها حكم المرض
 وفي الأصل لو أقر المريض بدين لوارثه فلم يكن حتى صار غير وارث صح صورته أقر لاجبة بدين
 ثم ولد له ابن ولو أقر لغيره وارث ثم صار وادته عند الموت أن كان سبب المركة لم يصح
 صورته أقر لابن كافر فأسلم عند موته ولو كان المولى المولات والاجبية فصارت زوجته

أقرار مريض بعد في يديه انكحاته
 الاجبة في قول الاجبة في قول
 وارث المريض لم يجز في قول
 على قول أبي يوسف الأول
 مريض ما قبل وهو قول الآخر
 أقرار المريض صحيح ويكون
 للمولى في القول الثاني أقرب
 إلى التقاسي وقوله الأول
 أصح كذا في أقرار مريض
 رحمه الله

لم يطل

لم يطل أقراره بخلاف ما لو وجب لها في مرض موته أو وصيها بوصية ثم تزوجها ثم مات أنه يطل
 اليمين واليمين الأقرار بتقبض الدين من الوارث لا يصح إذا كان في مرض الموت خلاصه في أول الفصل
 الرابع من كتاب الأقرار **فصل** المجترة في باب أقرار المريض لوارثه كونه وارثاً أو غير وارث يوم أقر
 لا يوم مات لكن بشرط أن يستمر كون المقر له قائماً وقت أقراره وقد وثق المقر له وارثاً للمقرع يوم
 أقر به كان سبب الورثة بينهما قائماً وقت أقراره وقد وثق المقر له بالثبوت العام بينهما وارثاً
 لأقراره لم يكن الأقرار لأقرار الوارث فلا يصح لو كان المقرع وارثاً وان لم يكن بالنسب العام بينهما
 وقت أقراره لم يكن الأقرار لأقرار الوارث وعلى هذا قالوا أن المريض إذا أقر كان يبرئ بالنسبة
 التي في يوم أقر فلما مات قبل المقر وادته الأب قبل موت المقر صح الأقرار جامع القبولين
 في كتاب الأقرار من أحكام المرض **م** أقر المريض لاجبة وهو في حق ثلث الأب جاز لأنه للمولى
 لا للثلاث خلاصه الوصية لاجبة وهو في حق ثلث فأنها يطل لاجبة لا ابن أقر لاجبة وله ابن
 ثم مات له ابن فورثه الآخر لم يجز أقراره بوجود الاثنية يوم أقر ولو وصي لاجبة ثم تزوجها
 مات لم يجز الوصية لغيرها عند موته وهي تزوجة من على المورث **في المداينات** رجل
 اقترض عشرة دراهم وطلب على ذلك دجاً واخذ فله المستقرض إن يجب ذلك من الأصل جوازه
 الغنا وفي أول القالة **م** رجل على رجل الغدرهم قرض فعاد على ما به منها الجاهل صح لفظ
 والمائة خالته وإن كان المستقرض جاهلاً للقرض فأعانة لا الجاهل صححان في الصرف من كتاب يسوع
 من على الدين الجاهل إذا قضى المال قبل حلول الأجل ثم سحن الخصم في رد القاضى عاد المال وجلا
 لأن الأصل ما سقط هنا مقصوداً وإنما سقط حكم القضاء ثم قبل من الأجل وفي الشئ عن
 محمد رحمه الله رجل على رجل الغدرهم حالة فقال له رتب الدين إن دفعته إلى هذا المسألة فإ
 المحم الحاشية الأخوي فوضرة عنك سنة وإن لم تدفع غداً لمسألة فالألف عليك على فإها
 فهذا جاز بوجهه في أول كتاب المداينات **م** إذا كالا على الميت دين والميت دين على
 رجل كان لم يولد الميت إلا لا يقضي دينه ما لم يقضوا دين الميت لأن مدونة الميت لا يبرأ
 بدفعه الدين إلى الوارث حال قيام الدين على الميت وفي الشئ من الخصم من الخصم ليرث الوارث إذا

قضى دين ائتمن من مال نفسه كان له ان يرجع في اشركه بغيره في فضل ما يجوز فيه السلم بالسبع
وفي الفاء وحل له عند رجل الف درهم ودينه وعلى المودع لوج الف درهم فوضع المودع
الوديعه الى غيرهم المودع فلو دعه لغيره ان شاء اجاز القضا ولا ينال على المودع وان شاء
ضيق المودع فباضد منه ايضا وسلم المودع لوت الدين لان المودع ملك الوديعه باداء القضا
سابقا على الدفع الى الغير ثم يتبين انه قضى دين الغير فماله غير ماله فيكون مبتريا وانما رجع
رجله في كفاية الاصل الى ان المودع تمام بدفع الوديعه الى غيرهم صاحب الوديعه وصورة ما ذكر
في كتاب الكفاية رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له اقبض هذا ما وجب لفلان على فلان و
لا تدفعها الا بغيره من فلان فادفعها اليه بغيره من فلان كما كان ضامنا الا ترى ان محمد رحمه الله
ضيق الوكيل التذام مع ان التذام اعانته في يده وقد دفعها الى غيرهم صاحب الامانة فغيره
التام من كتاب المرافعات **فصل في دين غيره** يكون له ما على المطلوب فمضى ما ذكره **وجب**
بكل ما وقالوا ان على الوكيل بالسبع التام الذي من حاله قضاء على المشتري على ان يكون التام له
كان القضاء على هذا المستحق ويرجع البايع على الامر بما اعطاه وكان التام على المشتري على حاله
ففيه في المرافعات **فصل في العشرة** فماليون فاعطاه الف درهم فحطه ولم يبعها منه
صريا ولم يقل لها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كان قيمتها اقل من الدين فان كان
السعر فيها معلوما يكون بيعا بغير قيمتها من الدين والا فلا يبيع بينهما فانه في كتاب المرافعات
ابن سنان على ان يبيع مستقر فواكه كيلا او وزنا ثم تقطع يصير الى ان يدخل محلة الا ان
يتراضيا على قيمة كره المستقر طعاما في بلد في الطعام رخص ثم التقيا في بلد في الطعام فمال
ليس له الطلب بل يوفى المطلوب يعطيه في تلك البلد وعلى محمد رحمه الله في المستقر طعاما بالعرف
ولقيه عليه فانه بالعرف يوم الحضور وليس عليه ان يرجع هو الى العرف لانه في ذلك وقال
عليه قيمة يوم اقرضه ويشترى الثاني اقرض طعاما او ثوبا ثم التقيا في بلد الطعام في عارا او
ارخص يستوفى منه بغيره حتى يوفيه في مكان الاخذ وقال الثاني وانما طلبت قيمة التي في
تلك البلد حال الحضور اقبض بها والقول فيها قول المطلوب وان كان قائما في يده الرقعة

ولا اقبض بالقيمة

ولا اقبض بالقيمة بزيادة نوع القرض من كتاب البيع رجل له على عشرة دراهم فادان بجلد ثلثة
عشر اهل قالوا يشتري ما المدون شيئا بتلك العشرة ويقض المبيع ثم يسبع ما المدون بثلثة عشر
الاسنة فيقطع الحجر عن الحرام ومثل هذا مروى عن الرسول الله عليه السلام انه امر بذلك رجل طلب
رجل دراهم بقرضه بده وازده فوضع المستقر شيئا بين يدي المقرض او يقول المقرض لفلان
هذا المبلغ غايه درهم فيشترى المقرض ويدفع الدراهم اليه ويأخذ المبلغ ثم يقول المستقرض
بعض هذا المبلغ غايه وعشرين فيبيع فحصل المستقرض مائة درهم ويعود لفلان ثمانية وعشرين
المقرض عليه مائة وعشرين درهما والاو لوق والآخر ان يقول المستقرض المقرض بعد ما قرض
الحاملة كل حاله وشروطه بنينا فقد توكنه ثم يعقد ان يسبع المبلغ وهذه المسئلة وسيل على
جواب يسبع الوفاء اذا لم يكن الوفاء شرطا في البيع هذا اذا كان المبلغ المستقرض فان كان المبلغ
للمقرض وليس للمستقرض شي وبيريد ان يقرض عشرة بثلثة عشر اهل فان المقرض يسبع
المستقرض سبعة بثلثة عشر بثلثة عشر السلفه فراجعت بغيره ويدفع السلفه الى الاجنبي
ثم الاجنبي يسبع السلفه المقرض بعشرة ويأخذ من العشرة ويدفعها الى المستقرض بغيره الاجنبي
من العرف الذي كان عليه المستقرض فيحصل السلفه الى المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض بثلثة
عشر اهل وجبته اخرى الا يسبع المقرض المستقرض سبعة بثلثة عشر اهل معلوم ويدفع
السلفه الى المستقرض ثم يسبعها المستقرض فراجعت ثم ان المستقرض يقبل البيع مع الاجنبي
قبل القبض وبعد ثم يسبعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل المستقرض
عشرة وعليه المقرض ثلثة عشر وفضل السلفه الى المقرض بعشرة والمقرض وان كان مشتريا
ما باع قبل نقد العرف الا ان ذلك جائز لخلل البيع الثاني وهو البيع الذي يبيع بين المستقرض
والاجنبي وحصله اخرى ان يسبع المقرض المستقرض سبعة بثلثة عشر ويبيع السلفه
الى المستقرض ثم ان المستقرض يسبعها من غيره باقل مما اشترى ثم ذلك فيسبعها المقرض
بما اشترى فيحصل السلفه اليه بغيره ويأخذ العرف ويدفعها الى المستقرض فيحصل المستقرض
الى المقرض ويحصل المبلغ المقرض وهذا الحيلة هي العينة التي ذكره محمد رحمه الله قال شيخنا

الحيلة في البيع

يسبع الوفاء

العينة في زمان غير البيع الذي يجري في السوق وعرضه يبيع يوسف رحمه الله قال العينة جائزة في حرة
 وقال اجماع النجاشي عن ابي حنيفة في كل ما كان في فصل بين يكون فرار على اليوم ما كان يبيع **رسالة** قال الكلابي
 المحرمون بعد الخطبة اذهب واعط كل شهر عشرة غنيس يبيع للمدعي بالاعطاء **رسالة** ما يدل على انه لو
 باعه جائه الى السنة على ان يودي اليه كل شهر كذا في البيع في شرط يخص في عليه مال موصل فقال
 جعلته حالا او قال بطلت الاجل او قال تركت هذا الاجل بهذا كله يبطل الاجل ويصير الحال
 ولو قال لا حاجة لي في الاجل او قال بوات من الاجل قال مال موصل **رسالة** فله قبل حله يري
 وليس للمطالبة ان ياتي بالقبول **رسالة** ولو زده بالزيادة عاد موطلا ولو اشترى منه شيئا بالدين
 الموصل ثم رده بغير قبض عاد الاجل ولو تقابلا لا يعود ولو كان بهذا الدين قبيل لا يعود
 الكفالة في الوجهين فيه في باب يبطل بالاجل في كتاب المداينات **رسالة** ولا يجوز للمريض ان يقضي
 دين بعض الغرماء دون بعض سواء كان الدين في الصحة او في المرض الا ما استقرضه في مرضه ولو اشترى
 شيئا في مرضه فمخوره تقاضاه غداه الا ان كان في اوجه كتاب لا قرار **رسالة** الشهادة في فوائد شيخ
 يهودي برهان الدين اذا شهد البائع بالملك كسيرة والغائب في يد غيره بان قال هذا العبد ملكه
 لا في صحة منه او قال كان ملكا في صحة فمنا كان المدعي في دعواه ادعى الشراء منه لا تقبل لانه
 شهادة على قول نفسه في الفصل الثاني في حصول التعدي **رسالة** لو قيل بقض الدين يجوز شهادة بكونه
 بخلاف لو قيل بالخصومة الا اذا عزل قبل ان يحاكم غنابيه **الفصل الثاني عشر في باب** احياء
 كتاب القضاء ادعى دين بسيرة من او غيره وشهد الدين مطلق قبل تقبل وقيل لا كما في علم ادعاه
 سبب وشهد بطلان **رسالة** او يصح ان يقول الفرق بين العبد والدين ان العبد لا يحل الزوايد
 في محله وحكم المطلق ان يستحق زوايده والملك لا سبب بخلاف في غير المدعي سبب كذا بالشهود
 ما انك المطلق بخلاف الدين لانه لا يحل الزوايد فلا انك انما فاقه في كادى عشر العضوية
 وفي جامع ادعى ملكا مطلقا وشهدا صبيته قبل وفي العكس لا وفي الاخراسي سأل الحاكم
 المدعي بطلان الملك للملك بالاسبب الذي شهدا ام سبب لوان قال به قض وان قال بانحو
 لا يقضي شيئا أصلا وفي الاقضية الشهادة بالملك المطلق اذا كان المدعي ملكا بسبب كاسترا انما
 لا تقبل

انما لا تقبل اذا كان ادعى الشراء على رجل معلوم فهو غلام من غلام له اذا قال شترته من رجل
 او قال من محمد دعه انه يقبل الشهادة على الملك المطلق وذكر الوفا قبل لا تقبل وانما ادعاه على مجهول
 لان هذه الشهادة بزيادة ما يدعيه فلا تقبل بزيادة في الثالث من كتاب المداينات **رسالة** شهادة الوكيلين
 اولى لا لغيره اذا قال لا حتى نجف هذا الشيء او الوكيلان بالشك او كلج اذا قال لا حتى فعلنا
 هذا كلج او الشك لا تقبل اما لو شهد الوكيلان بالبائع او الشكاح انها منكوهة وكله تقبل
 بزيادة في نوع في الشهادة على فعل نفسه من كتاب المداينات **رسالة** وفي المتن شهادة الله بقض منه الغا
 وهو منكر وقال لا حتى وزنا بالملك ان قال له انك دنا مال حاضر تقبل واللا بزيادة لم تجز لم يور
 قضى زوج امرأة من رجل بحضرة شهود وجازت العقدم اختلفا في المهر قبل شهادة القضاة انما
 اذ لم يقض العقد الحالف فيه في باب شهادة الرجل على ما حصل بفعل نفسه لرجل على رجل دين
 فشهد الله انه ابواه او وجهه او يصدق عليه ثم وجهها ضمنا بزيادة في كتاب التوحيج عند التبرعات
 وشهادة الوصي على الميت جائرة لانه ولو بعد العزل وان لم يحاكم مطلق الا في احوال الوصايا
 واما شهادة الوصي على الميت على غيره بعد ما اخذه الفقيه عن الوصاية قبل الخصومة او غيرها
 لا تقبل وكذا لو شهد الوصي على الميت بعد ما ادركت الورثة لا تقبل ودلت المسئلة على ان القاضي
 اذا عزل الوصي يعزل في شهادة المودعين وامثاله في شهادة البرزانية **رسالة** شهادة الوصي على
 والورثة طام كبار لا يجوز لا يقضي الدين والوديع له في ميراث الغريم والمودع يدفع الدين والوديع
 الله وشهادته ليست بعد العزل لا تقبل وان لم يحاكم بخلاف الوكيل اذا شهد بملكه قبل الخصومة
 وقبل القضاء بملكه تقبل وعنده يبيع يوسف لا تقبل جامع الفوائد في الشهادة **رسالة** وفي التمهيد
 وفي زماننا ما تقدر ان تكون بغيره العنق اقرار القضاة اختلفا في اليهود وفي اقراره انما
 اليه لي يحصل عليه الظل انتهى وفي ماق الكوردي في باب يبيع يوسف اعلم ان خلف المدعي
 وانما هذا من مسود باطل والعلى بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القاعدى وحملته
 الحقيقين ان السلطان اذا امر قضاة بخلف الشهود يجب على العلى والاشيخا السلطان
 ويقول له لا تخلف قضاة انما ان اطاعوك يذم من سخطكم سخطا خاليا ولا يخلوكم بالدم

شهادة
 ولا يبين
 ولا يجوز

وشيئا من كتاب الوصاية اذا كانوا كلهم
 كبارا يجوز شهادة الوصي على الميت
 فانه يبرهن

ملل
 تخلف الشهود
 لا يجوز

منه سخطكم ان اوضح فيها كناية في الشهادة ذكر في فتاوى نظير الذين الشهادة على عقد فانه بالعقل
كالهوى والبرهنة والصدق سبطها الاختلاف في الوثائق والمكان الا عند محمد رحمه الله في البيع والامارة
والمصلحة لا يبطئها الاختلاف فيها ولو كان لو شهد امرها على العقد والاثار على الاقارب لا يضر ولو كان
القوى اذا كان فانه بالقبض في الحاضر من المهر من شهادته مستوفى من فلان في يوم كذا في بلد
كذا كذا في شهر من على انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان الذي كان فيه بل كان في مكان آخر لا تقبل لان
قوله لم يكن فيه في صورة ومعنى وقوله بل كان في كذا في معنى واصله ما ذكر في النوادر على الثاني
سكتا عليه يقولون وهل يلزم عليه بذلك جارة اوبسج او كتابة او طلاق او عتاق او قتل او قضا من
في مكان وزمان وصفا فمهر من ذلك المشهود عليه انه لم يكن في يومه لا تقبل لكنه قال في الخط
ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والوثائق لا تسمع الدعوى عليه وبعض
يخرج الدفعة لانه يلزم تكذيبا ثابت بالضرورة والضرورات مما لا يظلم الشك عندنا
الى كلام الشافعي وكذا انك ثبتت قامت على ان فلان لم يفعل ولم يفعل ولم يفر بزاريه في نوع
الشهادة على الشيء من كتاب الشهادات اذا وكل المسلم الذمي في خصوصه فشهد بغيره
من اهل الذمة على حال حتى المسلم لم يكر ذلك على ذلك الحكم لانه لو وكل نائب على الموكل
وهذه البينة في الحصة التي تقوم على الموكل وهو مسلم فلا تكون شهادة اهل الذمة حجة عليه
ولو كان المسلم هو الموكل والذمي صاحب الحق فشهد عليه قوم من اهل الذمة جاز ذلك لان
الانزام في هذه البينة على صاحب الحق دون الموكل فانه لو وكل نائب وشهد بالوحي
اذا اوصى الى مسلم فشهد قوم من اهل الذمة عليه حتى قبلت الشهادة لانه الانزام على
الغيب او على ورثة دون الوحي وهم من اهل الذمة فكانت شهادة اهل الذمة في ذلك
مقبولة فكذلك في البسوط للمسلم في كتاب الوكالة ولو وكل كافر مسلم بخصومة فشهد
عليه كافر ان بالدين قبلت البينة من البسوط للمسلم في كتاب الشهادة بالسياق في كتاب
الشهادات سكتا نصرانيا على عبد ما دون نصراني بالدين لوصل ومولاه مسلم تقبل
وان كان الموالي نصراني فانه يبلع بالدين لانه بالحجة الضرر كما لا يقصود احد في الخط

للمرعى

للمرعى في باب الشهادة على الوكالة وانما شهد شاهدان من اهل الكفر على شهادة مسلمين
من اهل الاسلام على كافر لا تقبل وكذلك في الشهادة على قضاء قاضي من قضاة المسلمين لكافر
على كافر لا تقبل وهذا خلاف ما لو شهد على كافر بان فانه تقبل شهادتهما ونظرهما قال
محمد رحمه الله كافران واوصى الى رجل مسلم فشهد كافران يدين على الغيب فان القاضي تقبل
شهادتهما في النظرية وان كان الوحي مسلمي مسلم له عبد كافر ان له بالبيع والشراء
فشهد عليه شاهدان كافران بشار وبيع جازت شهادتهما عليه ولو كان الموالي كافر والعبد
الكافر ومن سكتا لا تقبل شهادة الكافر ولو ان رجلا الكافر وكل مسلم بشار او بيع لم يكن على
الوكيل في البينة الا المسلمين ولو ان سكتا وكل كافر بذلك اجيزت على الوكيل الشهود من الكفرة
دخلة فلا بد حنفية وابويوسف رحمه الله اذا وكل نصراني مسلم ان يبيع له ثوبا او يشتريه
ثوبا فشهد عليه نصرانيان بالبيع وهو جاز ذلك بشار وكذا الشراء موثدا في المسائل المتعلقة
بالشهادة ولو وكل كافر مسلم بشار او بيع لم يكر على الوكيل في ذلك شهادة الكافر لان الوكيل القراء
والبيع في حقوق العقد كانه قد نفى فاما يقوم هذه البينة على المسلم ولو وكل مسلم كافر
بذلك جازت شهادته كافر على الوكيل لانه بمنزلة العاقلة في البسوط للمسلم في باب
شهادة النساء ثم سكتا بشارا في ذكر في الغيبة نفلا عن المحيط البرهاني في اهل في الشهادة
اذا كانت امرأة مخدرة بخبر شهادتها على شهادتها والمرأة التي خرجت من بيتها لقضاء حاجتها
اولا حل الحام ونحوه تكون مخدرة بشرط الوصال من زينة الفتاوى في الشهادة على الشهادة
وفي المتن بعد ما يصرح بان المشتري من ضرر ثم حتى تدركه عشرة ايام من العاقلة لم يكر
ثم سكتا ولقد منهم ثم ادعى الله الاصل واقام على ذلك شهودا من الضاري قال في ضرر محمد انه
لا تقبل بينة سواء اسلموا لهم او آخروهم او اسقطهم حتى يقيم البينة من المسلمين وقال ابو
يوسف رحمه الله ان كان المشتري الاخر هو الذي الحكم لا اقل بينة وان كان غيره مسلم
اقضى وتواردوا فيهم حتى ينهي الى المسلم فلا يكره تردد التمس ولا من قبله من
الباعة تا رايته في حادي عشر من الشهادة شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة

وفي التبريد اذا كانوا عدولاً في دينهم فقف ملأه واختلفت ما رايته في اول الفصل المبرور
وفي الصوري اذا شهد شاهدان ان فلانا طلق امرأته والزوج غائب لا يقبل وان شهد عند المرأة
حل لها ان تقعد وتزوج بزوج آخر وكذا اذا شهد عند رجل غيب وقال شهادته والاخبار
عنده وفي المرأة كالشهادة والاخبار عندها وفي شهادتين فتاوى في حقها ولو شهد عند المرأة واحد
بجود زوجها او برونه او بطلانها باها حل لها ان تتزوج وفي النجعة واذا غاب الرجل عن المرأة
فاضربا عدل ان زوجها طلقها تلك اوقات عنها فلها ان تقعد وتتزوج بزوج آخر وان كان
المحرم فاسق كبرت وفي اخبار العدل بالموت انما بعد عاخره اذا قال غائبة ميتا او شهدت
ضمانته اما اذا قال اضربني خبرني لا يقعد على خبره في ابل الفصل الثالث عشر من الفصول
الغريبة وذكر في الجور اذا اجرت المرأة موت زوجها او برونه او بطلانها باها حل لها التزوج
ولو سمع من هذا الرجل رجل اخر ان شهد قال لان هذا من باب التبريد حيث خبر الواحد
خلاف النكاح والنسب هكذا ذكر في ظرير الدين في فتاواه من على المبرور امرأة الغائبة اذا
اخبارها رجل بموتها او بغيرها حل ان يكون فان كان الذي اجبرها بموتها شهيدان غائبين وموتها او
ضمانته وكان عدلا وسعها ان تقعد وتتزوج بزوج آخر هذا اذا لم يورثها فان ارثها وبان
شهود بموتها متفقين شهادتهما اولى ما كان في فصل في اشكال لعدة من كتاب الطلاق والاختار
شهادة الاخرى لان اداء الشهادة يخص بلفظ الشهادة حتى اذا قال ان هذا خبر او اعلم
لا يقبل منه ذلك وللفظ الشهادة لا يستحق في الاخرى من السبوط للسري في باب لا يجوز
شهادته من كتاب الشهادات قال ادعى شهودي غيب وطلب علي ادعى عليه فقال له القاضي
ان اخبرني شهودك بخلاف لا اسمع شهادتهم فقال ادعى عليك فليكن فليخلف ادعى عليه ثم
اقام ادعى بعد ذلك بنية تسمع شهادتهم فقد اتفقوا في احوالها في كتاب
الشهادات ولا يقبل شهادة من يظهر شتم اصحابنا رسول الله ومحمد في حق لا يقبل شهادته
لنفسه وفي النوازل الشهادة على المرأة لا يعرفها سأل ابن محمد بن الحسن باسليمان بن جرجان
عن صحة كسلة فقال لا يجوز حتى يشهد عندنا جماعة انهما فلانة وعندنا في يوفى رداه وابيك

تقف
اذا اخبر عدل
زوجها مات

مطلب
شهادة الاخرى
لا يجوز

وحي تنقية

وهم اياه

في نسخة

لهم الله يجوز اذا شهد عند عدلان انهما فلانة وحل تشتط روية وجهها اختلف المتابع فيهم انه فيه
منهم من لم يشتط واليه حال العام خوفا من ردة وفي النوازل قال تشتط روية شخصها وفي الجامع لا يشتط
روية وجهها صلاحه في الفصل الاول من الشهادات يقبل شهادة الحق للمحقق لا روي ان حسن شهد على
رضي الله عنه مع فخر مولى علي رضي الله عنه عند شريح بدور له فقال شريح اني سأحداه فقال علي مكان
الحسن او مكان فنه فقال مكانا يحسن فقد اتفقا في باب التبريد من كتاب الشهادات اذا شهد
الوصي بدين الميت والورثة صفار لا يقبل شهادته لانه يثبت بشهادة حوالة ولو كانت الورثة
مكبارا جازت شهادته ولو شهد بدين علي الميت جازت شهادته على كل حال وفيه لا يقبل
شهادته للتره من سبب الحج ركب كل الهند لا تخاف منه ودينه من سكنى دار الحرب فكيف سوادهم
وعدهم لصل المال ومثل لا يابى بشهادة الكور فقد اتفقا في الرابع من الشهادات قال ولو ان
دعوا ان شهدا عند القاضي ليرسل فقال لا يشهدان قاضيا للقضاة اشهدنا انه قضى
لهذا الرجل على هذا الرجل بالف درهم وبخمس من حقوقه وسقوه او قالوا يشهدان قضى الكوفة
اشهدنا بذلك ولم يسموا القاضي لم يشهد القاضي هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذي حكم ويسبوه
لان القاضي عرق من العقود فاذا شهدوا به ولم يسموا القاضي لا يصير معلوما فلا يقبل وليس
هذا في هذا الموضع وحده بل في جميع الاطاعيل اذا شهدوا على فعل ولم يسموا الفاعل لا يقبل
شرح اد القاضي في باب الشهادة على حقوقه دخل شهد على قضاة ابيه لوط قال ابو يوسف انه
لا يجوز شهادة الرجل على قضاة ابيه ويجوز شهادته على شهادة ابيه وقال الحسن بن زياد وادى
شهد ابا القاضي لوط على رجل اباها قضى لهذا على هذا لم يقبل شهادتهما عند ابن جنيته على
قضاة ابيه قال يوفى قول حوايه يجوز قال وبه نأخذ ما في في فصل من الفصل شهادته
للتتره رجل ادعى على رجل حقا فشهد المدعى ابا القاضي قال محمد بن ابي القاسم يقبل شهادة
الابنين ولو شهد اباها قضى للمدعى على هذا المدعى عليه لا يقبل شهادتهما محل المبرور
ذكر في الفصول للامام الحسن وشي وقال رشيد الدين شهد ابا القاضي فقالها القاضي
حل كنف حاضر فقال لا فانه لا يقبل منهما لانهما محل لهما الشهادة على النكاح بناء على الفاسح

مطلب
ولا يجوز شهادة
من يرتب بحر الهند

مطلب
يجوز شهادة
بالسماح

اولى على انهما رايهما يسكنان في موضع وقيل لا تقبل لانها قاطا لما لم يوافق العقد نسبي
 لهما في رايهما سهران بناء على التامع ولو شهدوا قالا لا نسلم لهما لا تقبل لهما رايهما فكذا
 هذا وقال صاحب المودة لو شهدا عند القاضي وقال لا سهران فلان مات واضربا بذلك من نسق به
 حازت شهادتهما هو الصحيح والخاص في جواز ذلك ايضا وفي اختلاف المستخرج وقال الامام طه سهران
 لو شهدا على النسب فمستر وقال لا ينفذ ذلك من قوم لم يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل
 تقبل لهما في الفصل الاول في الشهادة شهدا بالشراء وسما التي تقبل وان لم يتبين الاختلاف
في الثمن ولم يشهدا بقبضه لا تقبل وان شهدا بقبض الثمن بقبض الشهادة على الشراء الجرد والمبيع
 في البيع لا تقبل وان كان في يد غيره لا يقبل الا اذا شهدوا انه اشتراه والبايع عليه او ملك هذا
 المدعى الشراء ففلان بكذا ونفذه الثمن او انه اشتراه وقبضه ولا شهدوا انه باع ونسب تقبل
 ولا شهدوا انه باع وكذا في يده ولم يشهدوا بالتسلم قبل تقبل وقيل لا تقبل في الوجهين
 في باب الشهادة في البيع والشراء وكذا في الشهادة عن ابي القاسم الضحاك اذا شهدا ثمان على طلاق
امراة او غنى امة وقال لا كان ذلك عاقبا اول حازت شهادتهما وتاثيرها لا يوجب شهادتهما قال
 دعي الله عنه وينبغي ان يكون ذلك وهذا اذا علموا انه يحكمها امساك الزوجات والاها والام الدعوى
 بسبب شرط هذه الشهادة فاذا اخوها صاروا نسقة والنجاس في فصل فمضى لا تقبل شهادتهما
 قال بعد طلاق دخلت دار هذين الزوجين ومسيست ثوبهما فانت حر ففعل العبد ذلك فشهد
 الرجلان ان اياهما على تحقيق الفعل تقبل ولو قال الاكفائي عدي هذا او ستم ثوبه فشهدا
 على تحقيق الفعل لا تقبل ولو قال عبده ان كلمت فلانا فانت حر فشهدا انه كلمه لا تقبل صفه يعقوب
 عبده على ان لا يستقر في شهادتهما اقراضه لا تقبل ولو شهدا انه طلب منها الاقراض الا انها
 لم يقراضه تقبل انما استقرضت من فلان فعبده حر فشهد رجل واب العبد انه استقرض من فلان
 كذا او حانف يكره تقبل في حق المال لا في حق العبد لان فيه شهادة الابلاية فوارنه في نوع الشهادة
 على فصل نفسه ولو اختلفا في الطلاق فشهدا على تطبيقين والآخر على تطبيقية لا تقبل
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحبها وابن ابي اسيل حازت شهادتهما على الاقل ولو شهدا احدهما

على تطبيقية

على تطبيقية وتطبيقية حازت شهادتهما على الاقل عند الكل ولو شهدا احدهما انه قال لها انت حلت
 ولو شهدا لآخره قال لها انت حرة لا تقبل عند الكل لانها اختلفا في لفظ الاقراض وان كان معنى
 الاقراض واحدا وكذا لو شهدا احدهما انه طلقها ان دخلت الثور وقد حلت وشهدا لآخره طلقها ان
 كلمت فلانا وقد كلمت لا تقبل عند الكل في الفصل الاول في باب الشهادة التي يكذب المدعى
شاهده شهدا لانسان على ابيهما بطلاق اتهما ان حجت الطلاق تقبل شهادتهما وان ادعى الطلاق
لا تقبل وفيه اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوي فيه وجود الدعوى وعدمه فلو المدعى بالدعوى
 تقبل فكذا اذا وجدت قضاة لم يوافقوا على ما ذكرت كمن يسلط لها بضمها حتى تكمل الاعيان في عبده فتعبر
 الدعوى اذا وجدت ولا تجزأ لئلا يذلة اذا عدت المدعى شهدا لا يبرها ان امرته ارتدت ولها هذا
 بانه ان كانتا شهادتهما لا تقبل لان فيه نفع الام وهو ان دفاع العبدة عنها وان كانت ميتة ان
 ادعى الاب ذلك لا تقبل لان لفظة تقبل باقراره فانه الشهادة في اصحها طلاق ونفقة
 العبدة فكذلك الاب وان عجز لا يقبل لان فيه ضرر له ببول الزوجية وان فيه نفع فذلك بخود
 مستوجب ضرر فربما يرفع في نوع في الشهادة على النفي يجوز الاثبات على الشهادة وان لم يكن بالاصول
 عند مريض او سحر او ان يشترط العذر عند الاداء ولا يصح الاداء بلا عذر بالاصول في الاصح منية
 الكف في الشهادة على الشهادة شهدوا لفروع يجب ان يذكر السامع شهدوا بالاصول واسم ابائهم
وقد هم طاهرون ابايع الشهادات ادعى الاداء وشهدا احدهما انه اداه والاخر ان الذي اقر
 بقبضه لا تقبل لان احدهما شهد بالفعل والاخر بالفعل في كادعيا من المصولين فلو شهد
 احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت لاني ومنها كذا الامة والعطية ونحوها ولو شهدا احدهما
 بالانكاح والاخر بالانكاح او ما بينهما او طلاقه وطلقين او ثلاث ردت للاختلاف المعينين
 كما اذا ادعى غصا شكلا او قسلا فشهدا احدهما بالاخر بالاقرار بحيث لا تقبل خلافا اذا شهد
 بالاقرار بحيث لا تقبل درع الاختلاف في الشهادة ادعى قسلا وشهد به واخر انه اقر به ترق
 اذا اقراره بشك لا تقبل ولو ادعى قسلا وشهدا انه اقر به فبنياه تقبل ولو شهدا احدهما بالاداء
 والاخر بالاداء بالاشياء لم يرد في الفصل في كادعيا من المصولين في فتاوى العاصم فشهد

ادعى الى

سطل
 ولو شهد احد هاتين
 لهما انت خليفه رخص
 انت بولي لا تقبل

اصبحت بالعلم عليه والآخرة بقرره به له عليه قبل في قول الامام الثاني وفي الخط ان اختلفا
 في الدين لا يمنع القول واختلفا فيها في السبب او في المسبوبة لو عني بيع القول بترتيب
 البراءة في الشهادة ولو ادعى على رجل ان اقام شاهدين فشهد احدهما ان علمه الف في حكم
 وشهد الاخر على اقراره بانفرد بهم قالوا جازت شهادتهما في قول ابي يوسف رحمه الله في مكان في الامة
 التي كانت البرعوى قال ولو ادعى رجلا اصاب في اليد في شهود الاضحية لستراها كاستباحها وادابا
 لهم فمكسوا لم تقبل شهادتهم ولو اكلوا طعاما قبلت شهادتهم وهو قول ابي يوسف رحمه الله في مكان
 فملا قبل شهادتهم فيها جميعا قال الفقهاء كانت لهم قوة الميثاق وما لم يستكروا به فلا تقبل
 شهادتهم كما قال ابو يوسف رحمه الله وان لم يكن لهم قوة الميثاق ولا طاقة الكفاية ينبغي ان تقبل
 شهادتهم فان كان الطعام لم يكن مهربا لهم ولكن كان غدة طعام متى قدم اليهم فاكلوا منه
 قبلت شهادتهم ولو ادعى في الشهادة ولو ادعى على رجل ان اقام شاهدين فشهد احدهما ان علمه الف في حكم
 واخبر غيا مسلما وادعى عليه لو ادعى ان اقام شاهدين فشهد احدهما ان علمه الف في حكم
 مقصودا فلا تقبل فربما بين الوصاية والوكالة والفرق ان الاصل غالبا يكون خالة الموت في دوهم
 عند موتهم غالبا فقبلت شهادتهم كما ذكرنا صيانة لحقهم عن المظلمة اذ الوكالة تنقضي خارج دوهم
 غالبا والمسلمون في الظهور خارج دوهم فيمكن استهاد المسلمين عليها ضرورة ان قول شهادة اهل
 الذمة في الخط البرهان في الفصل الحادي عشر من كتاب الشهادة رجل ادعى انه وصي لفلان وادعى ان
 نصرانية واخبر غيا مسلما لا يقضي بالوصية قياسا ويقضي استحسانا وهو قولهما وخصص قولهما
 بالذكر في الاحتجاج يدل على ان قول ابي حنيفة رحمه الله خلاف قولهما وقيل لا بل الاحتجاج في قولهما جميعا
 وخصص الشيخ بالذكر لابلد على نفي حكم فمعاذاه وذكره لو اقام بيته نصرانية انه ابن نصراني ولله ابو له توفي
 واخبر غيا مسلما بغير مال وانك نسبه لا تقبل قياسا وتقبل استحسانا في الخط للماملة الحسنة في
 بالشهادة على الوكالة ملصقا رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى العبدان المشتري انفق فانك
 المشتري فشهد البائع ندك لم تقبل شهادته لانه يريد بذلك ان يحل حق الرد ولو وجد المشتري
 به عيبا في ان يفصل في لا تقبل شهادته للشبهة رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى رجل انه

مطلق
 لا تقبل شهادة
 من اشاح جوده
 دوايا

شبهة

المشتري او انك المشتري فشهد البائع للمدعى لا تقبل شهادته لانه لا فيه تبعية لعمدة عن نفي
 في الخط للموت وفي المشتري فشهد نصرانيان على نصراني انه مات مسلما وليس له ميراث يجب لاحد
 لا تقبل شهادتهما ولا تجعله مسلما وعلى البينة انه لا تقبل في الحيوة وتقبل بعد الموت بخلاف ما
 لو مات نصراني عن ابن نصراني وابن مسلم فشهد الابن مسلم نصرانيين على انه مات مسلما
 سال الميراث تقبل في حق المال ويرث منه الابن مسلم واذا قضى بخطه مسلما وصلى عليه
 مسلم باع عبدا من نصراني فاشترى نصراني بشهادة نصرانيين لا تقبل لانه لو قضى لربيع
 بالبيع على المسلم ولو كان المشتري النصراني باع من مسلم ومسلم ووجد المشتري مريضا ومريضا نصرانيين
 على انه كان مريضا بهذا العيب عند البائع المسلم قبل قبض النصراني بوجهه على النصراني العيب وليس
 له ان يرد على المسلم حتى يبرهن على العيب عنده بشاهدين مسلمين وفيه نصراني قال عمدة المسلم
 انت حر ادخلت هذه الدار فشهد نصرانيان تتحقق الشرط لا تقبل بوزنه في نوع في الشهادة
 على النفي مسلم قال ان دخل عبده هذه الدار فهو حر وقال نصراني ان دخل هذا العبد هذه
 الدار فانه طالق فشهد نصرانيان انه دخل بها بعد العيبين فان كان العبد مسلما لا تقبل هذه الشهادة
 وان كان العبد نصرانيا قبلت الشهادة على طلاق المرأة ولا تقبل على عتق العبدنا راجية فحصل
 كما ذكره في كتاب الشهادة ولو شهد القنان بعد تحرير ان البائع قبض النسيب قبل ان يوسد
 ان النعم كذا ولو شهد بالذلة لان وقال لا حكمي عن لا تقبل وكذا الوكيلان ولو شهد الوكيلان
 بالبيع باشارة لا تقبل ولو شهد انها امراته تقبل والخيلة ان شهد بانها النكاح ولا يذكر
 الوكالة من التسهيل شرح اللطائف في كتاب الدعوى بوزنه تحبها ولا تقبل شهادة
 القعدوان كانت اعداؤه بسبب الدين وتقبل ان كانت بسبب الدين والعقد مما يفرق
 كونه ويكره بفرجه وقيل يعرف بالعرف ثم انه الغيبين في الشهادة ان هذا اذا ذكر
 شهادته لعله ثم زالت العلة فشهد به في تلك الحادثة لم تقبل الا في رتبة العبد والكافر على سلم
 والاعمى والقصي اذا شهدوا فزوت شهادتهم ثم زال العلة فشهدوا لا تقبل كذا في خلاصة وسواء
 شهد عند من رده او غيره وسواء كان بعد سببين او لا كما في الفقه يشبه في الشهادة ومتى

شبهة العداوة الدنيوية

ردت لعلة ثم زالت لا تقبل الا في اربعة مواضع عند ردت ثم علق كافر مسلم اعلم بصريح ردت
 شهادة ثم بلغ فاعاد الاداء لا تقبل وفي النصاب شهد المولى بعد ردت ثم علق فاعادها
 لا تقبل لان المردود شهادة بخلاف الاداء ولو فاسق فرددت ثم طاب واعاد لا تقبل تحمل
 المملوك شهادة او الصبي والزوجة ثم علق وبلغ واباها وشهدوا لا تقبل ولو بصيرا عند التحمل
 وعلى عند الاداء لا تقبل خلافا للثاني وفي المردود لا تقبل اتفاقا وفي النصاب شهادة الاعمي
 تقبل فيما يجوز فيه الشهادة بالسماحة كالنسب الموت لوارثه في المثلث من الشهادات واذا
 شهد احدان على موت رجل فهدا على وجهين ان شهدا على مائة ولم يفسر شيئا تقبل مطلقا
 سواء كان مائة مشهورا او لم يكن وان فسرا وقالوا لم يعمى مائة ان كان مائة مشهورا قال
 الخصاص تقبل بتمامها وقال بعضهم لا تقبل وهو الصحيح والام لم يكن موت الموصي كذا
 لا تقبل بالاجماع ولو اجتمع في الفصل الاول من كتاب الشهادات اذا شهد الابصر لكفاية وهو اجبر
 شهر فلم ترد شهادة ولم تعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لم تقبل شهادة لان الشهادة لم تكن مقبولة
 فلم تصير مقبولة كمن شهد لامرأة ثم طلعتا قبل التعديل لا تقبل شهادة وان شهد ولم يكن ابصر
 ثم صار ابصر قبل القضاء بطلت شهادة لان قيام الشهادة الى وقت القضاء شرط جواز
 القضاء وهو كالشاهد وهو عدل ففسق قبل القضاء ولو ان التعديل لم يرد شهادة وهو غير
 اجبر ثم صار اجبرا ثم مضت هذه الاجارة لا تقضي بذلك الشهادة فلا يمكن اجبر عند الشهادة
 ولا عند القضاء لانه اعترض الاجارة على الشهادة ابطال الشهادة فلو ان التعديل لم يبطل شهادة
 ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد نقضاء مدة الاجارة جازت شهادة الثانية وهو كما لو شهد
 لامرأة فلم ترد التعديل شهادة حتى ابانها ثم اعاد الشهادة جازت شهادة ولو كان التعديل
 رد شهادة الاول لا امرأة ثم عادها بعد البيوت لا تقبل شهادة لان شهادة ردت في
 هذه الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك ابدا وكذلك في مسألة الاجبر
 في النصاب في الفصل من لا تقبل شهادة للشركة من كتاب الشهادات ان شهد احد اقرضه يوم كذا او
 ضعه شيئا في مكان كذا لا تقبل كذا لا تقبل لانها قامت على النفي لان قولها كان مكان كذا

مطب
 لا تقبل شهادة
 الاجبر

من البراءة لا تقبل على كذا انما توارث
 عن النكاح من كونه في النكاح
 والرحمة لا تسمع الدعوى عليه

نفي معنى ولو كان اسباب صورة اذا اقرضت على ما قامت عليه البينة الاولى من الشك في عدم التقبول
 شهادة لا وارت له غيره ثم شهد ان هذا وارثه تقبل ولم يكن تناقضا وقوله لا وارت له غيره تحمل
 على قوله لا تعلم له وارثا غيره ثم علم وارثا آخر فشهدا به فانه تقبل لان قوله لا تعلم له وارثا غيره زائد ليس
 من معنى الشهادة لانه لو قال لا تشهد له اخوه ووارثه يخفى ولانه يجوز ان يعلم بعد ما لم يعلم فلا تفتي
 في البراءة غير من التقبول معات فادعى امرأة انها امراة الميت وانك الولد كذا ما فبرهنت انه ما
 وهي امرأة ولا وارت له من النساء غير حكم لها بارت وانكته ثم برهن الولد انه طلق في صحة
 فتضمن الامرأة لالا الشاهد وان شهد ان مات وهي امرأة لان قوله مات وهي امرأة زيادة لا يحتاج
 اليها فانها لو قال ماتت امرأتها كفي بالحكم بالارت قد ذكر هذه الزيادة وتركه سواء فلو ان اقرضت
 هذه الزيادة لم يجب عليها شي لانها شهدا بنكاح كان ثم يظهر كذا بهما بل صدقها الولد حيث
 على السطوق كذا هذا ثم حمل المردود وهذا اصله ثم تدعى بيمينات هذين امرأتين ذكر شيئا هو
 لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه فصحى ومضى ذكر شيئا لا يحتاج اليه للنقض ثم ظهر بخلافه لم يفسخ
 حتى ان دعوى المولاة لومات فادعى رجل انه سبب الولاء فشهدا ان له وللاء المولاة وانه
 وارثه لا تعلم له وارثا غيره فحكم له بارتة فاتفق وهو مفسر ثم برهن احدهما نفصى وللاء الاقرب
 ووالى هذا الثاني وفات وهذا الثاني مولاه ووارثه لا وارت له غيره فحكم بالارت الثاني بخلاف
 ضمن ان هذين الاقربين او المشهود الاول لا يعلم كذا الشاهد من الاولين فيما للحكم
 به علق وبيانه في مسألة الولاء وقوله هو وارثه لا وارت له غيره امرأته منه للحكم له بالارت
 لانها لو شهدا باصل الولاء ولم يقبل لانه وارثه لا يحكم له بالارت فورشه بقوله انه مولاه ووارثه
 اليوم فظهر كذا فصحى بخلاف شهادة النكاح المتقدمة وقرى بين الولاء وبين النكاح في
 اشترط قول الشاهد ووارثه في الولاء دون النكاح اذا المولى لا يرث على كل حال بل يثبت غيره
 قاما المرأة منى وارثه على كل حال لا يثبت غيرها ثم حمل المردود اذا مات الكافر وترك ابليس وترك
 القدر فاقسمها بينهما ثم سلم احداهما فادعى لنفسه دين على الميت واقام على ذلك
 سجد بن كافر بين قال في الكتاب اجرت ذلك في حصة الكافر خاصة لان شهادة الكافر في حق

الكافر دون المسلم فثبت الدين بهذه الشهادة في حق استحقاق نصيب الكافر وبالطال يده عليه لاني
 حق استحقاق نصيب المسلم وبالطال يده عليه من المحيط البراني في الفصل الحادي عشر من كتاب الشهادات
فمن شهد على امرأة بفسادها ونسبها وهي حاضرة فقال القضي السهو وهل يعرفون المدعى عليها
 فقالوا لا لا تقبل شهادتهم ولو قالوا تحتل الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندرى ان هذه
 المرأة هل هي تلك ام لا صحب شهادتهم على المسماة فكان على المدعى اقامة البينة ان هذه هي بخلاف
 الاول اذا اقرروا في الاول بالجملة فبطلت شهادتهم **كذا** في التاسع من الفصولين **فمن** ادعى
 الفا وقال غسالة منه عن قس شره مني ونسبته مني متابع شره مني وسردي انجب مطلقا
 تقبل في غسالة وذكر السبب بشرط وهذا نص على انه في دعوى الدين بسبب لو شهد به
 مطلقا تقبل ولا يشترط ذكر سببه وبافتى **وكذا** في نقد الفتاوى في باب ما في كتاب الشهادات
 شهد له اباه مات في هذه الدار وقال كانت لابي لا تقبل لعدم الجرح وقال العام لا تقبل
 ولو قال كان في يد ابيه او لابي مات وتركها ميراثا له او كانت لابي امره فمضى اليد او دعها
 او اعادها او رهنتها منه تقبل اجماعا وكذا لو قال كانت لابي او في يد ابيه بوجهات تقبل ولو قال
 امها لابي ولم يقولوا مات وتركها ميراثا له قيل بخلاف واختار الفضلي انه لا تقبل وهو الاصح وفي
 اجماع وضع المسئلة في العين كالسلب ذلك انه لا فرق في شرائط جرح بين العين والعقار بتراب
 في العاشر من كتاب الدعوى **ادعى** المدعي ان اباه شهدوا ان المدعي صاحب مع المدعي عليه مال معلوم
 الابراء بالاشهاد ولو ادعى المدعي الابراء وشهدوا ان المدعي صاحب مع المدعي عليه مال معلوم
 تقبل شهادتهم ان كان الصلح خالصا لا يحصل الابراء على البعض بالاشهاد وعلى البعض بالصلح
 قبيح في باب اختلاف الواقع بين الشهادة والدعوى وكما في الشهادة **فمن** ادعى ان اقامت هديين
 على الصلح فاجابها القضي الجانيان متابع فقال اصدى الظن انه كان منذ سبعة اشهر
 او اقل او اكثر وقال الاطلاع انه منذ ثلث سنين او ارب لا تقبل لما اختلف هذا الاختلاف
 الخاص وان كان لا يحتاج فيه في بيان التباين فيه في باب اختلاف الشهادتين في الشهادات
 الشهادة بتقوى النفس لا تقبل عند ابي حنيفة بدون دعواه خلافا لما في **فتاوى** خلاف ابي حنيفة في

في الشهادة بالصق الحاصل من جهة مولاه اما لو شهدا انه حر الاصل تقبل بلا دعواه وفاقا
 اذ الشهادة بخره الاصل بخره امه والشهادة بخره امه شهادة بخره الفرج وهو على انه
 فتقبل حسبه كما في الطلاق وعمق الامة **فمن** ادعى ان دعوى النفس بشرط عند ابي حنيفة
 في حره الاصل ايضا والساقف لا يمنع صحة الدعوى والشهادة لانه حره الاصل ولا في عمق الامة
 العارض **لا** يخلف على عمق النفس حسبه بدون الدعوى وفاقا وفي عمق الامة والطلاق بدون
 الدعوى قبل خلاف وقيل لا فليحل عند الفتوى في الثاني عشر من الفصولين **وتجوز** شهادة دين
 لم يكونه عاجز من حسبه كذا ذكره في الوكالة والجامع ولو شهد المدعي بعد موته لم تقبل شهادته
 لان الدين لا يستقل بالمدعيون في حيوته وسقط بعد وفاته كما في كفاية قتل او حكم شارح
 الوهبانية على المحيط انها لا تقبل لم يكونه اذا كان مفلأ وتعل على المحيط والعلوان في القول
 وان كان مفلأ وهو ظاهر كلام كفاية وفي اصل القول مع السار بالاتفاق وعدم الموت
 بالاتفاق واخلاف في حالة الاطراف مع حيوة ولم يرضي راجع اصل القولين وانه اعلم
 والعام التبعي قصر على القول بالقبول اذا كان مفلأ واما شهادة المدعيون لرب الدين
 فمقبولة كما في شرح الوهبانية معين المعنى في كتاب الشهادة **كفيلان** بمال شهدا على رجل
 انه كفل بهذا المال لا تقبل وقيل تقبل فبني في باب اصل شهادتهم لا اصل الكفل بنفس
 المدعي عليه شهدا ان المدعي عليه قضى المال الذي كانت الدعوى وانكفاله لاصله لا تقبل في صلح
 بنوازيه في نوع في الشهادة على النفي في الفصل الثاني من كتاب الشهادة **وعن** ابن معاذ
 لم يسمع اقرار امرأة مدعى وادعى الحاشي شهد عند الشان انها فلاة وذكر السببها لم يجز
 الا سير يد عليها اطلق جوابا لطلاق وقال لم يجز ان يشهد عليها الا اذا راي شخصها حاله
 اقرارها في يجوز الا يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها **فمن** حشرت
 عن زوجها وقالت لنا فلاة بنت فلان بن فلان وهت لزوجي هري فلا يحتاج في الشهود
 الى شهادته عدلين انها فلاة بنت فلان ما دامت حية اذ يمكن لشخصها ان يشهد اليها فان
 ماتت لم يحتاج في الشهود الى شهادته عدلين بل يشهد بها **او** في الفصل التاسع من الفصولين

مطلقا
 سمع اقراره وانما
 ولم يسمع اقراره

لوراي رجل يدخل على امرأة وتسمع من الناس ان لها زوجة وسعدا عيشها بها زوجها وان لم يحاين
العقد **شاهد** بشهادتهما انهما اتفقا على العقد فالا لا فاشهادتهما لا يقبل لانهما على
لها الشهادة بالطلاق يتسامع او بناء على انهما اياها يسكنان في موضع وقيل لا يقبل لانها
كما قال لم يثبت العقد تبين للخاصة انهما شهدا بتسامع ولو شهدا وقالا لا تسامعا لا يقبل فكذا
هذا **شاهد** بتسامع او تكلم وقال لا تسامعا من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب
لا يقبل وقيل يقبل وفي **هذا** إشارة الى ان القول الحق في الغاية عشر من القبولين **في الموضع**
البينة وجلان شهدا ان فلانا قد مات وصور قد كانت امراته وسهدا اخر ان فلانا قد مات
قبل الموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله في جوابه اولى وقال انما
الامام سقدي شهيد بالطلاق اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام علي بن محمد
وما قاله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل فانه جعل كانه طلق ثم تزوج صحاح في اوجه
فصل في الدعوى بخالفات هذه في الدعوى وان ادعى احداهما الرهن والقضي الاخر
المهرية والقضي فبينة الرهن اولى وذكر في كتاب الشهادة ان الهبة اولى في الرهن ووجه
ان الهبة تغيب ملك العين والرهن لا يوجب فكان السبب المذهب لملك العين اقوى ووجه
الاستحسان ان الرهن عقد ضمان والهبة عقد تبرع وعقد ضمان اقوى من عقد تبرع ولانه
ثبت بدلين المهرين والدين والهبة لا تثبت الا بدلا واحدا فكان الرهن اولى في الهبة
وكذلك الرهن اولى من الصدقة في المسبوط للمرجعي في باب اختلاف الاوقات في كتاب المهور
ادعى المشتري سجاياتا وابايه سبع الوفاء فالقول للبايع وان اقام البينة فالبينة ببينة
مدعى الوفاء وكذا اذا ادعى احد في البيع والصلح على طوع وادعى الاخر على كره فبينة
مدعى الكره اولى وكذا اذا ادعى الاخر على طوع والاخر على كره فبينة الكره اولى فبينة
باب البينتين المتضاويتين **شاهد** في كتاب الشهادة **شاهد** ادعى البايع وفاء والمشتري بائنا
او عكس فالقول مدعى البائت قال كنت افتي في الابتداء ان القول لمدعى الوفاء ولو وصيه
جس ان لا الهية تجار هكذا اجابوا فوافقهم في اوجه الفصل الثاني عشر من القبولين

مطابق
اذا اقامتا
البينة

ادعى

ادعى حماد انه ملكي غاب عنى منذ ثمانية اشهر قال ذو البند الشريفة منذ سبعة عشر شهرا واقاما
البينة فبينة المدعى اولى ولو ادعى المرأة البتة على امر سبيط وادعيا الزوج مطلقه واقاما
البينة فبينة المرأة اولى لان السبوط متعارف فارجح الابراء **شاهد** بينة الزوج اولى فبينة في باب
البينتين المتضاويتين **شاهد** في كتاب الشهادة **شاهد** برهن انه له ولم في ملكه وبرهن ذو البند انه له ولم في ملكه
ببره حكمه كذا في اليد لانه ختم عن تلقى الملك منه وببره يد المتلقى منه فكانت حقه وبرهن على
النساج والمدعى في يده حكمه به كذا في احوال الناس من العصولين **شاهد** رجل مات وترك مالا
وبنت فافاد رجل البينة انه كان عبده فاعتقه وان ولادته له واقامت البينة انه كان
خرا الاصل ذكر في ولاء الاصل ان البينة ببينة البينة **شاهد** في اوجه باب ما يبطل دعوى المدعى
في كتاب الدعوى ثم اعلم ان الاصل في دار السلام هو كونه من ادعى انه الاصل واقام بينة
لا يقبل بينة اذا القول له فلا حاجة الى البينة لكن لو ادعى احد عليه الرهن واقام البينة فالا لا يقبل
بينة على حوته الاصل دفعا لبينة الرهن في الفصل التاسع والثلاثين من القبولين **شاهد** ولو قال
المضارب بغير قضي وقال رب المال مضاربة او بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب
يدعى عليه ملك المال والبينة للمضارب كانه اعطاه مضاربة ثم اقرضه من مضاربة وهي حان
وان اختلف الزوجان في الحب الذي يسكنان فيه كل واحد يدعى انه له كان القول في ذلك
قول الزوج وان اقامت امرأة بينة او اقامت جميعا فبينة المرأة لانها طارئة معني بزوج
البيان لانهم في كتاب النكاح فان كان المراكبة اشبهت بغيرهم اوجه اوجههم الا
قال ابو حنيفة وابو يوسف دحهما الله في اولى لانه اعتمد على دليل غير ظاهر كالخيل كان
الجرح اولى على لوعول انسان ووجه انسان كانه كثر في اولى في قولهم وقال محمد رحمه الله
اذا دحاهم واحد وجرحهم الاخر القاهي توقف لا يقضي بشهادتهم ولا يدس شهادتهم بل
نظير ان وجرحهم اوجب جرح وان لم يجرحهم اوجب بل عدلهم اوجب البتة العدالة وابو حنيفة
واحد وعدلهم نشان ببت العدالة في قولهم لان قول الاثنين على مطلق في الاحكام بخلاف
قول الواحد وان وجرحهم انسان وعدلهم عشرة كان جرح اولى لان قول الاثنين سب وى

مطابق
ولو قال المضارب
اقضى وقال بضاعة
المال مضاربة او بضاعة
كان القول لرب المال

قول جماعة كافيه دعوى الملك اذا اقام احد المدعيين الشئح واقام الاخره لا يترجح **باب**
 العشرة بالجملة لا يترجح لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح
 تركه الشراء وان شاء انقص تركه الشراء وان شاء انقص تركه الشراء وان شاء انقص تركه الشراء
 من الجمل المورور قال انا جار من للاثم هذا ان باط الذي اخرجه تحت وقال الا ارجو ان كان كذا في القدم
 فالقول للمدعي يكون متصفا بالاصل **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح
 يدعي انه حدث اوله ايضا **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح
 المحدثات من طريق العادة من كتاب الكراهة والاحسان **باب** العشرة بالجملة لا يترجح
 والآخرة على وجه ولا الموالاة قولنا الموالاة اوله برهن انه اعنى هذا وهو على وجه
 الاخر كذا فانه صدق احد اصحابها اوله وان كذا فانه صدق احد اصحابها اوله وان كذا فانه صدق احد اصحابها
 باللف وهو على كذا لا اثر لصدق العبد ولا له بينها وكل من عليها الف وان لم نذكر احد
 انبياس حال قبينة المدعي المال اوله ولاؤه له صدق العبد ولا يترجح في نوع في دعوى الدين
 في التركة من كتاب المدعى **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح
 وقال المشتري بل بعدل فالقول له ادعي عليه نحو وادعي له ابراهيم عليه السلام فاقام ذوالبيد
 البينة انه اشتراه من وصية قبل البينة واقام المدعي بينة ان قبينة زيادة عليها البينة ذوالبيد
 فقيل البينة المحببة للمزادة اوله وقال كثر من البينة لعلة القيمة اوله فيمنه **باب**
 الاختلاف بين المتبايعين ادعي ان الوصي باع التركة بالغيب وزعم الوصي ان البيع كان
 بالعدل فالقول قول الوصي لتسكه بالاصل ولجوهره على انه اشتراه من وصية بالعدل والقبلي
 بعد بلوغه على ان كان بالغين قبل بينة المشتري اولى لانه ثبت الزيادة والاكثر على من
 القلة لغنى الغيب اولى بترجيحه في اواخر الفصل الاول من كتاب المدعى **باب** العشرة بالجملة لا يترجح
 على امرأة انه زوجها او ابوها منه قبل علمه بلوغها بغير رضاها فينتهي اولى لان البلوغ معنى
 حادث يثبت بغيرها فكانت بغيرها اكثر اشد من حيث فسادها ضرورة ولوجبه في
 الفصل الرابع من كتاب السكاح وفي الخط ادعي دارا في غيره انه ملكه وان اباه بغيرها منه

حال بلوغه

حال بلوغه بلوغه وزعم ذوالبيد انه باعها منه في صغر الاصل المدعي فالقول للمدعي وان برهن ذوالبيد
 على مدعيه شئ مثل تصديق عنه الخصومة وان برهن ان ترج بينة ذوالبيد في اقامه من شهادة
 البرزانية **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح
 واقام المشتري بينة انه كان وقتا وقتا الشراء قبينة المشتري اولى لما فيها من اشياء لطلوع الشراء
 وسبق التاريخ **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح
 قبينة **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح
 قبينة العزل اولى والبيع باطل الا انه يوق المبيع قبل وقت العزل وبغيره **باب** العشرة بالجملة لا يترجح
 المتصادمين من الشهادة رجلان وتوكل حال فادعي بعض الورثة عينا من اعيان التركة
 ان الموروث وهبه منه في صحته وبقيته لورثته قالوا كان ذلك في المرض فان القول قول
 من يدعي البينة في المرض وان اقاموا البينة فالبينة بينة من يدعي البينة في الصحة كذا ذكر في
 جامع الصغير وذكر السفي في الفتاوى امرأة ماتت واختلف الزوج ورثتها في مهرها
 الذي كان عليه وادعي الزوج انها وهبت منه مهرها فادعي الورثة ان البينة ماتت
 في مرض موتها فان القول يكون قول الزوج لانه ينكر استحقاق ورثة المرأة الحال على الزوج
 واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا ان هذا بخلاف رواية جامع
 الصغير والاعتماد على تلك الرواية لا يلزم تصادقوا على ان المهر كان واحدا عليه واختلفوا
 في سقوط مكان القول قول من ينكر السقوط ولان البينة حادث والاصل في حوادث
 ان كمال الحاقرة المواقف **باب** العشرة بالجملة لا يترجح **باب** العشرة بالجملة لا يترجح
 ببني تم مات فقال المهر له في صحته وقال قبينة الورثة لابل اقر في مرضه فالقول للمورثة
 والبينة للمهر له ولولا بينة له فله نصف الورثة فصول من كتاب سلافة من احكام المدعي
 ولو قال بعت في صحته وقال بل بعت في الكفر فالقول للمدعي الصغير لانه الاصل والبينة
 المدعي الكفر لانه العارض بترجيحه في اواخر الفصل الاول من كتاب المدعى **باب** العشرة بالجملة لا يترجح
 ولده فاقام المشتري بينة انه باعها في صغر شئ مثل المثل والابن اقام بينة انه باعها في

انصار قد ردت فالقول قوله مع غيبة ولا اجماع ولا اعطاء انصار ثوبا وقالوا هو ترك وقال انصار
 ليس هو ثوبي فافهمه ربنا انصار ان يبيع نفسه ببيع غيره فانه ذكر محمد روي عنه انه قد دفع الى خطيب ثوبا
 ليقتطعه فناء ودفع اليه البطانة فجاء به فقال ربنا انصار يبيعون بطانتهم فقالوا قول الخطيب مع غيبة ان
 بطانة يبيع لربنا انصار ليس بها لانه دفع اليه خطيبا بول سطلانة ولا في انصار من الوضوء للسر
 في باب خلاف الاجمعة والمستاجر من كتاب لا اطاران رجل كان على حفرة وجعل انوارا على
 كان اناسا يشتري منه شيئا فقال المشتري كنت اشتريته قبل ان يحرق عليك وقال لا بل بعد ما حرق على
 فالقول قول الخطيب عليه لان البيع حادث فبما قال الى اقرب الاحوال قال ان البنية فالبنية بينة القبر
 لمحيين اذ يدعي انه ثبت الصحة وبينة مثبت الصحة او في جميع الاحوال والناحية ان ثبت صحة التاج
 قال وكذا لو اطلق عنه كحرق قال المشتري من حاله كحرق وقال المشتري بل اشتريته منك بعد الاطلاق
 فالقول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعي امر احدا فبما قال الى اقرب الاحوال قال الخطاف وفي
 هذه المسئلة نظير يريده والله اعلم مسائل البسوط وهي صبي طلق امراته او غنى عنه او باع شيئا
 ثم قال فعلت ذلك وانا صبي وقالت المرأة بل فعلته بعد ما بلغت وكذلك لانه والمشتري فالقول
 هو قول الصبي ولم يعتبر الحق الذي ذكرناه بل قال لانه اضاف التصرف الى حالة معهوده متبينة
 للصحة وهذا الحق موجود في مسئلة المفسد لكن وجه الفرق بينهما ان الصبي يحرق عليه مطلقا من غير
 تردد فافاضة التصرف الى حالة البقاء كان انما للصحة والقول قول المفسد انما المفسد
 حاله فليس محجورا مطلقا لانه ليس محجورا عن تصرف نافع بل عن تصرف مضر وهذا التصرف محتمل
 ان يكون نافعا ومحتمل ان يكون مضر فاحتمل ان هذا الاحتمال لم يكن الاضافة الى حالة الفساد
 انكارا لذلك الفرق والله اعلم بالصواب من مفسر شرح ادب القضاة في الخلاف في احوال البسوط
 الخلاف في متصرفات صبي باع الاضحية صبي باع او اشترى وقال انا باعتم قال بعد ذلك لم يكن
 بالغا قال قال في محقق اولاد في وقت ببيع مسئلة في ذلك الوقت لم يثبت ان وجوده ولم يثبت
 له وقتا ووقته انما عشر سنه على ذكره في الباب الاول في بيعه او اوقات وعندها وثيقة
 اخرى وهي ان يشترط بعد بلوغه انما عشر سنه ان لا يكون حاله انما لم يذكر في هذه الوثيقة
 في مسئلة فتاوى القضاة في احكام انصار روي عنه في مسائل البسوط رجل اقر لورثه

مطلب

حاشا

حاشا

سبئي

شئ ومات ثم اختلف المقلد وبقيته الورثة فقال المقلد كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة
 لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي انه كان في المرض فان اجماعا بينهما البنية فبنية المقلد اولى
 وانه لم يكن في صحة البنية واد استخلاف الورثة كان له ذلك تارة راجعة من الفصل كادها والعشرين
 من كتاب الاقرار اختلفا في قيمة المفسد في القول الخاص مع غيبة باه حاشية الاضحية مبنية
 المفسد في مسائل كود من كتاب المفسد اذا اختلفت رب المال مع المفسد فقال المفسد رددت
 عليك رأس المال بعد ما اقتسمناه وانك رب المال كان القول قول رب المال لا ان المفسد يدعي انه ما في
 يده ثيبه فلم يرجع وبالمال يدعي انه مال المفسد لانه لم يرد عليه رأس المال ففعل كل واحد منهما ما قاله
 اقام البنية اقام رب المال البنية ان المفسد اقر انه لم يرد عليه رأس المال واقام المفسد البنية على
 اقرار رب المال انه رد عليه رأس المال فهذا على وجه انه اذا ربح احد في بيعه سقطت البنية على
 ان ربح في بيعها كان واجبا اذا كان يبيع رب المال ساجدا يصرفه المفسد ساجدا فلا
 رب المال ان اقر برباله الا ان المفسد ما اقر بالبيع بعد ذلك رد اقراره وبطلت البنية
 وهذا يصح اصلا في جنس البيع بل فان ارخا وتاخر في سواد او اطلقا بقية البنية المفسد
 ويجعل كانه لم يرد ثم رد بعد ذلك فكان في فصل وهو قول المفسد واذا اقسام المفسد ورب المال
 واخذ كل واحد منهما حصة ثم اختلفا فقال المفسد قد كنت دفع الى المال الى رب المال
 بقية المبيع اقرارا بقضي رأس المال وقوله في كتاب القول قول بدل المال يعني فيما يدعي المفسد
 على رب المال من خلوصي انما في قبضها لنفسه وفي الاضحية فتاوى في حق براءة المفسد
 عن رأس المال قال المفسد قول المفسد ثم اذا اختلفا انتفى النجاة من المفسد بخلفه
 وانتفى قبض رب المال رأس المال بخلفه ايضا وكان الفاسد مال المفسد قد ملكه فيصرف
 المفسد الى المخرج وكان ما قبضه رب المال من محض ثمة من رأس المال ومحض ثمة
 التي قبضها المفسد من رأس المال ايضا فبرد على رب المال ان كانت قائمة وان كانت
 بالثمة عزمها لم يوجب المال على تبين له رأس المال فان فصل السابع والعشرين من مفسد تاك
 حاشية وان قال المشتري اشترى الفاء بحاشية درهم ثم اشترى الارض بعد ذلك او قال
 اشترى الفاء الارض بعد ذلك او قال ثم اشترى الفاء بعد ذلك فلا شفعة لك في البناء لانه

10

بالا اتفاق لانه القضاء انما في حكمه ومقتضى الخبر ليس في كل القضاء في كل الموضع واذا
 اختلفت المصالح والموت في مال الكفاية فالقول قول المالك ولا يخالف عندنا في حصة زعمه وقال
 ابو يوسف وفي غير ذلك في جميع قوله لا هذا العقد على الحق بعوض ولا يجزى فيه الخالف
 كالقول على مال والله علم مهران في احوال المصالح وفي قولنا اني كذا في يوسف رجل باع
 عبده غيره بغير امره وسلكه الى المشتري ومات في يد المشتري فجاء المولى بعد ذلك يطلب ثمنه وقال
 قد كنت اخذت البيع لا يطلب قوله الابنية ولو قال كان باعه بامري قبل قوله ذبيرة اخذت وفي آخر
 النوع الاول من الفصل العاشر من المجموع وان كان رب الدار لم يربها بالبناء فيها فخصه الاجماع فانفق
 في البناء واختلف في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار خلاصه في الاختلاف في الاجارة في مال المالك
 اذ يستحقه النفقة ثم اختلفا بعد خروج في متاع المولى من صفيها واستواناتها فكل
 للسلطان وعلى هذا الفصل والحل وكل ما سببه ذلك من الاوطين والادوات حوانة المثل
 كتاب الاجارة الصغيرة التي زوجها غير الاب وكذا اذا قال بعد السلوع كنت رددت ضيق
 مبلغني اخبره كذا الزوج فان القول قوله لان الملك ثابت عليها في ما قالت تريد ابطال الملك
 الثابت عليها فكانت مدعته صورة فلا يقبل منها من الفسخ حتى لو قال عند القاضي ادر كنت
 الآن وضعت وجهي وقيل محمد كيف يصح وهو كذب وانما ادر كنت قبل هذا الوقت فقال لا يصدق
 بالاسناد فياز لها ان تكذب بكلاما يجل حشرها وانما المصالح في الاختلاف لو كان في السلوع
 فانه القول قولها كما في الواجبة رجل زوج ولبنه فزوت النكاح فادعى الزوج انها صغيرة
 وادعى حواها بائنة فالقول لها ان كانت مراصدة لانه اذا كانت مراصدة كان خبره كخبر
 البتة فيقبل خبرها لانه منكرة ووقع الملك عليها انتهى في بحر المواقف في الباب الاول من
 والاكفاء من كتاب النكاح في شرح قوله القول لها ان اختلفا في السكنى اذا ادعى المولى ان المني
 ترك رقيقا فانفق عليهم ابيه وقت كذا ثم ماتوا وكذا الابن قال محمد وخمس بن زياد
 ان القول قول الابن وقال ابو يوسف القول قول المولى والجها ان العبد لو كانوا ابناء
 كان القول قول المولى فاما في النكاح في باب مسائل المولى والمولى والقاضي واذا لم يجمع الصغير فطلب

ماله المولى وقال المولى ضاع مني كذا القول قوله لانه أمين وان قال انفق عليك مالك يصدق
 في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب به الظاهر وان اختلف في المدة فقال المولى
 مات ابوكم منذ عشر سنين وقال يستقيم عند خمس سنين ذكر في الكتاب ان القول قول الابن وفي
 واختلفا في المني فيه قال خمس الاجبة السحرى المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله وامامنا
 قول ابيه يوسف فالقول قول المولى وهذه اربع مسائل احدها هذه واقابته اذا
 ادعى المولى ان المني ترك رقيقا وانفق عليهم ابيه وقت كذا ثم ماتوا وكذا الابن
 قال محمد وخمس بن زياد جميعا ان القول قول الابن وقال ابو يوسف رحمه الله القول
 قول المولى والجها ان العبد لو كانوا ابناء فضاء كان القول قول المولى والحسنة الثانية
 اذا ادعى المولى ان علقا ما للتم ابي كذا به رجل فاعطته حقة اربعين درهما والابن
 نكح الابن كان القول قول المولى في قول ابيه يوسف رحمه الله وفي قول محمد وخمس القول
 قول الابن الا ان ياتي المولى ببينة على ما ادعى والجها على ان المصلى لو قال تساجوت
 رجله ليرده يكون مصدقا والمصلحة الرابعة اذا قال المولى ادنى حراج ارضك عشر سنين
 منذ مات ابوكم كل سنة الف درهم وقال يستقيم انما مات ابي منذ خمس سنين كان القول
 قول الابن في قول محمد رحمه الله لان المولى يدعى تاريخا سابقا وهو نكح وعلى قول ابيه يوسف
 رحمه الله القول قول المولى لان يستقيم يدعى عليه وجوب تسليم الماله وهو نكح فيكون القول قوله
 في هذه المسائل في تصرفات المولى في وصايا كائنية وعن محمد ايضا ادعى المولى ان اياه
 خلف كذا وكذا غلمانا وانفق عليهم كذا وكذا ثم ماتوا فانه كان مثل هذا المني يكون له
 مثل هذا الرقيق فالقول قول المولى وان كان لا يعرف ذلك انما يقول ولا يكون لامثاله
 مثل هذا الرقيق لا يكون القول قوله بوارنه في نوع في تصرفات الاب والمولى الماهر
 من كتاب الوصايا ولو قال رب المال موقوف وادعى القاضي المضاربة فان كان بعد ما
 تصرف فالقول قول المال وابنية بنته ايضا والمضارب ضامن وقيل تصرف فالقول
 ولا ضمان عليه اي انما بقى توضيح البينات للفاطم في اول المضاربة قال زيني كاسبين

احدى متكر في بده لتعاضد البينة في الدار وحكم السل واحد منها بالحرية ولا تقبل بنية
 احدى على صاحبه بالبرق المكنان التعاضد في الدار ان كان في يد احدى
 يقضي بنية كالحاج لا ريبه صاحب اليد في ذلك في الملك المطلق لا تعاضد بنية كالحاج في كماله
 في اوج دعوى الموقوف من كماله في قوله **والله اعلم** ويجوز الصلح على التفرغ
 لانه في العبد ببيع في فصل ما يرفع الى المصالح فله حر كمال الصلح **فلم** ينتقض بيقضها
في صلح على الحرية بانتمت ثم نقض الصلح لا ينتقض الصلح لانه الصلح بحسنة انما
 والسقوط لا يقود قال لسانه الله وهو كسبه بالقول والصواب ان الصلح اذا كان
 معنى المعاضدة ينتقض بيقضها وجواب الباقي في محاور غلظها واذا كان معنى التفرغ
 واستعاط البعض لا ينتقض بيقضها فنية **او كمال الصلح** وفي المنتقى في كماله في كل
 بعد صلح فالله باطل وكل صلح بعد شراء فالصلح باطل والشراء بعد الشراء الاضر
 احق والا فله باطل وان كان الصلح اولاً ثم الشراء بعد ذلك اجزئت الشراء الاضر
 الصلح الاول قال لسانه الله قال الفقهاء للعام اعتقادهم انه قوله في المنتقى الصلح بعد الصلح
 باطل المراد الصلح الذي هو استعاط اما اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلح على عوض او قال الله
 ابو كماله في المنتقى الاول كالمسح قبل الفصل الثاني في البيع وفي السراية الصلح بعد كلف
 لا يجوز تملكه في الفصل العاشر كتاب الصلح على كماله في داره في سنة في اوله او
 حتى يثبت لا كما في الاجارة بوزنه في اول الصلح ولو صلح على ثياب ان كانت معينة خاز الصلح
 والشرط فيه الاشارة لا غير وان كانت غير معينة فلا يجوز الصلح حتى ياتي بجميع شرائط السلم
 لان الساب لا يثبت ديناً في الذمة الا على اعتبار شرائط السلم شرطه في كل ما يجزئ
 في كتاب الصلح رجل ادعى عليه افضا له على درهم او ديناه حاله او موجه حاز سواء كان العبد
 قائماً او باله والصلح على طعام ان كان موقوف قبل التقوق جاز عيناً كان او ديناً وان كان
 موقفاً ان كان العبد قائماً يجوز وهو عين دين وان كان باله لا يجوز لانه يكون ديناً بدين
 وفي الساب الموقوف ان كان العبد قائماً يجوز وفي المملوك عام صلاص في الثاني من كتاب الصلح ومن

من المصلحة ان لا يعتد به
 في كل ما يجوز فيه

وعنه الثاني الذي دار في يد رجل
 فصار على حال وسلم العبد ثم
 بوجهه الذي عليه ان الدار له
 لا يقبل ولا يبرهن على انه كان
 اشتراها الذي قبل الصلح بطل
 الصلح ورد له اذ كان صلح
 وضع بعد الشراء لا يصح كذا
 في صلح التبرئة في نوح فيها
 بشرطه في نفسه في مجلس

بعد صلح

وهو بعد صلح بعد ما يملك اقر فذلك الصلح لا يغير صورة المسئلة لو ادعى شخص على شخص في ثوبه فانه لم
 صاكي بعد ذلك على شيء ثم بعد الصلح اقر بما كان ادعى عليه فلا يغير ذلك الصلح بهذا الا اقر بعد ما انكر
 شرح الوجاهة للمنفذ في الصلح صلح احد لوليدين على دم القتل على ما جاز ولا يشارك
 الا في قيمها وانما نقل خطا يشارك فيها لان الدية وجبت لهما بسبب مقتضى وقت مقتضى ضمان
 مشترك بينهما واحدهما الذي اذا صلح على نفسه كان للاخر ان يشارك في قيمها فاما انما
 في القصاص وجب بعد المصالح فاما القلب في الاخر ما لا بعد عقد الصلح في الخط للمسلمين
 باب الصلح على دم العبد وكتاب الصلح بكي بركي دعوى كرم ووجهي درست وصلح درست كرم
 برصد درم بعد از خندگاه بهمان دعوى باز كرم وحدثي عليه ان الصلح فله دعوى منه بعد باز
 صلح كرم ودرم بعد من اجل ان درهم بعد از صلح ان الصلح بشي با درهم مدعي فيمكنه من زيادة
 از حد درم كرم صلح اولي بوده است بدهم شوازه كرم صلح دوم مبطل صلح اولي هو وناظره
 في كتابه دعوى **في** ابواء عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الرضعي عن عذامرته وقال لها ابرك مني من المهر فاضطجع معها فابترأه وقبل بغيره لان ابواء
 للسود والبراعى الى اجتماع قال كرم تهادوا واما ابو جعفر في ابواء في الاول لانه مقصور على
 اصلح المهر مستحق عليه ديانته ونبدل كمال في المستحق عليه حد المرأة قبله في الرقة صلح
 على دعوى كرم او دار على درهم او صلح على عمامة على نفسها فالنقض على الاقرار ليس بشرط
 منتهى على في الصلح ولو صلح ماله درهم على ثوبه درهم واقر قبل القبول مبطل الصلح
 وكذا كل صلح وقع على بعض الدين لانه حظ غايته البيان في باب الصلح من الدين ومن لم
 باء نصف دين عليه غدا على انه يوري ثوباً او ان قبل يوري وان لم يقر غدا دينه وان لم يقر
 ثم بعد وكذا لو صلح دينه على نصف بغيره اليه غدا فهو يوري ما فضل على انه لم يدفعه
 غدا فاكل عليه وان ابواء عن نصفه على ان يبيعه ما بقي غدا فهو يوري ادعاه اليه اذ لا
 ولو على ثوبها كان ادعاه اليه اذ او متى لا يصح وقاهه من كتاب الصلح **في** طم ادعى عليه
 في البيع بعد قبض البيع فصار عمر دعوى الفاد على ذبا بغيره صلح حتى لو وجد بنية لغيره

في كل ما يجوز فيه
 في كل ما يجوز فيه

في كل ما يجوز فيه
 في كل ما يجوز فيه

تسبح فيه في الصلح قال لعمري ان علمت في عمل كذا اخوان يقول ان خلعت قميصي هذا وان
 جعلت مناعي هذا الى منبرك فانت تبرى من العشرة التي عليك فسمع وفعل ذلك اهل بيرو قال نعم
 وان كان من حيث الصورة يظن البراءة بالسرط لكن يمكن حمله على الاجارة فحمل عليها حتى
 لو ذكر غلا لا يجوز الاجارة عليه فقول ان تمت او وقعت او نظرت لا براء من اجارة انعقدت
 قوم دخلوا على رجل في بيته ليلا ونهارا وشهدوا عليه بقتلهم حتى صالح مع المقر عذر في حنيفة
 وعندهما لا يجوز لان غلوه الاكراه لا يتحقق من غير سلطان وعندهما يتحقق وان كان دون
 السلام مما لا يقبل سرها فان كان نهارا في مصر لا يكون حكمها وجار صلح بالاجماع وان كان ليلى
 اولى مخافة كان مكرها ثم المحيط للموسى في باب الصلح الفاسد في كتاب الصلح وكذا في الوجيز المستحق
 صلح الجوس في السجن ثم سرفه ونحوها لا كان حيا للوالي اوصاف شرطه صلح باطل
 لانه مكروه وان كان حيا فالتصالح جائز وجيز في باب الصلح كما بينه والخامس من كتاب
 الصلح بوجوه وصلا عند مضايقة من فلا يكلوا اذ ان ثوبا او ثيابا فان ضاقت فخراته اذ
 الضرورة او من السخنة او من القطيع او من البهائم فحجته لا في غير جاز الصلح الا نوى حيث له
 اثر وان نوى لم يسبق له اثر في صلح بطل الصلح لانه ظهر ان المخرج لم يستحق عليه ضمان يجوز
 الاعتناء في غلته لانه لم يسبق له اثر فلا يتحقق عليه مضايقة ولا لاثا وانما يستوجب عليه التفرغ
 ولا تأرب كل ضرب على رائي انسان فابيضت عنه ثم جلى البياض او ضل حية فنبت
 مكانها اخرى والاغتياض عن التفرغ لا يصح وفي نفي له اثر ونقص في صلح على الجواز لانه
 الصلح عن نقصي فكيف جاز فاما اذا مات من ذلك بطل ووجبت الدية عند حنيفة فلا قالها
 وهي مسلمة العفو في الشك تعرف في الديات فان ضاقت عن الاشياء منحة وما يحدث منها
 فالصلح جائز ان مات منها لانه الصلح وقع عن القاع وما يحدث منها هو السرية وانما اذا
 ضاقت عن الجناية يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا نوى حيث لم يسبق له اثر لان الجناية (عظم
 شيئا) والنفس معادونها ثم المحيط للموسى في باب الصلح عز لم يحدث في الصلح ملصقا ولو غنى
 الولي او الولي عن دم ولده الصغير لم يخر لانه تبرع عنها لا يمكن التبرع بحق الصغير ولو صالحا
 جوابه في المحيط

من اول باب في البراءة الصلح
 على التعيين يجوز فغيره
 والخامس قوله فاما اذا مات من ذلك
 بطل الصلح ووجبت الدية لسلطان
 الصلح عن الجناية ايضا ونسب كذلك
 فغيره
 صلح عن الجناية
 منها هل يكون الصلح جائزا فحصل
 جوابه في المحيط

عن القصاص

عن القصاص للصغير على مال اقل من الدية جاز الصلح وحق الدية لا يملكها الصلح والعفو على مال لا يملكه معاوضة
 مال على ما ليس بمال فكان فيه نفع للصغير فوقع الصلح نافذا الا انها قصرت في بدل الصلح باخطا
 عن الدية لانه الدية مقدرة سماعا والاعتراض عن العفو القليل في البذل المقدر يمكن فلم يقصر القليل
 معصوا عنها كالكثير فلم يصح الخط والصلح على القصاص بعد وقوعه لا يمكن رده فحق الدية قصار
 كالكثير يصح بالقي اذا باع وحط ثم نوى درج لم يصح لان الثمن مقدرا ثم عاود هلك المبيع في يده
 يلزمه ان يسلخ بالتمسك الى تمام القيمة هكذا هذا ثم خط للموسى في باب العفو عن الجناية ثم قال القصاص
 والاب ان يصالح عن دم وعذر وجب لانه الصغير المعفوة على الدية ولو صالح على اقل منها صلى
 القاتل تمام الدية وكذلك مادون النفس من الجاني الحاكم السديد من باب الصلح في كتابات بر
 كتاب الصلح اذا ادعى على انسان مالا او حقا في شيء اخصا له على مال ثم تبين انه لم يكن ذلك
 الحال عليه او ذلك الحق لم يكن ثابتا كان المدعى عليه حتى اسره او ذلك المال ثم فصره القاصي
 في الفصل التاسع من كتاب الصلح ادعى على آخر بالارث من ابيه فصح على مال ثم ادعى المدعى عليه
 ان بايعه كان اشتراه من ابيه ونحوه ادعى الدين وصوح ثم ادعى المدعيون الصلح الانفاء او
 الابراء قبل الصلح لا يسمع وفي النصل ادعى المدعيون الاصال فانكره الدين وظل وصوح
 فنهى عن الانفاء قبل بطل وقبل لا يبرأ منه في الرابع عشر من كتاب النور رجل ادعى على
 رجل مالا لم يجد فاعطاه مع الحجر او ضاقت عن دعواه ثم ان المدعى عليه اقام بيعة ان المدعى
 قال قبل الصلح او قال قبل ان يقضى مني المال ليس لي قبل فلان شيء فالصلح وانقضاء
 حاضرا ولو اقام المدعى عليه البيعة ان المدعى اقر بعد الصلح وقضاه لم يكن له قبل فلان
 شيء بطل الصلح وانقضاء وان كان القاض لم يقضى بيعة المدعى حتى اقام المدعى عليه البيعة على
 اقرار المدعى انه ليس له قبل فلان شيء بطل عنه الحال فلا يقضى عليه شيء في باب ما يبطل
 دعوى المدعى من كتاب المدعى اذا جازى الصلح بين المدعيين وكتب الصلح فيه ابراء
 كل واحد منهما لصاحبه عن الدعوى ثم طرأ ان الصلح وقضا فلا يفتى الا بية فاراد المدعى
 ان يدعي ما ادعى لايصح ودعواه للبراءة السابقة والحجاة تسبح لانه هذا ابرأني فمن

صلح فاسد فلا يعمل جميع النفاذ في فصل ما يشترط فيه تبني بر الصلح ثم كما يصلح في صلح الوصي
 ذكره عن حاشية والحادثة والحادثة وكما قلنا انه لا يجوز ان يصلح الوصي مع الغير عن حق
 الخلف او بغيره باقل من الحق ان كان الخصم مقربا ومقربا عليه او لوصي تبينه عادلة والا
 جاز لانه في الاول مستلف لبعض الحق فلا يجوز وفي الثاني حصل لبعضه فلا مكان وفيه ثم انظر
 ما لا يخفى منجوز واما صلح مع المدعي على التبرع بما يملكه لانه النظر فيه وامور الوصي نظرية
 واما البينة المستورة فعلى اصل الامام رحمه الله كالعادلة قبل ان يفي حكمه كما عدم ذكره في الحاشية
 ادب الاوصياء في الصلح **بسم** لولا ان المصغر دين فصالحه ابو ا ووجهه على بعض ملو وجب
 الدين بها فقرة اية او صلح خطه ومن عند اية ضيفه ومحمد رحمه الله باخذ اية يوسف
 رحمه الله كوكيل اجراء المشتري على الثمن ولو لم يكن تبعا فقرة ثم يكره للتبرع في السابغ والفسر
 لم يصولين وفي كتاب الشروط اذا ادعى رجل دعوى في دار يتيم فقبل ان يقيم البينة بنسب الوصي
 ان يصلح وبعد ما جاز بالبينة العادلة وعرف الوصي هذا التبرع له ان يصلح قال الشيخ المأجبة
 السري في كتابها عن شخص المأجبة كحلواني اذا علم الوصي ان المدعي سكر وانه لا يشهد وانه
 بذلك وانما لا يصلح الوصي قبل فقرة البينة اذا علم انه لو اقام المدعي البينة يبرئ في الصلح
 بعد ذلك اذا علم انه لا يبرئ في الصلح بعد فقرة البينة لا بأس بان يصلح قبل فقرة البينة
 فلا يضره البراءة في او اجماع الفصل كاسم في كتاب الصلح **في الصلح الامانات** رجل يبيع
 او يبيع رجلا شيئا فقال المدعي فاعطى الودعة او ردونها عليك وانكر صاحبها الترد
 وامه ملك كان يقول للمدعي مع البين ولا شيء عليه فان صالحه صاحب الودعة بعد ذلك على
 شيء فهو على وجهه احد بان يدعي صاحب المال لا يدعي فقال المستودع ما او دعتي شيئا
 ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح بيني جوازه على رغم المدعي وفي رغم
 المدعي صار غايه بالحق فبجور الصلح موه والوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال الودعة وطالبه
 بالرد فاقدر المستودع بالودعة وسكت ولم يفل شيئا وصاحب المال يدعي ان يهلك ثم
 صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم جميعا والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه

استهلاك

استهلاك المستودع يدعي الرد او المهلك ثم صالحه على شيء جاز الصلح في قول محمد رحمه الله وبني يوسف
 الاخر واختلفوا في قول اية ضيفه والصلح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول اية يوسف رحمه الله الاول
 وعليه الفتوى والمجهر على انه لو صالح بعد حلف المستودع انه ردوا وهكذا لا يجوز الصلح في خلاف
 ففي اذا كان الصلح قبل عين المدعي والوجه الرابع اذا ادعى المدعي الرد او المهلك وصاحب الودعة
 لا يبرئه في ذلك ولا يكذب بل سكت ذكر اكره في انه لا يجوز هذا الصلح في قول اية يوسف رحمه الله الاول
 والاخر ويجوز في قول محمد رحمه الله ولو ادعى صاحب المال استهلاك والمستودع لم يبرئه في ذلك ولم يكذب
 فصالحه على شيء ذكرنا ان يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المدعي كنت قلت قبل
 الصلح انها عليك او ردتها فلم يصح الصلح في قول اية ضيفه رحمه الله وقال صاحب المال ما قلت
 ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح فاصح لا في الصلح ان كتاب الصلح ولو ادعى
 المستودع هلاك الودعة وكذب صاحبها لم صالح على دراهم لم يبرئه في قول اية يوسف رحمه الله وقال
 محمد رحمه الله هو جاز وكذا العارية والاجارة والمطالبة والبضاعة وكل شيء هو فيه ليس بصلح
 المتاحرون على قول اية ضيفه رحمه الله من يمين قال كقول اية يوسف رحمه الله ومنهم من قال كقول
 محمد وهو الصلح ولو اجبته في الفصل الثاني في كتاب الصلح **في الصلح** احد الورثة اذا صالح عما
 المبرن وانواد ابراد عا مطلقا ثم ظهر من التركة شيء لم يكن ظاهر اوقت الصلح هل لمان يدعي نصيبه
 بعد الابراء العام قال المارونية عن الصحابي في هذه المسئلة قال ابو بكر الاشعث تعاقب ان يقول له
 ذلك هو الصلح وفي متفرقات اجازات المخطط في طار مسئلة وعلى هذا الواو اريد الورثة اجماعا
 ثم ادعى التركة ومحمد باق الورثة لا تسع دعواه ولو اقره وبات التركة يومه وان بالرد عليه جميع العاود
 قبل فصل في ما يشترط فيه تبني بدل الصلح من كتاب الصلح وكذا في ابترانه في اساس من كتاب الصلح
 وذكر في فناء وى استبد الذين عليه الوجه لو صالح احد الورثة من التركة على شيء من دراهم ونفي
 الدراهم ثم ادعى عا راة التركة ان الالب وحب في حال صحة وسلم الى ان تصح الدعوى اذا
 لم يكن الغار منصو صاعلة وقت الصلح اما اذا صالح على عا راة ثم ادعى البينة فانه لا يقبل من مقرر
 التوزيع والعشرين من الاشهر وبنى امرأة صالحت عر ميراث زوجها على ما لم يعلم ثم ظهر على الخلف

دينه شئت عندكم كما يحكم بغيرها حصتها من الدين في حصتها من التركة ويؤخذ من بدل الصلح عاقبة
 المتقين فيصل ما خرج من كتاب الصلح **في كتاب الصلح** يعني انما يصير بالصلح ما كان من حصة
 الخارج كدفعه لو كان الخارج على ما لم على ان يصير بالصلح ما كان من حصة المتقين على ان يصير
 الكل مشتركاً بين الكل لتوقف على اعادة الغائب وقضاء التام في الواجب السافر والعسكري
 من المصوليين ولو صلح الورثة بعضهم ثم ظهر على الميت دين فلو صلحوا على مقدار معلوم من ايامهم
 واعطوه ذلك من ايامهم للورثة سبيل عليه ذم في يده ليس في التركة بل في يده يسبق باقية ايامهم فلو
 اعطوه من التركة فلهذا في اخذه من يده لتقدم حقه على الارث **في الفصل الاول من اوصاف الورثة** وادعى
 لورثه بطلان ماله وترك ورثته صار اوكبراً فصار في بعض اوصاف الورثة الموصى له من الوصية على دراهم
 معلومة على ان يستلم هذا الوارث من الموصى له هذا او ما لو صلح بعض الورثة ببعضه سواء ان لم يكن
 في التركة دين ولا شئ في النفقة يجوز الصلح وان كان فيها دين على رجل لا يجوز لان الموصى له
 عليه ثلث الدين بغيره الوارث وان كان في التركة نفقة فان كان ثلث النفقة مثل بدل الصلح
 او اكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح اكثر من ثلث النفقة جاز اذا قضى الموصى له بدل الصلح قبل الانفراق
 وان افرق قبل القبض بطل في النفقة قضى في الفصل الاول من كتاب الصلح وفي حاشيته انما يحتاج
 بالحل اذا كان في التركة دين وقد ذكرنا مضاه ووسيل ولو لم تذكر في حاشيته ان في التركة دين
 او لا فالصلح صحيح وكذا الوهم تذكر في الفتوى ولكن سئل عن صلح في التركة بغيره بالصلح ويجعل على
 وجوده سترها كما لو ذكر في الفتوى رجل باع ماله بغيره بالصلح وان اضمحل له غير ماله
 الا صلح ما ذكره الاستاذ وان اطلق محمول على الكمال بخالي عن العوارض لما نفقه في حاشيته
 بالحل على الدين هو الاصل فلا يشترط في وجود العارض بوارده في الابد من كتاب الصلح
في خلاص التركة من تركه فيها دين لم يستغرق قسمته فماذا نفقه فانه لا يقدر على كل من حصته
 من الدين وهذا اذا اذعنهم جملة عند القاضي اما لو اذعنهم باقتسام جميع ما يدين للورثة
 اخذ التركة لانفسهم ودفع الدين والوصية من ايامهم **في مستوفى** بدين فنقدته ورثته
 لا يتخذ على التركة بغيره على الدين على قوله اذ لم يكن على خلاص وان لم يكن على خلاص لا يجزى
 له نفقة

وقف بالجامع الاوزمبا يوسف

لو نفقه استحق لا يجزى الدين على القول اذ ليس للاجنبي ولاية في التركة بخلاف الورثة ولو قالوا
 نوديه ولم يكن اخلا نفقه اقلهاكم سبيل الدين ولو زاد عليها فلهم بسلامها باذنه كذا لا يقدر
 تركته كقضى بغيره مولا جاز **في الوارثات** الورثة اذ ادعى دينه لبقى تركته لهم فانفقوا
 عليه وتحملوا قضاء دينه وانفاد وصاياه من ايامهم ذلك لو اختلفوا قبل موت سبيل الدين
 ووصاياه ولا يتصفى في ايامهم **في جاز** لاهد الورثة ماله على العيس من التركة لنفسه وادعى
 قيمته الى الآخر يس له ذلك لان حق الورثة متعلق بعين مال الميت وحقوقه متعلق بماله
 لا بعينه في الناحية والعين من المصوليين **في مستوفى** على فرض ورثته سبيل
 حصته من الدين لا يسبغ حصته غيره للدين لانها ملكها الوارث الا اذا اذعن لم يستغرق
الفصل الرابع من الوارثات ذكر في ادب القاضي للحصاف في باب العاين اذا قال الموصى له
 بينة حاضرة في الحضر لا في الجبسي كمن يستخلف قال ابو حنيفة نجيبه وفي قول محمد مضر كانت
 الحسنة مجتهد فيها بحيث القاضي فان راى الميراث في حقيقته لا خلفه وان راى الميراث
 الا قول له يوسف انه خلفه شتمه الفتاوى **في الفصل الخامس** في اختلافه بين الميراث والوصية
 خويس وبواه كبر دست وعائنه ومساها كانوا ازان جهت ضرر است فاذ يحل على الباء ان
 كان قادراً ذكره في فتاوى سمرقند قاعدة من كتاب الفتوى **في حاشية** الحاشية لا يجزى الميراث
 لا يجزى على بناء ملكه في حاشية والتكليف من المصوليين **في حاشية** ومن صار مقصدا عليه لا يسمع دعواه
 بعده خذ لا ان يبرهن على ابطال انقضاء بان ادعى على اخذ دار بالارث وبرهن وقضى له
 ثم ادعى الحنفى عليه الشر من مورثة او ادعى الخارج الشر من فلان وبرهن وقضى له وبرهن
 المدعى عليه شرها من فلان او من المدعى قبله وقضى عليه بالذمة فبرهن على نتائجها عنده
 بزيادة في الرابع من القضاء ومن اخذ القضاء برسوة فالصلح انه لا يبرهن قاضيا ولو قضى
 لا ينفقه حكمه **في حاشية** وبغيره في الفصل الاول من المصوليين **في حاشية** واطلق بعض المشايخ الذهاب
 الى باب السلطان واستحانة باعوانه ولا يتخذ حقة قبل بغيره عن استحانة بالحق في كونه
 لا يفتى به الا اذا عجز بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلوه ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان

الوارثات
 المستوفى
 بالدين

مطلوب
 ومن قضى عليه
 لا يسمع دعواه

اولاً وانما يوزن ما فيه من كل الغنى بوزن ما فيه من الزيادة واذا قال الماحض وقد علم بحصر وثبت
 غيره عند القاضي بما قد قررته بوزن ما فيه من الزيادة في كتاب القضاء القاضي اذا لم يقبل له الاعتماد
 على فتوى اهل مصر فثبت الفتوى المعتبرة لا ياتى بها حصر القضاء اما اذا كان آخر حكم حوكم المدعى
 عليه او الممدى بالصحة ففعل القاضي القاضي فالتقاضي ياتى بظاهره العاشر من كتاب القضاء وقال القاضي
 فثبت عليه بوجه او ضرب فافعل وسلك فعله لانه ادين وكذا كان كتابه وورده فخر اخره حتى
 يعاين العالمون الحق احتياطاً وعلى قباية لا يقبل كتابه ايضا وبه يقتضي نفاذ القضاء الا في كتابهم
 للمصروية قبل لو عالم عدلا وسلك تسهيل شرح الامارات في كتاب المدعى اذا كان
 في المصروية قاضيا لكل واحد منهما في محلة على محلة فوقف الخصومة بين رجلين اصدحا في محلة و
 الآخر في محلة اخرى والمدعى يريد ان يحاكم الى قاضي محلة والاخر ياباه قال ابو يوسف رحمه الله العبرة
 للمدعى وقال محمد بن ابي المديني عليه وعلى الفتوى في الفصل الاول من المهادنة ولو تنازع اخذ في البلد
 في قضيتهم اذا وكل ان يحاكم فافعل العبرة للقاضي المدعى عليه ولا ياتى قاضي الجندی الحكم على المدعى
 وسوى القاضي كرى بوزن ما فيه من الزيادة في كتاب القضاء ولا ياتى للقاضي ان يثبت الحكم على
 الخصم ان لم يسمع منها المصالح فان لم يسمع ولم يرض بذكر فليرد بها الى الصلح ويتركها
 على خصومة ونفذ القضاء في حق من قاضى كنه له خفة الغنى في او اورد القاضي
 وينبغي للقاضي ان اذا اختصم اليه اثنان او ثلثة الامام ان لا يعجل بالقضاء بينهم ويذاقهم
 قليلا قليلا لكي يطمئن الى ان القضاء وان كان كنه كنه رجلا يصير سبب المعوادة بينهم كما
 الواقعات في مائة في باب ما ياتى على علامة التوثيق المدعون اقام البينة على الاطلاق قبل
 الجس فيه ورايان قال الامام الفضل بن يحيى انها تقبل قال رحمه الله عليه انه ينبغي
 ان يكون مفضيا الى رأي القاضي اذا علم القاضي انه حقر ولا يقبل ولا علم انه ليس يقبل
 وفي تعارض البينتين بينة الباراويك جميع الفتاوى في او لا يصلح كتاب القضاء
 اطلق القاضي الجوسى لافلا في المدعى عليه او مالا وادعى انه مؤسر للرجل القاضي حتى يعلم
 غناه بوزن ما فيه من الغنى ان اقام مدعيون بينة على الاعا بعد حبس في البركة

مطل

الظاهر

الظاهرة لا يقبل الا بعد مضي مدة واختلاف الروايات في تلك المدة والحاصل انه يجوز ان يرد
 القاضي ان وقع عنده بعد ستة اشهر انه يتم بدينه بحسب ان وقع عنده قبل تعلم شرا واحد
 انه عاجز اطلقه وهذا اذا كان امره مشكلا فان كان فقير ظاهر اسأل القاضي عن عاقل
 ويقبل البينة على الاطلاق وعلى سبيل جفزة حصة وانما يسئل عن عشرة عن جيرانه او صدقائه
 واهل سوقه من الثقة دون الصفاق فان قالوا لا يعرف له مالا كفى ولا يشترط لفظ الشهادة
 بجميع الفتاوى في حبس في كتاب القضاء وذكر القاضي في الفتاوى على الجوسى بعد مدة فافعل
 بالاعا رافضه كقوله في نفسه وخلاه ان كان صاحب الدين غائبا فوافقه في العاشر من كتاب
 القضاء سئل اذا حبس حتى يدعى وغاب رتب الدين فقلت الجوسى المدة المبررة وكففت
 القاضي في حاله فلم يظهر له موقوف فله ان يطلق اجاب القاضي اذا حبس الجوسى ففعل بحسب
 مضت مدة يراها القاضي بحيث يغلب على ظنه انه لو كان له مال لاطهره يسئل عن حاله عن
 له له خبره فان اخبره بغيره على سبيل مساواة كان حصة خافرا او لا لكن اذا كان حصة
 غلبا يستثنى منه بقبول ان يسير او لا فلا قارى الدلالة اذا است اطلاق الجوسى
 بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا قبيل الا في مال السهم كما في البرازة والحقت بحال التوقف
 وفيما اذا كان رب الدين غائبا في البينة في القضاء وياي القاضي اذا سمع البينة او
 الاقرار وكنت بذلك الى القاضي لا يقضي بل سكت المدعى اعادة البينة منية المفتى في
 اح كتاب القاضي الى الصلح وفي ادب القاضي بقصد الشهود الثابت بقبض على الشهود
 عند الاصل وكذا القاضي يقضي بما شهدوا وحده الثابت صلاحه في التواضع من القضاء
 وفقت للقاضي خادته او لوكده فاناب من هو من اهل الانابة وضما عنده وقض له
 او لوكده جاز فضى للامام الذي قلده او لوكده للامام جاز منية المفتى يسئل من اهل كتاب
 القاضي الى القاضي ان اختصم غريبا من اهل ولاية اخرى عند قاضي بل هذه البينة قال
 يصح قضاؤه ويكون هذا خبره الحكم منها خلاصة في الرابع من كتاب القضاء اربعة
 فصال ففعلت بالقاضي يسئل ذهاب البصر وسمع والعقل والبردة في الفصل

لا يصلح
 ينقض القاضي بارة
 حصال امره

الاول من العنوين الخليفة اذا اذن القاضي بالاختلاف له ان يستخلف ولم ايضا ان يخلف
 ثم وعم والاوّل الاول للملك في ولايته لا قضاء له الاصل ولو اراد ان يستخلفه فاختلف
 عنه لاصل فهو كالنائب قضاء قاضي آخر عند القاضي بوزنه في نوع في الامضاء السلطان
 اذا قلد رجلا قضاء بجهة ثم بعد ايام قلده القضاء لآخر ثم تعرض لعزل الاول الاظهر
 والاسباب ان لا يعزل بوزنه في نوع في تعليق عزل القاضي وقال بعض المتأخرين رحمه الله
 اذا عزل السلطان القاضي لشغل نائبه خلاف موت القاضي حيث لا يعزل نائبه وقبل يشي
 ان لا يعزل النائب عزل القاضي لانه نائب السلطان او نائب العامة الا ترى انه لا يعزل
 بموت القاضي وعبد كثيره كمنح في نوع في عزل القاضي ثم كمال القضاء رجل واحد
 الدعوى والخصوصية فامر القاضي بجلوس فعليه الدعوى والخصوصية ثم شهد له على تلك الدعوى
 جازت شهادته ان كانا عدلين لا اياه علماء بامر القاضي ولا بشي ذلك القاضي بل هو جاز
 فيه لا يقدّر على الخصوصية ولا يحسن باحضوا على قول ابي يوسف انه لا يعزل نائبه
 وهذا من شرطه واخصا والحقوقي الحكم في مصل في جعل شهادته للثبوت من كتابه ما يات
 فان ارسل القاضي حكمه في الدعوى عليه قال المدعي انه لو ارى علي وسال ان يستمر لكانت
 اقله لثبته انه في بيته قال شهدائنا وقال لا اذينا اليوم او امسى ومثله ايام فانه يقبل
 وبامر الحكم وان كانت الرواية قد تناقضت لا يقبل فذهه مفوض الى رأي القاضي ولا يقدّر
 بثبوت ايام فان حصل العلم انه في البيت ولا يحضر يستمر بالمدعي في جهته السكنى والاتب
 الذي في جانب السطح ويستمر الى ان استأجرة وكذا اذا اراد ان كان فيها والعبارة تلك
 لك كونه فان قال خصم بدهتم لثبوت ايامه لا يحضر قال ابو يوسف انه يثبت دسولا
 موشا هذان عدلان فينادي على بابه ثلثة ايام كل يوم ثلث مرات يا فلان ان القاضي يقول لك
 احضر مع صديق فلان بن فلان مجلس حكم والا نضالك ويسلا وقبل عليه البيعة وسفي وقت
 جلوس القاضي وعي اليه خيفة ومخدرهما انه هكذا او اما الحكم وقد سمع ذلك بعض المتأخرين
 وعي اليه يوسف لانه ان كان يفعل ذلك وقت قضاة وصورة انه لو قال لخصم انه لو ارى علي

والصلى على الله لا يضرنا ان شئنا
يعزل القاضى

قال سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى
عن ابن أبي عمير عن حماد بن عمار
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ما رايته في كتاب الاصل

مستور

في غير ذلك الحوم ميتا ميتا معها الفواكه والتمر ونحوه فيقوم لخوانه الفواكه فيقول الميت فطالب السكة
والسلح وتدخل السكة عود ثم يدخل لخوانه الفواكه فيفشتون التور فيخرجها وما تحت السرد وغير ذلك
عنه ثم يخرج ميتا رجلين بغيره فيشترها شربا فوجد ميتا احد حيا وله الاخ وهو ميت فطالب ميتا ميتا
بالدينه واخرجها وعلها بالذرة حتى سقطت خارجا من راسها وعلى هذا قال شيخنا فحكم الله اذا
سمع صوت الفادس ميتا انسان لانه ميتا الحوم عليه وعلمه انهما لا يجوزون الحوم حيا فيه
الفصل الثاني من كتاب القضاء واجرة الاستحاضة في بيت المال وقال بعضهم في مال التمر ذم لمحل المرور
ومؤنة المستحق على التمر وهو الصحيح وقيل يكون في بيت المال اذا احضره بحسب التمر عقوبة فاحكامها
في فصلها يسمى على التمر من كتاب المطاوع والتمر واليقول لا احضره او سكت او قال احضره وفقد
كذا ولم يحضر فاذا احضره عثرة بحسب التمر على حسب حاله على ما يراه حراثة المقيمين واجرة الوياقي
والسجلات من كتاب المطاوع واجرة السجى والسجى في زماننا يكون على رتب الدين حراثة
الفتاوى في بحسب كتاب القضاء لا بحسب اعراض الملبوسين في دين الولد وكذا الجدين في ظاهر التولية
وهذا ظاهر التولية وعلى اليه يوسف انه بحسب ما في التولية في الفقه من قضاء الفقه مستند
سما لا تقرر على رجل التمر بحسب ما في التولية في دينه عليه فليكن المال لا يطالب السجى باحضاره
نقد نقداً ولا باسنادا في عشر من كتاب القضاء قال في كسبه ودلائل الاصل اذا قضى التمر كذا او
قصاص او مال مضارة ثم قال قضيت بالجور وان اعلم بضمي ذلك في حاله وعمل على القضاء اضاه
الناطقي في كتاب ادبها في قضى ادعى عليه في بكرة دارا في غير تلك البكرة نفذ القضاء وان
لم تكن الدار في ولاية هذا القصر اطلق كجواب وفصل في كسبه وكسبه ودلائل الاصل
ابن فاضل فيست حكمه نواند كسبه ودلائل الاصل في ولاية من قلعة في الفصل الاول
من القضاء ليعلم ولا يصح قضاء القصر في عقار ليس في ولاية من يملكه الا بغيره مما لم يستثنى القضاء
يشخص بالموافاة والمكان فاذا اولاه قاضي محكماً كذا لا يكون قاضي غيره وفي النقطه
قضاء القاضي في غير محكماً ولا يبيع فاختصوا فيها اذا كانه العقار في غير ولاية فاختار
الكنز عدم صحة قضائه وصح في خلافة الصحة واقصر ما كان عليه عليه في كتاب السداد والموت

وَضَحَايَا الْفَتَاخِ مُتَنَافِعٌ نَفْسُهُ
لِجَبَانِ الْفَتَاخِ سَيْحِي إِلَى الْهَدَايَا
وَالْمُخَوِّفِ لِلْمَلِكِ الْأَعْدَادِ وَالْأَسَا
وَالْعَصْرِ وَالْبَيْتِ وَالْأَعْدَادِ وَالْأَسَا

يحصل احد الخبرين من عند حصول الآخر الا انما يجوز بالملامحة والادوم غير موقوف به لاحتمال ان يكون
 عند حصول الآخر زينة ما علمنا بان توقف حتى يحصل التماس بالنسبة بان حكم هذا في الصور
 المتنازع فيها التي حكم الحاكم فيها بطريق الانشاء اما الصور التي عليها تكون البنية أم لا خلاف في
 المقاصد وبشأن الذي عنده في الدقة وعقد القراض وبشأن السرفه للقطع فالشبهة المحال في
 هذه الصور جميعا لا يستلزم استواء حكم وجهه الحاكم على احكام هذه الصور مقرر في الشرعية و
 وصحة احكام في هذه الصور اي هو التنفيذ وسياتي بيان معناه وانما في هذا التنفيذ فالحاكم
 والمفتي سواء وليس بينهما حكم ليسا صاحب شرع فيه فالحاكم صلا السبل هذه احكام شرعية سببا
 كان في حكمه او لا نعم يفتي على الحاكم التنفيذ مع انه غير متصلي في الدين وشبهه فلو دفع التفسير
 القيمة والديون الدين وسلم البايع المبيع مستغنى عن منفذ في حكمه وغيره وانما يحتاج الى الحاكم
 في الصور جميع عليها اذا كانت تقتصر على نظر واجتهاد وبغير سبيل كفتح الانكحة اذا كان
 تفويضها للناس يورث الى التنازع والقتال كحدود والتنازع مع التنازع في القسم الذي
 يقتصر على نظر واجتهاد في تقديم التوفيق لغير الجانية والجانبة والحي عليه فظهر ان الشبهة غير حكم
 قطعا وقد يستلزم حكم وقد لا يستلزم وقد يكون الصورة قابلة للاستلزام حكم وقد لا يكون
 قابلة كما تقدم بيانه في صور الاجماع فان القول بان الشبهة حكم في جميع الصور خطأ قطعا
 والله يتبع من خصص هذه العبارة وتناول كلام العلماء وحمل على معنى صحيح وهو بين على النصف
 من معنى احكام **كتاب القمار في القمار** يجوز كذا القمار في الشك والطلاق وفي كل حكم
 يمكن تحقيق شرط كتاب القمار في قيمة من اعلام المستودع وغير ذلك كما في راجب في اوائل الفصل
 التامع والعصر من كتاب ادب العشر وقيل لا يستلزم سبيل كذا الدين والعتار والشك
 والطلاق والعتاق والوصية والنسب والمصوب والامانة والخصامة والتجديت والشفقة
 والوكالة والوفاء والقتل اذا اوجبها مال ولو ائتمه كالقول في المختار في صفة وفود عز
 في كتاب العشر لا يقبل كتاب قاضي رستاق او قاضي مدينة فيها من وجب لانه قاضي
 الرستاق ليس قاضي وما يفعله هو على سبيل الضلع لا على سبيل القضاء نقد القضاوى

في السام

في كتاب القضاة في خواهر قاضي قديم ارسل كتابا خطيا الى قاضي بلد قال في الاموال الخطيرة لا يقبل اما في مال
 اليسير فيقبل اذا كان شهود الاصل عدولا من على المهور القاضى اذا كنت لمدى كتابا ثم حضر على المكتوب اليه
 قبل ان يقضى المكتوب اليه بكتابة لا يقضى بكتابة كما لو حضر هذا الاصل قبل ان يقضى بكتابة او الفسخ
 في كتاب من فضل كتاب القاضى من كتاب السدادات اما القاضى الكاتب ينبغي ان يكون معلوما لانه
 كتاب قاضي ولا بد ان يعلم المكتوب اليه ان كتابه لا يقضى حتى يقبله واعلم ان يكون بكتابة التي هي
 واسم ابيه واسم جده او قبيلة لانه اعلام الانسان اذا كان غائبا بهذه الاشياء واذا لم يذكر
 اسم ابيه وجده لا يحصل التعريف بالاتفاق والا ذكر اسم ابيه واسم جده او قبيلة لانه اعلام
 الانسان اذا كان غائبا بهذه الاشياء واذا لم يذكر اسم ابيه او جده لا يحصل التعريف بالاتفاق
 وان ذكر اسم ابيه ولم يذكر اسم جده او قبيلة فعنده ابي حنيفة لا يحصل التعريف بمسائر الاحلام
 فيه بعد ان شاء الله تعالى وان كان مشهورا كقاضي بالاسم الذي كان مشهورا لذلك لان كتابه
 ما زاد على ذلك التعريف واذا حصل التعريف بدونه اكتفى بذلك الخطط البرهاني في اوائل الفصل
 من كتاب القاضى الى القاضى **كتاب القضاة** جدار بين كرمين برطين المردم فاستدعى احدى الحاكم
 عندا باء صاحبه البناء فامر الحاكم البناء برضى المستدعى على ان يبنى جدارا وياخذ الاجر منها
 فبنى كانه لا ياخذ الاجر منها جميعا بوزنه في نوع في عمارة كايطة المشرم كتاب المصطفيان
 جدار بين رجلين المردم ولا يصح بنات وسوة فاراد صاحب العيال ان يبنيه والحي
 الاخر قال بعضهم لا يجبر الابي وقال الفقيه ابي الحسين في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون
 بينهما ستره قال مولانا رحمه الله وينبغي ان يكون جوار على الفصل ان كان اصل الجدار يحمل
 القيمة بحيث يمكن لكل واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الابي على البناء وان كان اصل
 الحائط لا يحمل القيمة على هذا الوجه هو يوم الابي بالبناء والحي لا في اوائل المصطفيان من كتاب
 الصلح وان هدم صاحب السفلى كان لصاحب العلوان يامر بانيه يبنى عليه البناء من اجل المهور
 ليس لصاحب العلوان اذا المردم السفلى ان ياخذ صاحب السفلى البناء لكن نقل لصاحب العلوان
 السفلى ان شئت حتى يتبلغ موضع علوان ثم ان علوانك وليس لصاحب السفلى ان يمسك حتى

ان كانت الكفالة باهره ولا يأخذ قبل الاداء وهذا يدل على ان دسما حال الوالد ان يحبس الكفيل وكفيل
الكفيل وان كثر في السبع ثم قضاء خلاصه في ثمانية للاختصاص بخمسة نجدة ولا بعد ولا حج
ولا جناية ولا عيادة لا يحمل على قضاء الدين وهذا قالوا ينبغي ان يحبس في موضع وحش لا يسط
له فرش ولا وطء ولا يدخل عليه مستأنس كذا ذكره الامام السرخسي وذكر في الاقضية
انه لا يمنع على دخول حجره ولا اهل عليه لا يحتاج الى المشورة لاجل الدين ولا يكتفون في ذلك طويلا
مع كمال استئناس فيقول الموصي والراعي انه يمنع من الكسب حتى يخرج جميع الثغاف في الاصل
في كتاب القضاء كمال يعلم ان حجة ظهور الزمان عند القصر المأثور والبنية اما علم القضي فليس
حجة في هذا الباب وكذلك في سائر حدودها لثمة من مخرجه من السرقه وحده السرق علم العام
ليس حجة حتى لا يجوز للغير ان يقضي بحله في هذه المواضع وهذا استبان تاراجيه في اول
الفصل الثالث من كتاب حدوده وفي فتاوى عطاء ابن حمزة عن علي الفارسي رحمه الله في مسألة لو حل
ثلاثة نساء ولا آخر مائة وماله خمسة درهم ما جتمع الزعماء ورفعوا الى القضاة وجلسوا بديونهم
كيف يقسم ما بينهم قال هو يقضي بين كل واحد منهم كما اراد ويقدم من اراد ويؤخر من اراد لانه
صبي قائم له ولاته على نفسه واعواله قيل له فان عاب بحيث لا يدري اين هو ولا مال له فماذا
والقاضي قال لا لا يقضي بديونهم من هذا المال ما يخص لاه القضي له ولاته في حال الغيب
ومرعات حقوقها واجبة فيقسم بينهم بقدر حصصهم مع جميع الثغاف في فصل سبع مال الدين
من كتاب ادب العوام وكذا في البراري وفي صاوي خلاصه قال القاضي باجايه شافى اخذ يقول
ابن حنيفة رحمه الله شافى اخذ يقولها وفي الاقضية من عهده ابن المباركة ينبغي ان يأخذ يقول
ابن حنيفة وفي التمهيد ولو خالف صاحبه يقضي باهر ما شاء فان وافقه اصدى لا يقضي
يقول الامام الا اذا رآه في ذلك ولو لم يجد الرواية عن ابن حنيفة وصحابه ووجد عن
المتأخرين يقضي به واختلف المتأخرون فيه كتارة اصدى ذلك ولو لم يجد رواية عن المتأخرين
يجتزئ بدقيقه بركله اذا كان يعرفه وهو ما لفقته فيه ويشا ويراهل الفقه فيه تاراجيه واثبات
ما هو بالتقاضي **كتاب القسمة** مات وترك امرأة بها فضل فان كانت الولادة قبله لم ينظر

يقع القسمة

يقع القسمة على علم وان لم يكن قربة فلا ينظر لان في ذلك تأخر اخراته المتقين في القسمة الغفلات
ان كانت حفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت حفظ الانفس فمن على عدد الرؤوس
وقرر عليها الولوي في القسمة ما اذا غرم سلطان اهل قربة فانها تقسم على هذا في كماله
التاراجية وفي فتاوى قاضي الهذلي اذا اختلف الزوجان في القسمة على الفاء بعض الامتعة منها
قالوا لغرم بعدد الرؤوس لانها حفظ الانفس انتهى المشاه في اول كتاب القسمة في الاراضي
المستركة اذا ابناءها اصدى فقال له صاحبه ارفع بناك فانها اقدر تقسم الارض بينهما لما وقع
من البناء في نصيب الذي لم يبين فله ان يرفع ذلكا ويأخذ الباقي بالقيمة اذا ارضى صاحبه بذلك
خاصي جان في قسمة الوصي والاب من ثلثي القسمة سئل الفقيه ابو جعفر عن عمر داره له وصي
خواب ثم مات الوصل وترك ابنا وهذه المرأة فقال الابن الفارة ميراثي ايضا وقالت المرأة
العجاة والدارية قال ان كانت الزوج عمر الدار ما دونها فالعجاة لها والنفقة دين عليها وتقدم
حصته الابن وبنياء على ما قلنا وان كان عمرها يغلب ذنبا لنفسه فالعجاة ميراثي فتقدم المرأة
قيمة نصيبه ثم العجاة ان شاءت وسلمت العجاة كل ما لها ولم ينقل عنه ما لو عمر المرأة بلا اذنها
قال القاضي العجاة للمرأة ولا شيء عليها من النفقة وهو مطلق في ذلك قال نجم الدين وعلى هذا
التفصيل في عجارة كرم امرأة وسائر اهلها في الدخيرة البرهانية في فصل ثلثي من كتاب
الحيطان والوادعي الغلط في القسمة بان ادعى غشيا فيها يسير بحيث يدخل تحت تقديم المقوم
لا يسمع وان فاضا القسمة بالقضاء لا بالرضا يسمع اتفاقا بزيادة وان كان من كتاب القسمة
اذا اقسم القوم شيئا ميراثا او غيره ذلك ثم طهر الغبن القاض في القسمة الا كانت القسمة بقضاء
القاضي ينظر عند الكل وان كانت بالترخي اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر ان قال قائل باه
للمقبوض ان يبطل القسمة فله وجه وان قال قائل ليس له ان يبطل فله وجه وقال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يسمع دعواه من الغلط والغبن وله ان يبطل القسمة كما لو كانت
القسمة بقضاء القاضي وهو الصحيح في حجة ان فصل ما يدخل القسمة من كتاب القسمة وذكر في العام
الامام الاجل للشيخ الجليل في شرح ادب العوام ان يكون الغلط بعد القسمة غير صحيح اذا كانت القسمة

بقضاء التعاقب وذكر في شرح السجاني دقيقة هذه الفصل فقال وهذا كله اذا لم يفر كل واحد منها بالبقاء
 اما اذا اقرنت لك فلا تسمع دعوى الخلط والنفاس العاقص من كل واحد منهما بعد ذلك والناشع
 دعوى الغصب ذممه في الفصل الثاني من القسمة وفي الاصل الوصي لو قسم بين الورثة وغزل نصيب
 كل انسان هذا على خمسة اوجه ان كانت الورثة كلهم صفارا لا يجوز قسمة اصلها في الوبايح ما اريد
 ان يتم في الاموال والاب لو قسم مالا ولادة الصفار حاز كالبيع والجملة للوصي اذا كان الصغير ثانيا
 ان يبيع الوصي حصته احد الصغيرين مشاعا من اصل ثم يقاسم مع المشتري حصته الصغير الذي
 لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصته الصغير الذي باع حتى يتمازجوا احداهما والوجه الثاني ان
 كانت الورثة كلهم كبارا بعضهم حضور وبعضهم غيب فقام محضور وافرز نصيبهم جازت
 القسمة الا كانت التركة عوضا اما في العقار فلا يار القسمة كما يبيع وليس للوصي ولاية البيع
 على الكبار غيب في العقار بخلاف المنقول والثالث ان تكون الورثة صفارا وكبارا وكبارا غيب
 لا يجوز قسمة في العقار عام وكذا في الوصية لانه الوصي ليس له ولاية القسمة في الوصية على الكبار
 الباق كالباع صفارا كان الكل صفارا ولو كانا كل صفارا قد ذكرنا انه لا يجوز قسمة فكذا هذا
 والرابع اذا كانوا صفارا وكبارا حضورا فغزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعة الجرام وغزل
 نصيب الصفار جملة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصفار حاز وكما في اصل نصيب كل واحد من
 الصفار الكبار وقسم بين الكل فالقسمة في الكل فاسدة اما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وامسك
 حصته الصفار جملة ثم قسم حصته فيما بينهم فالقسمة بين الصفار الكبار صحيحة ولم تجز القسمة
 فيما بين الصفار واحدا وصي الام والعم والاب يقاسم لولاهما الصغير منقولة اللاتي ويرثها
 من الام اذا لم يكن للصغير اب ولا وصي الاب ولا تلك قسمة عقارية على كل حال ولا تلك قسمة
 ما ورثه الصغير غير الام العقار والمنقول جميعا في سادس مرقاها خلاصة اقسمة الورثة
 لانهم حاكم وفيهم صفرا وفاقب لا يبيع الا باجارة الغائب او وصي الصغير او جيز الصغير بعد
 البلوغ او باجارة حاكم قبل البلوغ فلو مات الصغير او الغائب فاجازته ورثته جازت الاخذ
 محمد رحمه الله ما اقر قسمة التركة ظهر دعي او وصية بالثلاث او بالف مرسلة او وارثا

بلد القسمة

بالقسمة ترد وان قال ان الورثة مودى الدين او وصية اوصية الوارث ثم مات او تنقض
 القسمة فقيما اذا ظهر غيرهم او وصي له بالف مرسلة لهم ذلك لان حقهما في المالة لافي
 العين وفيما اذا ظهر وارث او وصي له بالثلاث ليس لهم ذلك بل تنقض القسمة لان
 حقها متعلق بعين التركة الا اذا رضى الوارث والوصي له بذلك فان قضى واحد لم يورثه
 حق الغير ثم نظرا ان ادق يبرح في التركة دون القسمة الا لا يقضوا حقها قضى من مالهم
 لقيام مقام الغير ثم وان على ان يبرح في التركة حصتها القسمة بزيادة في الفصل الثالث
 من كتاب القسمة **كتاب الميراث** اما الكلام في اولاد الاخوة والاخوات لام فلو اريد اولادهم
 اقربهم ولا يفضل الذكر على الانثى الا في رواية شاذة عن ابي يوسف رحمه الله مثاله بنتان
 لام وابن اخت لام فغذاهما المال بينهما كما لا حول لصفان وغذاهما يوسف على ذلك الرواية
 المال كما في الاصول عما دبر في الميراث ثم الذين يورثون ذوي الارحام اضافة ثلثة
 صنف منهم يستحقون اهل القرابة وهم ابو صنف ومحمد ونفس وعيسى بن ابيان رحمهم الله واما
 ستموا بذلك لانهم يقدمون الاقرب فالاقرب وصف منهم يستحقون اهل القرابة وهم علقمة
 والسجاني ومسروق ونعم بن حاد والوصيهم وابو عبد قاسم بن سلام وسريك ونفس بن
 زباد ستموا بذلك لانهم يميزون المولى من غيره المولى في الاحتقاق وبيان ذلك فيما اذا ترك
 ابنة ابنة وابنة اخت على قول اهل القرابة المال لابنة الابنة لانها اقرب وعلى قول اهل
 القرابة المال بينهما لصفان بخلاف حال لو ترك ابنة واخت والصف الثالث ستموا اهل الوحم
 منتم من بن زباد بن مسروق بن دراج ستموا بذلك لانهم ستموا بين الاقرب والابعد
 في الاحتقاق واشتقاق الاحتقاق باصل الوحم ثم انقبضوا للرجس في باب ذوي الارحام
 وان اجمع اولاد الاخوات المتفرقات او بنات الاخوة المستفرقين فغذاهم يوسف
 من كان للاب وام او ولي وعنده محمد جيز الاصول كما لو ترك بنت اخت لاب وام وبنت
 اخت لام فغذاهم يوسف المال كله لبنت الابن لاب وام وعنده محمد رحمه الله بنسب
 اخماس فمسا مال لبنت الاخت لاب وفيه لبنت الاخت لام وثلاثة انما لبنت

الاصل لا يتم قهرها ورواها تركت اخوات متفرقات ولو تركت بنت الابن وام وبنت الاب
 لاب وبنت الابن لام فعند ابي يوسف المال كله لبنت الابن وام وعند محمد رحمه الله سدس المال
 لبنت الابن لام والباقي لبنت الابن وام ولا شيء لبنت الابن لام كانه تركت اخوة
 متفرقة من غير ابني الحاج وقول محمد رحمه الله الوارثين على ابي حنيفة في جميع ذلها الارحام وعليه
 الفتوى كذا في فرائض الحاجي **كتاب الوصايا** الوصاية حال حيوة وكانه كالوكالة لحيوة
 وصاية لا المنة المصنوع المصنوع بترتيب في نوعها يكون توكيلا في كتاب الوكالة قال واذا توفيت
 المرأة ولها اولاد صغار ولها زوج وهو اب هولاء وتوكت ميراثا عن عقارات ومناخ
 وغير ذلك واوصت الى رجل وعليها دين لانا من فلو صيرها الى بيع في تركتها ما يقضي به ما
 عليها من الدين وكذلك اذا وصت بوصية في ابواب البر او لانا من شي في حاجتنا ان يباع
 فيه من تركتها فلو صيرها الى بيع في تركتها ما ينصف به وصاياها فاذا فرغ من الدين والوصية
 كان الاب اولى بحصة هولاء والاولاد الصغار من وصي الام لا قضاء الدين وتنفيذ
 الوصية وحفظ التركة تنفذ بما حق المستب والسب في حال حيوة كان اولى بتنفيذ حقوقه
 من غيرها هكذا وصيرها بعد موتها فاذا فرغت التركة من حقها كان الاب اولى بالباقي
 حال الولد والاب مقدم على الام في التصرفات في حال الولد هكذا على وصي الام ثم قال في الكتاب
 كان الاب اولى اذا كان موصيا لذلك يعني اذا لم يكن مبدرا مسبقا نحو الحجر على قول من يورث
 الحجر فانه اذا كان هكذا لا عليك التصرف في مال التيمم ولو وقع ماله في يدك قبل ان يوقف كالحاجة
 والى وقت بلوغ الصغير في باب الوصل بريد ان يكتب وصية من خصص ارباب العهر ولا يجوز
 وصية الصبي اذا لم يكن مكرها وكذا لو كان من ابقا عذرا في حاله في فصل فيما يجوز وصية
 في كتاب الوصايا في الذبحة الوصي اذا اقر على الميت بالدين لا تصح اقراره تاتا وصاياه في
 اول الفصل الثامن والسليم من الوصايا ولو نصب العهر وصا وعين له اجر العمل جاز
 فيه في باب تصرفات الاب من الوصايا وصي الوصي وصي في التركة وكذا وصي في اصدقا
 صلا قالها ملحق بالبر لو دفع الوصي مال الى الصبي قبل استئناس الرشيد وانفذ من الوصي جميع

الفقاهي

جميع الفقاهي في فصل تصرف الوصي والاب من كتاب الوصايا وصي القاضي لو عزل نفسه عن
 لا ينقل الى الحاكم القاضي كوكيل وقاضي في الفصل الاول من الفصول اوصت بتكفيها من غيرها
 الذي على زوجها فالوصية باطلة وان لم يكن لها مال فحجر او وصت في بيت المال والباقي على الزوج
 كالسوة لغالب النكاح حتى جرى التوارث ونقول الثاني نأخذ في الرابع من وصايا الزانية وتقدم
 الكف من التركة على سائر الحقوق قال لم يترك مالا فالكف على من يجب عليه النفقة في حيوة الام
 الزوج في قول محمد رحمه الله وعلى قول ابي يوسف يجب الكف على الزوج وان تركت مالا وعليه
 الفتوى كذا في غسل الميت في كتاب الصلوة اذا ماتت المرأة وترك زوجها واوصت
 بنصف ماله لا اجنبى كان للاجنبي نصف ماله والزوج ثلث المال وسدس المال لبنت المال
 لا للاجنبي فاذا ثلث المال ولا يلا منازعة يبقى ثلث المال ياخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث
 يبقى ثلث المال فيأخذ الاجنبى تمام وصية وهو السدس يبقى السدس فيكون لبنت المال
 ولو وصت المرأة بنصف ماله الزوجها ولم توفى بوصية اخرى كان جميع ماله للزوج والنصف
 تحكم الميراث والنصف حكم الوصية في حال في فصل فيما يجوز وصية وفيما يجوز من الوصايا
 والام والوصي فلان وهو الوكيل لا يخلو من باطلة او ان لا ينامهم او ينامهم او ينامهم او
 اراملهم فلفظي والفقر منهم والذكر والانثى ان كانوا احيون وللنقطة منهم حاجة ان كانوا
 لا يخلو من ملحق الابن في باب الوصية للمقارب فيهم من الوصايا والصحيح انهم اذا كانوا مائة
 وحادونهم فانهم عدد يخلو من ولا كانوا اكثر من ذلك فانهم لا يخلو من خاتمة المعنيين في كتاب
 الوصايا وفي الخط وروي المعلى عن ابي يوسف دعواه الوصي اذا خلط مال التيمم بالمال لا يقضي وفي
 المتفق ان الوصي لو خلط ماله بالمال التيمم بضمها اذا ضاع ادب لا وصا به يصل في النكاح لا يقضي
 الوصي بعبوة مجهولا وقيل لا كوفي في السباع والغير من الفصول في الوصي باع ثم ادعى
 انه باع بغيره فاحشى شيع واقدمه على البيع لا يمنع دعوى الفساد وكذا متى الوقف اذا
 اجر الوقف ثم ادعى ان اجره باطل في اجر المثل وكل من باع ثم ادعى فساده يسمع وتناقض هذا
 لا يمنع دعواه فان استأذنا فعلى هذا يحتاج الى الفرق بين هذا وبين ما في الجاهل الصغير انه اذا

الكتابي نسخ

خارجة من الوصايا
 وقيل في الوصايا
 وعليه الفتوى في الوصايا

بائع عبد البر ثم زعم البائع والمشتري ان باع بغير مال لا يسمع فيه في باب ما يبطل دعوى المدعي
من كتاب المدعي في النوازل الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه يبرع في مال الميت هو المختار
في واقعاتنا المتطوع وفي الايضاح في باب عقاسية الوصي الورثة وعليه من الوصي يصدق في
كفيل المثل وكذا لو كلفه رجلا واراد الرجوع فله ذلك وكذا لو اشترى من ماله ان يبرع وكذا لو اراد
توكفه من ماله وكذا الوصي الوارث والوصي من ماله كماله ان يبرع في مال الميت وكذا لو اشترى
الوصي طعاما لنفسه بشهادة الشهود له ان يبرع في مال الصغير وانما اشترى من ماله
شهادة الشهود له ان يبرع في مال الصغير في مال الصغير في مال الصغير في مال الصغير في مال الصغير
في الفصل السادس من كتاب الوصايا **باب** وفي افضى على الصغير من مال نفسه ولم يشهد به الرجوع وقد
الانفاق فله ان يبرع عليه ولو كان المنفق اباه لم يبرع **باب** في الوصي خلاف فيه فيما يتعلق بانفاق
الاب والوصي من كتاب الوصايا وفي الثانية ولا يجوز للوصي ان يتخير في مال اليتيم او الميت فان فعل في بيع
صلى راسي غايل ويصدق بالبرج في قولنا في حنفية ونحو ذلك من ماله وعلينا في يوسف رحمه الله صلى الله عليه وسلم
البرج ولا يصدق بشي وللوصي ان يأخذ مال اليتيم مضاربة وليس له ان يؤخره من اليتيم تارة
عائنه في نوع في تصرف الوصي في مال اليتيم **باب** في الفصل السادس من كتاب الوصايا لو قضى الوصي
ديون نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز لان الوصي لما ملك ان يتصرف في مال اليتيم
نفسه عمل الفقة والاب يملك ذلك فالحال في فصل تصرف الوصي في مال اليتيم من كتاب الوصايا
باب في تصرف الوصي بالاجارة والسرقة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل البرج **باب** في تصرف الوصي
بنفسه اليتيم وتركه اليتيم فانفقا الوصية على اليتيم بدون اذن القاضي يجوز ان كان في عملها
وهو صغير لا يعقل القضي فيه في باب ما هو الوصايا رجل مات وترك ورثة ولم يوصي الى احد
فباع ثمرته دارا ثم تركه وكفنه بغير اذن سائر الورثة فابيع في مبيعها جاز ان لم يكن على
الميت دين فيحيط بعد ذلك بنظر ان كفنه بكفنه في مال الميت ولا كفنه بالكره كفن
المثل لا تبرع ولا تبرع بقدر كفن المثل ايضا وان قال قائل انما تبرع بقدر كفن المثل فله
وكفن المثل شيئا بخرجه العبد من ماله في الواجب من الوصايا اصل الورثة اذا قضى شيئا من السرقة
خضاع عنه ضمن ماله حصه غيره الا في موضع خاف الضياع والوصي يقضي مطلقا واحد الورثة

لو قبض

لو قبض دين الميت على رجل او ودية له عند رجل فضاغ عنه ضمن في **باب** الفصل السادس من كتاب الوصايا
الحلقة وفي وصايا شرح الحمي وى اصل الورثة اذا قبض جميع السرقة فله ان يبرع في ماله بغير ضمانة
او ضمانة فان كان على الميت دين او في الورثة صغيرا لا يضمن واللام بكن دين والورثة كبار ضمن
حصه الباقي من احكام الصغير لا ستر وشي في مسائل الفقه **باب** في فناء دي سمر قد اذا
تصرف واحد من اهل السكة في مال الميت في البيع والشراء والوصي للميت وهو يعلم انه لو رفع الامر
الى القاضي يقضه وصيا والوصي يأخذ ماله ويعتد روى ابو بكر الدبوسي ان تصرفه جازي للمفوضة
وهذا من نوع استحقاقه وبقي تارة راجعة في الفصل التاسع والسلمين من الوصايا **باب** الاب
اذا مات بمجهلا ضمن وقبل لا يضمن كالموصي والقاضي اذا وضع اموال اليتيم في بيته ومات
ولا يدري ابن المال ذلك لم يبين ضمن لانه مودع ولو دفع القاضي الى قوم شقة ولا يدري الى
من دفع لا يضمن لان المودع غيره وللغنى ولانه ايداع مال اليتيم **باب** في الفصل السابع والعشرين
من المعاداة **باب** اقرار الوصي بدين على الميت او عين او وصية باجل الوصي اذا صالح عن حق الميت
او عين حق الصغير على رجل فان كان المدعي عليه مقرا بالمال او عليه بيته او كان قضى عليه بذلك
لا يجوز صلح الوصي على اقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز **باب** في الفصل الثامن والعشرين من المعاداة
او وصي ان يدفع الى انسان كذا من ماله سقرا او الفدان على قبره فلهذه الوصية باطله قال ان
كان القاري معناه ينبغي ان يجوز الوصية على وجه الصلة دون الاجرة وقبل لا يجوز ان كان القاري
معتبا وكذا قال ابو نصر تارة راجعة في الفصل التاسع والعشرين من كتاب الوصايا **باب** رجل قال
في وصية او في مرضه ان حدث بي حدث فخلان كذا عسا ابى يوسف رحمه الله قال سمعت ابا
صيفة دمره يقول ان هذه وصية وكحدث عندنا الموت وان لم يقل حدث الموت وكذا لو قال
لفلان الف درهم من ثلثي ماله وصية وان لم يذكر فيها الموت ولو قال لفلان الف درهم من
مالى او من نصف مالى او من ربع مالى فهو باطل قال ذلك في وصية او في مرضه الا ان يكون ذلك
عند ذكر الوصية فتكون وصية صحاحا فيها يكون وصية وفيه لا يكون من الوصايا **باب** اذا كان في
السرقة دين والوصي يعلم ولا بيته على ذلك فاذا تصفع فيه اقول والمخار ان الوصي يودع عند

هو الذي من ضيق الدين او بيع شيئا منه بنحو الدين ثم يقول المورثة فلهما انتم باسرها والوديع
 والحق منته الغنى في تصرف الوصي في الوصايا وان كانت المورثة كبراً غنياً وليس على الميت
 دين ولا وصية فلو وصي بالدين غير العاقرة سحاً لا لا في العاقرة غنى على التوى والتلف فكان
 البيع حقيقاً وعقيداً وليك اجارة العمل فان كان بعض الوصية حضوراً وبعضهم غائب الوصاية
 منهم غائب فان الوصي عليك بيع الغائب في العوض والمنقول والوقف لاجل الحفظ واذا اهلك
 بيع الغائب عليك بيع الغائب في قول ابي حنيفة وعند صاحبه لا عليك هذه اربع
 مسائل احدها هذه والثانية اذا كان على الميت دين لا يخط بالتركة فان الوصي عليك البيع بقدر
 الدين عند الكل وهل عليك بيع الباقي عند ابي حنيفة رحمه الله عليك وعندهما لا عليك والثالثة اذا
 كان في التركة وصية بالمال مرسلاً فان الوصي عليك البيع بقدر ما ينفذه التركة وهل عليك بيع ما زاد
 عليه عنده عليك وعندهما لا عليك والرابعة اذا كانت المورثة كبراً فلهما صغير فان الوصي عليك
 بيع نصيب الصغير عند الكل وعليك نصيب الكبار ايضا عنده وعندهما لا عليك ومما حاذكرنا في
 وصي الاب فكله لك في وصي وصية وصي الاب والاب وصي وصية وصي العاقرة وصي وصية
 فوصي العاقرة بمنزلة وصي الاب الا في خصلته وهو ان الوصي اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا
 في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا في نوع كان في الانواع كلها وصي ان في بيع
 الوصي تركه في بيع وفي فناء وصي رشيد الدين مات الوصي فبطلت وصية فلو لاقه قبضه من حيايته
 الوصي والمطالبة تركه المشتري لو اراد الوصي وصية دون البيع الذي بلغه في ادب الاوصياء في
 اعياء الوصي وذكر الوصي الاحكام جليل الدين في سجلاته اذا كبر الصغير واراد ان يحسبه
 ويصيرهم ما لا ينطق عليهم لينظر واهل النفق عليهم بالمعروف فام لا يطلبوا من الوصي ان يحاسبه
 كان للمفاضي والهم ان يطالبوه بالحساب لكن لا يحكم على ذلك لو اضعف والقول قوله في تخرج
 وقبض الفقي وفي انه انفق بالمعروف ولم يسرف لانه امين من جهة الميتا والقاضي والقول
 قوله الامين مع الامين ليعا جعل امينا في الفصل الرابع والعشرين من الاستر وسنرى للقاضي
 انه يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف الملاك وله ان ياخذ مال يتيم من والده اذا

ذكرناه وصايا ابي حنيفة في وصي
 العاقرة كوصي الميت الا في عا
 سائل فليدبر

كان الولد

وقف بالجامع الاورندي

كان الولد مسرفا مبذرا ويضع على يد عدل الى الاصلح يتيم وصي في فصل من كوز قضاء القاضي
 من كتاب الروي والبيات الابن المذنب المذنب اذا باع ارضا لولد الصغير وانفق منه على
 ابا يبيع في ارض لشخص لصل الولد ولكن لا واجب الا يدفع النصف الى ولد صغيره او يبيع من يوه
 الى شقة ينفق الى نفسه الصغير بالمعروف ومما اختلفوا في مال السامس السبع ثم في صل في بيع
 الاب والوصي مال يتيم على ما عليه الفتوى ان الاب اذا باع عتقا الصغير غنى القينة او غنيا بغير
 يجوز اذا كان الاب محمدا او مستورا كمال والا كان مفسدا لا يجوز الا ان يشتري بضعه القيمة
 والوصي في بيع العتق مثل الاب المفسد لا يجوز بيع الوصي الا بضعه القيمة او الحاجة للصغير ولدين
 لا وفاء له الا في العوض وحكم الاب والوصي واحد فلو باع الاب والوصي عوضا للصغير
 غنى القينة يجوز من غير تعقيد باحدى هذه الشروط الا ان الاب اذا كان مفسدا او باع شيئا للصغير
 فالحجاب فيه ما ذكرنا ان فيه روايتين في رواية يجوز ويؤخذ القينة منه ويوضع على يدي عدل
 صيانة حال الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه الا ان يكون خيرا للصغير وذلك بان يبيع بضعه
 قيمته وعلية الفتوى ما احكام الصغير للاستروتن في مسائل البيع والشراء وفي الفتاوى
 الصغير وحاشية تركها واولاد اضعافا ووصي الى رجل فالوصي اولى في التصرف في التركة
 من الاب وهو جواز الصغار وبه يقتضي ادب الاوصياء في البيع ولما وصي لاصواته الثلث المتفرقين
 وله ان جاز الوصية لهم بالسوية اثمانا لانهم لا يبرئونه مع الابن وان كانت له بنت جازت
 الوصية للاخ لاب وللأخ لام وبطل للاخ لاب وام لانه يورث مع الابنة وان لم يكن له ابن ولا
 بنت كانت الوصية كلها للاخ لاب لانه لا يرثه وبطل الوصية للاخ لام والاخ لام لانها
 يرثانه فهي لا في فضل اثنين يجوز وصية وفي رواية لا يجوز الوصية ولو قال في مرضه اشرها من غلة
 دارى هذه كل شهر عشرة دراهم صبر المسكين صارت الداروقها كقولك وقف دارى بعد موتي
 خانه الاكمل في الوقف وكذا في وقف الواقعات بطلان التوق رجل اوصى بحجرة معينة لمعتقة
 ليس فيها ويدعو له لا يجوز في وصية لها بالاسكني دون الرقبة فقد اختلفوا في ابا بالاول
 من الوصايا ولو وصى بسكنى داره لرجل ولا مال له غيرها خارا والمورثة لا يبيعوا المنزلة روى

الجامع الاورندي

وقف — لله رب العالمين سداً يلا من كرمه حسن الخاتم

ان الوصي اذا اراد ان يبيع على الميت وليس له دينه فانه يبيع على الميت على الوصاية وان كان له دينه يبيع على الميت وبيعاً
 للميت حتى يقام الدين عليه ثم العاقبة باختياره لا شاء ترك ان يبيع وصار الاول خارجاً عن الوصاية وان شاء
 اعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر خصافاً انه يجعل العاقبة وصياً للميت من مقدار الدين الذي
 عليه صاحب ولا يجوز الوصي على الوصاية وادخل الخياط وعلم العنق في قوله واولاً وكان الوصايا
 وذكر في احوالها ما في النسخة من الاب اذا كان محتاجاً لا يبايئ ان ياكل من مال الصغير على قدر
 حاجته ولا يكون مضطراً عليه والوصي يسره ان ياكل من مال الصغير وان كان محتاجاً الا اذا كان له
 اجرة في ذلك فيما قدر اجرة مؤيد زاده فعلاً على الاستروتنى في اسباب المتعطف ببيع الاب اذا
 طلب مال اليتيم اضر بالوف والاخر بالوف ومائة والاول على من ياتي به باع من الذي لا يحسن عليه من
 الجود والمنع مائة العنق من الوصايا وكل متاع مال اليتيم في الوصي بالوف ورجل آخر استأجر بالوف
 ومائة والاول على من ياتي به قالوا يبيع الوصي ابيع من الاول وكذلك رجل استأجر مال اليتيم ثمان مائة
 واثمنا عشر مائة والاول على من ياتي به الوصي يواجره من الاول وكذلك متولى الوقف وهو
 يبيع الوصي من كتاب يسوع ولو اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه طار في قول اليعاقبة اذا كان خيراً
 لليتيم وتغير كثرته في غير العقار ما قال مكس لا يملكه الوصي ابيع من مال نفسه في اليتيم ما ياتي
 حصة عشر عشرة وان اشترى لنفسه ما ياتي في عشرة خمسة عشر وتغير كثرته في العقار عند بعض
 انه يشترى لنفسه بضعف القيمة وان يبيع من اليتيم نصف القيمة في بيع الوصي ومثله في يسوع كجائته
 وفي المسبوط ليس الوصي اعتاق عبد نصيب ولو على مال ولا يبيع من نفسه لان الاعتاق انما يضر
 محض نصيب قلنا وكونه على مال ليس الا جعل منه للعبد مدونة بعد العتق ويسوع من نفسه اعتاق على
 مال فلا يجوز نقلهما ادب الاوصياء من الخلق العاق الوصي لما يقضي مال اليتيم على ما ذكر
 فلما قرئ مع هذا لا يكون هذا اوصاية حتى لا يستحق العزل خلاصه من الوصل كما في كتاب
 الوصايا ذكر في يسوع مجموع العوائق مثل حكم الدين الشفي رحمه الله يبيع الاب عقار
 الابن الصغير بالقبض الفاضل قال لا يجوز قبله فان باع وسلم ثم فاضم هو بنفسه الا يسوع وقع
 هكذا او اراد الصخر زاد فقال ان سبق من هذا لا يبيع ثم يملك وكنت قد كنت الصخر واشهد على

عن أبي حنيفة رحمه الله انه ليس لهم ذلك فقال ابو يوسف لهم ذلك لان الوصية بالسكنى ولا الوصية بالرفقة
ولوا وصى له كل الدار لم يكن له الا الثلث وكان لهم سبع الثلثين كذلك اذا وصى له سكنى او وصى له
اي حصة الا حصة في ثلث السكنى يخامع ونحو سبع الثلثين منها باطل حصة في السكنى فيما باعوه
فلم يكن حصة المسائل ثم النسبة في الرابع موصيا بالمسوط ولوا وصى به كعدم عده احد ورثة
سنة ثم يعقوب جاز ان رجاءه بغية الورثة وان لم يكن جازر واطلقت الوصية بالعتق لانه الوصية بالعتق
في ضمن الوصية للورثة وبناء عليها والوصية بالخدمة لا لخدمة الورثة لا يجوز الا باجازتهم فاذا بطلت
الوصية لموارث بطل ما في ضمنها كالوصية بالخاياة ولوا وصى ان كعدمهم سنة ثم يعقوب وان لم يصر او
بعضهم ثم يخطب للمرضى مرورا باب الوصية يعقوب بعد حصة من الوصايا الوصى اذا خسر
على القسام بأمر الميت فقامم الحاكم فيما اخلا بمنزل الاول اما لو قامم فيما اخر مقامه بمنزل ربي
قتاوى الغضبي وصي بخير على القسام بأمر الميت فقامم الحاكم فيما اخر ثم قال الوصى بعد ايام صرت قادرا
على القسام بأمر ميت هل يعيده الى مكانه قال هو وصي على ذلك لا لاختصاصه في العادة كما كان
حاشية في او الفصل الحادي والستين في القسام اعلم ان الاوصياء ثلثة اسمي قادر على القيام
بما وصى اليه فانه يقر لنفسه القضي منزله وامرني ان يخرج القضي بضم اليه مما يعينه لو فاسق او كافر
او غير نجس منزله واقامة غيره مقامه من ائمة المصنفين في الاوصياء الوصايا ليس للقضي ان يعزل
وصي الميت العدل الحافي ولا عزل وصي القضي العدل الحافي في القصة خلافا لما في التبعة شبهة ط الوصايا
القضي اذا اتمهم الوصى قال ابو حنيفة يجعل القضي معه غيره ولا يخرجه وقال ابو يوسف الله يخرجه
وهو الظاهر وعلة الغضبي لان الوصى قامم مقام الميت ولو كان الاب صيا وحيف منه على مال ولله
الصغيرة فان القضي خيره المال من غيره فالوصى الذي وصى له يسيل كتاب الشفعة الوصى لا ولاية له بالشيء
الصغير والصغيرة سواء وصى له الاب بالسكاح او لم يوصى الا اذا كان الوصى وصي على نفسه القضي
في واسطه فصل تصرف الوصى والاب در كتاب الوصايا وفي حاشية للحاكم في الاب والوصى تزوج امة الصغير
والصغيرة وليس لكل منهما تزوج عبد كل منهما ولا تزوج امة كل منهما تزوج كل منهما السحنا
الا في رواية عن ابو يوسف انه ومنه في القصة مراد من الاوصياء في السكاح وصي محمد بن سكره رحمه الله

الرحمن

على ذلك لم تستقم دعواه للتناقص قال نجم الدين وعرض على جواب الائمة ثم نكازواهم الشيخ الاصل
محمد بن عبد الله السركسي والعقبي الاعام ابو بكر بن النجاشي وغيرهما على الاطلاق ان للاب في
ذلك وقال ذلك ليعلم ان الائمة السبع ولم يترك الاقرار وقف عند الدعوى التي بعث ولم
اعلم بالقبول او علي بالقبول ولم اعلم ان البيع لا يجوز وشك في ذلك من هذا المشتري اذا علم على
في هذا المشتري بهما كرم حتى ادرك الثمن انفق لم يتركه بل بايع بقبضه فله المشتري ان يحبس
نفسه قدر حصه الاكابر لعل او يطلب جرم الخلف فقال لا يستدرك ذلك لانه المنافع لا تقوم الا بالعقد
وهو ما كان اقرارا على نفس وراية جواب محمد الائمة رحمه الله يستحق اجماع المشتري لعل ولا اعرف
لهذا وجها وانا اقول انما في باب ان هذا العقد وقع فاسد وفي العقد فاسد اذا اتصل
به القبض ونصرف المشتري في المشتري منع ذلك استردا والمبيع ووجب على المشتري قيمة المبيع وانما
قبض الخلف بالود هذا لا يمنع المشتري من دفع القيمة فاذا قبض عليه لود لا تمنع عن دفع القيمة
صار انما بالود فسخ العقد من الاصل كما لا قاله كذا ذكر في مجموع السوازل وينظر في اواخر
بيع في جامع في الفتاوى ايضا وذكر في بيع العدة اذا باع الاب مال له الصغير ثم ادعى الائمة
غنيبا لا تسمع ورايت في موضع آخر اذا حصل مع الاب غيب فاض فالفقر تنصب ليا من
الصغير حتى يدعى على المشتري ويثبت ملك الصغير ولا تسمع دعوى الاب ورايت في موضع آخر فلو
ادعى الاب بعد بلوغه ان والدي باع ملكي فاحضر صغيري فافش فانه كانت قيمة يوم
باع مائة وقد باع خمسين فخذ الخمس ورد على ملكي وقال المدعي لابل كانت قيمة خمسين
فانه يحكم بحال اذ لم تكن العدة قد رما يتبدل فيها الامعار وان كانت يتبدل فيها الامعار فانقول
قول المشتري والائمة اما بيته فالبيته المنة للزيادة انما احكام الفخار من اجل البيع والشراء
والاب انما يافر بما لطف له وله دفع مضاربة وبضاعة وان يوكمل بيع وشراء ويتجار وان يودع
ماله ليجانبه ونزوح امة لا فقه وبرهن ماله بدنه وبين نفسه فلو هلك ضمن قدر المودى
من دونه وانما يعمل بمضاربة وينبغي ان يشهد عليه ابتداء والا صدق في ديانته ويكون المشتري كله
للصبي قضاء وكذا لو تركه ورأسه بالاكل من مال الصبي فان اشهد فانه يبيع شرط والا

صدق ديانته

صدق ديانته لا قضاء فالمرح على قدر رأس مالها قضاء لانه لا يتحقق الا بالشرط فماله شرط
لنصف الوصي لا يقضي له في الائمة الوصي في ذلك كله وليس للاب تجزئة قال وعنه ولا الا به حاله ولو
بموصى ولا اقراضة في الاصح وللغاي ان يفرض مال بينهم والوقف والمحاب في السابع والخمسين
من الفصولين **رجل اوصى بوصايا وكتب في وصيته ان عسره فلان جرحه مائة ولم يسمع**
ذلك منه احد ثم مات وجده ورثته يذبحه يستحق الورثة على علمهم وان اقل الوارث
عالم كان في مال الوصية عتق العبد اذا كان يخرج من ثلث ماله ويلزم السعاية فيما زاد على
الثلث اذا كان لا يخرج وكذا لو كان على الثلث دين محيط بماله يعقوب وسبق في جميع
قيمة لم حصلوا في قيمته قال بعضهم قيمة المدبر قيمة قنا وقال بعضهم قيمة المدبر ثلث
قيمة لو كان قنا وقال بعضهم ينظر حكم يستخرج من مدة ثمة يجعل قيمة ذلك وقال الفقهاء
ابو الليث قيمة المدبر نصف قيمة لو كان قنا وهكذا ذكر الشيخ المعروف بجوابه راده
هكذا في وقال وعليه الفتوى فقد نقضوا في المدبر كما بالاعتاق ويدفع الغاي
ماله الى مال الصغير مضاربة لانه من التجارة وجه شعاريانه لا باخذ مضاربة وعن محمد بن ابي
انه جاز الائمة اذا اخذه على عشرة دراهم من المخرج فانه مضاربة فاسدة ولا احواله وعلى
هذا الغاي ينبغي له ان يوجب نفسه في عمل في العمل بالاكل الجور كما قال السرخسي وكتاب
الصغير لنفسه ينبغي ان يجوز عند أبي حنيفة اذا كان باحوة لا يتغيب فيها كاستأجر شيئا
من مال نفسه في الذخيرة فاستأجر في اوجها كمال الوصايا وفي مختارات السوازل
ويجوز بيع الوصي وشراؤه بالقبول السبر ولا يجوز باعاض لان ولايته نظرية والقيمة
للمرايدين ولو باع الوصي مال الصبي بفاحش الغش قال الوصي علاء الدين عالم وزر
يبطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال نجم الدين محلي بل يفسد البيع قلت
بذلك المشتري المبيع بالقبض ويكفر على كل من المتبايعين الفسخ ما دام المبيع قائما في يد
المشتري ادب الاوصاء في البيع **ينبغي ان يكون الوصي في الاستدانة على الصبي**
كنول في السابع والخمسين من الفصولين وفي الجواهر باع الوصي ضيقة للدين فبيعه ان

باب الوصي في ذك

يمتنع بها أكثر فالباع باطل ولا يحتاج إلى فسخ كما حكم فلو باعها ثانياً بغيره المثل مع البيع الذي مراد
 الأول وصايا في البيع ولما وصي بأن يتخذ طعاماً بعد وفاته ويطعم الناس يجوز فالنقص والغنى في
 ذلك سواء في حركات النوازل من الوصايا ولو وصي بالثلث في وجوه أكثر بصرف إلى النقطة أو
 بناء المسجد والمثنية العلم رجل أو وصي بأن يتخذ طعاماً بعد موته ليطعم الناس ثلثة أيام الوصية
 باطلة هو الشيخ أو وصي بمصالح قرية فلان فالوصية باطلة صلاحه في جنس الأجر والعصر الأول
 ركن الوصايا ولو وصي بما يحاذي الطعام لثمة بعد وفاته ويطعمه ويطعم الذين يخفرون التفرقة
 قال الفقهاء أبو بصير رحمه الله يجوز ذلك في الثلث وجعل للذين يطول مقامهم كعده والذي يجي من
 مكان بعيد يستوي فيه الأغنياء والفقراء ولا يجوز أن يطول مسافة ولا فائدة فإن فضل
 من الطعام شيء أكثر ليعطي الوصي وإن كان قليلاً لا يفي عن الشيخ إلا علم به بكر الشيخ رحمه الله
 رجل أو وصي بأن يتخذ الطعام بعد موته للثمة ثلثة أيام قال الوصية باطلة وصح في أوائل الوصايا
 أو وصي بمكانة أو أم ولده أو مدبره جاز يستأجره في الألباء والجزل ولو وصي بمكانة
 نفسه أو لأم ولد لغيره أو مدبر نفسه جاز الحيل استحساناً ولو وصي بعبد القوم أو لأمته القسنة
 ثم مات جازت الوصية في قولهم إلا أنه عند أبي حنيفة في الوصية للمفق يعقب ثلثة محال وجب عليه
 ثلثة قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فينقاصاً وتبراً وإن الفضل وعنده يعقوب العبد
 كله تنصرف الوصية أولاً إلى الفقير فإن فضل من الثلث شيء مكان الفضل للعبد فصح
 فيه يجوز وصية وفيه لا يجوز وفي مجموع النوازل الوصية للعبد بعين من أعيان ماله لا بغيره
 ولو بثلث ماله تصح مطلقاً وتكون وصية بالعتق إن خرج من الثلث عتق كله بلا سعة
 وإن خرج بعضه عتق وسعى في بقية قيمته أو بعبده بشئ من الدرهم المرسل أو بالدنانير المبركة
 قال الإمام الحنفى رحمه الله إن صح لا يصح كالوصية بالعين تبراً في نوع في الظاهر من
 الوصايا الوصية بالكفن والدفن وبالنقل من موضع وبطريق قبره وبأبناء عليه وبرفع مال
 إلى غير القرآن على قبره باطلة ثم وصايا الوصية برب ما يجوز الوصية وما لا يجوز وفي رتب
 الغنى الوصي يورث ماله أيتيم وعيبر ويضع صلاحه من تصرفات الوصي ولو لم يكن للثمة وصي

فلا يبيع

فلا يبيع وهو الجديع العوض والشراء والأداء لوباع التركة لدين أو وصية ثم يخرج خلاف الوصي الأب
 وصية نوعاً كافياً لا ينبغي للعاقب أن يورثه فلو غلب قبل يورث أو قبل يورث أو قبل يورث أو قبل يورث
 كموثي وهو اشتق بنفسه الوصي فكيف يورثه ويصح لا يفي به لفساد قضاء الزمان قال ولو
 كافياً لا عدلاً يورثه ولو عدلاً غير كافٍ بغيره كافياً وذكر أنه ليس للوصي تغيير ولا التمسك إلا
 إذا كان بره في أو آخر الفصل السابع والعشرون من الفصولين ولا يجوز الوصية لوارث أي وراث
 يورث الوصي عند المات والمعتك كونه وراثاً أو غير وراث وقت الموت لا وقت الوصية ولا يجوز
 للقاتل عامداً كالإدخال أو خاطئاً بعد الإكراه ما سراً جامع المحرمات في الوصايا أو وصي بوصايا في
 مرضه ثم صح وبه ما مات بعد ذلك بسنين فهو على وصاياه الأولى حالم برجع عنها إلا لم يكن
 قال في وصية الأم ماتت مرضى هذا الوصية الكريمة أريسي بيماري مركب أريدوا كرم من أريسي
 بيماري جبرهم فإن كالا قال ذلك ثم براء ثم مات بطلت وصاياه في الفصل الأول وصايا
 الفقهاء في الكبرى لعلامة السنون وصي بوصايا وكنت لها صحاباً ثم مرض بعد ذلك فوصي بوصايا
 آخرها ثم يذكر في الفصل الثاني أنه وضع عن الوصية الأولى على جميعها أو وصية ثم صح قال محمد
 رحمه الله لا يلحق عليه بخون حتى يبلغ سبعة أشهر فوصية باطلة وإن أفاق قبل ذلك حكمه
 فيما وصي على حاله وروى عنه أنه قال لا أفاق قبل سنة فهو كالمكلا صحاباً ومن أبي
 يوسف رحمه الله أنه وقت سراً وفيه روايات كثيرة فقهرها في كالح فداوى العصور الغفوية
 على أنه لا يوقت بشئ بل يفتوح إلى رأى الفقهي كما هو قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يستت
 الحاجة إلى التوقيت فالفتوى على أن يخون المطلق في حق البصرقات بسنة لأنه حال عليه
 الفصل الرابع ولم يفتق منه علم حكمه حكمه حبساً في الصلاة كحبس مقرر وذكرنا
 في صلاة فداوى الصغرى وفي صلاة هذا كذا شئ منه أو وصية ودر بعض رقيقه ثم
 ولو سوس وصار معتقاً فملك كذلك زماناً ثم أفاق ثم مات فالوصية باطلة إلا أن المعتق
 لا أن في التدبير لا عليك الرجوع عنه وإرادته إذا طال ذلك حتى صار مطبقاً على ما أقرناه
 من الفصل المنعور لعلامة السنون العبد الموصى بجزءه لا لسانه إذا قتل خطاً واخذت

فمنه واشترى بها عبد الرحمن المكي له بالحذفة فيه ثم غير كونه فصحان على السروط
فمنه ثم كان الوصف ذكره على طريق التفسير اذا دفع الوصل اليه السهم جالسه الموضع وانكر
السهم فانه لا يصدق الا بالبيئة فقول مالك وفرقوا بين السجينة والصحابة وابنه عبد الله وزفر وسيف
يصدق لانه ابنه وكل اهل القول قوله مع عينة نسخة كتاب الدعوى والبيان وعركانية
والمدية يجوز الوصل والاب من مال البني يدين انفسها عند الامام ابي حنيفة وحميد
ومهما اشتهر ان لانه من باب الحفظ حيث يفتن اذا صاغ ادب الاوصاء في الرهن الاب
اذا رهن مال لدفع الصغير يدين نفسه الرهن وكذا الوصل ذكر في الاصل وذكر الفقيه ابو
الطيب ان هذا استحسان والقياس ان لا يجوز في الاب والوصي جميعا وعنه ابي يوسف رحمه
الله اخذه بالقياس فصحان في فصل العدل في باب الرهن من كتاب الرهن يجوز للمسلم ان يوصي
لفقره النصاري لان الوصية لغيره لم يستحق خلاف بناء البيه قال ذلك بعضه
ومن اعان على ثباتها يكون آثما فصحان فيمن يورثه وفيمن لا يجوز له ان يوصي بالوصي
او في الرهن بالان كفى هو عشرة آلاف فانه يفتن الوسط في غير صرف ولا تقبض في محل الرهن
ولو الوصل لقائل ان اجازت الورثة جازت والا فلا في قول السجينة وحميد رحمه الله
وقال ابو يوسف وقر رحمه الله لا يجوز وان اجازت الورثة ولو كان القائل صيا او
مجنونا جازت له الوصية وان لم تجز الورثة ولو اوصى لقائل وليس له وارث سوى
جائز الوصية في قول السجينة وحميد رحمه الله ولا يجوز في قول ابي يوسف رحمه الله ولو
اوصى لمكانه فانه او لم يرق فانه او لم يرق فانه لا يجوز ان اجازت الورثة في محل الرهن
جرح اوصى عند موته ان يعفى عنه فانه والقفل عند كان باطلا في قياس قول السجينة في محل الرهن
او في حذفة عبد الله فلان غائب قال عبد حذفة سنة بعد روجه ولو اوصى لفلان حذفة
عبد هذه السنة فقدم فلان بعد السنة بطلت وصيته فصحان في فصل ما يمل حذفة من كتاب
الرهن ولو اوصى بملء دار فلان قال ابو القاسم يواجر الدار ويدفع اليه غلها فان اراد
الموصي له بالغللة ان يسكن نفسه قال ابو بكر الاسكافي يجوز له ذلك قال ابو بكر بن ابي سعيد

مر في اول فصل المرضي فالتا
فانه انه لو عصى عن دم عبد كونه
وعلمك بالفرق بينه وبين
الوصية بالعضو

والواقعة ليس ذلك ثم المحل المبرور رجل اوصى بالاهل العلم سلخ تلووا يدخل في هذه الوصية اهل
الفقه والاهل الحديث ولا يدخل فيه من يعلم الحكم مثل كلام صفاء وبغزة لانه هو لا يؤول للفلسفة
لاطلبة العلم ثم المحل المبرور وعن بعض اهل الفضل رجل اوصى بان يسلمت مكانا خارجا يعلم
ويوقف كتب العلم ونشئ كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتب الى ابي القاسم الحنصاري ان كتب الكلام
اي يكون في العلم حتى توقف منع كتب العلم فاجاب ان كتب الكلام يتبع لاذ خارج عن العلم
ثم المحل المبرور رجل قال هذه البقرة لفلان قال ابو نصر ليس الورثة ان يعطوه فبعوها ولو
قال هي لى لمن جازهم ان يصدقوا بغيرها وبه اخذ الفقيه ابو الليث لان الموصي له ان كان معلوما
شترط صحة الوصية بقول الموصي له فاذا قبل الوصية فقد ملكها فليس لهم ان يغيروها اما في
الصدقة المقصود هو القربة ودفع القيمة صدقة وقربة كدفع العيى ثم المحل المبرور ولا عليك
الموصي اقراض مال اليتيم فان اقضى كان ضاذا والعقلى ملكا لا اقراض واختلف المشايخ في
الاختلاف والتواطين عن ابي حنيفة في البيع ان الاب بمنزلة الوصى لا بمنزلة العقلى ولو اخذ
الموصي مال اليتيم قرضا لفسد لا يجوز ويكون ذلك دينا عليه وعن محمد سبب الموصي ان يستقرض
مال اليتيم في قول ابي حنيفة رجلا له وقال محمد واما اذا ارجوا له الوصلى ذلك فهو قادر
على القضاء لا بالناس به فالحال في تصرفات الوصى وصى ادى دينا فانكر الورثة تفصل
بينهم ولو لا بينة فله كلف الورثة في الثمانى وعشرين درهم الفصولين ويحصل ان الوصى
يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين الميت والثانية ادعى ان اليتيم يملك
مالا ثم دفع ضمانا والثالثة ادعى انه ادعى جعل عبده لا بائنا ثم غرارة الوالدة ادعى ان اليتيم
صالح ارضه في وقت لا يصلح للزراعة الخيمته ادعى الاتفاق على ثمن اليتيم السادسة ادعى
اذن اليتيم في التجارة وانه ركب ديون فقصها عنه البقرة ادعى الاتفاق عليه بمال
نفسه قال غيبة ماله واراد الوصوى التامنة ادعى الاتفاق على رقبتي الذين ماتوا والثامنة
البحر وخرج ثم ادعى انه كان مضاربا والعاشرة ادعى فداء عبده الجاني والحادية عشر ادعى قضاء
دين الميت ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم لمرأة

قال انظر يا اوصي الى هذه البقرة
فعلما منها المنة ان يذوق
وان قال له ليس لك الا المنة
تصدقوا انتم قال انصتوا
كذلك وصابا انوار

فولوى كنت ودفعت
كم بصدق الا ان يقول استأجرت
رعاك لانه صدق ولا يصدق في قوله
انك قد استأجرت انت ودفعت
الاجرة الا انك ولا يصدق
قوله انفقنا على رجم ثم منك
سيفك فرض العسر

ورفع مدها وهي مينة الكل في شأني العتاجي م الوصايا وذكر ضابطا وهو ان كل شيء
 كالا سكتا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا شبهة م الوصايا وللوصي ان يוכל بيع
 مال اليتيم ويوكل في تقاضي ديون الميت واثواله ويشتر لليتيم غلاما ويبيع له ويورث ماله وقال
 ابو حنيفة رحمه يورث فطرته ونسجه له من ماله ان كان له مال قبله في باب تصرف الاب والام
 والوصي تم كتاب الوصايا ط طمع السلطان في مال اليتيم فاعطى البعض من ماله ان امكن الدفع بلا عطاء
 ضمن والاول في النوازل ان خاف الفشل او قطع غنوه لا يضمن وان خاف الجبن او القيد يضمن
 خاف ان لم يدفع ياخذ ماله ان كان ياخذ البعض ويترك ما فيه كفاية لا يدفع البعض وان خاف اخذ
 كله ان يدفع البعض اصله قوله تعالى وكان وراهم ملك ياخذ الاية هذا اذا دفع الوصي ما السلطان
 اذا اخذ نصف لا يخاف على الوصي مات عن بيتين وعصبة فطلب السلطان من العزكة ولم يقرب العصبة
 فغرم للسلطان بامر البيت حتى ترك التعرض اذا لم يقد الوصي على تخلص العزكة الا باع غرم فذا
 محسوب على كل العزكة لا على نصف العصبة خاصة الوصي اذا اطلب طوبى بجباية دار اليتيم ولو امتنع
 ازاد من الوصية يورثها وفي النوازل من مال اليتيم على طالم وخاف ان لم يهد اليه هدية ان ياخذ كله
 لا يضمن وكذا المضارب والمضارب اخذوا بهذا القول وفي فتاوى السفي انفق الوصي على باب القرض
 يضمن ما اعطاه على وجه الرشوة لا على وجه الاحارة اذا لم يزد على اصل المثل يورثه من شانه الوصايا
م لا يفي الوصي ما اتفق في المضاربات بين اليتيم او اليتيم وغيره في كتاب الخاط وخطبة
 والضيقات المتقادة والهدايا المصهودة في الاعياد وغيرها من مال اليتيم واليتيم ما هو
 متعارف وان كان لها منها بقية م اخذ ضافة من مال الصغير خمسة للاقارب وخير ان
 وطعام فاكلوا من ذلك لم يضمن اذا لم يعرف م مثله وكذا النوازل ضافة لغروب البصير وفي غنوه من
 البصير وكذا العبد س وسجد الوصي يضمن فيها فيه في باب تصرف الاب والام والوصي
م كتاب الوصايا م جعل له عتقا فوصي ان يخدم ولد له سنة ثم يعتق جازت الوصية ويخدمها
 على قدر ميراثها ذكر الكاه او نفي والنا سطل الوصية انما اذا قال في الوصية يخدمها على السواد
 نحو لو كان احدنا ذكر والاخر انتمى سطل الوصية ولو كانا ذكرين جازت الوصية حوانه الخليليين

م كتاب الوصايا

في كتاب الوصايا م وذكر في الفتاوى ولو وصي بالعتق عبده بعد خدمته لولد سنة تجوز الوصية و
 يخدمها على قدر ميراثها الا ان يقول في وصيتها يخدمها على السواد فبطلت الوصية اذا كان احد
 ولده ذكر والاخر انتمى لانه لو جاز ذلك لاشتركا في كنفه وصارت الوصية للمواريث وانما اذا
 كانا ذكرين او انشيين جاز ذلك وصار سبب سبل الميت دون الوصية ولا يجوز التزوج بهذه
 الامة لانها باقية على ملك الميت ماله الى وقت انفاذ عتقها ولو وصي ان يخدمهم ثم يهرج لم يعق
 الا ان يعتقه لانه لا يملك الاعتاق لو لم يورث لانه ليس باهل له ولم يعلو عتقه بشرط فلا يعق مالم
 يعتقه ولو صالحه في كنفه ونحوه والعق جاز في المحيط للسراي في باب الوصية بالعتق للعبد بعد
 الخدمة م كتاب الوصايا م رجل قال لامة عند الوصية اذا خدمت ابني هرا او ابني هره حتى يستغنيا
 فانت حرة ان كان الابن والبنات كبرن يخدمها حتى تستزوج الامة ويصلح لابن عمره وان
 كانا صغيرين يخدمها حتى يدركا لانه يستغنيا الكبير والصغير باي يكون عندنا قلنا وان كانا
 كبيرين فتمت وجب الامة وبق الابن يخدمها جميعا لانه شرط العتق خدمتها حتى تستغنيا فلا
 تنفق عنه يستغنيا احدهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك احدهما يخدمها جميعا حتى يدرك الاخر
 فان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت مطلقة بخدمتها وقد وقع الباقي غير ذلك
 وصح في فصل التعلق م كتاب الوصايا م وفي المتقاضي اذا اشترى الوصي مال اليتيم غلاما لنفسه
 كان المني خير لليتيم اجرت الشراء وان كان الغلام خير لليتيم جعله لليتيم ولم اجر شرا لنفسه
 وفي غير رواية والجميع في الفتاوى في مجموع النوازل وهي اشترى بالاليتيم غلاما وابعه
 مراجه غلاما بلغ اليتيم قال كنت اشترت الغلام لي فالرجح له وقال الوصي اشترته لي فلا شئ
 لك في الرجح يكون الرجح كله لليتيم وان تولى مال بضعة الوصي او بلدا ووصاء في كتاب البيع
 الام والراجح سائر المحارم لا يملكه الا اتفاق على الصغار من مالهم الا بامر الحاكم انه ليس
 لهم ولاية التصرف في المال وان الفقهاء اختلفوا في الحكم لعدم الولاية وعلى الامام محمد رحمه الله
 انه يستحسن فيما لا بد للصغيرة دفعا للفساد وفي احو كراهية تجميع ما كافي الفه وناوبه
 وهو اصل الفتاوى والمختار لانه اذا كان في غنى عن النفقة فليكن في حجره ام لا وان لم يكن

طعاما ان كان رايهم عليك ان كان في حجره والا فلا وان كانا يحتاجا الى سبعة لا عليك المسح والافاق
 الا بعد ان يجعلوا حكم وصيا من نفقات التزويج **عن** مات عمر زوجة واولادها وصار فلها بيع
 شئ من نفقات التزويج حتى جرتهم الى النفقة دون غيرها وجبته نفقات **عن** قتيبة **باب**
 تصرف الاب والام والوصي في كتاب الوصايا **عن** وعن الثاني في وصي يتيم زرع بذر البتيم واشهد
 انه ضامن للبذر فخرها عليه **وانه** استأجر الاري لنفسه **فان** كان خبر البتيم فاجعل الاجر للبتيم
 والفرع للوصي **وان** الزرع خبر البتيم فاجعل الفرع له **فان** كانت المسئلة على الاري الوصي عليك التفرغ
 من حال البتيم **وان** استقرض البذر من البتيم وزرع في ارض نفسه فالزرع للوصي **لانه** اذ زرع نفسه فذلك
 ان زرع بذر نفسه **فان** الاري البتيم **وان** زرع بذر البتيم في ارض البتيم **وقال** زرعه لنفسه **فان**
 كان في ذلك ربح ظاهر لم يصدق بوزانه في نوع في تصرفات الاب والوصي والعاشق **عن** كتاب الوصايا
 وفي خلاصة مريض قال ان جاء رجل يدعي على ما بهي الدرهم الى تحميته فاعطوه **قال** ان لم يفتقد
 الاطباء نراي القاضي او يرى رجل يمينه كانت الوصية باطله **قبض** كرتي **عن** كتاب الوصايا **الوصية**
 للمسيح لا يجوز عند الثاني خلافا لمحمد **عن** **ولو** قال ينفق عليه جازا لهما **عن** **ولو** قال من الدين على جودته
 لا ينفق او يملك ماله للمكعبة جازا لهما **عن** **قال** محمد **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس
 جازا على بيت المقدس **ويصرف** الى سراحه **وقد** ذلك **عن** **ولو** قال يملك ماله للفقير **فان** لم يملك في القياس و
 في الاحتياط اجعله مأكلا للفقير بوزانه **عن** **ولو** قال يملك ماله للفقير **عن** محمد **عن** **ولو** قال يملك ماله
 لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس
 ابن سماعه **عن** محمد **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس
 من الدار النصف **فان** النصف كله لكانية **ان** حرج النصف **فان** كانت ماله **قال** **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس
 للوصية **فان** من قال لغيره بعت فلان جميع نصبي من هذه الدار **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس
 النصف **فان** يبيع على الثلث **فان** رايته **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس
 لاحكامها قبل الموت **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس
 مريض ورثته **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس

مرحوم

من احكام المرحوم في الذخيرة ابو الوصي على الدين ان وجب بقدره **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس

عن **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس **عن** **ولو** قال يملك ماله لبيت المقدس